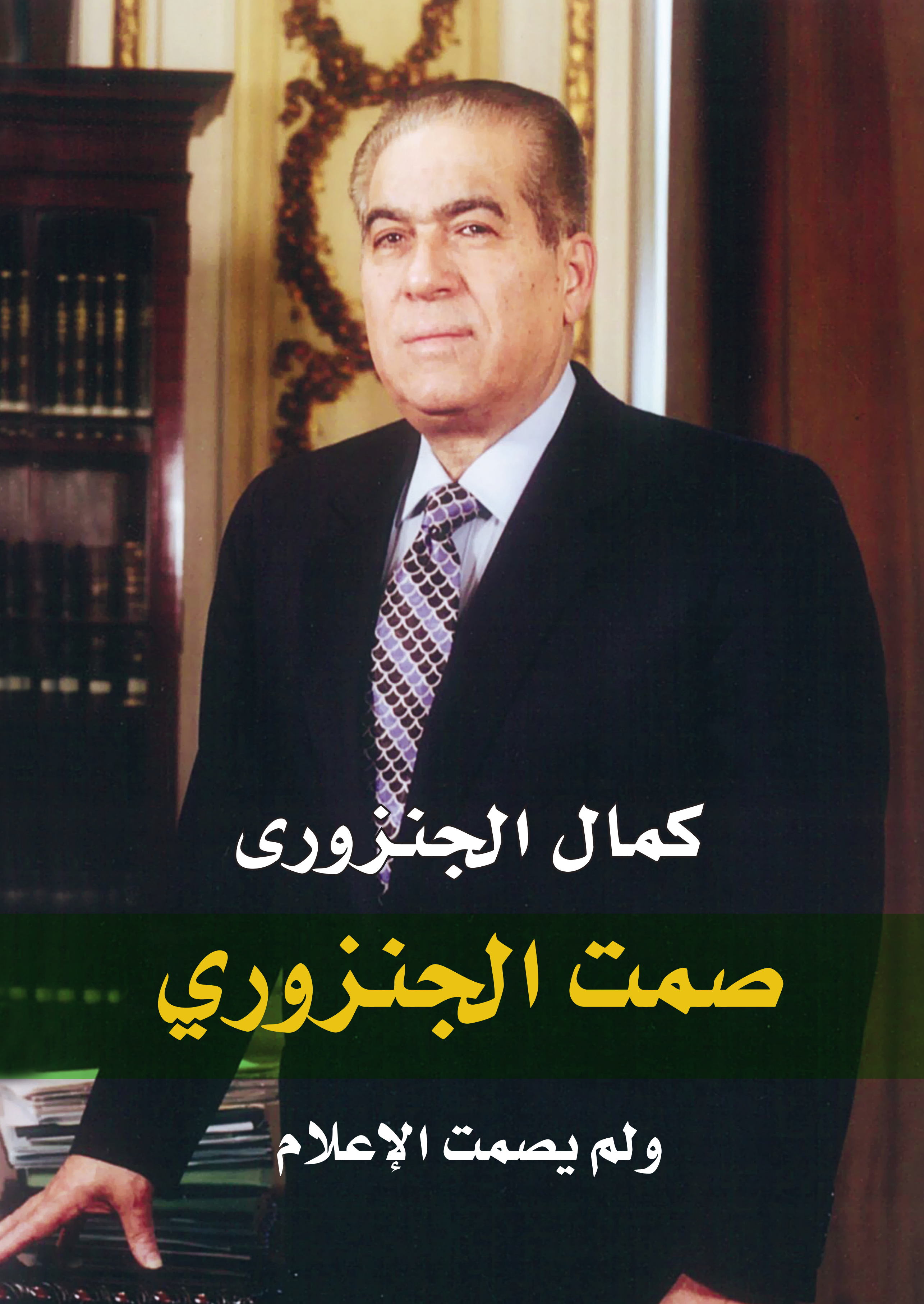


كمال الجنزورى

صمت الجنزوري

ولم يصمت الإعلام

صمت الجنزوري

ولم يصمت الإعلام

صمت الجنزوري ولم يصمت الإعلام

د. كمال الجنزوري

تصميم الغلاف: رجائي عبد الله

الطبعـة الأولى ٢٠١٣

تصنيف الكتاب: اقتصاد/ تنمية

8 شـارع سيبويـه المصـري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقـم الإيداع ٢١٣١٨/ ٢٠١٣
ISBN 978-977-09-3275-9

د. كمال الجنزوري

صمت الجنزوري
ولم يصمت الإعلام

دار الشروق

المحتويات

تمهيـــد

كان منذ شبابه المبكر وتَفَتُّح عقله على الحياة شغوفًا بالمعرفة مقبلًا على العلم مشوقًا إلى التعرف على كل جديد. فلم يكن في مقتبل عمره قاصرًا عن مواجهة مسئولياته أو مقصرًا في أداء واجبه. شب متقدمًا الصفوف تلميذًا وطالبًا حتى حصل على شهادته الجامعية في تخصص ارتضاه مناسبًا لاستعداده وهدفه فبرع فيه، وأهّله ذلك للحصول على درجة علمية رفيعه مهدت له طريقه واهتدى بها إلى مبتغاه.

كانت المعرفة في نظره لا تقتصر على حصيلة العلم والاطلاع وإنما لابد وأن تعزز بالمشاهدة والتأمل والوعي الكامل بالأحداث، فاختلط بالناس يطلع ويناقش ويحلل ويستمع إلى كل رأي وأي رأي، فعرك السياسة بشعابها لأنه يعلم أنه لا اقتصاد بدون سياسة، ولا تنمية وتطور بدون جناحيها الاقتصادي والاجتماعي.

عرف أبعاد الحياة واقتنع أن رعاية الفرد وشيوع العولمة فيهما رعاية الوطن الذي تفانى في حبه والوفاء له. وعزم منذ البدء على الإسهام في رفعته وعلو شأنه اقتصاديًّا واجتماعيًّا بكل ما لديه من جهد، مجندا علمه الذي تراكم وخبراته التي اكتسبها على مرّ السنين في كل موقع تولاه منذ أن انتظم في العمل العام إلى أن أصبح في موقع القرار.

أقسم على الملأ وقبل ذلك في نفسه وصدق، على أن يقدس حرمة الوطن والمواطن وأن يعمل متفانيا دون تفرقة أو تمييز فالكل سواسية، والصالح العام هو صالح الجميع. لم يفله عن تنفيذ ذلك عائق مهما اشتد ولم يكل أو يمل حتى إن عنت الظروف.

هذا هو كمال الجنزوري نشأة وطبعا. وهذا ما وعيه عنه كل من عرفه واقترب منه وأيضا من زامله طيلة ما يقرب من نصف قرن وهذه نبذة عن سيرته.

أنشئت لجنة التخطيط القومي في سنة ١٩٥٥ التي أصبحت بعد ذلك في سنة ١٩٦٠ وزارة التخطيط. ومنذ النشأة الأولى رأس هذا الجهاز التخطيطي نائب رئيس الجمهورية وقتئذ السيد عبد اللطيف البغدادي واستعان في تسييره بكوكبة من الخبراء في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بحيث أصبح في سنوات قليلة في مركزه وفروعه التخطيطية والإحصائيه في المحافظات كيانا علميا ظلت بصماته واضحة في تشكيله مسار التنمية الاقتصادية منذ بداية ستينيات القرن العشرين. منفذا ما نص عليه الدستور والقوانين لإعداد خطط قومية للبلاد طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى، تُعَد وتتحدد على أساسها وفي إطارها الموازنة العامة للدولة. ومنذ ذلك الوقت ولعقود بعيدة كان التخطيط مهتما بترقية وتطوير الأصول العلمية والفنية والمهنية لدى العاملين به وإتاحة الفرص لهم في بعثات تعليمية وتدريبية للحصول على معلومات ودرجات الماجستير والدكتوراه والتدريب في التخصصات التخطيطية المتعددة الجوانب.

كان من بين هؤلاء كمال الجنزوري الذي حصل على درجة الدكتوراه في سنة ١٩٦٧، وانتظم في العمل بالوزارة منذ ذلك الوقت باذلًا للجهد عاملا بدأب لا يقتصر عمله على ساعاته المحددة، وإنما يمتد بها من ساعات النهار إلى الليل.

عين في مارس سنة ١٩٦٩ مدرسًا بمعهد التخطيط القومي، فلم يحل ذلك دون أن يستمر في عمله بوزارة التخطيط، فأضاف ذلك عليه جهدًا فوق جهده الذي اتبع عليه فاستمر مؤديا لمعهديه دون كلل. أي تفانيه في العمل وعلمه الوافر وخبرته الواسعة المكتسبة، إلى ترشيحه لوظيفة وكيل وزارة التخطيط، وحصل عليها في أبريل سنة ١٩٧٤ في سن تقل عشر سنوات عن زملائه وكلاء الوزارة معه أو الذين سبقوه.

كان ارتقاء صاحب السيره إلى مناصب أعلا ظاهرة المكافأة على بذله وعطائه، ولكن باطنه عبء أكبر ومسئولية أعمق فاثبت مع تزايدهما أنه أهل لذلك، فاكتشف فيه ذلك المعدن النفيس الذي يؤهله لموقع المسئولية الأعلى والقرار، عين في نوفمبر سنة ١٩٧٦ محافظًا للوادي الجديد ثم محافظًا لبني سويف في يونيو سنة ١٩٧٧.

عندما خلا منصب مدير معهد التخطيط القومي الذي يضاهي ما هو فيه من منصب، اتجه نظر رئيس الوزراء وقت ذاك عليه، فعين في هذا المنصب الذي أعاده إلى بيئته

ومنشأه في سنة ١٩٧٧، وتولاه أيضًا في سن أقل كثيرا عمن سبقوه من مستشاريه أساتذة المعهد ورؤساء أقسامه، لم تقف المسيرة عند هذا الحد، بل كان ذلك بداية مساره وزيرًا ورئيسا للوزراء، إذ أصبح وزيرًا للتخطيط في ٤ يناير سنة ١٩٨٢، ونائبا لرئيس الوزراء، ووزيرا للتخطيط والتعاون الدولي في سبتمبر سنة ١٩٨٥، ثم رئيسًا للوزراء في يناير سنة ١٩٩٦، واستقال تاركا المنصب في أكتوبر سنة ١٩٩٩ راضيًا بما قدم للوطن والمواطنين.

أمام ما قدمه وشهد عليه مسئولون ومواطنون وما غرس في قلوبهم من حب وتقدير له، رأت مجموعة أن تتقدم بهذه الوثيقة التي جُمعت من أقوال الصحف حتى تظهر بأقوال مجموعة من زملائه وتلاميذه، نزولا على الحيدة الواجبة في إظهار ما قدم لمصر، من أعمال رضي بها الناس وسعدت بما نالهم ونال هذا البلد الكريم من تقدم وإنطلاقة كانت تسير بخير ورفاهية وتقدم.

هذا ويهم التنويه بأن ما جُمع من مقالات في هذا الشأن زاد عن ثلاثة أمثال ما قدم بهذه الوثيقة، رغبة من مقدمي هذه الوثيقة بالبعد عن كل ما يمس الغير من أي إشارة سلبية، واكتفت بما قدم عن الدكتور الجنزوري بشكل مباشر دون أيّ مقارنة بالغير. وهم الوكلاء الأول للوزارة السابقين:

محمد نصر طنطاوي

أحمد عيسوي صالح

بدر الدين صفا إسلام

علي علي الليثي

جمال الدين محمد أحمد

الفصل الأول

مقتطفات إعلامية عربية وأجنبية
خلال السنوات (١٩٩٦- ١٩٩٩)

أولًا: مقتطفات خلال سنة١٩٩٦

كان الطرح الإعلامي الخارجي عند اقترابه من إلقاء الضوء على أداء الحكومة المصرية خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، تفاؤل الملامح يعكس التطور الذي طرأ على مختلف المجالات، فمنذ أن كلف الرئيس مبارك د. كمال الجنزوري برئاسة الحكومة في ٤ يناير ١٩٩٦، توحدت أجهزة الإعلام العالمية والعربية على خصوصية الكفاءات التي يتمتع بها هذا الرجل المنوط به وضع مصر على الخريطة الاقتصادية الدولية خاصة وأن القرن الجديد بات على الأبواب.

فطبقا لما وصفته العديد من وسائل الإعلام الأمريكية والأوربية والآسيوية والأفريقية والعربية لديه خيوط التخطيط في مصر، فهو ضابط إيقاع حركة الحكومة خلال السنوات الماضية، وهو رجل محل ثقة يعطي انطباعا فوريا بأنه قادر على أداء المهام الموكوله له وأهمها تحديث المسار الاقتصادي المصري.

وقد جاء تغيير يناير ١٩٩٦ علامة على أن الرئيس مبارك يسعى إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث إن د. الجنزوري سيكون أكثر جرأة في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت موضع نقد من الولايات المتحدة والصندوق بسبب بطئها.

والدكتور الجنزوري يتسم بالهدوء ويعمل بإخلاص، وتعيينه على راس الحكومة يحمل في طياته رسالة لأوساط رجال الأعمال. كما أن سمعته طيبة وهناك إجماع على نظافة يده.

ويعد الدكتور الجنزوري المهندس الفعلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو أكثر المسئولين المصريين خبرة في الحوار مع مؤسسات المال والنقد الدولية. وهو يقف ببرامجه خلف الإنجازات التي تحققت طوال عهد الرئيس مبارك من خلال الخطط

الخمسية والسنوية. أما توجهاته فهي عربية قومية، ومشهود له بالكفاءة والنزاهة المطلقة ويطلق عليه صاحب الذاكرة الحديدية أو كمبيوتر الحكومة المصرية.

وجاءت الإنجازات الكثيرة للعام الأول (١٩٩٦) لأداء حكومة الدكتور الجنزوري، لتشير إلى تفوقها الحاد بالنظر إلى حجم الإنجازات المبدئية التي توخت أجهزة الإعلام الدولية سعي الحكومة لتحقيقها.. من هنا جاء اختيار الدكتور الجنزوري من أبرز شخصيات هذا العام، والذي أعلنت طوائف المجتمع المصرية بحسن ثقتها بكل ما أنجز وما ستقوم به الحكومة من برامج التنمـية. في الوقت الذي تتمتع فيه مصر بالاستقرار السياسي والاقتصـادي والاجتماعي والأمني.

وأوضح الإعلام البريطاني النقاط التالية:

١ - نشرت صحيفة «الفاينتشيال تايمز» تعليقًا في ١٣/ ١/ ١٩٩٦ تحت عنوان «الجنزوري.. هل يسرع عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر؟» جاء فيه:

إن هذه ليست المرة الأولى التي يجد فيها رئيس الحكومة نفسه مكلفًا بمسئولية تنشيط الاقتصاد المصري، الذي يعمل في معظمه طبقا لأسس قديمة.

إن الرئيس مبارك يرى في الجنزوري الشخص القادر على تسريع عملية التطور الاقتصادي، وأعرب كبار رجال الأعمال والدول الرئيسية المانحة للمساعدات عن أملها في أن ينجح الجنزوري فيما فشل فيه سلفه.

إن الحكومة السابقة لم تجر محاولة حقيقية لبرنامج الخصخصة، وإزالة الحواجز التجارية، وكان من نتيجة ذلك أن استمرت المشاكل البنيوية في إنهاك تطور البلاد.

إن الجنزوري أحدث انطباعا طيبا لدى مسئولي صندوق النقد الدولي، إثر دوره الإيجابي النشط في مناقشة قضية الإصلاح الاقتصادي مع الوفود الزائرة، ويبدو أن مجتمع كبار رجال الأعمال في مصر يحبون الجنزوري الذي برز كمؤيد للقطاع الخاص.

٢ - كذلك نشرت الصحيفة في ٢٩/ ٢/ ١٩٩٦ عدة تحقيقات عن تطورات الأوضاع

السياسية والاقتصادية في مصر، فيما يتعلق بقوانين الإسكان الجديدة وقوانين الحسبة التي تمت الموافقة عليها في البرلمان خلال تلك الفترة، كما أوردت تحقيقا تحليليا حول الاقتصاد المصري ومسار عمليات الإصلاح والإسراع بالخصخصة.

٣ - وقد ورد تحقيق بنفس الصحيفة في ٧/ ٣/ ١٩٩٦، نقلا عن مراسلها في القاهرة حول خطوات الإصلاح الاقتصادي في مصر وزيادة فرص الاستثمار، جاء فيه:

إن مصر الفخورة بتاريخها الفرعوني تحاول الإسراع في الوقت الحالي في خطوات الإصلاح الاقتصادي.

أن رجال الأعمال المصريين والمسئولين عن الاستثمار في الحكومة يجتمعون في مؤتمر تنظمة الغرفة التجارية المصرية الأمريكية في نيويورك، بهدف حث البنوك والمستثمرين الأمريكيين ومديري الشركات بزيادة أعمالهم واستثماراتهم في مصر، وفتح أسواق جديدة والتعرف على المعوقات التي تحول دون ذلك.

وضعت الحكومة لنفسها أهدافًا طموحة لتحقيق معدل نمو سنوي يتجاوز ٧٪ سنويا. لذلك بدأت في اتخاذ خطوات جادة في برنامج الإصلاح الاقتصادي تهدف لتشجيع القطاع الخاص، وتم تخفيض الرسوم والإجراءات الجمركية على السلع الاستثمارية، وتبسيط إجراءات الاستثمار بشكل محسوس، كما تم طرح قضية إزالة المعوقات أمام تأجير الأصول الجديدة في البرلمان، وإخطار البنوك العامة بطرح هذه الأصول للبيع أمام البنوك المشتركة.

٤ - وتحت عنوان «الخصخصة تسلط الأضواء على مصر» ورد تحقيق في ملحق صحيفة «الفايننشيال تايمز» في عددها الصادر في ١٢/ ٨/ ١٩٩٦، حول معدلات النمو الحالية في الاقتصاد المصري وبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وأكد المحرر فيه على:

بعد سنوات من النمو البطيء والتدريجي للاقتصاد المصري من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي بهدف تنظيم الأسواق، استطاعت مصر أخيرًا أن تعيد الحياة إلى عملية الخصخصة.

كما أكد الخبراء الاقتصاديون على استقرار أسواق الأسهم وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في مصر.

وأن الرئيس مبارك قد يشهد تحقيقا لمقولته التي ذكر فيها أن عام ١٩٩٦ سيكون عام الانطلاق في الاقتصاد المصري.

إن أحد الخبراء قال إن القاهرة أصبحت أفضل الأماكن للاستثمار على المستوى الإقليمي بالمقارنة بالمغرب وتونس والأردن.

٥ - وأشارت مجلة «الإيكونومست» البريطانية الأسبوعية في القاهرة الصادرة ١٧/ ٨/ ١٩٩٦، إلى المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر والتوسع العمراني على سواحل البحر الأحمر والساحل الشمالي وذلك على النحو التالي:

إن تلك المدن الجديدة كانت حلما للرئيس الراحل أنور السادات، وأنه يمكن أن يتحقق، بعد أن تغيرت نظرة المواطنين بشأن البقاء حول وادي النيل الضيق.

تزايد حجم الإعلان عن مشروعات عمرانية جديدة في الصحراء وقرى سياحية على امتداد الساحل الشمالي وعلي البحر الأحمر، وتزايد الإقبال على تلك الأماكن ونسبة إشغال الفنادق والقرى السياحية.

٦ - وأيضًا في صحيفة «الفايننشيال تايمز» في ١٢/ ١٠/ ١٩٩٦ أشارت إلى:

أن صندوق النقد الدولي سوف يعلن عن بدء المرحلة الثالثة لبرنامج التحرير الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المصري، وهي المرحلة التي يطلق عليها رئيس مجلس الوزراء المصري مرحلة الانطلاق، وسوف تقوم مصر بالتوقيع على اتفاق مدته ٢٤ شهرا مع الصندوق، سوف يتيح الاتفاق إلغاء نحو ٦ بليون دولار من الديون المصرية للدائنين الدوليين.

أنه بالرغم من أن مصر لم تستطع إحراز أي تقدم في ترتيبها الدولي كدولة استثمارية، إلا أن مركزها قد تقدم لتصبح من الأسواق الواعدة، ويأتي ترتيب مصر من حيث قدرة السوق المصري المستقبلية قبل تركيا والبرازيل والأردن وبالتوازي مع المكسيك وفنزويلا وبعد البحرين وتونس، ويتوقع المراقبون أن يتحسن موقف مصر خلال ستة أشهر حسب تقديرات مؤسسة «MOODYS» المالية.

أن الحكومة المصرية قامت في أكتوبر ١٩٩٦ بإزالة المعوقات أمام التصديق على الاتفاق من خلال خفض التعريفات الجمركية بنسبة ٢٥٪، وقد تم خفض الحد الأقصي على السلع باستثناء السلع الترفيهية من ٧٠٪ إلى ٥٥٪، ويحتفظ البنك المركزي باحتياطات عملة أجنبية جيدة تبلغ ١٨ بليون دولار، بعد أن كان احتياطي النقد الأجنبي ٤ بلايين دولار عام ١٩٩١.

أن الحكومة تأمل في أن يؤدي برنامج الصندوق إلى زيادة معدلات الاستثمار إلى نسبة تتراوح بين ٢٣٪ و ٢٥٪ بالنسبة للناتج القومي، حيث تبلغ النسبة الحالية ١٧٪، وأن يزيد معدل النمو بنسبة تتراوح بين ٧٪، ٨٪. وتقدر مؤسسة JAMES CAPEL الاقتصادية معدل نمو الدخل القومي بمقدار ٨ر٣٪ عام ١٩٩٦ ومن المتوقع أن يصل إلى ٥ر٦٪ عام ١٩٩٧.

أن البرنامج الاقتصادي يستهدف زيادة المدخرات وتحسين المناخ الاقتصادي، من خلال دعم الاستقرار والتوازن داخل الأسواق المالية وإجراء إصلاحات هيكلية من أجل تحسين المناخ الاقتصادي.

أنه تم خفض معدلات التضخم إلى أقل من ٨٪ هذا العام، بعد أن كانت تبلغ ٧ر١٩٪ عام ١٩٩١، كما تم خفض العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للدخل القومي إلى ٢ر١٪، وكانت النسبة تبلغ أضعاف هذا الرقم في أوائل التسعينيات.

سوف يتيح التصديق على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، أن يقوم الدائنون بنادي باريس بإلغاء الشريحة الثالثة من الديون وقيمتها نحو ٦ مليارات دولار.

أن برنامج صندوق النقد الدولي يستهدف معالجة التضخم في القطاع العام وإزالة المعوقات البيروقراطية، كما أن الهدف من الإصلاح الهيكلي هو زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وجذب المزيد من الاستثمارات، وخاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا الأجنبية.

وغطت وسائل الإعلام الألمانية نقاطًا عديدة منها:

١ - أشادت صحيفة «هاندلزيلات» في ٢٨/ ١١/ ١٩٩٦ بنجاح مصر في سياسة الإصلاح الاقتصادي وأضافت:

أنه بعد سلسلة من الإجراءات والقوانين لإصلاح الاقتصاد المصري.. بدأ الأمل يتحقق في جذب المستثمرين نحو مصر، مشيرة إلى أنه خلال الشهور الستة الماضية فقط، تم استثمار خمسمائة مليون دولار كاستثمار فعلي في سوق المال المصرية، وأن الدكتور الجنزوري نجح خلال مدة وجيزة في تحسين المناخ العام أمام القطاع الخاص وفتح الطريق أمامه للانطلاق.

إن مصر بدأت برفع السيطرة على تحويلات العملات الصعبة، كما سمح للشركات المصرية والأجنبية بحرية تحويل أرباحها إلى الخارج.

وتبع ذلك حرية استيراد البضائع وحرية تحديد أسعارها، مع حماية واعية من الدولة بطرح السلع الضرورية مدعمة لمحدودي الدخل.. مشيرة إلى أنه واكب هذه الإجراءات نظام ضريبة المبيعات وخفض نسبة الجمارك.. وتخفيض النسب على ضريبة الدخل العام للفرد.

وفي فرنسا ذكرت وكالة «الفرانس برس» في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٦:

١ - أشادت صحيفة «لوموند» في ١٣/ ١٠/ ١٩٩٦ ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وقالت:

إن حكومة الدكتور الجنزوري ومنذ تسلمها لمهام الحكم تعمل على تبسيط اللوائح الإدارية والإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة..

إن مصر الآن ليست بحاجة إلى قروض إضافية، خاصة وأن ميزان مدفوعاتها حقق نتيجة إيجابية.

٢ - كما نشرت نفس الصحيفة مقالات في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٦ بعنوان «مصر تفوز بإسقاط شريحة جديدة من ديونها، القاهرة تلتزم بزيادة الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد، وقالت إنه منذ تولى حكومة الجنزوري السلطة، عملت الحكومة جاهدة على تبسيط الإجراءات والإسراع في برنامج الخصخصة، وإن هذه الجهود قد حققت كذلك نحاجا في البورصة.

٣ –وأشادت مجلة « فوياج إستراتيجة» الفرنسية في ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦ بنشاط الحركة الاستثمارية في مصر وخاصة في المجال الفندقي الرائد، والجهود التي تتخذها الحكومة المصرية لاستقبال عدد أكبر من السياح، وكذلك الدور الرائد لمصر في السياحة الإقليمية من خلال مساهمتها الفعالة في تاسيس المنظمة الإقليمية للسياحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.. وأشارت المجلة إلى تزايد حركة السياحة القادمة إلى مصر بنسبة ٧ر٢١ ٪ في الستة شهور الأولى من عام ١٩٩٦ وإقبال السائحين الفرنسيين على زيارة مصر.

وفي أستراليا:

كتبت صحيفة «كانبرا تايمز» في ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٦ تحت عنوان «نموٌّ واعد يبزغ في الشرق الأوسط» تقول:

في عشية الحوار التجاري الاستثماري المصري/ الآسيوي فإن الحكومة المصرية تقدم مصر على أنها منجم ذهب للاستثمارات.

ولا شك أن المشروعات المشتركة هي المطلب الذي يسعى إليه الاقتصاد المصري، وأن المستثمرين من كل من أوروبا والولايات المتحدة وآسيا وأستراليا مدعوون إلى أرض الفراعنة بما فيها من إعفاءات ضريبية وعمالة مدربة.

قامت مصر بالجهد الصعب من أجل السلام والإصلاح الاقتصادي، والمطلوب هو فترة من الاستقرار للسماح لها بأن تقوم بالظهور كأول نمو اقتصادي في الشرق الأوسط.

وفي باكستان:

١ – وتحت عنوان «قناة السويس» ممر حيوي للتجارة العالمية، كتبت صحيفة «مسلم» مقالا مطولا في ١١/ ١١/ ١٩٩٦ تتوسطه خريطة لمصر موضحا بها قناة السويس والبحرين الأحمر والأبيض ودول الجوار، وتضمن وصفا تفصيليا للقناة من الناحية الجغرافية والتاريخية، وقالت إن قناة السويس تعتبر الآن أهم

حلقة تربط التجارة بين أوروبا ودول شرق وجنوب آسيا، بالإضافة إلى تعمير المنطقة حول القناة وخاصة في الضفة الشرقية، وتوسيع شبكة الطرق والسكك الحديدية وإنشاء نفق أحمد حمدي تحت القناة، كما أن القناة تعتبر أحد مصادر الدخل القومي لمصر.

وفي الصين:

نشرت صحيفة «النور» الصينية في ١/ ٥/ ١٩٩٦ مقالا تحت عنوان «الإصلاحات الاقتصادية في مصر»، تحدثت فيه عن الموقع المهم لمصر وذكرت أنها مركز ثقل دولي مهم، فهي أكبر دولة عربية ومركز أساسي في الشرق الأوسط وانتهجت دبلوماسية نشطة ومرنة فيه وحازت على تقدير المجتمع الدولي، وتحدثت الصحيفة عن الإصلاحات الاقتصادية وعن تحقيقها لنتائج طيبة.

وفي جنوب أفريقيا:

تحت عنوان «الأهرامات والخصصة» في ٥/ ٦/ ١٩٩٦ نشرت مجلة «فاينانس ويك» التي تصدر في جنوب أفريقيا مقالا حول إصرار الرئيس مبارك على دفع عملية الإصلاح الاقتصادي، جاء فيه: أن تعيين الدكتور كمال الجنزوري رئيسا للوزراء يأتي في هذا الاتجاه، وأن مصر من أوائل الدول النامية التي حاولت التخلص من اشتراكية الدولة.

ومن وسائل إعلام الولايات المتحدة الأمريكية:

١ - ذكرت صحيفة «الكريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية في تقرير لها في ١٥/ ٤/ ١٩٩٦ ما يلي:

(أ) إن مجلس الوزراء برئاسة الدكتور الجنزوري يمارس الإصلاح الاقتصادي بصورة أكثر جدية وفعالية، حيث قام بخفض رسوم الجمارك على السلع الرأسمالية، وتبسيط الإجراءات، كما أصدر مؤخرًا عدة لوائح لتسهيل الصادرات.

(ب) Nن مصر تعتبر أيضا سوقا واعدة بوصفها أكبر دولة في العالم العربي، حيث يصل عدد سكانها إلى ٦٠ مليون نسمة، ويتزايد عدد السكان بنسبة مليون نسمة سنويا.

٢ - أشاد التقرير الاقتصادي السنوي للسفارة الأمريكية بالقاهرة في ١٤/ ٥/ ١٩٩٦ بجهود الحكومة فيما يتعلق ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، موضحا أن السياسة المالية للحكومة حققت نتائج طيبة.

إن حكومة الجنزوري وضعت لنفسها عدة أهداف لتحقيقها، أهمها زيادة الصادرات وتحرير التجارة وتشجيعا للقطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تعترض الأعمال في مصر وتحسين مناخ الاستثمار.

إن الإصلاح الاقتصادي في برنامج عمل حكومة الجنزوري يركز على تشجيع القطاع الخاص، وذلك عبر إزالة العقبات البيروقراطية، وأنه تم بالفعل اتخاذ عدة خطوات في هذا المجال، كما ألزمت الحكومة نفسها بأن تصل بمعدل النمو إلى ثمانية في المائة مع نهاية القرن الحالي.

٣ - ونشرت مجلة «بيزنس ويك» في ٧/ ١٠/ ١٩٩٦ تحت عنوان «الأسواق الناهضة»، أن السوق المصرية (٦٠ مليون نسمة) والاقتصاد المصري بتنوعه وآلياته النقدية يفوق معظم أسواق الشرق الأوسط. كما أشارت إلى ازدهار التعامل بسوق الأوراق المالية.

ونستعرض فيما يلي مقتطفات مما نشرته بعض وسائل الإعلام العربية:

١ - كتبت صحيفة «الأنباء» الكويتية في١٢/ ١/ ١٩٩٦ تحليلًا إخباريًّا جاء فيه:

أن الشعب المصري اتجه إلى الآمال المعقودة على حكومة الدكتور الجنزوري باعتبارها السلطة المرتبطة بآماله ومصالحه ومستقبله.

أن المهام الملقاة على عاتق الدكتور الجنزوري تدور حول البرنامج الاقتصادي وخططه وتمويله ومستقبله والدخول بمصر للقرن المقبل.

٢ - كما نشرت صحيفة «الاتحاد» الإمارتية في ١٨/ ١/ ١٩٩٦ تقريرًا ركز على:

أن أجندة حكومة الدكتور الجنزوري تحمل تحديات داخلية وخارجية تحدد نتائجها ملامح مصر في القرن القادم

أن التحديات الاقتصادية تتمثل في كيفية إدارة المفاوضات مع المؤسسات التمويلية الدولية وإجراءات إسقاط الديون الباقية.

أن هناك ألغامًا خطيرة تنتظر الدكتور الجنزوري على هيئة قوانين للإسكان والإيجارات ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى صدور قانون الاستثمار الموحد منعًا لتضارب القوانين الاستثمارية الأخرى.

٣- أما صحيفة «الرأي» الأردنية تضمنت مقالا في ١٢/ ٢/ ١٩٩٦ جاء به:

أن الحكومة المصرية بدأت في صياغة برنامج محدد لمواجهة الجوانب السلبية والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المصري، رغم المؤشرات الإيجابية للتقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، ورغم ما تحقق من قاعدة مالية ونقدية مستقرة للاقتصاد المصري، حيث إنه لا يعاني حاليا من ضغوط تضخمية أو عجز في ميزان المدفوعات أو عبء المديونية أو نقص السيولة في البنك المركزي، مما يتيح فرصة طيبة لمعالجة المشكلات التي يصفها خبراء الاقتصاد في مصر بأنها «معادلات اقتصادية معقدة».

٤ -نشرت صحيفة «الأيام» في ١٣/ ٢/ ١٩٩٦ على صفحة «الأيام الاقتصادية» تحت عنوان «الحكومة المصرية تكسب قلب القطاع الخاص» وتضمن مايلي:

أنه بعد ستة أسابيع من بدء العمل تمكن الفريق الاقتصادي في الحكومة المصرية الجديدة، من التغلب على التحفظات الأولية لمجتمع رجال الأعمال بشأن مدى التزامه بقضية تحرير الاقتصاد.

أنه بإصدار الإجراءات التشريعية والإدارية السريعة ووعود بالمزيد منها، خرجت الحكومة من البحيرة الراكدة التي بدا أن الحكومة السابقة تغرق فيها.

أن رد فعل مجتمع الأعمال اتسم بالحذر عندما عين الرئيس مبارك وزير التخطيط كمال الجنزوري رئيسا للوزراء، إلا أنه ورغم حلول شهر رمضان الذي يقل فيه عادة النشاط في الدوائر الحكومية، فقد مررت لجان وزارية سلسلة إصلاحات ساعدت، رغم أنها محدودة، في خلق مناخٍ مواتٍ لدوائر الأعمال.

أن الحكومة المصرية خفضت الرسوم الجمركية على بعض السلع الرأسمالية، وخفضت بعض الأعباء الضريبية على صناعة السياحة، وفتحت الأراضي الصحراوية أمام التنمية، وأدخلت أهم تغيير منذ عقود في قوانين تأجير المساكن، وأصبح الاستثمار في المرافق العامة أمرا مطروحا بجدية في جدول أعمال الحكومة.

٥ - كما نشرت صحيفة «البيان» الإماراتية في ٢٦/ ٢/ ١٩٩٦ تقريرا تحت عنوان «مصر أكثر جاذبية للاستثمارات من دول عديدة» جاء فيه:

أنه من المؤكد أن مصر تتغير للأحسن.. كما أن الرؤية الخارجية لها تتغير في نفس الاتجاه.. الدليل على ذلك ما بدر عن منتدى «دافوس» الاقتصادي الدولي.. حين قال إن كفاءة مصر التنافسيه على جذب الاستثمارات الأجنبية تتحسن باضطراد، وإنها في وضع أفضل من إسبانيا وإيطاليا والصين وإندونيسيا.

أن مصر تحتل المركز ٢٧ من بين ٤٨ دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية، وتسبق بذلك دولًا تتمتع بإمكانيات هائلة لجذب الاستثمارات الخارجية كالبترول والمعادن والغابات، وتسبق أيضًا دولًا تتمتع بقاعدة صناعية متقدمة نسبيا.

أن مصر هي الأولى بين الأقطار العربية، وهي تسبق الأردن والمغرب ولا تتخلف كثيرا عن مستوى كوريا التي تحتل المركز ٢٤.

٦ -كما ذكرت صحيفة «الوطن» الكويتية في ١٧/ ٦/ ١٩٩٦:

تحت عنوان «مصر تسمح للأجانب بتملك حصة أغلبية في البنوك المشتركة»: إن مجلس الشعب المصري وافق على تعديلات قانون البنوك التي تسمح لغير المصريين بتملك أكثر من ٤٩٪ من رأسمال البنوك المشتركة والخاصة، وإلغاء ما يخالف ذلك في أي تشريعات أخرى.

تحت عنوان «مصر تدعو القطاع الخاص لمشروع الطاقة»، قالت الصحيفة إن هيئة كهرباء مصر المملوكة للحكومة دعت الشركات ذات الخبرة في توليد الطاقة، إلى التقدم بعطاءات لإقامة أول محطة طاقة في مصر تعمل بنظام تصميم وتمويل وإنشاء وتملك وتشغيل المحطة.

٧ – وذكرت صحيفة «الأنباء» الكويتية في ١٤/ ٧/ ١٩٩٦، أن التوقعات تشير إلى أن مصر قد تستعيد هيمنتها التقليدية على السوق العالمية للقطن طويل التيلة في السنة التسويقية ٩٦/ ١٩٩٧، بفضل محصول مبشر وتغير موقف الحكومة من الصادرات والواردات.

٨ – كما كتبت نفس الصحيفة في ١٥/ ٧/ ١٩٩٦، أن مجلس الشعب المصري قد وافق على سلسلة من القوانين تهدف إلى تشجيع الاستثمار، بما في ذلك الموافقة على قانون يسمح للأجانب بإقامة وتشغيل الطرق السريعة من الآن ولمدة ٩٩ عاما.

٩ – وأشارت صحيفتا «السياسة» و «الأنباء» في ٢١/ ٧/ ١٩٩٦ إلى تحسن الأسعار في البورصة المصرية، بقولها: لقد شهد الأسبوع الماضي أكبر قفزة في أسعار الأسهم في البورصة المصرية هذا العام، فيما أرجعه محللون إلى عملية تصحيح قائمة على أسس واقعية.

١٠ – وأشارت مجلة «الحوادث» اللبنانية في ١٨/ ٨/ ١٩٩٦، إلى أن القرارات التي أصدرتها الحكومة المصرية برئاسة الدكتور الجنزوري مؤخرًا، تمثل نوعا من المصالحة الحقيقية بين الحكومة والمواطنين، الذين يتعاملون بصورة شبه يومية مع تلك الجهات والهيئات.

١١ – وفي ١٨/ ٩/ ١٩٩٦ ذكرت صحيفة «الاتحاد» الإماراتية، أن حجم الأسطول البحري التجاري المصري بلغ خلال العام الحالي ٥٣١ سفينة تابعة لقطاع الأعمال العام والخاص والقطاع الاستثماري المشترك.. جرى بناء غالبيتها في الترسانات المحلية – مقارنة بـ ٦٩ سفينة فقط عام ١٩٨١ – بزيادة نسبتها أكثر من ٧٠٠٪ خلال ١٥ عاما.

١٢ – وتحت عنوان «ثورة الجنزوري» أشادت صحيفة «الأسواق» في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٦ بحكومة الدكتور الجنزوري. وقالت إنه يبدأ في تطبيق تشريعين جديدين الأول خاص بالشباب ونتج عنه أكثر من ٢٠ ألف ساحة مدرسية وشعبية للنشاط الرياضي المدرسي، والثاني خاص بالرسوم والضرائب. ونتج عنه تخفيض رسوم تسجيل العقارات بنسبة ٥٠٪ فزادت، إيرادات الدولة وقل التهرب الضريبي.

١٦ – وتحت عنوان «الأسهم المصرية تسجل أرقاما قياسية.. نسبة سعر السهم إلى ربحيته تصل إلى ١٤ مرة»، نشرت صحيفة البيان الإماراتية في ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦ مقالا ذكرت فيه أن الوسطاء يتوقعون أن تزيد نسبة سعر السهم إلى ربحيته إلى نحو ١٣ أو ١٤ مرة تقريبا في بورصة القاهرة، مع استمرار إقبال الأجانب على الشراء وتثبيت المستثمرين المحليين بحافظاتهم من الأوراق المالية.

بالإضافة إلى هذا، نشر العديد من الصحف العربية بعض الملاحظات على أداء الاقتصاد المصرية نذكر منها ما يلي:

١ – نشرت صحيفة «الحياة» في١٦/ ١/ ١٩٩٦ تحت عنوان «تحديات حكومة الجنزوري».

أن المراقبين قد أجمعوا على أن اختيار الرئيس مبارك الدكتور الجنزوري كان موفقا بشتى المعايير، لأنه اختار الرجل المناسب في المكان والوقت المناسبين. وعلي رغم عدم إجراء تغييرات جذرية في الوزارة الجديدة فإنها ستتحمل مسئولية مواجهة أخطر مرحلة في تاريخ مصر الحديث لحل المشاكل الاقتصادية، والانتقال إلى مرحلة الخصخصة واقتصاد السوق وتسوية موضوع الديون والاتفاق مع صندوق النقد الدولي وإعداد البلاد لمتطلبات القرن القادم واستحقاقاته الكثيرة.

٢ – وذكرت مجلة «الوسط» اللندنية في ٢٥/ ٢/ ١٩٩٦ تحت عنوان (حكومة الجنزوري تعلن الانفتاح الثاني) مايلي:

إن الدكتور الجنزوري قطع في بضعة أسابيع أشواطا في مجالات مختلفة تشير إلى حركة سريعة في إيقاع عمل الحكومة، التي أصدرت قرارات عدة مهمة في مجالات

الزراعة والسياحة والاستثمار، في الوقت الذي دفعت بقوانين مهمة إلى مجلس الشعب لاستعجال صدورها.

اعتبر المراقبون أن الخطوات الوزارية المتتابعة والقوانين السريعة المتوالية، هي نوع من تدشين انفتاح جديد في مصر بعد الذي بدأ عام ١٩٧٤، خصوصا أنه أسفر في النهاية عن خطوات لبيع عدد من شركات القطاع العام وعدد آخر من الفنادق، مما يشير إلى اتجاه كامل نحو الخصخصة واعطاء دور أكبر لرجال الأعمال.

٣ – وأوردت صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٢/ ٧/ ١٩٩٦ ما يلي:

إن النشاط التدريجي والمتزايد في أسواق رأس المال في مصر أدى لجذب مزيد من المستثمرين لجميع القطاعات. وبصفة خاصة بورصة الأوراق المالية، في حين أكد خبراء البورصة أنها أصبحت منافسًا قويًّا وجذبت شريحة كبيرة من المودعين في البنوك، لأنها تخفض أسعار الفائدة على الودائع بالبنوك، كما تخفض أسعار الفائدة على أذون الخزانة.

كما ذكرت الصحيفة في ١٧/ ٧/ ١٩٩٦ أن مسئولين ماليين من البحرين والأردن ومصر أجروا اجتماعًا لربط أسواقهم المالية قبل نهاية العام الحالي، وأنه تم الاتفاق في الاجتماعات التي عقدت بسوق البحرين للأوراق المالية بين الأسواق على تبادل تسجيل الشركات المساهمة المدرجة فيها وتشجيع الاستثمار البيني

٤ – قالت مجلة «المجلة» اللندنية في ١٢/ ٨/ ١٩٩٦: إن فترة الانتعاش في عمليات تبادل الاسهم المصرية صاحبت الإصلاحات التي طبقتها الحكومة المصرية برئاسة الدكتور الجنزوري وذكرت ما يلي:

إن البنك الأهلي المصري نجح في عملية طرح أوراق استثمارية دولية تخص البنك التجاري المصري بقيمة ١٢٠ مليون دولار في بورصة لندن، وكان حجم الإقبال على تلك الأوراق أربعة أضعاف حجمها، وهي أكبر إصدار من نوعه لبنك عربي حتى الآن.

إن عدد المستثمرين الأجانب واستثماراتهم تضاعف في بورصة القاهرة ثلاثة أضعاف خلال النصف الأول من هذا العام.

٥ - وذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» في ٧/ ٩/ ١٩٩٦، أن المساهمة العربية في مشروعات الاستثمار المصرية تضاعفت خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث بلغت نسبتها ٢١٨٪ بقيمة ٧٦٩ مليون جنيه، مقابل ٢٢ مليون في العام الماضي، وأن السعودية تحتل الصدارة بمساهماتها.

٦ - وذكرت مجلة «المجلة» في ٩/ ٩/ ١٩٩٦، أن الجنيه المصري لا يدخل في اتفاق صندوق النقد في مصر، قالت إن بعثة الصندوق التي اختتمت زيارتها لمصر مؤخرًا كانت قد طالبت بخفض قيمة الجنيه المصري. إلا أنها تخلت عن هذا المطلب فيما بعد، وعرضت نتائج مباحثاتها على إدارة الصندوق باقتراحات مصر للإصلاح الاقتصادي لتنفيذ برنامج مدته عامان لرفع احتياطي النقد الأجنبي، مع كبح التضخم واجتذاب المزيد من الاستثمارات وخفض العجز في الميزانية العامة.

٧ - وقالت مجلة «الوطن العربي» في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٦:

إن التوقعات تشير إلى أن صافي دخل مصر من صادرات القطن ربما يتعدى المليار دولار هذا العام، وكانت الحكومة المصرية قد رفعت القيود عن تصدير القطن المصري في مطلع العام بعد ثلاثة عقود من سيطرة الدولة عليه، الأمر الذي أعاد إحياء بورصة القطن في الإسكندرية «ميناء البصل» للمرة الأولى منذ عام ١٩٦١.

٨ - وتحت عنوان «إقلاع الاقتصاد المصري» قالت مجلة «المجلة» في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٦ ما يلي:

إنه في ضوء الإصلاحات التي تمت، حصلت مصر وللمرة الأولى في تاريخها الحديث على تقييم لدرجة الملاءة المالية فيها من مؤسسة «موديز» الأمريكية، وعلي رغم تدني الدرجة نسبيًّا، إلا أنها تفتح لها أبواب أسواق الاستثمار والمال الدولية.

إن الدرس المستفاد من التجربة المصرية مع صندوق النقد الدولي، هو أن الدول تستطيع أن تفرض شروطها فعلًا على الصندوق وغيره فقط، لو كانت لديها الإرادة الحقيقة لإحداث التغيير الاقتصادي، ولو كانت تسير في طريق الإصلاح الاقتصادي برغبتها وليس رغمًا عنها تحت وطأة الضغوط وإغراءات الإعفاء.

إن الدول النامية عندما تصل إلى هذه القناعة فإنها تتحول إلى سوق ناشئة وتجذب إليها المزيد من الاستثمارات، وينطلق نمو الاقتصاد تلقائيا في مرحلة تشبه إقلاع الطائرة، ويبدو الاقتصاد المصري حاليًا في مرحلة إقلاع حقيقية باعتراف صندوق النقد الدولي.

٩- ذكرت مجلة «الوسط» اللندنية في ١٠/ ١١/ ١٩٩٦، أنه بالبرنامج الجديد للإصلاح الاقتصادي في مصر الذي أقره صندوق النقد الدولي تدخل مصر العصر الثالث للإصلاح الاقتصادي، وأضافت أن مسئولي الصندوق يحرصون على إبداء تفاؤلهم بالنتائج الاقتصادية التي ستترتب على التزام الحكومة المصرية بالمرحلة الجديدة من الإصلاح الاقتصادي.

١٠ - وأشادت مجلة «الوطن العربي» في ٢١/ ١١/ ١٩٩٦، بالجهود الجبارة التي تقوم بها مصر من أجل تحقيق نهضة شاملة في مختلف المجالات، والخروج من الوادي الضيق إلى رحاب أوسع للتنمية وقالت:

إنه منذ أيام الفراعنة والحضارة المصرية محصورة في وادي النيل، لكن الرئيس مبارك يمهد أرضًا لحضارة ثانية في الصحراء الغربية بواسطة ترعة الشيخ زايد.

إن إقامة المنطقة الزراعية الاقتصادية الحضرية في الصحراء الغربية، يأتي مكملا لإقامة منطقة مشابهة لها في سيناء تستوعب ثلاثة ملايين مصري.

إن هذه المشروعات العملاقة تحقق أقصى استفادة من الأرض والماء والإنسان لبناء دولة عظيمة، بعد أن نجحت مصر في سياسة الإصلاح الاقتصادي وحققت قفزة هائلة في مجالات التعمير والإنشاء والتعليم والصحة والبنية الأساسية.

١١- وقالت صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٧/ ١٢/ ١٩٩٦، إن طفرة صعودية في سوق الأوراق المالية المصرية في الأشهر الستة الماضية دفعت إلى ارتفاع عوائد المتعاملين في الأسهم خلالها إلى نحو ٣٠٪، أي بما يفوق مثلي عوائد الودائع المصرفية.

١٢ - واختارت مجلة «المجلة» في ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٦، في إطار رصدها للشخصيات البارزة للعام الحالي شخصية الدكتور كمال الجنزوري، تحت عنوان «الدكتور

الجنزوري رئيس الوزراء الذي أحدث ثورة في السوق المصرية»، وسردت إنجازات رئيس الوزراء بدءا من تكليفه بالوزارة إلى اليوم، وأوضحت أن الهدف الأبرز الذي رسمه الجنزوري لوزارته منذ اليوم الأول في عمرها، هو كسب ثقة الإنسان المصري الذي تحمل مرحلة الإصلاح الاقتصادي دون أن يشعر بثمار هذا الإصلاح من خلال تغيير حقيقي يمس حياته، ولهذا بلورت جملة القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها حكومته هذا الهدف وبدقة.

ثانيًا: مقتطفات خلال سنة ١٩٩٧

تناقلت وسائل الإعلام العربية والأجنبية التقارير والتعليقات والشهادات الدولية التي تركت انطباعًا أقرب إلى اليقين، بأن مصر تتطلع من خلال تعاونها الدولي ومع المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية لمد جسور التعاون والشراكة مع مختلف القوى المؤثرة.

وأكد الإعلام الدولي أن الاهتمام المتعاظم الذي يبديه الرئيس مبارك للانطلاق بقطار التنمية الشاملة يصب نحو الهدف الأكبر، وهو أن تتبوأ مصر مكانتها المرموقة دوليًا. ولا شك أن حكومة الدكتور الجنزوري ومنذ تكليفها تبذل جهودًا مخلصة وملموسة لتحسين الأوضاع الاقتصادية وجذب الاستثمار ودفع مسيرة التنمية، وتعكس المشروعات العملاقة الجديدة مصداقية في الأداء ونجاحا للسياسات الحكومية، وهو مؤشر لانطلاقة حقيقية في مختلف المجالات بشهادة المجتمع الدولي. ويظهر كل ذلك فيما يلي:

١ - نشرت صحيفة «هوكايدو شمبون» اليابانية في ١٧/ ٢/ ١٩٩٧ تقريرًا إخباريًا حول مشروع قناة السلام جاء فيه:

إن عمليات الإنشاء تمضي على قدم وساق في قناة السلام التي هي عبارة عن مشروع كبير يجري تنفيذه، بعد أن كان حلمًا في يوم من الأيام طرح فكرته الرئيس الراحل السادات ثم واصله الرئيس مبارك.

إن القناة في الوقت الحاضر دخلت مرحلتها النهائية عند منطقة القنطرة على قناة السويس التي ينتظر أن تنتهي في أكتوبر بتوصيل مياه النيل إلى سيناء.

إن مشروع القناة الذي يهدف إلى نشر الزراعة على أرض سيناء، وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة للشباب في إطار الخطة القومية لتعمير سيناء التي تحتوي على ثروات

أخرى تنتظر استغلالها، يأتي تعبيرًا عن اختيار مصر للسلام طريقًا تبني من خلاله مستقبلها.

إن منطقة القنطرة التي تتم فيها المرحلة النهائية لقناة السلام، هي نفس المنطقة التي سيتم فيها إنشاء كوبري السويس بمساعدة اليابان.

٢ - حول تطورات الوضع الاقتصادي المصري وعملية الإصلاح الاقتصادي كتبت «الهاندلزيلات» الألمانية في ١٨/ ٢/ ١٩٩٧، في تعليق مطول لها حول هذا الموضوع تحت عنوان «يجب على القاهرة أن تهذب من الحواجز القانونية» ما يلي:

إن مصر نجحت في العام الماضي حقيقة في جذب اهتمام المستثمرين وأصحاب الأعمال الأجانب، خاصة وأن هؤلاء المستثمرين كانوا يواجهون بمشاكل قانونية عديدة من قبل.

إن مصر استطاعت أن تحصد نتيجة سياستها الاقتصادية الشجاعة الاعتراف الدولي لها، فقد أصبحت لديها عملة نقدية مستقرة مع احتياطٍ نقدي من العملة الصعبة، في نفس الوقت الذي استطاعت فيه تخفيض نسبة خدمات الديون حتى تتناسب مع قيمة الصادرات، وتحقيق معدل الناتج القومي الإجمالي بنسبة٦٪،وانخفاض نسبة التضخم حتى الآن إلى ٧ر٥٪.

إن كل هذه العوامل كانت دافعا لأن تعطي الهيئات العالمية في ذلك مصداقية لمصر، حيث أصبحت أهم العوامل الاقتصادية الحادثة الأساس الجيد للأعمال وانطلاق المفاتيح الاقتصادية، بالإضافة لعزم الحكومة على دفع الاستثمار والخصخصة للأمام وتاثيره إيجابيًّا على البورصة، حيث أضفي عليها ثقة كبيرة، من هذا المنطق تحاول القاهرة تحقيق النجاح بإعطاء قوة دفع عن طريق تسهيل الإجراءات لكل المستثمرين، ولكن مازالت توجد عقبة مهمة لابد من التغلب عليها والخاصة بالنواحي القانونية في حالة النزاع في الأعمال التجارية والتي تحتاج لإصلاح جدي سريع، وهو ما يتناوله الآن بالدراسة والبحث مجلس الوزراء.

٣ - تحت عنوان (السباق إلى التنمية..) كتبت صحيفة «لاريبوبليكا» الإيطالية في ١٨/ ٢/ ١٩٩٧ تقول:

إن العجز مازال آمنا لم يزد على ٣ر١٪ من الناتج القومي الإجمالي الصافي، وربما يكون كافيا للدخول في معايير ماستريخت وبرهانا على نظام اقتصادي استثنائي، ويذكر أن عام ١٩٨٧ كان هذا المستوى قد وصل إلى ٧ر٢٤٪.

إن ركيزة الاقتصاد تتكون من المستوى الإضافي من احتياطات البنك المركزي التي وصلت إلى ١٨ مليار دولار، ومن خلال استقرار معدل التبادل تم إنقاذ الاقتصاد لمدة لا تقل عن عامين أو ثلاثة أعوام.

إن اقتصادا قويا ودولة سلمية يعتبران بوضوح أفضل سلاح لمواجهة التطرف الديني، وأيضا يعتبران الأداة الأكثر أمنا بالنسبة لمصر، حتى تستطيع إعادة تأكيد ريادتها في المنطقة الإستراتيجية الشرق أوسطية.

٤ -نشرت صحيفة «نيهون كيزاي شمبون» اليابانية في ٢٠/ ٢/ ١٩٩٧ تحت عنوان رومانسية الماضي قبل التسوق.. تقريرًا عن رواج الرحلات السياحية إلى مصر جاء فيه:

إن السفر إلى مصر أصبح أهم ما تطمح إليه الفتيات اليابانيات اليوم.. وتعزو الصحيفة الفضل في هذا إلى تصاعد الاهتمام بمصر القديمة نتيجة لرواج النشرعن التراث المصري، خصوصا كتاب «بصمات أصابع الآلهة» الذي جعل هذا التراث في بؤرة اهتمام العالم.

إن سببًا أخر هو انخفاض قيمة العملة اليابانية، الذي جعل الفتيات اللائي كن يسافرن إلى إيطاليا لشراء الماركات العالمية من الأشياء التي يحببنها، يحولن اهتمامهن إلى الرحلات الأرخص إلى مصر حيث سحر التاريخ ورومانسيته.

إن الرحلات السياحية انخفضت إلى أوروبا والشرق الأوسط في شهر فبراير بمعدل ٣٪، ولكن شركات السياحة تعوض هذا الانخفاض بارتفاع معدلات السفر إلى مصر.

تقول جمعية تنشيط السياحة الدولية في دراسة إحصائية، إن أعداد السياح اليابانيين الذين زاروا مصر في الفترة من يناير حتى أكتوبر ١٩٩٦ بلـغ نحو ٤٨ سائحا بزيادة

نسبتها نحو ٤٦٪ عن نفس الفترة من العام السابق.. وتتوقع شركات السياحة زيادة هذا العدد من السائحين في سنة ١٩٩٧ بنسبة تزيد على ١٠٪ مقارنة بالعام السابق.

٥ - كما كتبت صحف جنوب أفريقيا منها «بريتوريا نيوز» في ٢٢/ ٢/ ١٩٩٧، تحت عنوان «ميزان الاستثمار يتجه شمالا» «تحول دفة الاستثمار من جنوب أفريقيا إلى مصر» تقول:

إن مدراء مؤسسات التمويل الاستثمارية في الأسواق الدولية الواعدة حولوا أموالهم من جنوب أفريقيا على وجهتهم المفضلة مصر الشرق الأوسط، بسبب إغراء روح التنمية في مصر لهم.

إن مؤسسات استثمارية حولت ٦٤٢ مليون دولار قيمة أسهم أو ما يعادل ٢٧٪ من استثمارتها إلى خارج جنوب أفريقيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، وارتفعت استثماراتها في مصر إلى ٣٤٩ مليون دولار.

إن هذا التحول يعكس الثقة المتزايدة للمستثمرين في استقرار الحكومة المصرية والتقدم الذي حققته مصر في بيع أصول مملوكة للدولة، والحفاظ على معدل التضخم منخفضا.

خفضت مؤسسة «مورجان ستانلي» وهي مؤسسة استثمارية إقليمية أفريقية يبلغ حجم تعاملها ٣٠٠ مليون دولار استثمارتها في جنوب أفريقيا، التي بلغت ٧٠٪ في سبتمبر ١٩٩٤ إلى ٤٢٪ حاليا، وفي نفس الوقت ارتفعت استثماراتها في مصر إلى ١٩٪ من لا شيء، ويقول مدير محفظة الاستثمار بالمؤسسة المذكورة: «لقد خفضنا وزننا في جنوب أفريقيا وزاد وزننا بصورة ضخمة في مصر» وأضاف أن هذه التغييرات الاستثمارية تعكس الحقائق الاقتصادية.

٦ - أكد رجل الأعمال الكويتي (وليد خالد المرزوق) رئيس مجلس إدارة شركة عقارات الكويت في صحيفة الأنباء الكويتية في ٢٦/ ٢/ ١٩٩٧، حرص الحكومة المصرية على تذليل العقبات التي تواجه الاستثمار والمستثمرين. واستعرض الملامح الأساسية للمشروع العمـــلاق الذي تقوم به الشركة وهو إنشاء مدينة

متكاملة في القنطرة شرق على مساحة حوالي عشرة آلاف فدان بإجمالي استثمارات تصل إلى ٢ مليار جنيه مصري، وبنية أساسية للمشروع بتكلفة ٨٠٠ مليون جنيه، مؤكدًا أن هذا المشروع العملاق سيوفر ألف فرصة عمل خلال مرحلة التنفيذ و٢٠ ألف فرصة عمل خلال التشغيل.

٧- نشرت مجلة «الحوادث» اللبنانية في٢٧/ ٢/ ١٩٩٧ تحت عنوان «المصارف المصرية تستعد للمرحلة الثالثة من الإصلاح الاقتصادي» لرئيس اتحاد البنوك المصرية ورئيس البنك الأهلي قوله:

إن ما تحقق من نجاحات لتجربة الإصلاح الاقتصادي بمصر في المرحلتين الأولى والثانية على صعيد البنية الساسية والإصلاح المالي والنقدي يعد إنجازًا كبيرًا.

إن المؤشرات الرئيسية لهذا الانجاز تتمثل في خفض معدلات التضخم من ٢٤٪ إلى ٧٪، وخفض عجز الموازنة من ٢٠٪ إلى ٣ر١٪، وزيادة حجم الاحتياطي النقدي وغيرها من المؤشرات الإيجابية، الأمر الذي يعطي دفعة قوية لبدء المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تركزت على الإصلاح الهيكلي بما يتيح منح دور أكبر للقطاع الخاص في مجال الاستثمار والإنتاج.

٨- ذكرت صحيفة «الرأي العام» الكويتية في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٧ أن قانون منح المستثمرين المصريين والعرب والأجانب التزام إنشاء إدارة واستغلال المطارات وأراضي الدولة، أثار ردود أفعال متباينة حيث يعتبره المؤيدون دفعًا جديدًا.

٩ – جاء في تقرير اقتصادي عن مصر في صحيفة «الخليج» الإماراتية في ٢/ ٣/ ١٩٩٧ أن من العوامل المرجح أن تدعم السوق، ضم مصر إلى مؤشر مؤسسة التمويل الدولي للأسواق الصاعدة وإلى مؤشر بارينجز للأسواق الصاعدة، لأن هذا سيجعل صناديق الأسواق الصاعدة تواصل استثمار نسبة من أموالها في مصر.

١٠ – أشادت صحيفة «لوموند» الفرنسية في ٤/ ٣/ ١٩٩٧ في مقال تحت عنوان «النمو والخصخصة والتحول الناجح للاقتصاد المصري» بالإصلاحات الاقتصادية في مصر وقالت:

إنه بعد سنوات عجاف وديون متراكمة لمدة طويلة ومشاكل عديدة مع صندوق النقد الدولي أثرت بصورة كبيرة على سمعة الاقتصاد المصري، توصلت الحكومة المصرية خلال عام واحد إلى إعطاء مضمون لسياسة انفتاح واندماج في الاقتصاد العالمي، مشيرة إلى تكثيف عمليات الخصخصة التي انطلقت عام ١٩٩٦ من جانب الدكتور الجنزوري، الذي كان وزيرًا للتخطيط ومن أكثر المتفهمين للمسألة لإنجازها بصورة مقبولة.

إن حسن النوايا المصرية اقنعت صندوق النقد الدولي الذي أعطى توجيهاته بإلغاء شريحة أخرى من الدين المصري.

نشرت جريدة «الوطن العربي» في ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٧ نقلا عن مجلة «الوسط» اللندنية، أن الدكتور الجنزوري سجل نقطة جديدة ضد حروب الفساد بإحالة المتهمين في قضية البنوك إلى محكمة أمن الدولة، في واحدة من نحو عشرين قضية أحالتها حكومته للمحاكم خلال الشهور المنصرفة، مما لاقى ارتياحًا لدى الرأي العام وحققت شعبية أكبر لرئيس الحكومة حتى في صفوف المعارضة ذاتها.

ثالثًا: مقتطفات خلال سنة ١٩٩٨

جاء بالتقارير والتصريحات التي صدرت عن كبريات مؤسسات التمويل الدولية على ما أوردته الصحف والمجلات العالمية مثل THE WASHINGTON REPORT, LE FIGARO, BUSINESS REPORT, DER FRANFUTTER ALLGEMENE إشادة بما يحققه برنامج الإصلاحات الداخلية من إنجازات في كافة المسارات التنموية، ورأت أن استقرار سياسات الاقتصاد المصري وما يتمتع به من قوة أدة إلى ارتفاع معدلات النمو وتحقيق وضع اقتصادي يتميز بالصلابة والثبات، فضلا عن انخفاض معدلات التضخم، وأبدت THE ECONOMIST البريطانية في تحليلها للركائز الخمس التي يقوم عليها الاقتصاد المصري، أن مصر تتساوى في نهجها الاقتصادي مع كل من أستراليا وتايلاند وكوريا الجنوبية، مؤكدة أن ما يدعم ذلك هو وجود حكومة قوية تتخذ إجراءات أمنية مشددة.

وحظيت جهود الدولة التنموية بمتابعة شاملة من قبل الإعلام الدولي، حيث رأت مجلة MIDDLE EAST ECONOMIC DIGEST البريطانية أن جهود الدولة في تطـوير قناة السويس، وإنشاء المناطق الصناعية الحرة، وإقامة المزيد من المطارات يتواكب مع التطلعات الحكومية في أن تتبوأ مصر مكانا في منظومة الاقتصاد العالمي كقوة اقتصادية مهمة، كما لوحظ اهتمام المصادر البريطانية خاصة مجلة MEED البريطانية بتحليل الإنجازات التي يحققها قطاع البترول المصري.

وبرز اتجاه قوى لدى كبريات مصادر الإعلام الأوروبية والآسيوية مثل CO-RIERE DELLA SIERA,FINANCIAL TIMES, DIE WELT,NEW YOURK TIMES, XINHUA,AND INDONESIA TIMES في التأكيد على أن الأزمة التي شهدها العديد من النمور الآسيوية دفعت المستثمرين للبحث عن أسواق بديلة، خاصة السوق المصري الذي يعد من أكبر الأسواق المبشرة بالنجاح.

وجاء صدى الإنجازات الاقتصادية في وسائل الإعلام العربية والأجنبية كالتالي:

١ - ذكرت صحيفة «الوطن» الكويتية في ٣/ ١٠/ ١٩٩٨ أن الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» أعلنت أنها فازت بعروض لتزويد مصر بنحو ١٥٠ ألف طن من مادة كيمائية مضادة للتلوث، وأن هذه الكمية كافية لتلبية احتياجات مصر.

٢ - ذكرت صحيفة «البيان» الإماراتية في ٥/ ١٠/ ١٩٩٨ أنه بخلاف التوقعات السابقة، تمكنت المدن الجديدة من الدخول إلى ساحة المنافسة القوية في سوق العقارات، بسبب التقسيم الجيد الذي يغلب على تصميم هذه المدن، والتي تعتبر بمثابة منتجع صحي.

٣ - نشرت مجلة «ميد» البريطانية في ٥/ ١٠/ ١٩٩٨ مقالا تحت عنوان «التقدم يتبع فترة الاستقرار» قالت فيه:

إن المشاكل التي تجتاح العالم النامي قد تعدت مصر، فإن اليقظة الاقتصادية التي أدركها المستثمرون العالميون منذ عامين حققت نتائجها في برنامج التنمية الذي تثق الحكومة المصرية في مواصلته.

إن مصر على عكس دول جنوب آسيا تراقب النظم البنكية طبقا للمعايير المتفق عليها دوليا والتي تضمن نقاءها، وأن التوقعات طويلة المدى بالنسبة لمصر مضمونة، وهذا نتيجة لصحة المؤشرات الاقتصادية مثل الميزانية والتبادل التجاري والاحتياطي والتضخم.

٤ - نشرت صحيفة «بارونز» الأمريكية في ٦/ ١٠/ ١٩٩٨ تحقيقا مصورا على ست صفحات عن الاستثمار والتنمية في مصر تحت عنوان «مصر واحة مفتوحة في مرحلة من عدم اليقين الاقتصادي في العالم»، جاء فيه عرض لتطور صناعة السيارات في مصر ولنشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية على مختلف أصعدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في مجال الصناعات الصغيرة ومشروعات تشغيل الشباب.

٥ - خصصت صحيفة « بيليتا» الإندونيسية في ١٣/ ١٠/ ١٩٩٨ ثلث صفحة للحديث

عن مشروعات مصر العملاقة، والتي تتسلح بها للدخول إلى القرن ٢١ وكان أهم ما تضمنه التقرير ما يلي:

إن مصر لا تدع للمعارك الجانبية أن تنحرف بها عن هدفها الرئيسي، في أن تلعب دورا فاعلا كقوة رئيسية إقليميا ودوليا وقادرة على مواجهة كافة التحديات والعقبات.

إن مصر بدأت مشروعاتها العملاقة التي يمكن وصفها بالمشروعات القومية لقيامها على خطط إستراتيجية طويلة الأمد، وتطبيقها لخطط علمية تمهد لإقامة مجتمع متحضر، وهذه المشروعات هي طريق مصر للقرن الحادي والعشرين ولعصر جديد يتسم بالإنجازات الكبيرة والتسلح بأحدث تكنولوجيا عصرية، وأهم هذه المشروعات الدلتا الجديدة في توشكى ومشروع تطوير شمال خليج السويس ومشروع تنمية سيناء والمشروع القومي لتنمية جنوب مصر.

٦ - نشرت «الفايننشيال تايمز» مقالا تحت عنوان «إعادة تثبيت معدلات الائتمان» في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٨، أشادت فيه ببرنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر في مواجهة انخفاض أسعار البترول والأزمة الآسيوية نتيجة لنجاح سياسات الحكومة.

٧ - تحت عنوان «نجاح الإصلاحات الاقتصادية يغير من الصورة السيئة التي التصقت بمصر لمدة طويلة» قالت صحيفة «الهاندلزيلات» الألمانية في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٨:

إن بعض رجال الأعمال العرب والمصريين يرون أن مصر في طريقها كي تكون أحد النمور الاقتصادية الجديدة، ومهيئة لكي تلعب دورا تغير به الاقتصاد المريض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كي يصبح اقتصادا سليما وإيجابيا.

إنه في بداية التسعينات واجهت مصر العديد من المشاكل الاقتصادية المستعصية، والتي ظن الكثيرون أنه من المستحيل أن تتخطاها، ولكن سياسة الإصلاح الاقتصادي والطريقة التي طبقت بها أسفرت عن نتائج إيجابية لم تكن متوقعة.

٨ - تحت عنوان «مصر حريصة على جذب رأس المال الناتج عن أزمة الاستثمار العالمي»، كتب مارك هوباند في صحيفة «الفايننشيال تايمز» البريطانية في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨.

إن مصر تهدف إلى جذب أكبر قدر من استثمارات السوق الناهضة، من خلال شن حملة تقوم بها تؤكد من خلالها مرونة اقتصادها إزاء الأزمات التي تواجه الاستثمار في الدول النامية.

إن الوزراء يعملون على وضع إستراتيجية تدعم صورة اقتصاد البلاد بين المستثمرين الذين يبحثون عن أسواق بديلة لأسواق آسيا وأمريكا اللاتينية كما يعتبر الاقتصاديون أن احتياطي مصر من العملة الأجنبية، قد يجنبها الضغوط المتشابكة التي أدت إلى حدوث أزمات في آسيا.

٩ - كتبت صحيفة «ستر أي ستار» الصادرة في جنوب أفريقيا في ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٨ تقريرا أشادت فيه بالإصلاحات الاقتصادية التي تحققت في مصر جاء فيه:

إن التقدم الاقتصادي الذي تحقق في مصر خلال السنوات الماضية، يرجع إلى الكفاءة التي اتسم بها تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

إن مجال الخصخصة من المجالات التي يمكن لجنوب أفريقيا أن تتعلم الكثير منها من مصر، وعلي الرغم من أن معظم مواطني جنوب أفريقيا لا يعرفون الكثير عن مصر حتى الآن، على أن البلدين أظهرا قدرة فائقة على تطوير تعاون سياسي ودبلوماسي حاسم وفعال بينهما.

١٠- ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» في ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٨:

أن مصر تسعى لاستعادة دورها التجاري في أفريقيا في اجتماع السوق الأفريقية المشتركة في القاهرة.

أن انضمام مصر للكوميسا يعد عنصرا مهما لجذب المستثمرين العرب والأجانب لإقامة استثماراتهم في مصر في ظل ما تتمتع به من استقرار سياسي واقتصادي، بالإضافة للعديد من حوافز الاستثمار، وكذلك تصدير المنتجات إلى دول الكوميسا مستفيدين من إزالة الحواجز الجمركية بين مصر وباقي دول المجموعة.

١١- ذكر صندوق النقد الدولي في ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٨ تقريرا من رئيس قسم الدراسات الاقتصادية العالمية قال فيه:

إن اقتصاد مصر صامد أمام العواصف التي ضربت الاقتصادات الناشئة في العالم، وأن تراجع الدولار من شأنه أن يفيد الميزان التجاري المصري.

إن مصر كانت أقل تضررا من دول أخرى كثيرة من جراء الاضطرابات المالية التي تجتاح آسيا.

إن مصر نجت من العدوي التي أصيبت بها آسيا وروسيا، لأن علاقاتها التجارية المباشرة كانت بالولايات المتحدة وأوروبا، حيث ظل النمو في حالة طيبة.

أن الصندوق يتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة ٥٪ في عام ١٩٩٨، وهذه نفس النسبة التي تحققت في عام ١٩٩٧، كما يتوقع الصندوق أن يهبط معدل التضخم ٢ر٦٪ إلى ٣ر٣٪، وهذا يعني أداء اقتصاديا جيدًا.

رابعًا: مقتطفات خلال سنة ١٩٩٩

«فجرت مصر ثورة اقتصادية تهدف إلى إنهاء سنوات من الجمود.. وليس من الممكن أن نطلب منها أن تحقق ما هو أكثر في المرحلة الحالية، ولكن يتعين عليها أن تحتفظ بتلك الثورة مستمرة».. هذا المفهوم الذي اختتمت به THE ECONOMIST البريطانية تقييمها المفصل لأداء القطاعات الاقتصادية والتنموية المصرية.. شكل أحد المحاور الأساسية في رؤية العديد من مؤسسات التمويل العالمية وخبراء الاقتصاد ومصادر الإعلام الفاعلة على الساحة الدولية خلال ثلاثة أرباع عام ١٩٩٩، وبدت الإيجابية المرتفعة في التقارير والتصريحات المميزة لممثلي البنك الدولي وصندوق النقد والأونكتاد ومؤسسة موديز للتقويم السيادي، ومؤسسة لوموند، ومنظمة اليونيدو وستاندارد أند بورز وفوربس وهيرمس وتشيس والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، والتي رأت أن السياسة المصرية تحولت إلى مرحلة جديدة في الانفتاح الاقتصادي والتجاري على دول العالم خاصة المجموعة الأوروبية، من أجل تحسين قدراتها الاقتصادية وتعزيز نفوذها الإقليمي، وأهتمت الصحف اليابانية والأمريكية والإندونيسية والروسية والسويسرية والألمانية بنشر مقالات عن إيجابية المشاريع الحضارية والعمران بالمدن الجديدة، واستعادة مصر رقم أربعة ملايين سائح، ولجوء شركات السياحة الأوروبية على تنظيم رحلات إضافية إلى شواطئ البحر الأحمر التي مثلت منطقة جذب تنافسية لسياحة الآثار المصرية.وجاء صدى الإنجازات الاقتصادية في الصحف العربية والأجنبية تحديدًا كما يلي:

١ - ذكرت صحيفة «السياسة» الكويتية في ٤/ ٢/ ١٩٩٩ أنه مع صدور قرار تحرير خدمات النقل البحري ستتحول مصر إلى مركز لحركة التجارة العربية والدولية، خصوصًا بعد عودة القطاع الخاص المصري والأجنبي لممارسة أنشطة امتلاك

السفن والقيام بمهام الوكالات الملاحية وأعمال تموين السفن والتوريدات الملاحية، بالإضافة على أنشطة صيانة وإصلاح السفن.

٢ - تحت عنوان «خطط للبيئة في مصر» كتبت صحيفة «الفرانكفورترالجمانية» الألمانية في ١٢/ ٢/ ١٩٩٩ تقول: إن مصر ستقدم في السنوات الثلاث القادمة (منتجعات سياحية) في العين السخنة ومنطقة رأس سدر طبقًا للمواصفات البيئية، وفي الأبنية الجديدة لن يسمح للفنادق سوى بزراعة النباتات الملائمة للمكان، وألا يزيد عدد طوابقها عن اثنين، كما يحدد استخدام المواد المحلية المتوفرة للبناء، وحماية الشواطئ والاعتناء بالشعب المرجانية تحت سطح شواطئ الفنادق.

٣ - تحت عنوان «مصر نجحت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي» كتبت صحيفة «الفرانكفورتر الجمانية» الألمانية تقريرا في ٢٢/ ٢/ ١٩٩٩، أشادت فيه بنجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، وأضافت ما يلي:

إن مصر نجحت في مضاعفة متوسط دخل الفرد خلال السنوات الماضية ليصل إلى ١٣٧٧ دولار، كما انخفض معدل التضخم من ٢٠٪ إلى ٤٪، وانخفض عجز الموازنة من ١ر٨٪ سنة ١٩٩١ إلى ١ر١٪ في العام الحالي.

إن الحكومة تبدأ في المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي بتحرير الاقتصاد والأسواق المالية وإصلاح الإدارة وقطاع التعليم، وتهدف إلى أن تحقق معدل نمو حقيقي يصل إلى ٧٪ سنويًا.

٤ - نشرت صحيفة «الاتحاد» الإمارتية في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٩ تقريرا خاصًا أشارت فيه إلى أن بريطانيا تعتبر أكبر شريك استثماري لمصر بعد الولايات المتحدة، حيث تشارك في ١٧٠ مشروعا مشتركًا تعمل تحت مظلة الاستثمار.

٥ - كتبت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية في ٢/ ٣/ ١٩٩٩ تقول: إن مصر خرجت من عنق الزجاجة وتشهد حركة تنمية كبرى، وإن المصريين تحركوا إلى الصحراء وإلى الوديان الجديدة وإلى السواحل الغنية، وعادت الاستثمارات برءوس أموال مصرية مهاجرة وأجنبية، تعمل في مصر في ظل شعور بالاستقرار السياسي

يشجع المستثمرين على الاستثمار، وأن وراء كل ذلك إرادة حقيقية بضرورة أن تأخذ مصر موقعها في العالم.

٦ – تناولت مجلة «روفينج إنسايت» السياحية الثقافية الإندونيسية في ١٣/ ٣/ ١٩٩٩ فلسفة السياسة الاقتصادية لحكومة الدكتور كمال الجنزوري والبرنامج الإصلاحي للنهوض بالاقتصاد المصري فقالت:

إن البرنامج الإصلاحي يستهدف دعم دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

إن الاقتصاد المصري قد سار على أسس موضوعية تأخذ في الاعتبار القرارات والإمكانيات المصرية.

إن الحكومة عملت على تشجيع رجال الأعمال والغرف التجارية والتنظيمات الأهلية.

إن حكومة الدكتور كمال الجنزوري انتهجت فلسفة جديدة في الإدارة الاقتصادية، أحد أوجهها يعتمد على القطاع الخاص كأداة رئيسية في النشاط الاقتصادي، والآخر يجعل من الحكومة وسيطًا في مجالات النمو الاقتصادي وكشريك للقطاع الخاص التنموي، وأداة في تحقيق مزيد من التقدم التكنولوجي.

إن حكومة الدكتور كمال الجنزوري تقوم بدور المعاون دون تدخل، وتعمل على إزالة العوائق دون إحداث خلل أو فرض سيطرتها.

٧ – وأشادت صحيفة «لاجانيتادي لوس ينجوثيوس» الإسبانية في ١٥/ ٣/ ١٩٩٩ في تقرير لها بالمشروعات الطموحة التي شرع في إنجازها الرئيس مبارك في كل من منطقتي.. توشكى وسيناء، وأشارت إلى:

أن جميع المشروعات الجاري تنفيذها في مصر مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية.

إن الحكومة المصرية حريصة على مراعاة البعد الاجتماعي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وعملية الخصخصة، وذكرت أن الاقتصاد المصري أصبح ثاني

اقتصاد في العالم العربي حيث يحقق معدل نمو سنويًّا بنسبة ٥٪، ويأمل أن يرتفع هذا المعدل ليصل إلى ٥ر٦٪ في السنوات القادمة.

٨ - نشرت مجلة «الايكونوميست» البريطانية في ٢٢/ ٣/ ١٩٩٩ تحقيقا عن مصر تحت عنوان «الجديد والقديم» جاء فيه:

إن التغيرات الجذرية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة جعلتها سوقًا ناهضًا عصريًّا.

أن صندوق النقد الدولي يشعر بفخر لنجاح البرنامج الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة المصرية، وبسطت الإجراءات التي كانت تعوق الأعمال المالية، والأوضاع الاقتصادية المصرية محط ثقة الآن.

أن أهم الإيجابيات المصرية تتمثل في تحقيق القطاع الخاص الآن انطلاقة تتعدى القطاع العام، اتساع المدن أفقيًّا ورأسيًّا، وانتشار العمران في الصحراء. وضع مشاريع ري في أعماق الجنوب والشمال الشرقي، حتى تخفف الكثافة السكانية من دلتا النيل ووادي النيل الضيق. انتشار المنتجعات السياحية على سواحل البحر المتوسط والأحمر.

٩ - ذكرت صحيفة «السياسة» الكويتية في ٥/ ٤/ ١٩٩٩ تحت عنوان «في محاولة للتصالح وفتح صفحة جديدة مع الممولين.. قانون مصري جديد لتحصيل ضرائب قيمتها ثلاثة بلايين جنيه».

إن الأوساط الاقتصادية بمصر تشهد مناخًا جيدًا نظرًا لحركة الإصلاحات المستمرة واهتمام الحكومة بتقديم جميع التسهيلات في هذا الصدد، فقد وافق مجلس الوزراء على قانون حوافز أداء الضرائب الذي ينص على منح الممول حوافز لتسديد الضرائب المستحقة عليه، تتناسب مع مدى مبادرته في التسديد حيث تصل نسبة التخفيض من ١٠٪ إلى ١٥٪.

١٠ - أكد تقرير اقتصادي لمجلة «ميدل إيست إيكونوميست دايجست» البريطانية

المتخصصة في متابعة التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط في ٧/ ٦/ ١٩٩٩ أن مصر استحوذت على اهتمام المستثمرين الأجانب وأصبحت مركزًا إقليميًّا للاستثمار، كما أصبحت القاهرة مركزا لأعمال البنوك التجارية العالمية في الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأضافت:

إن تنفيذ السياسات الصائبة أدى إلى استقرار سعر صرف الجنيه المصري وترشيد الاستيراد وتشجيع القطاعات التي تدر على البلاد عملات أجنبية مثل قطاع السياحة.

إنه تم رصد تنامي الثقة في القطاع الخاص المصري وخططه الطموحة، للمساهمة في تنفيذ مشروعات عملاقة في العالم العربي وأفريقيا بشراكة مع شركات عالمية عملاقة متعددة الجنسيات وبتمويل من مؤسسات دولية أو من أسواق المال العالمية، وأكد التقرير أن هذا التوجه سيمكن القطاع الخاص المصري من توسيع نطاق مشروعاته والمساهمة الإيجابية في زيادة عوائد النقد الأجنبي، وتحسين ميزان الحساب الجاري بدرجة كبيرة تعوض الانخفاض في عوائد البترول.

إن هناك عروضًا للاستثمارات الواعدة في مصر مثل ميناء شرق التفريعة، الذي من المتوقع أن يكون مركزًا لنشاط الشحن والتفريغ في منطقة شرق البحر المتوسط، كما يبرهن على النجاح الذي حققته الحكومة في مجال جذب المستثمرين المحليين والأجانب، بعد أن أوفت بالوعود التي قطعتها على نفسها.

أشاد التقرير بمعدلات التنفيذ السريعة في مشروع توشكى، والتي يشهدها المشروع في اتجاه استصلاح وري نصف مليون فدان في الصحراء الغربية.

١١ – ذكرت النشرة الدولية الخاصة التي تصدر في باريس في ١٣/ ٦/ ١٩٩٩:

أنه من المتوقع أن يستمر معدل النمو المطرد في الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٩.

أن هذه السياسة السليمة التي اتبعتها الحكومة على جانب المستوى المنخفض للدين العام في مصر والاحتياطي الأجنبي المرتفع كليهما أمور تدعم النظرة التفاؤلية

للأوضاع الاقتصادية وتشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في مصر.

١٢ - أوضح تقرير التقييم السنوي الصادر عن مؤسسة «إيه. إف. جي» هيرمس في ١٦/ ٦/ ١٩٩٩، أن الاقتصاد المصري قد تمكن بنجاح من الإبحار في خضم الأسواق الدولية العاصفة، وابتعد عن التأثيرات السلبية وارتفع الأداء الاقتصادي بصورة ملحوظة.

١٣ - أكد رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» المغربية في ١٨/ ٦/ ١٩٩٩ على الجدية في النموذج المصري، حيث يوجد مخطط متزن ومتعقل يمنح الفرص المتكافئة لكل الجادين، مثلما يمنح الثراء لكل الكادحين، وتتيح سياسة الباب المفتوح تشغيل الآف المصريين في ظل نظام اقتصادي متطور.

١٤ - نوهت صحيفة «الحياة» التي تصدر في لندن في ١٨/ ٦/ ١٩٩٩ بتطوير الاقتصاد المصري، وأكدت أن مصر نجحت نجاحًا كبيرًا في إطلاق الاقتصاد المصري دون أن تقع في كوارث من النوع الذي شهده التحول في أوروبا الشرقية.. وقالت الصحيفة إن مصر الآن دولة ذات اقتصاد قوى، ويعتبرها صندوق النقد الدولي من نمور الشرق الأوسط.

١٥ - ذكرت صحيفة «الأوبزرفر» الإندونيسية في ٢٣/ ٧/ ١٩٩٩ ما يلي:

إن أحد المؤشرات المبشرة للاقتصاد المصري أنه استمر يحقق نموًّا مضطردًا العام الماضي، رغم تبعات حادث الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧ وانخفاض عوائد السياحة وقناة السويس والبترول، كما حقق نموًّا قدرة ٥٪ وفائضًا في العملات الأجنبية، ولم يزد معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية لأكثر عن ٥٪ سنويًّا، كما استقر سعر صرف الجنيه عند مستوى ٤ر٣ مقابل الدولار.

إنه لم يكن من قبيل المبالغة أن تصف مؤسسة «ميريل لينش» مصر بأنها جوهرة الاستثمار على النيل بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي.

١٦ -ذكرت صحيفة «الحياة» في ٢٦/ ٧/ ١٩٩٩، ما يلي:

تجري حاليًا إعادة هيكلة النظام المصرفي المصري بشكل كبير، ليصبح متوافقًا مع متطلبات عصر العولمة المصرفية، ودخول بوابة القرن المقبل من خلال تطوير شبكة الربط الفوري المباشر.

تم الإعداد لتهيئة القطاع المصرفي للتعامل مع بعض المشاكل، لتحليلها ودراسة أسبابها ووضع النظم الحديثة والوقائية التي تحول دون تكرارها.

الفصل الثاني

قبل التغيير الوزاري بأيام

كان التغيير الوزاري الذي حدث في شهر أكتوبر ١٩٩٩ مفاجئا وعنيفا وصادما، بدأ صداه خافتا يسري بين عامة الشعب، ثم إرتفع هذا الصدى رويدا رويدا حتى طغى على باقي الأحداث وانعكس في وسائل الإعلام المصرية وبعض الأجنبية في شكل مقالات وتعليقات وأراء ورسائل قراء، كلها تدلي بدلوها بكل مصداقية وإيجابية في التغيير تلميحا وتصريحا، وفي أحيان كثيرة تحذيرا، معبرة عما يكنه رجل الشارع من أحاسيس ومشاعر، وناقلة ما يتردد في أرجاء المعمورة من تساؤلات وعلامات تعجب واستفهام حول ما حدث، وساعد هامش الديموقراطية المسموح به في وسائل الإعلام على إظهار المعدن الأصيل لهذا الشعب الذي يظهر بريقه وبقوة غير متوقعة على السطح وبسرعة، ليعبر عما بداخله بتلقائية وصدق تجاه ما يدور من حوله: ينقد! يتساءل! يتعجب! بل ويسخر أحيانا!! وكانت حصيلة ردود الفعل الداخلية هذه غزيرة وموحية بالكثير...

ولكن في البداية، فإن الأمر الذي يدعو للعجب والحيرة.. كيف ينقلب التقييم للأداء والأشخاص بين ليلة وأخرى من الصواب والإشادة إلى الخطأ والتطاول، ويكفي هنا الإشارة إلى أربعة مقالات صدر أولها قبل يومين من استقالة حكومة الجنزوري والثلاث الأخرى قبلها بيوم واحد.

أولًا: فائق الأداء

أول هذه المقالات صدر في جريدة الأهرام يوم٣ أكتوبر١٩٩٩ وكتبه من لندن السيد/ عامر سلطان تحت عنوان « بفضل الاستقرار السياسي ونجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي: مؤسسة ميريل لينش الدولية ترفع تصنيف مصر إلى مستوى «فائق الأداء» ونصه كما يلي:

«أصدرت مؤسسة ميريل لينش المالية الدولية تقريرا بالغ الأهمية رفعت فيه تصنيف

مصر، باعتبارها واحدة من الأسواق الناشئة المهمــة في العـالم، من مستوى «محايد» إلى درجة «فائق الأداء».

وأكدت المؤسسة ـ في تقرير أصدرته منذ أيام حول «أوروبا والأسواق الناشئة» – أن مناخ الاستقرار السياسي في مصر، وسياسات الإصلاح الاقتصادي، وارتفاع معدل النمو إلى ٥٪ ساعد على رفع مصر إلى هذا المستوى الجديد.

وأكد التقرير أن مكانة مصر الآن أفضل، مقارنة بدول أخرى في المنطقة، حيث تم خفض تصنيف إسرائيل إلى درجة «محايد»، مما جعل المؤسسة تبدي عدم الحماس للسوق الإسرائيلية إلى جانب ما تواجهه تركيا من صعاب في تطبيق برنامجها الإصلاحي.

وتوقع التقرير أن يجد الاقتصاد المصري قوة دفع إضافية بفعل استمرار سياسات الخصخصة، وخصص التقرير جزءا مستقلا فيما يتعلق بالنظام المصرفي، وأكد أن البنوك المصرية تتمتع بدرجة عالية من التقدم في إطار المؤشرات القياسية التي تحكم بها المؤسسة على الأداء المصرفي، يدعمها في ذلك تطور نظام العمل والمعلومات.

وأكد السيد/ عبد الحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال – عقب مباحثاته مع مسئولي مؤسسة «ميريل لينش» في لندن ـ أهمية شهادة «ميريل لينش» باعتباره أحد أكبر البنوك الاستثماريه في العالم،مشيرا إلى أن المؤسسة موكل إليها تنفيذ برنامج الخصخصة في قطاع الكهرباء المصري. وتوقع أن يساعد تقرير المؤسسة على جذب الاستثمارات الخارجية لمصر، لأن «ميريل لينش» تتعامل مع مؤسسات مالية واستثمارية تستحوذ على ١٢٪ من سوق المال المصرية.

وقال السيد/ عبد الحميد إبراهيم إنه لمس – خلال مباحثاته – تقديرًا كبيرًا لتطور سوق المال في مصر، خاصة فيما يتعلق بنظام المقاصة والتسويات، واستخدام النظم التكنولوجية في نشر المعلومات عن السوق المصرية، ومما يذكر أن وزارة التجارة والصناعة البريطانية كانت قد أصدرت تقريرًا أواخر الشهر الماضي

طالبت فيه المستثمرين والمؤسسات البريطانية الكبرى بالمشاركة في المشروعات المصرية العملاقة.

ثانيًا: سوق صاعدة.. ومناخ مستقر

وثاني هذه المقالات «سوق صاعدة.. ومناخ مستقر» وجاء النص على النحو التالي:

«تعكس تقارير وشهادات المؤسسات المالية الدولية للاقتصاد المصري تأكيدا لنجاح الاقتصاد القومي في تجاوز الأزمات ودفع مسيرة الإصلاحات، بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين على امتداد خريطة مصر».

ويمكن القول بأن الاقتصاد القومي أصبح مؤهلا حاليا لجذب الاستثمارات المباشرة بعد أن نجحت نظم الإدارة الجديدة في الارتفاع بقدرة مصر الاقتصادية على جذب الاستثمار من خلال إعادة تنظيم القوى الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن مصر تعتبر حاليا أكبر سوق صاعدة في الشرق الأوسط بما توفره من بيئة أكثر تنافسية لجذب الاستثمار وتنمية الصادرات وتنشيط التبادل التجاري والقبول بقواعد المنافسة الدولية،ويؤدي ذلك كله إلى تحول مصر إلى قاعدة للإنتاج والانطلاق نحو السوق الخارجية، وبذلك سيخرج الإنتاج من مستوى السوق المحلية المحدودة إلى مستوى الأسواق العالمية.

ونحن نرى أن تقرير مؤسسة «ميريل لينش» المالية الدولية الذي رفعت فيه تصنيف مصر باعتبارها واحدة من الأسواق الناشئة المهمة في العالم، من مستوى «محايد» إلى درجة «فائق الأداء» يؤكد أن الاقتصاد المصري يسير بخطوات واثقة إلى الأمام، وأن مناخ الاستقرار السياسي في مصر وسياسات الإصلاح الاقتصادي، وارتفاع معدل النمو إلى ٥٪ ساعد على رفع مصر إلى هذا المستوى الجديد. ويتعين القول بأن مكانة مصر الآن تتقدم خطوات كثيرة إلى الأمام، وأن الاقتصاد القومي يتحسن بمعدلات مرتفعة مقارنة بدول أخرى عديدة في المنطقة.

ونحن نتوقع أن يجد الاقتصاد المصري قوة دفع إضافية بفعل استمرار سياسات

الخصخصة، والشاهد أن النظام المصرفي يتمتع بدرجة عالية من التقدم في إطار المؤشرات القياسية التي تحكم بها مؤسسة «ميريل لينش» على الأداء المصرفي، يدعمها في ذلك تطور نظام العمل والمعلومات. إن تقرير المؤسسة المالية الشهيرة سوف يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية لمصر، خاصة إذا علمنا أن هذه المؤسسة المالية تتعامل مع مؤسسات مالية واستثمارية تستحوذ على ١٢٪ من سوق المال المصرية.

لقد أدركت مصر أنه في ظل التغيرات التي حدثت على الساحة العالمية في أواخر القرن العشرين ضرورة الدخول في تحالفات ومشاركات مالية واقتصادية مع الدول المجاورة، حرصا على تحسين قدرة الاقتصاد القومي إلى جانب تطوير القدرة الذاتية حتى تستطيع المنافسة والحصول على نصيب عادل من التجارة العالمية. ومن الضرورة بمكان أن القيادة السياسية أدركت مبكرا أهمية تحقيق ميزة نسبية للاقتصاد المصري حين قررت التوجه إلى تصحيح المسار الاقتصادي، وزيادة قدرته على جذب الاستثمارات نظرًا لإقامة قواعد جديدة للإنتاج، وتأكيد أهمية الاستقرار السياسي وتوافر علاقات قائمة على الثقة مع دول العالم بهدف بناء اقتصاد قومي.

ويتعين أن نشير إلى أن الدولة أنفقت المليارات لإصلاح الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام، وأن الإصلاح اقتصر على سداد المديونية وإعادة الهيكلة. ومما يسترعي الانتباه أنه تم رفض قبول قروض لإعداد دراسات لإصلاح هذه الشركات، فالدراسة الحقيقية هي التي تجري في مواقع داخل الشركات وفي أثناء التنفيذ.

ونحن لا نجاوز الحقيقة حين نقول إن اقتصاد مصر حقق خلال الأعوام التسعة عشر الماضية قفزات هائلة إلى الأمام، حيث تضافرت جهود الشعب مع الحكومة بعد أن أدرك المواطنون أهمية المشاركة والتعاون في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وعرفوا أن الإجراءات التي تتخذ والقوانين التي تصدر والتشريعات التي تسن إنما تهدف في نهاية الأمر إلى تحقيق المصلحة العامة، وتخفيف الأعباء عن أبناء هذا البلد الطيب.

وفي اعتقادنا أن الخطوات التي اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية أسهمت في

تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي الأمر الذي ترتب عليه زيادة النمو والدخل وانخفاض معدل البطالة، وهو مؤشر أخر على أن مصر تسير في الاتجاه الصحيح نحو إصلاح أوضاعها الاقتصادية، وها هي مصر تعد الآن من أبرز الأسواق الاقتصادية الواعدة في مجال الاستثمار لدى قطاعات الأعمال والاستثمار العالمية.

ويقينا، فإن للقيادة السياسية الحكيمة وقراراتها الصائبة بالغ الأثر في نجاح الاقتصاد المصري في تجاوز أزماته والتخلص من القيود التي كانت تحد من حركته في فترة سابقة، والتحرك نحو مزيد من التنمية والإنتاج وتوفير صادرات متميزة ذات طبيعة تنافسية وتحسين الأوضاع المعيشية لجميع أبناء هذا الوطن.

ثالثًا: الحقيقة الناصعة

وثالث هذه المقالات جاء بجريدة «الحزب الوطني» يوم ٤ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «تصريحات وتعليقات الحقيقة الناصعة.. تتحدث عن نفسها..! اقتصادنا تخطى مرحلة المعونات والقروض.. وتحول إلى المشروعات العملاقة»، ويتصدر المقال صورة للدكتور الجنزوري، وجاء نص المقال كما يلي:

تحاول بعض صحف المعارضة التشكيك في قوة اقتصادنا الوطني.. والإيمان بأنه يقوم على القروض والمعونات، ويوم أن تتوقف هذه القروض وتلك المعونات لأي سبب من الأسباب ستقع الكارثة.

وتنفي هذه الصحف على مسئوليتها أن تكون سياسات الإصلاح الاقتصادي قد نجحت في إقامة قاعدة اقتصادية وطنية قادرة على الصمود لو انقطعت المعونات والقروض.. أو تحقيق طاقة تصديرية كبيرة توفر لمصر دخلا كافيا من العملات الحرة.

ادعـت صحف المعارضة أن السبب في ضعف التصدير هو تخبط السياسات الاقتصادية، والعجز عن إطلاق التنمية رغم كل المعونات أن تواصل مساعدتنا إلى مالا نهاية، إلا إذا أثبتنا حقا أننا جديرون بالمساعدة، وأن القروض والمنح التي نحصل عليها تصل بسلام إلى قنواتها الشرعية، وتستثمر في تحقيق التنمية.

هذه الادعاءات التي تنشرها بعض صحف المعارضة بين الحين والآخر ليس لها من هدف إلا التشكيك في الإنجازات التي تحققت على مدى سنوات الإصلاح الاقتصادي، رغم أن هذه الإنجازات أصبحت واضحة وضوح الشمس، لأنها ـ بكل صراحة ـ غيرت وجه الحياة في المجتمع المصري.

نعم.. مصر تلقت ـ فعلا ـ قدرا كبيرا من القروض والمعونات من الخارج.. لكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن مصر استخدمت هذه القروض والمعونات في إعادة بناء البنية الأساسية.. وإنشاء مدن جديدة، واقتحام الصحراء وإقامة مشروعات عملاقة لصالح الجيل الحالي والأجيال الآتية بعده.

والسبب في حصول مصر على هذا القدر الكبير من المعونات والقروض، هو أن مصر استطاعت أن تؤسس لنفسها مصداقية كبيرة على المستوى الدولي.. ومواقفها السياسية تحظى دائما بالتقدير من جميع الدول، الأمر الذي جعل كل دول العالم تتعاطف معها، وتمد لها يد المساعدة، وفي مقدمة هذه الدول بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ظهرت ثمار هذه القروض والمعونات في شكل مشروعات ضخمة أنقذت البنية الأساسية التي كانت قد وصلت إلى نقطة الصفر.. فتم تحديث شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي.. وإقامة شبكات جديدة غطت المدن والقرى.. وإقامة شبكات الكهرباء والتليفونات ومترو الأنفاق والطرق والكباري والمدارس والمستشفيات.. والمدن الجديدة.. وخطوط السكك الحديدية.. كما تم تطوير المصالح الحكومية وإصلاح هياكل شركات القطاع العام.. سواء ما بقي منها في قطاع الأعمال العام أو ما خضع منها للخصخصة.

وعندما تبلورت نتائج الإصلاح الاقتصادي أعلن الرئيس حسني مبارك وقف القروض الخارجية.. ولم يعد بمقدور أي جهة حكومية أو غير حكومية الحصول على أي قرض أجنبي، إلا إذا كانت قادرة على الوفاء بسداده وسداد فوائدة من عائد الإنتاج أو الخدمات التي تؤديها.. ليس هذا فقط بل نجح الرئيس مبارك في تخفيض حجم الديون الخارجية بفضل السياسات الحكيمة التي اتبعها.

وعندما أثيرت ـ مبكرا ـ قضية خفض المعونات الأمريكية قال الرئيس مبارك تصريحه الشهير وهو في واشنطن: «إنني لم أتحدث ولن أتحدث إطلاقا في قضية المعونة الأمريكية، فهذا يتعلق بكرامة مصر».. لكنني أتحدث في الحاجة المشتركة إلى استبدال المعونة بمشروعات استثمارية مصرية أمريكية لصالح البلدين.. ونقل التكنولوجيا.

وانطلاقا من هذه الرؤية الناضجة تم تشكيل المجلس الاقتصادي المصري/ الأمريكي في ضوء مبادرة مبارك ـ أل جور ليعمل على تحقيق رغبة الرئيس مبارك.. ونجح الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء في أن يترجم فكر الرئيس إلى حقيقة واقعة.

وعلي عكس ما تروج صحف المعارضة، فإن تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.. وكل الشهادات التي تصدر من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية المتخصصة لتقييم الأداء الاقتصادي المصري تؤكد على أن مصر تسير في الاتجاه الصحيح.. وأن مصر قد طبقت الإصلاح الاقتصادي باسلوب فريد وجاد.. أعطى ثمارا حقيقية.. وجنب مصر هزات ومطبات وقعت فيها دول كثيرة.

إن مصر/ مبارك تدرك جيدا أن المعونات والقروض لن تستمر إلى الأبد.. لذلك تعمل جاهدة.. وتسابق الزمن.. لإيجاد البديل.. والاعتماد على النفس.. ولهذا اتجهت إلى المشروعات العملاقة في توشكى وسيناء وشرق التفريعة والصعيد.. وعملت على إقامة المدن الصناعية وأنشأت العديد من الصناعات الحديثة، وجعلت من زيادة الصادرات هدفا إستراتيجيا.. ومنحت تيسيرات كثيرة لكل من يريد أن ينتج وأن يصدر وأن يوفر فرصا جديدة وجادة للعمل.

وقد نجحت مصر بشهادة المؤسسات الدولية المتخصصة في أن تتغلب على الصعوبات.. وأن تنقل اقتصادها من اقتصاد يعتمد على القروض والمعونات، بعد الحروب المتتالية التي خاضتها إلى اقتصاد ناهض ومستقر.. وجاذب للاستثمارات والمستثمرين.. ومن لا يريد أن يرى هذه الحقيقة فليعالج عينيه مما فيهما من مرض.

رابعًا: تقرير أمريكي

ورابع هذه المقالات جاء في مجلة «الأهرام الاقتصادي» يوم ٤ أكتوبر ١٩٩٩ أيضا تحت عنوان « قراءة في تقرير أمريكي» وأعده السيد/ عزت إبراهيم وأكتفي هنا بأن أسجل بداية نص المقال:

«كل يوم تخرج تقارير جيدة تشيد بالأداء الاقتصادي في مصر وبنجاح برنامج الإصلاح والخصخصة وخطط الضبط المالي، وجميعها تؤكد الدور المهم الذي لعبه الرئيس حسني مبارك لضمان نجاح هذه المسيرة الظافرة لإصلاح اقتصاد منهك، تحول في سنوات قليلة إلى أحد أهم الاقتصاديات الناشئة في العالم.. ويعتبر تقرير السفارة الأمريكية بالقاهرة أحد أهم المؤشرات الخارجية على النهج السليم الذي تتبعه الحكومة المصرية على طريق الإصلاح، حيث يرصد أبعاد التغير الإيجابي في برنامج الإصلاح دون مجاملة.

يمكن أن تنظر الحكومة المصرية بعين الرضا لعدد من التطورات الاقتصادية التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة. إن الوضع الإيجابي للاقتصاد الجزئي في مصر في نهاية العقد الحالي يتناقض ـ بالصورة الإيجابية ـ مع الظروف التي أحاطت بمصر في بداية عقد التسعينيات. وتتضمن إنجازات برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي مستويات متميزة من معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي الأجنبي، فضلا عن تنظيم مالي متواصل. وفي الوقت الذي لم يتأثر الوضع في مصر بالأزمات المالية في العامين الماضيين فإن مصر شرعت في إتمام عملية الإصلاح في أجواء أكثر سهولة بالمقارنة بتجارب الدول النامية في الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية، وتتجه مكاسب النقد الأجنبي إلى الزيادة في قطاعات رئيسية مثل السياحة والغاز والبترول. وتورد الخطة الاقتصادية الحكومية ـ على سبيل المثال ـ أن نسبة الإشغال الفندقي السياحي سجل أعلى مستوياته على الإطلاق في مايو ١٩٩٩».

الفصل الثالث

بعد التغيير الوزاري بأيام

في أكتوبر حيث التغيير، ركزت عناوين مقالات وتعليقات الصحف المصرية على صدمة التغيير ـ كما أسمتها ـ حيث عبرت عن المرارة التي شعر بها معظم المواطنين إزاء ما حدث. كما حفلت الكتابات بالكثير من التقدير والشكر والعرفان للذي حمل على كتفيه أمانة مجلس الوزراء لنحو أربع سنوات باذلا كل جهده، مضحيا بكل وقته، مركزا كل فكره، واضعا كل خبرته وعلمه في خدمة هذا الوطن.

أولًا: الصدمة

ونبرز فيما يلي بعضا مما كتب، وكان أصدق تعبير عن اللحظات التالية للتغيير: كتب السيد/ سعيد عبد الخالق مقالا رئيسيا بصحيفة «الوفد» عن صدمة التغيير قائلا:

لقد مرت الأيام بعد التغيير والناس تتعذب وتتساءل ماذا حدث ولماذا ولم يفهم أحد شيئا. لقد كانت الحكومة السابقة تضم ٣١ وزيرا زاد عددهم اثنين في الحكومة الحالية، لقد خرج وزراء أكفاء ولم يفهم أحد سبب خروجهم، وجاء وزراء جدد لا علاقة لهم بالوزارات التي أسندت إليهم. لم تكن هناك أي معايير في الاختيار لذلك أصيب الناس بالصدمة! وأسجل نص المقال تحت عنوان «الصدمة» يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٩.

ترددت كثيرا منذ اليوم الأول لظهور بورصة التكهنات والتوقعات حول أسماء المرشحين للحكومة الجديدة.. ترددت كثيرا في اختيار هذا العنوان «الصدمة» للتعبير عن رد فعل الرأي العام المصري تجاه ما يسمعه، ويقرأه على صفحات الجرائد!.. ترددت أملا في مفاجأة أخر لحظة، وبسبب التناقض التام بين ما سمعناه عن التغيير الكبير قبل استقالة حكومة الدكتور كمال الجنزوري وبين ما يتردد في بورصة التكهنات والتوقعات، بعد تكليف الدكتور عاطف عبيد بتشكيل الحكومة الجديدة وفضلنا الانتظار، ومرت الأيام، وتأكد لنا يوما بعد أخر أنها «الصدمة»...

«الصدمة» التي أصابتنا منذ اليوم الأول لتكليف الدكتور عبيد!!..

ما هذا الذي حدث؟!.. هل حقا حدث التغيير الكبير الذي تحدثوا عنه،وأفرطوا في الحديث عنه حتى سادت موجة من التفاؤل في الشارع المصري؟!. وأين معايير الاختيار التي تحدثوا عنها كثيرا؟ وللأسف انتهت إلى ضرورة إجادة لغة أجنبية!!. وكأننا في امتحان لاختيار سكرتارية!!. وليس وزراء في الحكومة المصرية!!..

حقا.. لقد أصابتنا «الصدمة»!. وأصبح السؤال الذي يتردد الآن على ألسنة الناس: «أنت فاهم حاجة؟!». والإجابة طبعا «لا مش فاهم إيه اللي بيحصل»!! إننا كنا نطالب بالتغيير فقط، ووعدونا بما أسموه «التغيير الكبير» وفوجئنا بالصدمة!!. بالله عليكم.. لماذا خرج المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء، ولماذا خرج المهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات، ولماذا خرج الدكتور أحمد جويلي وزير التموين، ولماذا استمر وزراء آخرون في مناصبهم دون تعديل أو تغيير؟! إن لكل تغيير فلسفة ومعنى. فما هي فلسفة هذا التغيير، وما هو معنى هذا التغيير؟! لقد ازداد عدد الوزراء في دولة ترفع شعار ترشيد المصروفات وضغط الإنفاق الحكومي.

ثانيًا: صدمة التغيير

وتحدث السيد/ عادل صبري في الوفد قائلا إن البعض قد يتهمنا بالتشاؤم المفرط، ولكن المقدمات تكشف عن هول النتائج، وجاء مقال سيادته في الوفد يوم ٩ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «صدمة التغيير» وهذا نصه:

أصيب الشارع المصري بصدمة بعد الإعلان عن تغيير الوزارة، الذي انتظرناه طويلا، فالآمال كانت معلقة على أن يأتي التغيير بأشخاص جدد قادرين على إدارة دفة الأمور في دولة يعاني اقتصادها من أمراض خبيثة. وتزداد فيها البطالة، وتخطف الدول المجاورة منها الفرص الاستثمارية التي تأتي إلى المنطقة.

ثالثًا: طال الانتظار

الصدمة على وجوه المصريين نابعة من خوفهم الشديد من أن يكون التغيير

الذي تمنوه كان المقصود به إقالة الدكتور الجنزوري ومجموعته، وانتصارا لمجموعة أخرى في الحكم، كانت خصما عنيدا لرئيس الوزراء السابق.. صحيح أن المجموعة القادمة لم تحدد بعد.. وأن التشكيل النهائي سيحدده رئيس الجمهورية اليوم أو غدًا، ولكن أول القصيدة ظهر على الملأ.. ولا نحتاج إلى تلاوة بيانها إلى آخر شطرة!!.

وجاء في مقال بالوفد يوم ١٥ أكتوبر أن التغيير الوزاري حدث مرير وسنعتبره مرحليا وانتقاليا وننتظر التغيير الشامل،وكتب هذا المقال السيد/ حمادة منصور تحت عنوان «طال الانتظار والتغيير مرار» وأوضح به ما يلي:

كنا نطالب ومازلنا بضرورة التغيير الشامل في الأشخاص والسياسات، وكان المطلب الأساسي هو الإصلاح السياسي، وفي لقائه بطلاب الجامعات بالإسكندرية تحدث الرئيس مبارك للمرة الأولى عن التغيير وحتميته في المرحلة الحالية، وتوالت التعليقات من كتاب الحكومة والمعارضة عن التغيير المنتظر، وكرر الرئيس في أكثر من حديث ضرورة التغيير، وزادت الآمال ووصلت لدرجة الأحلام، وبلغت ذروتها مع خطاب الرئيس أمام مجلس الشعب في جلسة حلف اليمين الدستورية يوم الخامس من أكتوبر، وكانت الصدمة وتبخرت الأحلام، مع تكليف رئيس الوزراء الجديد بعد ساعات من الخطاب، وكانت التعليقات اللاذعة من المواطنين الذين شعروا بما تحمله الأيام القادمة على أيدي الوزارة الجديدة، وكان السؤال على كل الألسنة لماذا خرج الجنزوري الذي أحبه الشعب، وكان من أفضل وأطهر رؤساء الوزارات في مصر؟ وللأسف خرجت بعض الأبواق تهاجم الرجل وتصفه بالديكتاتورية وأنه قبض على كل السلطة في يديه، نعم فعل هذا ولكن لكي تسير الأمور في مسارها الصحيح لأنه كان يتعامل مع مجموعة من الوزراء «المعلمين» الذين فرضوا عليه ولم يكونوا راغبين في توليه رئاسة المجلس وهم وزراء فيه، ولكن الرجل أحسن التصرف، واستطاع أن ينظم العمل وأوقف كثيرا من الجامحين عند حدودهم وعمل لصالح الوطن والمواطنين فاستحق حب الشعب وتقديره، والدعاء له بالتوفيق.

رابعًا: التغيير

وفي رأي حرٍّ بالوفد كتب السيد/ أحمد أبو الفتح عن الحملات التي شنتها الصحف الميري بمجرد قبول الرئيس استقالة الدكتور الجنزوري. ونشر الرأي تحت عنوان «التغيير» في الوفد يوم ١٤ أكتوبر ١٩٩٩ وجاء به ما يلي:

حملات ضد الدكتور كمال الجنزوري.

حملات، بل اتهامات ظهرت في الصحف الميري بمجرد قبول استقالته.

هل لو كان الرئيس مبارك قد قرر استمرار رئاسة الدكتور الجنزوري للحكومة أو رفض الرئيس استقالة الجنزوري، كانت ستنشر أي جريدة ميري نقدا له؟

ألم تكن الصحف الميري تشيد بجهود الدكتور الجنزوري طوال مدة رئاسته؟!

هل من الأخلاق أن تنقلب المواقف بمجرد قبول الرئيس مبارك استقالة. الدكتور الجنزوري، فلا يكاد يصبح عليه إلا وقد بدأت الحملات ضده وقد أعطى مصر كل ما يستطيع؟!

الأمر المؤكد أن الدكتور كمال الجنزوري الذي كان وزيرا ثم رئيسا للوزارة لمدة حوالي ٢٠ سنة، قد خرج من السلطة ولم يجرؤ أي إنسان أن يتهمه باستغلال النفوذ سواء لشخصه أو لقريب له.

والأمر المؤكد أنه أعطى مصر كل ما يستطيع من خدمات، ومن حقه على كل مصري أن يذكره بالخير وليس بالتهجم عليه بمجرد قبول استقالته.

الأمر المؤكد أن الحملات التي تفجرت ضده لا تعبر عن مشاعر المصريين وقد تكون بعضها لمعارضين سياسيين وبعضها لعدم فهم الوضع السياسي في مصر، وأكثرها من الذين يتبعون مبدأ (مات الملك.. عاش الملك).. وكل من يدين بحرية الرأي يدعو للدكتور الجنزوري بأن ينعم الله عليه بالصحة والعافية وراحة البال.

خامسًا: وخرج أعظم

وكتب السيد/ حسن حافظ تحت عنوان «وخرج أعظم قدرًا» مقالا في الوفد حيًّا فيه الدكتور الجنزوري،أسجل نص المقال الذي نشرته جريدة الوفد يوم ٩ أكتوبر ١٩٩٩ على النحو التالي:

«الأن.. وبعد أن تحدد اسم رئيس الحكومة الجديد والذي لم يفصح عنه الا يوم أن حلف الرئيس اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب بمناسبة توليه الولاية الرابعة.. والذي لم يعلن عن أعضاء الحكومة الجديدة للآن، حتى أنه لما سئل أحد الوزراء المستمرين في الحكومة الجديدة نسب إليه أنه أجاب: لا تسألني عن الحكومة الجديدة بل اسألوني عن القديمة!!».

والأمر الذي لا جدال فيه أن رئيس «الحكومة القديمة» قد قدم استقالته وفق العرف الدستوري، والأمر الذي لا جدال فيه أيضا أن رئيس الحكومة السابق وقد خرج من الحكم: يحكم عليه الرأي العام أنه رأس الحكومة في يناير ١٩٩٦ وتولى المنصب، بل دخل وزيرا منذ ١٨ عاما نظيفًا شريفًا وخرج أعظم قدرا وأرفع شأنا، لم تشب ثوبه شائبة ولم تلحق هذا الثوب بقعة أو تنل سمعته لطخة!!. وأقولها صريحةإنه من أنظف وأنقى رؤساء الوزراء الذين عرفتهم مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد صاحب نقاء الذمة ونظافة اليد، وطهارة الماضي الجهد المضني في العمل حتى أنه لا يكل، ومتابعة المشروعات الجارية بعزيمة لا تفل.. وقد دخل الحكم نظيفًا شريفًا وخرج نظيفًا شريفًا، وليس الاستمرار في مقعد الوزارة أو رئاسة الحكومة أو الخروج من هذا المنصب أو ذلك هو الذي يقرر الطهارة وحسن السمعة!. ونترك هذه الحاسة لحكم الجماهير.. ورأي الناس.. ولنعلم جميعا أن البقاء في المنصب أو الاستمرار في الجلوس على الكرسي إلى الأبد أمر مستحيل، فلكل شيء نهاية ولا يبقى إلا وجه ربك ذو الجلال والإكرام.. ولو دامت لغيرك ما وصلت اليك!!.

أما عن بعض الأقلام التي حاولت غمز رئيس الحكومة السابق الدكتور كمال الجنزوري قبل خروجه بأيام وهي أقلام غير معارضة، بل بما توصف به أنها قومية وكانت تحرق البخور لرئيس الوزراء أثناء تربعه على كرسي الحكم!!. ولم تجد في

جعبتها إلا أن ترميه بالقول إنه كان يقبض على زمام الأمور بيد من حديد! وأعقب على هؤلاء بأن هذه ميزة لا نقيصة.. وإن إدارته للأمور في هذه السنين التي أفلت فيها الزمام بهذا الأسلوب في المتابعة.. فهذا دور رئيس مجلس الوزراء ـ بحكم الدستور المادة ١٥٣ ـ الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة.

فمن غير رئيس مجلس الوزراء يتابع أعمال الوزراء، ومن غير رئيس الوزراء يوقف الوزير إذا حاد في الخروج عن السياسة العامة للدولة؟ والذي على الوزير ألا يخرج عن إطارها بحكم المادة ١٥٦ من الدستور: «الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها.

فهل الحسم؟! وهل الحرص على متابعة الوزراء وتصرفاتهم طبقا للمادة ١٥٨ من الدستور:«لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه ممارسة مهنة حرة أو عمل تجاري أو عمل صناعي» فهل إذا ظل منفذا لأحكام الدستور، هل يكون ديكتاتورا؟! أو أن يترك الأمر على الغارب، أو هل يترك كل وزير على راحته يسير بما يراه دون الالتزام بالسياسة العامة للدولة، أو في إطار ما تحدده الموازنة العامة للدولة؟!

وإذا كان هذا هو السهم الذي أطلقوه على هذا الرجل الأمين عند خروجة فقد خاب ظنهم! وإذا كان هناك بعض الوزراء الذين رءوا في هذا العملاق سدا لمطامعهم سدا منيعا أمام بعض تصرفاتهم، فطبيعيا لا يخلو الجو من وزراء أخرين يسلكون الطريق السليم يساندون رئيس الحكومة، فليس هذا يعني أن الجنزوري يوصف بأنه متعمد الشللية، ولكن لقد عاني كل رؤساء الوزراء السابقين من هذه العينة من الوزراء الذين يرون أنه ليس لرئيس الحكومة توجيه نظرهم أو تصحيح للمواقف وفق الدستور، بحجة أنهم وزراء متميزون أو أعمدة النظام الذين يقوم عليهم نظام الحكم، فرئيس الوزراء يدخل ويخرج أما هم فباقون ومستمرون ما شاء الله. فهذه فلسفة هؤلاء القوم الذين يفخرون بأنه لا يمكن زحزحتهم، وهذه معلومة يعرفها المواطن العادي وتكشف ذلك الوضع قبل التغيير، وسمي من خرج أو من لم يخرج بأنهم «وزراء هامشيون».

ولقد بدت الشماتة عند التوثق من استقالته، ذلك لأنه كان حازما وعادلا ونظيفا لا يحابي أحدا على حساب القانون.وأمر يرفع قدره أنه أعاد لمجلس الوزراء قيمته وهيبته، فكان يجمعه كل أسبوع بعد أن كان يقضي الأشهر ولا يجتمع، ومجلس الوزراء هو السلطة التي تشارك رئيس الجمهورية في إدارة شئون البلاد بمقتضي المادة ١٥٦ من الدستور.

وحرص على تواجد وإعادة مجلس المحافظين الذي نص عليه قانون الحكم المحلي بعد أن كان كمًّا مهملا، وجمع الوزراء بالمحافظين في هذا المجلس لتلافي الخلافات ولحسم المشاكل المعلقة، فهل الحرص على احترام القانون والالتزام به أضحى فرية.. وعيبا يعاب به رئيس مجلس الوزراء رئيس الحكومة؟!

وفي يوم استقالته كان أعظم ما يكون!! فلم يتنازل عن موقفه.. واحتفظ بكبريائه.. ولم يعمد إلى المصافحة، مصافحة الذين كانوا يحاولون ضربه تحت الحزام، بل عزف عن تحية من لا يستحق.. فصفقوا شماتة عندما سمعوا عبارة التغيير ووثقوا أن هناك رئيسا جديدًا للحكومة كطبعهم ودأبهم.

وأخيرًا الرجل كان دائمًا عفًّا وعفيفًا يحافظ على كرامته.. وكأنه يحاول أن يهتدي بقول الأمام عليّ: «لو كان شرب الماء يغضض من كرامتي ما شربته».

إنني لم أحييك عندما توليت رئاسة الوزراء. ولكني اليوم أحييك ـ بعد استقالتك ـ وأنت أعظم قدرًا وأرفع شأنا!!

سادسًا: عيب

وكتب السيد/ محمود الشناوي في جريدة الميدان تحت عنوان «عيب» مهاجما الأقلام التي سبق وأن هللت وصفقت للدكتور الجنزوري ثم بدأت تهاجمه وتساءل: هل كان يجرؤ صاحب قلم أن يهاجمه عندما كان على رأس الحكومة؟

وأسجل المقال الذي نشرته الميدان يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٩ فيما يلي:

«فجأة وبدون مقدمات تحول الدكتور الجنزوري إلى شيطان يجب رجمه،

وأصبحت العقيدة لدى البعض أن الابتعاد عن الجنزوري غنيمة ومهاجمته فرض، وأن من كان له السبق في مهاجمة حكومة الجنزوري فسوف يجني الثمار في حكومة الدكتورعاطف عبيد..

ونسي هؤلاء أن التاريخ لا ينسى ولا يكذب فسبحان مغير الأحوال، انقلبت الأقلام التي سبقت وهللت وصفقت للدكتور الجنزوري ولعبقريته ونجاحه إلى هجوم عليه، بل إن بعض متملقي الجنزوري بعد أن كُلف بتشكيل الحكومة حاول الإيحاء بأن إنجازات وزارة الدكتور عاطف صدقي ترجع في الأساس إلى الجنزوري العقل المخطط والمفكر للوزارة، بل وبعد أن أعلن الجنزوري برنامج عمل وزارته تطوعت الأقلام لتشيد بالفكر المتطور والتجانس الرائع بين الوزراء والبعد عن الشللية وعلم الجنزوري ببواطن الأمور، والتي افتقدتها من وجهة نظرهم حكومة الدكتور عاطف صدقي.

لقد تحول الجنزوري إلى شخص غير مرغوب فيه، والسبب أن الرئيس مبارك قبل استقالته وكلف الدكتور عاطف عبيد بتشكيل الوزارة الجديدة، وظهرت فجأة كل عيوبه، فأصبح الفكر المتطور للجنزوري فكرا عقيما، ولديه مركزية في القرارات وعدم التجانس بين الوزراء والشللية والمشاكل الاقتصادية التي فشلت وزارته في حلها، وكأن التاريخ يعيد نفسه.. نفس الكلمات والحروف التي استقبلوا بها الجنزوري وودعوا بها عاطف صدقي.

وأسأل أصحاب هذه الأقلام التي هاجمت حكومة الجنزوري: ماذا كنتم فاعلين لو كلف الرئيس مبارك الجنزوري بإعادة تشكيل الحكومة، هل كنتم ستهاجمونه؟

ولماذا هذا الهجوم الضاري الآن، ولماذا لم يجرؤ صاحب قلم منكم أن يهاجم الجنزوري عندما كان على رأس الحكومة؟ هل هو الخوف أم الجبن؟

المشكلة أن البعض يتصور أنه بمهاجمة الجنزوري يضفي الشرعية على قرار الرئيس مبارك بقبول استقالته وهم واهمون؛ لأن مبارك أكبر من هذه الترهات وإدارته للعملية السياسية في مصر واضحة تماما، لذلك جاء التغيير بما يوافق العقل والمنطق ويدفع

بعجلة التنمية لأن أغلب وزراء حكومة الجنزوري بدءوا مشروعات تنموية ونهضوية كبرى ويجب أن يستكملوها.

وليس معنى هذا المقال أنني أدافع عن الجنزوري وحكومته لكنني أدافع عن المبادئ والقيم التي كادت أن تنقرض، فهناك فرق بين النقد وبين التجريح. نعم كانت حكومة الجنزوري مثل أي حكومة في العالم لها أخطاء لكنها في النهاية كانت تؤدي خدمة عظيمة للوطن في إطار منظومة محددة الأهداف، وعلينا أن نشكرها على ما قدمته وأن نشكر كل وزير في الحكومة أدى دوره وواجبه.

ولنأخذ القدوة من الرئيس مبارك، الذي أرسل الدكتور عاطف عبيد بنفسه ليشكر المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والمهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات، والذي لا يستطيع أحد أن يزايد على إنجازاتهما الوزارية.

والأن أتساءل، وبعد التغيير وبعد احتفاظ الدكتور عاطف عبيد بأغلب وزراء حكومة الدكتور الجنزوري: هل يستطيع أحد منكم الأن أن يكتب عن الشللية وعدم التجانس أو يهاجم الحكومة الجديدة؟.. لا أعتقد.

وكلمة أخيرة إلى رئيس الوزراء الجديد الدكتور عاطف عبيد، احذر من الأقلام المسمومة التي تستقبلك بالطبل والتهليل، وما تلبث أن تعقرك فيما بعد وتعلم من أخطاء التجارب السابقة.

سابعًا: قصة قصيرة

وفي هذا الصدد جاء العديد من المقالات تنتقد سوء المقصد وتبرز كيف ينقلب المديح الهائل عند القدوم إلى الهجوم الضاري عند الخروج من نفس الكاتب، فمثلا كتب السيد/ وحيد رأفت والسيد/ أحمد المنسي في جريدة الميدان بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٩٩، مقالا تحت عنوان «قصة قصيرة مؤلمة عمرها ثلاث سنوات وتسعة أشهر يادكتورعاطف عبيد: تذكر.. واحذر.. استقبلوا الجنزوري بالصاجات ثم شتموه بعد استبعاده بساعات».

منافقو الأمس الذين عزفوا سيمفونيات المديح لاستقبال وزارة الجنزوري وأبدعوا في عزفها لحكومته، قلبوها ذما وهجوما على حكومته قبل رحيله، واستعدوا لعزفها على نفس الآلات لأنهم نفس الفرقة الموسيقية، لكن عزفهم هذه المرة يمكن أن تستمع إليه على محطة أخرى.. محطة د. عاطف عبيد.

ومن يريد أن يتعلم ويعرف كيف يمدح ويقدح ويذم ويهاجم نفس المسئول! يقرأ هذه السطور التي كتبت في يناير ١٩٩٦، حين قدم د. عاطف صدقي إستقالة وزارته إلى الرئيس مبارك وتم تكليف د. كمال الجنزوري برئاسة الوزارة الجديدة.. ساعتها فوجئ المصريون بسيل من المديح وبأطنان من الصفات الحميدة تزين تاريخ الجنزوري وبباقات الورود التي تملأ سنوات حكومته.. من يقرأ ما رصدناه عام ١٩٩٦ حين استقبلوا حكومة الجنزوري الجديدة، ويقارن بما يكتبونه الآن عن الجنزوري وهو خارج الوزارة، يعرف تماما كيف سيهاجمون د. عاطف عبيد بعد خروجه من الوزارة، وكيف سيغتالون أي إنجاز قدمه؟!!.. هذه السطور مهداة بصفة خاصة للدكتور عبيد ووزارته الجديدة وهي تحمل تحذيرا له من هؤلاء المادحين لأنهم سوف يكونون أول المهاجمين له!.. وحتى لا يتصور البعض أننا نهذي فإننا سنقدم نماذج مما قيل لإستقبال حكومة الجنزوري في يناير ١٩٩٦، والتي تكاد أن تكون هي نفسها النماذج التي ودعوا بها عاطف صدقي. بطريقة تذكرنا بمسرحية الراحل يوسف إدريس «البهلوان»، والذي قيل أيام عرضها إن جميع المصريين يعرفونه لأن نماذجه كثيرة. فهو يكذب ويعرف أنه يكذب ويعرف أن الناس يعرفون أنه يكذب ومع ذلك يكذب.. هؤلاء يجب أن نحذر د. عاطف عبيد رئيس الوزراء الجديد منهم.. لأنهم سيمدحونه ثم..اقرأ وقارن بين ما حدث عام ١٩٩٦ وما يحدث الآن؟

مع بداية عام ١٩٩٦ والناس في صيام ـ حين كان شهر رمضان يظلهم بظله الكريم ـ قدمت حكومة عاطف صدقي إستقالتها للرئيس مبارك وفي مساء الثلاثاء من نفس الأسبوع ـ للمفارقة تم تكليف د. الجنزوري بتشكيل حكومته يوم الثلاثاء ـ أي في ٤ يناير تسلم د. كمال الجنزوري خطاب تكليفه لرئاسة الوزراء من الرئيس مبارك وبدأ سيل المديح لوزارته، وكان على رأس المادحين صحيفة الجمهورية التي استقبلت الحكومة الجديدة بالترحيب الشديد وكتب سمير رجب في البداية مهاجما حكومة

عاطف صدقي السابقة.. التي رحلت فوصف وزراءها بأن الناس قد أصابهم الملل من رؤية هذه الوجوه ـ يقصد وزراء عاطف صدقي التي باتت مقررة عليهم ـ وأكد أن السبب الرئيسي لتغيير الوزارة ـ وزارة صدقي بوزارة الجنزوري ـ بالخلاف الصارخ بين الوزراء والذي تفجر على الملأ (تذكر هذه السطور لأن التاريخ يعيد نفسه في صحيفة الجمهورية هذه الأيام).

وقد تمنى الكاتب الكبير على حكومة الجنزوري الآتية حينئذ أن تكون أكثر انضباطا من حكومة صدقي السابقة. «تذكر التاريخ الذي يعيد نفسه» وفي نهاية مقالته طالب الجنزوري بأن يمنع ظاهرة «التوقيعات» التي استشرت بين نواب مجلس الشعب لأن الواسطة والاستثناءات مازالت تسود وتتحكم.

جريدة الجمهورية هي نفسها التي زينت صدر صفحتها الأولى بمقالة محفوظ الأنصاري تحت عنوان: «السيد رئيس الوزراء الجديد.. مطلوب منك.. وقال: مصدر الصعوبة أن يؤدي كمال الجنزوري» بنفس الناس وبنفس الأجهزة والأدوات أداء «غير الذي كان» في إشارة منه إلى وزارة عاطف صدقي.

كان هذا عزف جريدة الجمهورية بقيادة أكبر رأسين فيها واللذين قادا مسيرة التأليف الأوركستر إلى دراما الهجوم على حكومة راحلة بقيادة عاطف صدقي وحكومة آتيه بقيادة كمال الجنزوري.

وإذا أردت أن تتعرف على باقي العازفين فتعال معنا إلى حيث جريدة الأهرام ولنعيد الزمن من جديد إلى ٥ يناير عام ١٩٩٦، لتجد أنها اهتمت بصورة إنسانية بالدكتور كمال الجنزوري، فنشرت صورا له مع عم أحمد الجنايني بمعهد التخطيط الذي ذهب فرحا إلى حيث مقر رئاسة الوزراء ليصافح الجنزوري ويقول له «ألف مبروك»، في إشارة إنسانية من الأهرام إلى بساطة رئيس الوزراء القادم على رأس حكومة مصرية سوف تعمل على تحقيق رغبات المواطنين. وفي هدوء أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام إبراهيم نافع إلى التغيير الوزاري وقال: ينبغي علينا أن نغير عندما يكون التغيير للأفضل ـ يقصد حكومة الجنزوري ـ وينبغي علينا أن نحافظ على الأوضاع القائمة عندما يكون التغيير للأسوا. يعني حكومة عاطف صدقي!

وفي نهاية كلمته وبعد أن أفاض في رسم الخطط والآمال التي يحلم بأن تتحقق على أيدي حكومة الجنزوري الشريفة ورسم أفاق العمل الوطني في المرحلة القادمة، أنهى مقالته بهدوء أيضا بقوله: «أنا على يقين من أن د. الجنزوري هو الرجل الذي يؤمن بالتخطيط المدروس ولغة الأرقام التي لا تكذب ويعرف أبعاد المشاكل والصعوبات التي تعترض طريق العمل الوطني في كل قطاع من قطاعاته».

والأستاذ إبراهيم نافع الهادئ دائما هو الذي رحب وتفاءل بأفاق العمل الوطني لوزارة الجنزوري ووصفه بأنه من المسئولين الذين لا يغيب البعد الاجتماعي عن تفكيرهم في أي قرار يتخذه أو يتصدى له. وفي سطوره الثلاثة الأخيرة، وجه التحية للدكتور عاطف صدقي في السطر الأول وفي السطرين التاليين قال: نرحب بحرارة بالدكتور كمال الجنزوري رئيسا للوزراء ونأمل فيه الكثير والكثير. ولم تنس الصفحات الداخلية أن تؤكد للجنزوري أنه يشكل وزارة دخول القرن القادم.

ورغم أن الكاتب صلاح الدين حافظ نائب رئيس تحرير الأهرام، كان قد قدم عرضا شيقا لصورة عبده مشتاق الذي يهوى «مسح الجوخ» بمناسبة وبدون مناسبة، ولم يكن يقصد بالطبع أي صحفي وإنما كانت سهامه النارية موجهة إلى كل مشتاق لكرسي الوزارة إلا أنه ختم مقالته بقوله: «يكسب عبده مشتاق ولا يزال يكسب حتى إشعار آخر، عبر أساليب التلميع»، ثم أنهى كلامه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ (النساء: ١٤٥)، وبالطبع لم يكن يقصد بالمنافقين عبده المشتاق لكرسي الوزارة لأن هذا الـ «عبده» لا يملك وسائل تلميع من صحافة ولذلك لم نعرف إلى الآن من كان يقصد بالمنافقين.

إذا انتقلنا إلى مؤسسة أخبار اليوم لنبحث عن عبده مشتاق هناك سنجدهم يقدمون قصته في عدد الأخبار ٤ يناير ١٩٩٦، وعلي الصفحة السادسة نجد مانشيتا كبيرا في صدر الصفحة يقول قصة أول عبده مشتاق يطلب مجلس الوزراء!

صلاح الدين حافظ يعلم والأخبار تعلم!. وهي نفسها التي أفسحت صحفاتها لـ«فرحة ودموع مجلس الوزراء» فرحة القادمين للوزارة ودموع الراحلين عنها! وهي التي استقبلت حكومة الجنزوري بعناوين براقة تحمل آمالا مثالية وردية منها ١٠ أهداف

للحكومة الجديدة.. مثل التعاون بين الوزارات، طرح الحقائق في وسائل الإعلام، الارتقاء بالخدمات الصحية، توفير السلع الضرورية وأولوية لتطوير العشوائيات.

وقام الأستاذ جلال دويدار رئيس تحرير صحيفة الأخبار اليومية بالدور الأكبر في الترحيب بالدكتور الجنزوري وحكومته، فوصفه بأنه أحد الأركان التي شاركت بفاعلية في مسيرة الإصلاح الاقتصادي ورسم السياسة الاقتصادية ورئاسة المباحثات مع البنك الدولي وصندوق النقد إلى جانب مسئوليته عن أعمال وزارة التخطيط. ولم ينس جلال دويدار وقبل أن يقدم تحيته القلبية للدكتور عاطف صدقي أن يشير إلى مساوئ وزارته السابقة فقال: إن صراعات السلطة ووجود حيتان وديناصورات بين الوزراء يؤدي في النهاية إلى تفاقم بعض المشاكل مما يجعل حلها مسألة صعبة للغاية حيث تكون النتيجة.

ثامنًا: الذين يريدون ذبح الجنزوري

ونشرت صحيفة الشعب عن الطريقة التي تعامل بها الإعلام الرسمي مع الدكتور الجنزوري عقب استقالته والتي تعكس أزمة أخلاقية، وكتب هذا المقال السيد/ أحمد السيوفي في الشعب يوم ١٩ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «الذين يريدون ذبح الجنزوري» وجاء فيه:

«الطريقة التي تعامل بها الإعلام الرسمي وبعض الموظفين الرسميين مع الدكتور كمال الجنزوري ـ رئيس الوزراء الأسبق ـ عقب إقالته تعكس أزمة أخلاقية وسياسية واجتماعية، حيث اكتشف هؤلاء أن الدكتور الجنزوري كان مستبدًّا وكان مستحوذا على كل السلطات وعلي كل الهيئات وعلي كل الصلاحيات، وأن المركزية الشديدة قد تكرست في عهده. وهؤلاء الذين اتهموا الدكتور الجنزوري بهذه التهم هم أنفسهم الذين كالوا له المديح ودبجوا له قصائد الثناء، وهم الذين وصفوه بالجدية ووصفوا عهده بعهد الإنجازات،وبالطبع لم يكتشفوا هذه العيوب والجرائم إلا بعد إقالة الرجل.

إن هؤلاء المنافقين ينطبق عليهم وصف الأستاذ هيكل، بأنهم مستعدون دائما أن

يسلخوا جلود بطون أمهاتهم ليصنعوا منها طبلة للحاكم لكي يطبلوا له ما دام هو في سدة الحكم،أما عباد الله الغلابة أمثالنا الذين يرجون من الله أن يكونوا من الموضوعيين، فإننا لم نمدح الجنزوري أثناء وجوده في سدة الحكم وإنما لدينا الجرأة لنقول عنه بعد أن ترك منصبه إنه رجل نظيف لم يشع عنه أنه سرق أو أخذ أو اعتدى على حق أحد، ولم يشع عنه أنه هرب أموالا خارج مصر أو استغل منصبه في الكسب غير المشروع، بينما فعل هذا أبناء بعض الوزراء الذين كسبوا مئات الملايين استغلالا لسلطة أبيهم، والشعب المصري أدرك بحسه الفطري أن الرجل بذل جهدا كبيرا ولم يسرقه، وبالتالي فقد حزن الشعب على إقالته.

تاسعًا: تصفيق حار

في أخبار ممنوعة كتب المحرر بجريدة الشعب يوم ١٩/ ١٠/ ١٩٩٩ تحت عنوان «تصفيق حار للجنزوري» مايلي:

في الحفل الفني الذي أقامته وزارة الإعلام بمناسبة الذكري السادسة والعشرين لانتصارات أكتوبر مساء الأربعاء الماضي، قوبل الدكتور كمال الجنزوري لحظة دخوله إلى قاعة الاحتفال بتصفيق حاد من الحاضرين، ولو أن الدكتور الجنزوري لوح بيديه للحاضرين خصوصا الطلاب لاشتعلت القاعة،لكنه أثر أن يجلس في مقعده بهدوء، هذا التصفيق لم يتكرر إلا لرئيس الجمهورية.

عاشرًا: الاستنساخ الوزاري

أما جريدة «الشرق الأوسط» بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٩ كتب السيد/ جمال حسين تحت عنوان «الاستنساخ الوزاري.. وصدمة التغيير» ما يلي:

تناول عبد الرحمن الراشد في زاويته العدد ٧٦٢٢ تحت عنوان «الجنزوري لا يستحق هذا اللوم» وبرؤية الراشد الثاقبة دائما وصراحته وشجاعته المعهودة تناول إنجازات رئيس وزراء مصر السابق الدكتور كمال الجنزوري بعد خروجه من رئاسة الحكومة وليس أثناء رئاسته لها، وهذه كلمة حق بقلم الراشد الذي لا يعرف المجاملات.

ولم يتناول الكاتب إنجازات الجنزوري من أجل الإنجازات، وإنما رد على القصور الذي أصاب عقل البعض، ومحاولتهم التشهير بالرجل وإنجازاته بعد خروجه من الحكومة للتقليل من شأنه ومن حجم الإنجازات التي لم تشهد مصر مثلها منذ سنوات طويلة، وما حققه من ثورة إدارية واقتصادية ومواجهة للبيروقراطية المتعاظمة النفوذ المحيطة لكل عوامل التنمية والتطور، بل استطاع الرجل إدارة مشروع تنموي في ظل ظروف غاية في الصعوبة

لذا نتساءل لماذا توجه إليه اللكمات اليوم بعد خروجه، بل الشارع المصري كله يتساءل كما يتساءل الراشد، لماذا تسدد إليه وغيره اللكمات لأنه خرج فقط من الوزارة وابتعد عن لعبة الكراسي الوزارية وخرجت من يده السلطة سلطة رئاسته للحكومة.

ويبدو أنه كما ذكر الكاتب أننا لم نعتد في عالمنا العربي والعالم الثالث على تغيير الوجوه البارزة.وحينما تحدث تسبب لنا إرباكا كبيرًا. حيث نعتبر الخارج مغضوبا عليه يستحق التشهير.

وذلك بفضل ديكتاتورية وشمولية البعض من أنظمتنا العربية التي لم تعهد الممارسة الديمقراطية والتعددية والتغيير والمشاركة، بالإضافة إلى أسلوب التطبيل والتزمير الإعلامي والتهليل لمن هو داخل دائرة «السلطة» وتسديد اللكمات والركلات لمن هو خارجها.

الحادي عشر: لا تكونوا مثل بني إسرائيل

وخلال شهر نوفمبر ١٩٩٩، تركزت المقالات والتعليقات حول التجرد من موضوعية التقييم الذي اتسمت به بعض الأقلام في هجومها الشرس على حكومة الجنزوري، وتساءل السيد/ محمود النجار لمصلحة من تلك الحملة الشرسة وغير المبررة على حكومة الجنزوري، وذلك في المقال الذي نشرته جريدة «العربي» يوم ٤ نوفمبر ١٩٩٩ تحت عنوان «لا تكونوا مثل بني إسرائيل» جاء نصه:

«لمصلحة من تلك الحملة الشرسة وغير المبررة ضد الدكتور كمال الجنزوري وأين كانت هذه الأقلام عندما كان الجنزوري رئيسا للوزراء ويقبض بيده على مقاليد الأمور.

وإذا كنت أنا ممن لا يجيدون كلام المديح إلا أنني أكاد أجزم أن الدكتور كمال الجنزوري هو واحد من رجال مصر المخلصين طاهر اليد، عف اللسان، يحمل هموم الوطن والمواطن، لا يجيد فن النفاق ولا يعرف ـ مثل غيره ـ من أين تؤكل الكتف.

ولكننا وللأسف أصبحنا مثل بني إسرائيل نقذف أنبياءنا بالحجارة، نسينا كل إنجازات الجنزوري، كل مشروعاته العملاقة، وقوفه وانحيازه إلى جانب محدودي الدخل، دفاعه المستميت عن مصلحة المواطن وتفرغنا فقط للحديث عن استحواذه على جميع السلطات، وعن طلعت حماد «بعبع» الوزراء في محاولة سخيفة لتبرير استبعاده.

يا سادة، إننا لسنا ضد تغيير الدماء ولسنا ضد تداول السلطة، ولكننا فقط نريد أن نعطي كل ذي حق حقه، وأن نقول للذي أعطى وأنجز «شكرًا»، فالدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الجديد لم يكن في حاجة إلى تبرير ولا إلى «مسح جوخ» لأنه يعلم تماما أن السلطة لا تدوم وأن الذين يطبلون اليوم سوف يقذفون الطوب غدًا.

وكلمة أخيرة للذين حملوا على الدكتور الجنزوري، ذلك العظيم الذي حمل الأمانة لأكثر من ثلاث سنوات وحمل معها الهموم حتى أنه لم يكن يبتسم مجرد ألابتسامة، أقول لهم ألا تخجلوا من أنفسكم.. أليس هذا هو الدكتور الجنزوري الذي هللتم له من قبل وقلتم إنه رجل مصر للقرن المقبل؟ إن الدكتور الجنزوري يكفيه فخرًا أن الهجوم عليه لم يأت من قبل جموع طبقات الشعب الكادحة البسيطة التي تنحت في الصخر لتدبير لقمة عيشها، وإنما من جماعة مرتزقة احترفت التزييف ومارست الاسترزاق في أبشع صِورة».

الثاني عشر: شويه شهامه:

وأقول للدكتور الجنزوري: «وإذا أتتك مزمتك من ناقص.. فهي الشهادة لك بأنك كامل».

وطالبت جريدة الأخبار في مقال السيد/ جلال السيد بالقليل من الشهامة تجاه من حقق في فترة مسئوليته عن الحكومة كثيرًا من النجاحات، فلماذا ننسى كل هذا الأن ونكيل الهجوم؟ وقال في مقاله « شوية شهامة» الذي نشرته الأخبار يوم ١٥ نوفمبر ١٩٩٩.

«أنا من النوع الذي إذا دُعي إلى فرح أفكر ألف مرة قبل القيام بهذا الواجب.. ولكن إذا سمعت عن وفاة عزيز أو قريب أو حتى صديق من بعيد سارعت لأداء واجب العزاء.. هذه هي طبيعتي.. ومن طبعي أيضا ألا أتقرب إلى من يقفز إلى منصب حتى ولو كان من أعز أصدقائي، فقد أكون صديقا له حتى أمس فإذا صدر قرار تعيينه وزيرا توقفت عن الاتصال به حتى يتصل هو إذا تذكر كهذا.. هذه المقدمة ضرورة لكي أوكد أن الدكتور كمال الجنزوري وبعض الوزراء الذين خرجوا من الوزارة كانت لي معهم علاقات، ولكن لم أمسك القلم لامتدح أيًّا منهم عمال على بطَّال لأنهم كانوا في الحكم.. ولكن الأن أجد قلمي يدفعني دفعا لكي أسطر بقلم شهامة أن الدكتور كمال الجنزوري كان رئيس وزراء محترما له فكره وله تخطيطه وله أستاذيته والتي لم تظهر بين يوم وليلة إنما تابعناها من خلال سنوات طويلة تولى فيها العديد من المناصب وكان أنجح وزير تخطيط شهدته مصر.. والحقيقة أن فترة رئاسة الجنزوري لمجلس الوزراء اتسمت بتجميد فرض الضرائب والتخفيف قدر المستطاع عن الطبقة الكادحة، كما كان صاحب أفكار كثيرة وجريئة كمشروع توشكى والعوينات وشرق التفريعة وخليج السويس.. ومهما كتب الآن عن وجود أخطاء له فهل منا أحد بلا خطيئة؟.. المهم هل أخطاؤه كانت أكثر من نجاحاته؟.. لا يستطيع إلا ناكر للجميل أن يدعي أن الجنزوري لم يفعل الكثير لمصر، وأن كاتب هذه السطور لم يكن من محاسيب الجنزوري أو امتدحه وهو في السلطة فهو إذن قلم صادق.. وما ينطبق على الجنزوري ينطبق على المهندس ماهر أباظة الوزير الجنتلمان الذي نقلنا من عصر فأر السبتية إلى عصر لو انقطعت فيه الكهرباء ثواني لعلا صراخنا. عصر نورت فيه بلادنا ومصانعنا ومشروعاتنا، بل امتد نورنا إلى الدول العربية وإلى القرى والنجوع، كل هذا تم بطهارة يد وفن مهندس وقلب رجل كبير.. وزميله الذي ينطبق عليه نفس الكلام هو المهندس سليمان متولي وزير

النقل والمواصلات والذي اختلفت معه أحيانا في كتاباتي، ولكن هل يستطيع أحد أن ينكر إنجازاته في مجال الطرق والكباري والموانئ ومترو الأنفاق؟.. ولا أستطيع أن أنهى حديثي دون الكلام عن الرجل الهادئ المهذب العالم الدكتور أحمد جويلي وزير التموين والذي شهدنا في عهده استقرارا للمواد التموينية ودفاعا وحفاظا على المجمعات الاستهلاكية الملجأ الأخير للطبقات الكادحة، ومعه أيضا الدكتور محمود شريف الذي كان يفضل دائما أن يعمل في صمت دون موارد أو إمكانيات.. تحية لكل هؤلاء ومعهم الفاضلة ميرفت التلاوي التي حاولت ونجحت في حدود الفترة الزمنية التي أتيحت لها.. تحية لهم وإذا كان التغيير قد شملهم فقد تكون الفترة القادمة تستهدف رجالا أكثر تفهما لهذه المرحلة.. يبقى سؤال واحد لماذا كنتم تكيلون المديح وتسبحون بحمدهم حينما كانوا في السلطة، والأن كنتم أول من أشهر سلاح الغدر.. في وجوهم.. لماذا سكتم دهرا ونطقتهم الأن كفرًا؟!».

الثالث عشر: قضية ورأي

كما نشرت الأخبار رأيا للسيد/ ممتاز القط قال فيه: إن الوفاء أصبح عملة نادرة في هذا الزمان، حيث نحمد المسئولين طالما هم في كراسي الحكم ثم نهاجمهم فور خروجهم، وكان هذا في باب «قضية ورأي» الذي نشرته الأخبار يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٩ وكان نصه:

«اللي يتجوز أمي أقوله يا عمي» مثل مصري كان في الماضي يطلق على قلة من البشر الذين لهم باع طويل في النفاق والرياء.. ومسح الجوخ. أما اليوم فإن المثل أصبح دارجا نظرا لكثرة استخدامه وتعدد ألوانه وصنوفه بعد أن كثر المنافقون وتعددت مواهبهم وقدراتهم.

وكما نقول إن «اللي اختشوا ماتوا» نقول إن الوفاء أصبح عملة نادرة في هذا الزمان.. أصبحنا نهيل التراب ونكسر القلل على كل الذين تركوا الكراسي التي كانوا يجلسون عليها، نتباري في الإساءة لهم بعد أن كنا نهلل لكل خطوة وكل قرار يتخذونه.

كنا نسبح بحمدهم ونحلم بهم ونرسم السعادة والبسمة ونحن نلقاهم، نفرش لهم الأرض بالرمال لتنال شرف خطوهم عليها ثم سرعان ما أصبحنا لا نطيق حتى ذكر أسمائهم.

ليتنا نتعلم أن النعمة لا تدوم لأحد ولو دامت لغيرنا ما جاءت لنا.. ليتنا نتعلم أن المناصب ليست خالدة، ولكن تبقى مشاعرنا وأحاسيسنا وصدقنا مع أنفسنا ومع الناس.. ليتنا نتعلم أن نكون أوفياء.

إن آفة النفاق الرخيص هي إحدى المشاكل الاجتماعية الصعبة التي تواجهنا ونحن على أعتاب زمن جديد ومعايير جديدة ونمط وأسلوب جديدة للحياة والبقاء.. زمن لا يعرف الكوسة أو الاستثناء.. زمن لا يعرف أحلام سيادتك أوامر، أنا لحم كتافي من خيرك.

ليتنا نتعلم ألا نقول «اللي يتجوز أمي أقوله يا عمي»، ونقول «اللي يتجوز أمي أقوله يا همي ويا غمي!!».

الرابع عشر: ارفعوا أيديكم

ودارت موضوعات وتعليقات صحف شهر ديسمبر ١٩٩٩ حول هجوم وسائل الإعلام الحكومية غير الموضوعي على رئيس الوزراء فور خروجه من الوزارة، وفي هذا الصدد قال السيد/ حسن حافظ في صحيفة «الوفد»: إن الحاقدين أمسكوا معاول الهدم ضد الرجل وعاونهم في ذلك من وقف الجنزوري في سبيل تنفيذ أطماعهم أو من رفض أن يحقق لهم منافعهم الشخصية، قال سيادته في مقاله الذي نشرته صحيفة الوفد يوم ١١ ديسمبر ١٩٩٩ تحت عنوان: «ارفعوا أيديكم عن الجنزوري»:

لم يكن الجنزوري وفديا أو قريبا من الوفد.. أو الوفد قريبا منه، بل بالعكس كان الرجل يعمل بكل ما أوتي من قوة.. وبكل ما يبذله من جهد في سبيل أن يحقق أهدافا في التنمية بعزيمة لا تفل.. وبإرادة لا تتوقف ولا تمل رغم الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.. وكانت هذه الأهداف أولها صنع دلتا جديدة هللت لها أجهزة الإعلام

الرسمية، والصحف الحكومية وأفردت لها برامج تذاع يوميا وصفحات تنشر كل صباح عن توشكى حتى سمعنا الأغاني عن توشكى بالطبل والمزمار.. وتعددت الزيارات للصعيد الذي أهمل ولجنوب الوادي الذي بعث من جديد وبشرنا التلفزيون بالنهضة الجديدة الحديثة التي تفوق نهضة محمد على لوادي النيل.

وصفق الجميع وهم يغنون وخرجت جريدة الوفد بالرأي تطلب التمهل والدراسة المستفيضة لكل مشروع، ولكن في تصرف ليس فيه تحامل أو حقد أو حسد.

وفي الجانب الآخر الذي كان يصفق والذي كان يصف كل ما يخرج من مجلس الوزراء بالمشاريع العملاقه: توشكى.. شرق التفريعة بورسعيد.. ثم السويس.. ثم مشروع استخراج الحديد من أسوان.. و.. و إلخ كان من بين هذا الجانب الذي يجمع المتهللين حاملي المباخر من يحسد الرجل الذي يصل ليله بنهاره وهو رئيس الوزراء كمال أحمد الجنزوري.. كان من بينهم من يغلي قلبه بالحقد على الرجل وعلي المشروعات التي يتفانى في تحقيقها من أجل بناء وطنه!!. وكان الحقد مسموما انتهز الحقد انكباب رئيس الوزراء على العمل لا يذكر إلا المصلحة العامة..والفائدة التي تعود من وراء نجاح هذه المشروعات.

وإذا بالحاقدين يمسكون معاول الهدم.. ينفثون سمومهم لقلع الرجل ولهدم المعبد بمن فيه، وعاونهم في ذلك بعض من لم يحقق لهم الجنزوري نفعا خاصا، أو وقف في سبيل تنفيذ أطماعهم!.

حتى كان ما كان.. وقلعوا جذع الشجرة الضخمة.

وخرج الرجل من موقعه في رئاسة الوزارة!

ولكن خرج أعظم قدرًا وأعلى مقامًا!

باسم تغيير شامل من أجلّ الطهارة وحسن السمعة!

خرج الجنزوري.. وحل محله عبيد!

وكان الموقف الغريب العجيب!!

تلقفوه التّبع الذين ورمت أكفهم من التصفيق لكل من في موقع رئاسة الحكومة بالسهام يطلقونها من كل جانب.

والرجل ليس رئيسا لحزب معارض وليس له شلة تحميه أو تذود عنه، ولكن كان يمثل اسما نظيفا شريفا.. لم تلحقه شائعة أو تحيط به قالة!! وترك أمره لله تعلق به الناس، وكلما اشتدت الحملة عليه وكلما تناولت الأقلام تجربة الرجل وهمته: كلما طاشت الأسهم.. وقلشت الضربات وارتدت إلى الصدورالمملوءة بالموجدة والأحقاد!

وماذا كان موقف الوفد وجريدته وقد كان لها الموقف الوطني الشريف.. الذي تحركه المصلحة العامة لا الأهواء من هذه الخطة الطموح.. كان هذا الموقف لا يزيد على كلمتين: مزيدا من الدراسة في غير تأنيب أو تبكيت!

لم يطعن الرجل بل ما أكثر المواقف التي تحركت فيها الأقلام تذود عن الرجل، لا دفاعا عنه وإنما دفاع عن القيم والمثل لا أكثر ولا أقل.

والغريب والعجيب أن كل رئيس حكومة يحل في موقعه ويخرج: يخرج وقد هيأ له الحزب الحاكم الذي ننتمي إليه مكانا بعد ذلك يُعَد له يتناسب ومنصب رئيس الحكومة المستقيل أو المقال:

على لطفي لم يستمر على كرسي الحكم إلا عاما واحدا، وخرج ليجد منصب رئيس مجلس الشورى في انتظاره.

عاطف صدقي بعد عشر سنوات في منصب رئيس الوزراء خرج ولم يمض على خروجه يوم واحد، حتى أقيل الجالس على مقعد رئاسة المراكز القومية المتخصصة أكثر من خمسة عشر عاما الدكتور عبد القادر حاتم ليحل محله الدكتورعاطف صدقي رئيس الوزراء السابق.

أما كمال أحمد الجنزوري والذي كانت تسمح صحته وطاقته وجهده لأن يبذل الكثير والذي ننتظر منه الكثير خرج «دوغري» لايلتفت يمينا أو شمال أو يشمشم أو لم ينحن ليبحث عن ضالة أو ليشترك في الوليمة خرج يطلقون عليه الدانات.. والطلقات..

وكلها كانت هوجاء لم تصبه.. ولم تنل منه، فقد كان الرجل محصنا بحماية من الله ويتدرع بمكارم الأخلاق لا يطلب شيئا.. ولا يرجو منصبا بل خرج مرتاح النفس.. موفور الكرامة.. محترما من أبناء شعبه.. مرفوع الرأس والهامة نظيف الثوب طاهر الذيل.. والكل يعرف أن بعض من صوبوا إليه السهام.. ليست ثيابهم طاهرة، بل هناك بقع لا تظهر يسترها استمرارهم في المنصب أو استنادهم إلى السلطة، وكما يقول بسكال هناك فرق بل فرق كبير بين الثوب النظيف من طبيعته والثـوب الذي لا تظهر عليه القذارة!!.

رئيس الوزراء ضيف على مجلس الوزراء! إن منصب رئيس الوزراء في مصر أضحى غريبا تحوط به الهمسات والشكوك، فبعد أن كان رئيس الوزراء هو الذي يأتي بالـوزراء مـــن حزبه: أضحى هؤلاء الوزراء هم الذي يخرجونه!

فما سر هذه الظاهرة الخطيرة حتى أضحى رئيس الوزراء ما هو إلا ضيف على الوزراء؟ أو على قلة من الوزراء المميزين أو الوزراء الثابتين الذين لا يخرجون ولا يدخلون بل على صدورنا جاثمون؟!

أرأيت لماذا خرج الجنزوري؟

وهناك أسئلة عديدة تُلقى ولا تَلقى إجابة صريحة.

وأقولها صريحة إنه أراد أن يمارس عمله كرئيس لمجلس وزراء حكومة مصر كما نص الدستور في مادته ١٥٣ «الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة»، بل حرص أن يبعث دور مجلس الوزراء من النوم الذي كان يغط فيه ويمارس دوره كرئيس لمجلس الوزراء الذي نص الدستور بممارسته دوره على الوجه الآتي:

(أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.

(ب) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها بالهيئات والمؤسسات العامة.

حرص الرجل على أن يكون لمجلس الوزراء كيانه.. ومسئوليته يتحملها ولم يرتض بدور المنسق.. ولم يرتض أن يكون طرطورا! يحركه الوزراء السوبر وكأنهم ممسكون بمقبض بابٍ يحركونه يمينا أو شمالا أو كالسلالم يصعد عليها الصاعدون وينزل من عليها النازلون!

لم يرتض هذا الدور الهزيل!!

فخرج أو قيل له اخرج!!

ومن جهتي أقولها جهرا ولا أخشى نكيرا ارفعوا أياديكم وأوقفوا الأقلام الرخيصة والأصوات الممجوجة عن هذا الرجل الشريف، فمهما فعلتم فسترتد الضربات إليكم ولن تنال منه.. ما دام الله معه ومادامت الجماهير تؤمن بأن الرجل أثناء توليه منصبه كان مخلصا لله والوطن والشعب، فكلما زدتم فيه ضربا زاده الشعب حبا!!

الخامس عشر: الجنزوري ما له.. وما عليه

أما السيد/ حسن دوح فكتب عدة سطور في «الوفد» ركز فيها على حسنات رئيس الوزراء السابق ثم أشار أيضا إلى ما أخذ عليه، تاركا للقراء أن يحكموا في ذلك على ما جاءت ضمن كلماته في الوفد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٩ تحت عنوان « الجنزوري ما له.. وما عليه» كالتالي:

الدكتور الجنزوري كان يشغل وظيفة رئيس وزراء ثم أنتهت أو انهيت وظيفته.. وأحسب أن من حق الرجل علينا أن نقول له: لقد أحسنت في كذا ولم توفق في كذا.. ولكننا نرفض أن نغتال سيرة الرجل، كذلك نرفض أن ينسب إليه أنه « جاء بما لم يأت به الأوائل»، وفي سطور أود أن أذكر عناوين حسنات الجنزوري ثم عناوين عن أخطائه، ثم نترك للقارئ أن يصدر حكمه لصالح هذا الرجل أو عليه.

الجنزوري كان نظيف السيرة في سلوكه نظيف اليد في تصرفه، وقد أجمع الشعب على حسن سيرته وسلوكه.

الجنزوري كان فدائيا في عمله، فقد غامر بحياته وبصحته وبوقته لإنجاز المشاريع التي سبق أن خطط لها، والتي من أهمها تعمير سيناء.

الجنزوري كسب احترام الدول العربية والدول الأجنبية لأنه كان كفاءة وخبرة.

هذه عناوين حسناته أوجزتها في ثلاثة وسنكتفي بثلاثة مثلها عن أخطائه..

الخطأ الأول والأكبر هو أنه قبل أن يفرض عليه وزراء لا يثق في كفاءتهم ولا يأتمنهم على عمله، فيكون قد رضي أن يعمل بأدوات غير صالحة، فمثله كمثل النجار الذي يطلب منه بأن يصنع منضدة جيدة من خشب رديء، وبمنشار لا يقطع، وبمسامير لا تنفذ، فهذا النجار يكون آثما لو وعدنا بمنضدة صالحة.. هذا هو خطأ الجنزوري الأكبر، وأحسب أن أي رئيس وزراء يُفرض عليه وزراء لا يرتضيهم فإنه سيلحق إن عاجلا أو أجلا بالجنزوري.

الجنزوري رضي بأن يعمل في ظل أحكام عرفية، تملي عليه أن يتخذ قرارات لا يرضى عنها الشعب، وأحسب أن إبقاء رئيس الوزراء الجديد على هذه الأوضاع، سوف يذوق من نفس الكأس التي ذاق مرها الجنزوري.

الجنزوري خرج من الوزارة تاركا خلفه نفس النسبة من الأمية التي ورثها عن سلفه، والأمية العدو الأول للديمقراطية وللإصلاح والتنمية، وهي خطر على الحاكم نفسه، فهل نطمع في أن يتفادى رئيس الوزراء الجديد أخطاء سلفه؟...».

السادس عشر: تباريح روح سبارتاكوس

أما جريدة «الأسبوع» فقد نشرت عمودا للسيد/ مجدي شندي ناقش فيه الآراء والاتهامات التي جاءت في كتاب عادل حمودة وسرد الكثير من المغالطات التي جائت فيه ورد عليها جميعا. وكتب كلماته تحت عنوان «تباريح روح سبارتاكوس» يوم ١٢ ديسمبر ١٩٩٩.

«الشخصية التي تقمصها الأستاذ عادل حمودة في كتابه «أنا.. والجنزوري» جعلته يدوس بحذائه أفكارا طالما تشدق بالدفاع عنها، وربما يلوكها مرة أخرى في سياق أخر

لو رأها مناسبة لشخصية جديدة يلعب دورها حسبما يريد له المخرج الخفي. فرغم أنه «الكاتب الوطني الشريف» أحيانا و «الشجاع» أحيانا أخرى كما يستعذب أن يطلق عليه الآخرون، فإنه لم ير غضاضة في الدفاع باستماته عن تركيز السلطة إلى أقصى ما يمكن، فهو يعيب على الدكتور كمال الجنزوري أن يلعب دوره كرئيس للوزراء.. قائلا إنه كان ينبغي أن يكون رئيس مجلس الوزراء.. وكأنه يطالبه بأن يكون سكرتيرا للحكومة وليس رئيسا لها!! ورغم أنه يصف رئيس الوزراء السابق بأنه «بيروقراطي» وموظف لم يتعود إلا عمل المكاتب، لكنه يعود ويناقض نفسه حينما يتطوع بالنميمة ضد رئيس الوزراء ويقول إنه حاول أن يكون الرجل الثاني في مصر رغم أنه بحكم الدستور ليس كذلك.

عادل حمودة يعلم جيدًا أن الموظف والبيروقراطي يكونان بداهة بلا طموح سياسي، ومع ذلك آثر أن يغالط نفسه ويغالط الآخرين ويجمع لهما أفكارا متنافرة لا تتسق مع بعضها في كلمات ناعمة تميز بها.. ومكنته من أن يخلط السم الدسم.

ورغم أن حمودة يدافع باستماته لا نظير لها عن تركيز السلطة نجده ينكرها على رئيس الوزراء.. ولم يقل لنا لماذا حاول الرجل أن يركز كل السلطات في يده رغم أنه بريء من شبهة الفساد باعتراف حمودة نفسة؟ كذلك الأمر حينما يتحدث حمودة عن الجنزوري ويعيب عليه أنه بلا ماض سياسي تخلوا عن كل قناعاتهم وساروا بعكس اتجاهها، وهم مع ذلك يحظـون بالرضا، لأن الجنزوري ببساطة رجل أصبح ضعيفا بينما ظلوا هم على قوتهم!!

لا يجرؤ صاحب الكتاب الكوميدي بالطبع أن يكشف عن السبب الحقيقي لإقالته ولا عمن أقاله، وهو يعرف جيدا أن المغضوب عليهم لا تخصص لهم مساحة في الأهرام «الجريدة شبه الرسمية للدولة»، بل يذهبون إلى ما وراء القضبان.. أو يقوم شبح مجهول بالتضييق عليهم في أرزاقهم على أحسن الأحوال.

والجنزوري لو أراد أن يقصف قلم عادل حمودة كما حاول أن يوهمنا لدفع باتجاه تعيين رئيس تحرير قوي لمجلة روز اليوسف، ورئيس التحرير الجديد كان سيقذف

عادل حمودة ويعطيه حجمه الطبيعي فور جلوسه على مقعده دون حاجة إلى مؤامرات و غيره.

عادل حمودة ليس بطلا كما حاول أن يصور نفسه، وإنما هو واحد من أفراد نخبة متهرئة لا ترى شأن الوطن إلا من خلال ذاتها فقط، نخبة تورمت حتى تصور كل فرد فيها أنه مصر بغض النظر عن أي شيء.

سأترك القارئ لخياله..حتى يتصور ماذا كان يمكن أن يكتب عادل حمودة عن الدكتور كمال الجنزوري، لو كان قد وعده برئاسة تحرير إحدى المطبوعات التي تملكهـا الدولة.

السابع عشر: تحقيقات

وفي صحيفة «الوفد» كتب السيد/ أحمد أبو الفتح يوم ٢ ديسمبر ١٩٩٩ ضمن عموده بعنوان «تحقيقات.. رأي حر.. الزمن لا يرحم.. الدنيا تجري» كما يلي:

«.. ويكفي لتطفيش المستثمر الأجنبي أن يرى الحملات على مشروع توشكى بمجرد إبعاد رئيس الحكومة الدكتور الجنزوري. والدول الأجنبية تتلقى تقارير سفاراتها عن زيادة شعبية الجنزوري بين المصريين، وحقيقة قد زادت شعبية الدكتور الجنزوري عندما علم المصريون أنه أراد إبعاد بعض الوزراء، الذين لو كان تم إبعادهم لصفق المصريون من أسوان إلى مرسى مطروح، ومن حلايب إلى طابا، ولعمَّ الفرح كل أرجاء مصر.. ولكن..».

الفصل الرابع

خلال سنة بعد التغيير الوزاري

وتعددت المقالات في شهر مارس ٢٠٠٠، حول الموقف التنفيذي والحزب الوطني، من الهجوم إلى الإشادة بالمشروعات القومية وحول أداء بعض الوزارات، والذي شابه الكثير من التخبط والتراجع في أحيان كثيرة، ورد فعل الرأي العام حول التغيير، والذي تذبذب بين التوقع والتشاؤم. انفردت إحدى صحف المعارضة بمقالات ثلاث أعدها السيد/ نادر حماد، حاول فيها استنتاج الأسباب الحقيقة وراء التغيير الوزاري مع استعراض إنجازات الوزارة السابقة وتصادم قراراتها مع بعض الفئات التي لا تبحث إلا عن مصلحتها الشخصية.

أولًا: الأسباب الحقيقية

أول مقال نشرته صحيفة «الخميس» يوم ١٦ مارس ٢٠٠٠ حاولت فيه قراءة ما جرى خلال الفترة يناير ١٩٩٦ ـ أكتوبر ١٩٩٩ من تاريخ مصر، وتصدر هذا المقال العديد من العناوين: الأسباب الحقيقية لإقالة الجنزوري.. قراءة هادئة في أوراق ساخنة.. الجنزوري وحكاية إقالة أنجح رئيس وزراء في مصر.. تألق ونجومية في ٩٨ وغروب الشمس في ٩٩، وأسجل فيما يلي نص هذا المقال:

«الكاتب الصحفي الكبير إبراهيم سعده قدم تحليلا عميقا بعد أسبوعين فقط من تولى د. الجنزوري رئاسة الوزراء.. عبر في مقاله الذي نشر بعنوان «هل اختلف أحمد عن الحاج أحمد» عن الفترة الأولى من حكم الوزارة.. قال: ليس سرا أن الرأي العام المصري لم يحسن استقبال تشكيل الوزارة الجديدة ليس رفضا للجنزوري أو لمعظم أعضاء التشكيل. وإنما لأن التغيير في الأشخاص كان طفيفا للغاية ليس سرًّا أيضا أن الانطباع العام فور إعلان التشكيل وسماع تصريحات رئيس الحكومة والعديد من الوزراء وبالذات القدامى منهم، لم يكن مشجعا على التفاؤل بفترة زمنية قادمة تحقق ولو بعض الأمال والأحلام في غدٍ أكثر راحة وأقل معاناة .

وكان السؤال الأكثر حيرة وتحديدا يقول: إن د. الجنزوري مع كل احترامنا وتقديرنا لمؤهلاته وقدراته وحماسه ووطنيته كان وزيرا مرموقا يتولى أخطر المهام والمسئوليات في العديد من الوزارات السابقة، فكيف ننتظر منه أن يقدم لنا المزيد أو حتى الجديد الذي نأمله ونرجوه ليواكب الإطلالة على القرن الواحد والعشرين؟!

وجاءت المفاجأة الحقيقية وغير المتوقعة بعد أسبوع من التشكيل الوزاري واجتماع الرئيس معها عندما أصدرت سلسلة من القرارات البالغة الأهمية والدلالة، وجاءت تطبيقا وتنفيذا لبعض ما طالبها به الرئيس مبارك في اجتماعه الأول معها.

قانون جديد لتنظيم التصرف بالمجان أو بأجر رمزي في الأراضي الصحراوية لمدة ٤٠ سنة قابلة للتجديد لزيادة جذب الاستثمار الأجنبي والقيام بمشروعات لإنعاش الاقتصاد القومي.

مشروع قانون بتطبيق القانون المدني بين المالك والمستأجر بالنسبة للشقق غير المؤجرة، وكان إنهاء للحرب الشرسة بين الملاك والمستأجرين.

تخفيض فئات الضريبة الجمركية المقررة بالتعريفة المركبة على السلع الرأسمالية إلى ١٠٪ فقط.

رد ما تم تحصيله من المصريين العاملين في الخارج سدادا لما يسمى بالضريبة على العاملين في الخارج، ويعلق الكاتب الصحفي إبراهيم سعده على هذه القرارات قائلا:

إن الرجل ـ أقصد الجنزوري ـ نقلني بالفعل إلى أهدافٍ، كثيرا ما عشنا على أمل أن يأتي اليوم الذي تقدم فيه الحكومة ـ أي حكومة ـ على تحديدها والعمل على تحقيقها. الذي سمعناه من الجنزوري أكد لي أن هناك الجديد الذي كنا نفتقده والاختلاف الذي كنا ننتظره والقرارات التي كنا نخشى مجرد التفكير فيها وليس الإقدام عليها.

أول اختبار.. والحقيقة أن د. الجنزوري لم يخذل إبراهيم سعده في طموحاته وتوقعاته للوزارة. ففي أول اختبار حقيقي أمام مجلس الشعب والنادي السياسي للحزب الوطني.. دعا مجلس الشعب د. الجنزوري للحديث فيه بعد توليه الوزارة

بأسبوع واحد فقط. وفي تقليد جديد قدم الشكر في بداية الجلسة للدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق، وأعلن بعدها أن هناك قواعد عامة تلتزم الحكومة بها في المرحلة القادمة هي قدسية المال العام وضبط الأداء والإنفاق، وقال إن الوزراء يجب أن يكونوا قدوة في الأداء من أجل أن يحصل الشعب على كل الخدمات الضرورية، وقال إن على الوزراء أن يذهبوا لمواقع العمل في القرى والمراكز والنجوع حتى تأتي الحلول واقعية وليست من المكاتب المكيفة، وأكد أن الفكر الذي يحكم عمل الحكومة هو إعداد عشرين مجموعة عمل وزارية سوف تناقش الحكومة أسبوعيا إحدى القضايا التي تدرسها تلك المجموعات، وأن أي مشروع قانون لن يتم إحالته لمجلس الشعب قبل مناقشته مع الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والصحافة.

لكن هل كان هذا مجرد كلام أو بالونات تفاؤل أو كلام ليل مدهون بزبد.. الأيام والشهور التي تلت هذه التصريحات أكدت أن الأمر لم يكن مجرد كلام.. ففي تحقيق صحفي نشرته «العالم اليوم» عن تغطية لندوة اقتصادية مهمة شارك فيها عشرات من أساتذة الاقتصاد والخبراء.. قاموا فيها بتحليل لاتجاهات الحكومة الجديدة وإنجازاتها التي تحققت خلال شهور قليلة من عملها وكانت نتيجة التحقيق كالتالي:

إزالة عدد كبير من العقبات أمام المستثمرين وتشجيعهم على الاستقرار في مصر وإقامة مشروعات ضخمة.

تشجيع المواطنين على شراء الأوراق المالية وإنشاء شركات جديدة وتشجيع الخصخصة.

دخول مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادي تعتمد على اتباع سياسة اقتصادية توسعية بحيث تنشط الطلب وتنشط الاستثمار، وتشجع على زيادة الدخل القومي وتراعي البعد الاجتماعي والتخفيف من معاناة المواطنين واحترام أحكام القضاء.

التوسع في الإصلاح والإنتاج والإصلاح الهيكلي.

تشجيع التصدير لزيادة الدخل القومي.

معالجة مشكلة البطالة من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة وتوفير فرص العمل للشباب.

تطوير سوق النقد والمال وربطه مع البورصات العالمية.

والمثير للانتباه أن أكثر ما أشاد به خبراء الاقتصاد في تلك الندوة هو أسلوب اللجان الوزارية المتخصصة، وحضور الجنزوري لهذه الجلسات لأن هذا يؤكد فاعلية قرارات هذه اللجان وليس كونها حبرا على ورق.

والجنزوري نفسه شرح فلسفة المجموعات الوزارية التي لم تكن معروفة من قبل بعد أيام قليلة من توليه الوزارة، حيث قال: إن الهدف منها سرعة حل المشاكل التي تواجه المواطنين في مختلف القطاعات والارتقاء بمستوى الأداء والإنتاج وإزالة جميع العقبات التي تواجه الاستثمار.

المواجهة الأولى: أول اختبار قوى لحكومة الجنزوري كان بعد إلقاء الجنزوري لبيان الحكومة الجديد في ٢٣ يناير ٩٦. المشكلة لم تكن في البيان الذي ألقاه الرجل وسط حفاوة بالغة من النواب.. لكنها كانت في المناقشات التي أعقبت البيان، لكن الجنزوري كان يعرف بخبرته السياسية الطويلة أن نجاحه في هذا الاختبار يعني قدرته على السيطرة على نواب مجلس الشعب طوال خمس سنوات قادمة؛ لأن انتخابات المجلس قد انتهت قبل أيام قليلة من تولى الجنزوري رئاسة الوزراء.

وكعادته تحدث الجنزوري بالأرقام دون ورق مكتوب ليذكر حجم الموازنة الجديدة لعام ٩٦/ ٩٧ والتي بلغت ٧٧ مليار جنيه.

وأكد أنه لن تكون هناك زيادة في أسعار الكهرباء أو البترول ومنتجاته وتحدث الجنزوري عن الإنفاق الحكومي وترشيده ومشروع تنمية سيناء والخصخصة. المهم أن الجنزوري استطاع أن يبهر النواب لتتحول جلسة مجلس الشعب التي انعقدت في ٢٣ يناير من عام ٩٦ إلى جلسة تأييد وتأكيد للثقة في حكومة الجنزوري ليخرج منتصرا من أول جولة.

ولم يغب عن ذكاء الجنزوري عنصران مهمان في المجتمع مطلوب إقامة جسور ودٍّ وثيقة معهما، الأول كانت الأحزاب السياسية: حيث عقد معهم لقاءً بعد أشهر قليلة من توليه الوزارة ولقاءً أخر في أبريل من العام ٩٧.. وأجمع معظم رؤساء الأحزاب الذين حضروا هذا اللقاء على وطنية هذا الرجل وسعة صدره وإجاباته المنطقية والعلمية على كل ما يطرحونه من أسئلة.

العنصر الثاني هو الصحافة.. وبالفعل كانت لقاءات الجنزوري مع رؤساء تحرير الصحف تتم بصورة دورية وبمعدل مرتين في السنة، وكان اللقاء يستغرق معهم أكثر من ثلاث ساعات يستفيد منهم ويسألهم عما يعرفونه من معلومات ويعطيهم إجابات شافية على كل أسئلتهم.

وبهذا ارتفعت شعبية الرجل في المعارضة وفي الصحف وفي مجلس الشعب.. واقتحم الرجل مجالا جديدا لم يدخل إليه من قبل أي رئيس وزراء أخر وهو الرياضة.. فقد عقد الجنزوري ـ بحكم اهتمامه وحبه للرياضة ـ اجتماعا مع لجنة اتحاد الكرة والنقاد الرياضيين.

وكالعادة أبهر الجميع بمعلوماته ودقتها وأسلوبه الممتع، الأمر الذي جعل أحد كتاب جريدة الجمهورية يؤكد أن الجنزوري ناقد رياضي بدرجة دكتور وأن له رؤية واضحة في كل الأمور الرياضية، قال عنه بالنص: «إنه ناقد فاهم ودارس بالخبرة متعمق بالممارسة، لذلك جاءت كلماته سريعة معبرة خرجت من قلب محب للرياضة المصرية ودخلت قلوب كل النقاد والرياضيين لأنها نابعة من شيخهم المخضرم الأستاذ كمال الجنزوري».

وجد الجنزوري أن أفضل وسيلة لانتعاش الاستثمار في مصر هو حث المستثمرين الأجانب في بلادهم على القدوم لمصر.. وكان هذا هو سبب جولته الآسيوية التي زار فيها ثلاث دول هي ماليزيا وسنغافورة والصين.. وبالفعل تعرف مسئولو ورجال أعمال في هذه البلاد على الأوضاع الاقتصادية لمصر ومناخ الاستثمار الجيد الذي توفره القوانين المصرية المشجعة للإستثمار. وعاد الجنزوري وهو يحمل في حقيبته

١٣ مشروعا تنفذها تلك الدول في مصر وهي مشروعات بترولية وصناعية والمشاركة في المشروعات القومية الكبرى.

وفي طوكيو سافر الجنزوري مع الرئيس مبارك ليكون نجم المؤتمر الاقتصادي الذي عقد على هامش زيارة الرئيس وحضره رؤساء وممثلوا أكثر من ٣٠٠ شركة ومجموعة اقتصادية وتجارية في اليابان.

بيانات.. بيانات

٤ بيانات ألقاها الجنزوري أمام مجلس الشعب، كان البيان الأول بعد توليه مسئولية الوزارة مباشرة في ٢٣ يناير ١٩٩٦، أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من جلوسه على كرسي رئيس الوزراء، وكان البيان عبارة عن صياغة لما طالب به الرئيس مبارك من خطة عمل للحكومة الجديدة.

لكن البيان الذي أعلن من خلاله أهداف الحكومة في المرحلة التالية: كان في شهر ديسمبر من العام ٩٦، قال الجنزوري إن أهداف الحكومة في المرحلة القادمة هي رفع معدل نمو الناتج الزراعي الحقيقي إلى ما لا يقل عن ٣٫٥٪ وتوسيع قاعدة الاعتماد على النشاط الخاص لتحقيق أعلى دخل زراعي، وفي مجال الصناعة زيادة القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات الصناعية وتقديم أراضٍ مجهزة بالبنية الأساسية مجانا في الصعيد وبأسعار رمزية في المحافظات.

ووجه الجنزوري ست رسائل مهمة في هذا البيان، الأولى: كانت للمصريين البسطاء أوضح فيها أن الحكومة تضع مصالح الإنسان المصري في عمق ضميرها وهي مطالبته دوما برفع مستوى معيشته وتخفيف أعبائه. والرسالة الثانية الرجال الأحزاب أوضح فيها أن الحكومة حريصة على دعم الديموقراطية، ويسعدها وجود المعارضة الوطنية التي تشارك بأرائها في الحفاظ على مصالح الوطن العليا. أما الرسالة الثالثة: فكانت للصحفيين، حيث أكد أنه لرجال الإعلام والصحافة دور مهم تؤازره الحكومة، وأضاف أن الإعلام بالاشتراك مع الحكومة مكلفون بصياغة رؤية مستقبلية بعيدة المدى لمصر في القرن الواحد والعشرين. وكانت الرسالة الرابعة: إلى المستثمرين حيث أكد أن الحكومة سوف تبذل كل ما في وسعها لتشجيع الاستثمار.

وكانت باقي الرسائل للدول العربية وأفريقيا أكد فيها على دور مصر المحوري في المنطقة وقيادتها الحكيمة.

أما في البيان الثالث فقد قدم فيه الجنزوري كشف حساب لما حققته الحكومة خلال العامين السابقين.. لكنه أعلن أن الحكومة لن تفرض ضرائب جديدة أو رسوم في عام ٩٨.

وكان أهم ملامح بيانه عدة نقاط:

محاور الانطلاق نحو المستقبل تركز على دور الشباب وتطوير الصعيد وزيادة الصاردات.

المشروعات العملاقة في توشكى وترعة السلام وشرق التفريعة ترسم خريطة جديدة لمصر.

أهم أسس العمل الوطني لتطوير الإنتاج والتوزيع العادل لثمار التنمية على المحافظات.

ارتفاع معدل النمو إلى ٦٪ وانخفاض الدين الخارجي إلى ٢٦ مليار دولار.

توفير ٦٠٠ ألف وظيفة وبناء ٢٣٠ ألف شقة سنويا.

أما في البيان الرابع ـ أخر بيان له ـ فقد ألقاه في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٩٨، وفي هذا البيان قال إن أهم ملامح إنجازات الحكومة خلال ٤ سنوات مضت هي عدم فرض أي رسوم أو ضرائب خلال فترة حكمه، بل تم إلغاء ضرائب قائمة بالفعل مثل ضريبة العاملين في الخارج وعلي الأراضي الزراعية وضريبة الأيلولة وضريبة الدمغة على استهلاك الكهرباء ورفع الحد الأدنى للأعباء العائلية.

معدل النمو زاد إلى ٥ر٧٪ رغم المصاعب الاقتصادية.

الناتج الإجمالي وصل إلى ٢٧٨ مليار جنيه.

متوسط دخل الفرد وصل إلى ٤٨٠٠ جنيه.

الاستثمارات الأجنبية وصلت إلى ١١٠٠ مليون دولار.

أيضا كشف عن أن الحكومة تقدمت بـ ١٥ مشروع قوانين جديدة لمجلس الشعب تستهدف تبسيط الإجراءات وتيسير التقاضي وتطوير الإنتاج.

التصدير: ٤ دورات لمعرض التصدير أقيمت في عهد الجنزوري، حيث كانت تلك القضية على قائمة أولوياته حيث أعلن عن زيادة الصادرات غير البترولية بمعدل ٢٠٪ سنويا وهو رقم مرتفع لم تصل إليه كل الحكومات السابقة، كما أعلن عن قيام شركات متخصصة لتسويق الإنتاج المصري بالخارج وهو ما حدث فعلا بإنشاء ٤ شركات متخصصة في هذا المجال.

لم تكن فكرة المشروعات العملاقة خاصة مشروع توشكى أفكارا جديدة بل فكر فيها المسئولون منذ الستينيات، لكن الجنزوري وحده امتلك إرادة التنفيذ وإخراج هذه المشروعات الكبرى من الأدراج. ففي مشروع توشكى.. أعلن أنه سوف يتكلف ٦ مليارات جنيه طوال مراحل التنفيذ لن تزيد جنيها واحدا طوال هذه المراحل، لكن العائد الذي سيأتي لمصر هو إضافة ٥٤٠ ألف فدان في مجتمع زراعي جديد.

كما أكد أن هناك منطقتين حرتين جديدتين في خليج السويس وشرق التفريعة.. ووضع الرجل أساسا علميا للحصول على الأراضي بها والاستثمار فيها بعد دراسات لهذه المناطق استمرت ٤ سنوات.

ماذا حدث في شهر يونيو من عام ٩٨.. وخلال زيارة الرئيس مبارك لمدينة العريش بمحافظة شمال سيناء.. أشاد الرئيس بالجنزوري وحكومته، وقال إن الجنزوري يعرف كل مشاكل مصر وقادر على حلها مع حكومته منذ أن كان وزيرا للتخطيط، وأكد أن الحكومة استطاعت أن تحقق إنجازات جيدة في مختلف المجالات.

والسؤال الذي يفرض نفسه.. ماذا حدث في السنة التالية على هذه الإشادة.. وكيف استطاعت أحداث هذه السنة ـ حتى إقالته في عام ٩٩ ـ أن تقضي على جهد استمر ثلاث سنوات؟

ثانيًا: بلاغ ضد إيدج

وكتب السيد/ مجدي سرحان في صحيفة «الوفد» يوم ١١ مارس ٢٠٠٠ في عمـود

« في الهواء»، تعقيبا على إحالة المجموعة المصرية للتوزيع «إيدج» لنيابة الأموال العامة لعدة مخالفات شابت طرح وإسناد وتنفيذ التعاقد المبرم بينها وبين وزارة التموين. والمقصود هنا بالطبع هو المشروع القومي لتطوير المجمعات الاستهلاكية المسئول عنه وزير التموين السابق وهو ليس مقصودا لذاته ولكن الحكومة السابقة. وبالتالي يدخل هذا الأمر كذلك ضمن مسلسل تصفية الحسابات. جاء المقال تحت عنوان «بلاغ ضد إيدج أم ضد الجنزوري؟» وهذا نصه:

ضد من بالتحديد قدم الدكتور حسن خضر وزيرالتموين والتجارة الداخلية بلاغه إلى النيابة العامة في قضية المجمعات الاستهلاكية؟

عقب الاجتماع الذي عقده الرئيس مبارك يوم «الأربعاء» الماضي مع بعض الوزراء واللواء هتلر طنطاوي رئيس هيئة الرقابة الإدارية.. أعلن وزير الإعلام صفوت الشريف أن الرئيس أمر « بإحالة تجاوزات الشركة المتعاقدة على حق استخدام وتوريد السلع في المجمعات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين إلى النيابة العامة»، أي أن التجاوزات ارتكبتها الشركة.. والمقصود هنا كما علمنا بعد ذلك هو المجموعة المصرية للتوزيع «إيدج».

وبعد يوم واحد من الاجتماع أصدر النائب العام قرار إحالة إلى نيابة الأموال العامة.. للتحقيق في البلاغ المقدم من وزير التموين بشأن المخالفات التي شابت طرح وإسناد وتنفيذ التعاقد المبرم بين وزارة التموين ويمثلها المشروع القومي لتطوير المجمعات الاستهلاكية وبين الشركة.. ويتضمن البلاغ الحاق أضرار بالمشروع القومي.. نتيجة عدم إجراء دراسة جدوى صحيحة للتعاقد وأهدافه.. وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية الصحيحة في طرح المناقصة والخطأ في إسناد التعاقد وعيوب شابت صياغة العقد مما أضر بالمال العام.. فضلا عن تجاوز التنفيذ في الواقع لبنود العقد.. مما أدى إلى عدم تحقيق الغاية المستهدفة من المشروع.. وهي تخفيف العبء عن كاهل محدودي الدخل.

المفهوم من قرار الإحالة هذا هو أن هناك مخالفات.. وهذه المخالفات تتركز في عمليات الطرح والإسناد.. وطبعا الشركة ليست هي المسئولة عن هذه العمليات..

كما أن هناك مخالفات في دراسة جدوى التعاقد وعيوبا في صياغة العقد.. وخطأ في إجراءات طرح المناقصة.. والمسئول عن ذلك طبعا هو الجهة الممثلة للحكومة في إتمام التعاقد.. وهذه الجهة هي المشروع القومي لتطوير المجمعات الاستهلاكية.. وليس شركة «إيدج» بمعنى أن البلاغ يجب أن يكون مقدما ضد مسئولي المشروع.. لكن الواقع الظاهر في التصريحات الرسمية عكس ذلك.. وهو أن البلاغ مقدم ضد شركة «إيدج».

حيلة مكشوفة.. والغرض واضح جدًّا.. وهو إلقاء الاتهام على الشركة لتذهب إلى النيابة وخلال التحقيقات تتكشف النوايا.. ويتحول المتهم إلى مجني عليه والمجني عليه إلى متهم وينقلب الأمر إلى محاكمة لمسئولي المشروع القومي لتطوير المجمعات.. وللوزير السابق الدكتور أحمد جويلي الذي تم في عهده إبرام التعاقد وإسناد العمل إلى شركة «إيدج»، وليس الدكتور الجويلي هو المقصود لذاته.. لكن المقصود هو الحكومة السابقة.. حكومة الدكتور كمال الجنزوري ممثلة في وزير تجارتها وتموينها.

ومن الواضح أننا أمام حلقة جديدة في مسلسل تصفية الحسابات مع الحكومة السابقة.. ذلك المسلسل الذي بدأ بإلغاء ومراجعة معظم القرارات والإجراءات التي أصدرها الجنزوري ووزراؤه وإرتفاع الأصوات التي تنادي بمحاكمة هؤلاء الوزراء.. فهل يكون الدكتور أحمد جويلي هو أول وزير من الحكومة السابقة يتم الزج باسمه في ساحات المحاكم.. أم تكشف التحقيقات سوء نية من اعتدنا منه أن يخطئ.. ثم يكون المطلوب منا أن نتجاوز عن هذا الخطأ لأنه مستجد وحسن النية.

ثالثًا: جريدة العربي

وقد أعطى الدكتور أحمد الجويلي وزير التجارة والتموين السابق حديثا طويلا نشر في جريدة «العربي» يوم ٦ أغسطس ٢٠٠٠، أكتفي أن أسجل فقرة واحدة نصها ما يلي:

«إننا شعوب تأكل لحم أخيها الميت وتستمرئ أن تلعق دم الغائب»!!. «ولا تستنكف اغتيال الراحلين»!! «فالذين هاجموا الدكتور الجنزوري» و «داسوا تاريخه، وسمعته

ولعقوا سيرته في الصحافة والبرلمان والحكومة والشارع. هم أنفسهم الذين صفقوا له ورفعوه إلى درجة القديسين »!! «وهم الذين قبلوا يديه.. وانحنوا لعبقريته.. ونزاهته، ومنهم وزراء في الحكم عملوا معه، وأشادوا به، وبأدائه، فلما خرج.. شتموه»!! «وهو يقول» إنه لا يدافع عن الجنزوري.. فللجنزوري رب يحميه لكنه يعيد «حقوقا» إلى أصحابها و«شيوخا» إلى رشدها.

رابعًا: الجنزوري.. وعدالة السماء:

وعقب نتائج المرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب كتب السيد/ حسن حافظ مقالا بجريدة الوفد يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠ تحت عنوان «الجنزوري.. وعدالة السماء» هذا نصه:

«بداية لا تربطني علاقة أو صلة بالدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء السابق، بل بالعكس حتى رابطة الزمالة في الحزب الواحد الذي يجمع بين وزير في الحكومة ونائب في مجلس الشعب، فلم تخط قدماي مكتبا له سواء وهو رئيس وزراء أو نائب له أو وزير تخطيط على طول المدة التي قضاها في هذه المناصب، ولا حتى لم أحظ بتاشيرة لأي مشكلة عامة؛ لأن أسلوبي كان التعامل في مثل هذه الأوضاع بما رسمه الدستور ولائحة المجلس: طلب الإحاطة أو السؤال أو الاقتراح، فهي وسائل أنجح.. تحفظ للعمل البرلماني وقاره.. وللعضو مكانته وكرامته، تشهد بذلك مضابط المجلس».

حتى كان التعديل الوزاري الأخير عند بداية الدورة الختامية لمجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٩. وخروجه المفاجئ من منصبه وكان يحظى بتقدير كبير وثناء من الصحافة القومية حتى اللحظات الأخيرة.. وقد كان يحسب لشخصه ألف حساب، وإن كان في الفترة الأخيرة أو قبلها بعدة أشهر كان يلقي بيانا رسميا، ووضح أن المسألة كانت مدبرة من بعض رموز الحزب كان متحمسا لها أعضاء ذو ثقل في المجلس يمثلون محافظة المنوفية.. وذلك لوقوف رئيس الحكومة موقفا يتسم بالمسئولية في خلاف أعضاء المجموعة البرلمانية لهذه المحافظة،

واشتد الضغط والرجل لا يحيد عن موقفه ولا يخرج عن حيدته! واعتقدها هؤلاء الأعضاء.. مساندة للمحافظ.. وشايع أو شارك عدد كبير من أعضاء المجلس أصحاب المصالح، حيث كان رئيس الحكومة الدكتور كمال الجنزوري يرفض التأشير على أي طلب يقدم له في القاعة.

وهكذا.. حتى جاء اليوم الذي تقرر فيه إعفاء الرجل من منصبه، وقبل أن يصل التكليف الرسمي بهذا الإعفاء بدأت المقالات تدبج للقادم الجديد الدكتور عاطف عبيد.. والسكاكين يسنها خصوم من ترك المنصب لذبحه بأسلوب فظ يعف اللسان عن ذكر ما سطره أولئك أو هؤلاء.

وكالعادة في هذا الزمان والرجل لم يكن يجامل.. أو يحابي على حساب القانون، بل كان حريصا بل شديد الحرص يحسب حساب ذلك اليوم.. وإيمانا منه بأنه لا يحمي المسئول سوى تصرفه السليم واحترام نفسه باحترام القانون.

أمسكت قلمي يوم ترك المنصب واخترت عنوانا: « وخرج أعظم قدرا» لم يكتف خصومه بتركه أو بإعفائه من المنصب.. ولا يُعرف للآن بل مازال الشعب والجماهير تسأل: لماذا خرج الجنزوري.. وما هي أسباب خروجة؟!»

وكانت كلما تكثر الصحف القومية من الهجوم عليه أو تقسو بعض الأقلام أو بعض الألسنة في النيل منه يكتسب أرضا عند الشعب، حتى حدث التعاطف بينه وبين كثير من الناس، والتزم الرجل الصمت ولم ينبس ببنت شفة. ولم يلق مسئولية على أحد بل ظل صامتا.. وصامدا.. حتى جريدة الوفد أفسحت صفحة بعنوان ضخم وصورة كبيرة تحت عنوان«تكلم يا جنزوري»!!

ولم يتكلم الجنزوري.. وقبلها كتبت مقالا عنوانه: «ارفعوا أياديكم عن الجنزوري» عندما اشتدت الحملة عليه. والحقيقة التي تذكر ولا تنكر أن جريدة الوفد ورئيس تحريرها الاستاذ/ عباس الطرابيلي كان موقفه يتسم بالاعتدال ويكتسب الاحترام لوجود خلاف في الرأي دار على صفحات الجريدة حول مشروع توشكى!!

ولكن أحدا لا يستطيع أن ينال من ذمة الرجل أو طهارته أو نقاء ثوبه، قد يختلف

البعض في بعض أدائه وإن كان هذا الأداء دائما يتسم بالجدية والنظافة وخدمة الوطن لا يحيد عنها!

خامسًا: إخراجه من سجن الصمت

التزام الدكتور كمال الجنزوري بالصمت رغم خروجه لفترة العام نشرت جريدة «العربي» مقالا للسيد/ جمال فهمي يوم ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٠ تحت عنوانين: «وقائع محاولة لإخراجه من سجن الصمت».

كمال الجنزوري: لن أدافع عن نفسي والصمت أفضل لي وللبلد!! لا أحمل ضغينة لأحد ولم أعاد الصحافة والصحفيين والحبس ألغي في عهدي!!.

هذه محاولة حوار صحفي عمرها ثمانية أشهر كاملة، بدأها كاتب هذه السطور بشكل عفوي تماما ودون أي تخطيط مسبق.

ففي مساء يوم من أيام شهر مارس الماضي كنت مع عدد من الزملاء والأصدقاء تضمنا جلسة إعداد لتجربة صحفية جديدة ـ لم تشأ الحكومة كالعادة أن تفرج عنها وتجعلها ترى النور ـ وقتها كانت حملة الهجوم والافتراء على الدكتور كمال الجنزوري ـ بعدما غادر مقعد « وظيفتة» المرموقة رئيسا لوزراء مصر ـ لا تزال في زحمة وعنفوانة. وكان كل المهاجمين والمفترين هم أنفسهم جوقة الطبل والزمر الذين طالما حلا لهم أن يحرقوا عند باب سلطانه ـ أيام كان له سلطان ـ بخور النفاق، إلى أن ظل دخانه يتصاعد يوما بعد يوم حتى ضيع المعالم والحدود الفاصلة بين الحقائق والأوهام التي تحيط بطبيعة «وظيفة» رئيس الوزراء في مصر الآن، ومن ثم اختلطت الأجواء الخانقة لهذا الدخان على الكثيرين وأولهم الدكتور الجنزوري، فثمة أوراق ومفاهيم ما كان يجب أن تختلط لمصلحته هو نفسه. ولكن ذلك كله حديث أخر، كان هذا هو المناخ الذي قفزت فيه الفكرة التي اقترحها بعض الزملاء في الجلسة المذكورة، وهو إجراء أول حوار صحفي مع الدكتور كمال الجنزوري بعد أن ترك منصبه، وكان لمعان الفكرة عند الزملاء لا يستند فقط إلى أهمية الحصول على أول رد فعل من الرجل الذي كان حتى الأمس القريب يسبح في بحر من أضواء المديح والتسبيح بالفضل والعبقرية قبل

أن ينقلب الحال رأسا على عقب، ولكن ما أعتبره الزملاء مفارقة تضفي على المحاولة بريقا زائدا هو أن يكون العبد لله بالذات أول من يجري حوارا صحفيا مع الدكتور كمال الجنزوري بعد خروجه من «زحمة السلطة» باعتباري ـ كما رأى الزملاء ـ أخر ضحايا عهده في الوزارة، حين فقدت موقعي كمسئول لتحرير «العدد الأسبوعي» من صحفيتنا هذه «العربي» (أيام كانت تصدر كل يوم)، بعد ضغوط ومضايقات هائلة تعرضت لها الصحيفة، بسبب انتقادات مباشرة وصريحة للدكتور كمال الجنزوري وحكومته، سارت وقتها عكس التيار.

على أي حال لم تنته الجلسة التي شهدت ميلاد هذه الفكرة حتى كان كاتب هذه السطور قد شرع فيها بالفعل، إذ أدرت قرص التلفون برقم منزل الدكتور الجنزوري فإذا بصوته يأتيني مباشرة عبر الهاتف هادئًا ودودًا، قدمت له نفسي فأبدى مشكورًا ترحيبا مميزا جعلني أعبر معه بسرعة على ما حدث عن بعد بيننا، ولم أشأ أن أجادله فيما قاله باقتضاب توضيحا لحادثة غضبه على «العدد الأسبوعي» من «العربي» حيث أكد أنه «تعود في العمل العام، ألا يأخذ أي أمر على نحو ذاتي أو شخصي، وأنه لا يحمل ضغينة لأحد» لحظتها اعتبرت هذا الكلام مناسبة معقولة لمحاولة إغراء الدكتور الجنزوري بالحديث فقلت له:

«على أي حال لعلك الآن يا دكتور تلاحظ فروقا جوهرية وهائلة، بين من اختلف معك بشجاعة وموضوعية وأنت في موقع السلطة والنفوذ، وبين أولئك الذين غيروا بين ليلة وضحاها جلودهم كالحرباء، واستداروا ينهشون سيرتك بعد أن تغير الحال؟!» فقال:

«لا تحاول أن تغريني بالكلام فلن أتكلم أنا تكفيني مشاعر الناس. الشعب المصري شعب واعٍ يعرف بفطرته الحق من الباطل وأنا أعتقد أنني قد أديت واجبي».

وأعترف أن محاولتي بعد ذلك وطوال الدقائق التي استغرقتها المحادثة الهاتفية التي طالت أكثر مما قدرت لإخراج الدكتور الجنزوري عن قراره بالصمت باءت جميعها بفشل ذريع، فقد كنت أخرج من موضوع لآخر مما كانت ولا تزال. موضوعات للهجوم على الدكتور كمال الجنزوري مجتهدًا في صياغة كلامي بما يمكن أن يدفعه للرد، إلا

أنه كان طوال الوقت حريصا متنبها ومتحسبا دائما لئلا ينزلق «ولو بكلمة» إلى الدفاع عن نفسه بالمخالفة لقراره بالصمت، بدا لي وقتها أنه اتخذه توقيا لموجة عاتية أخذته من موقعه العالي إلى منزله، ولم يكن يريد لها أن تفعل به أكثر مما فعلت!

لذلك أذكر أنني لم أستطع أن أسجل في الورقة التي كانت أمامي وأنا أحادث الدكتور الجنزوري لأول مرة في حياتي سوى نفس الكلمات والعبارات السابق ذكرها، لم يزد عليها إلا استشهادات من القران الكريم مثل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ (الحج: ٣٨) «إن الله يدافع عن الذين أمنوا» و «واصبر وما صبـرك إلا بالله»﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ (النحل: ١٢٧) !

غير أن الإغراء المهني لفكرة الحوار مع الدكتور كمال الجنزوري بعد خروجه من الوزارة ظل يراودني ويلح على رأسي أياما بعد هذه المكالمة، حتى التقيت بالزميل والصديق محمد عبد القدوس وحكيت له وقائع وتفاصيل محاولتي الحصول على حوار صحفي مع الدكتور الجنزوري والذي انتهت إليه المحاولة، فإذا بعبد القدوس يعرض عليَّ أن يحاول هو فرجوته أن يفعل لعله ينجح فيما فشلت أنا فيه.. فلما مرَّ يومان والتقينا مجددًا لم يكن حصاد محاولة الصديق محمد عبد القدوس أفضل من حصادي، وكان كل ما استطاع كتابته وتسجيله من حديثه الهاتفي مع الدكتور الجنزوري هو نفسه ـ وربما بالعبارات والألفاظ ذاتها ـ التي سجلتها أنا على ورقتي، حتى لما سأله عن تهمة العداء للصحافة كانت إجابة الجنزوري وبالنص « تقريبا « هي ما سبق أن قاله لي، إذ قال وقتها:

«لا تعليق... لكني كل ما أستطيع أن أقوله وأذكّر به أن الحبس الاحتياطي للصحفيين ألغي في عهدي (يقصد إلغاء القانون ٩٣ سيئ الذكر الذي سقط بعد نضال عام كامل خاضه الصحفيون المصريون على اختلاف انتماءاتهم)، كما أنني حرصت باستمرار على اللقاء مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية، وقد اجتمعت بهم ٧ اجتماعات وهو ما لم يحدث من قبل»!!

طويت هذه المحاولة الفاصلة ومرت شهور طويلة خَفتَ وتضعضع خلالها أملي في إصدار صحيفة جديدة، كنت حاولت أن أقتضي لها حوارا مع الدكتور الجنزوري، غير

أن مرسوم الحرمان ـ حرمان الوطن من الحرية ـ كان أقوى من أن تفلت معه صحيفة أو تفلت تحت ظله كلمة، يدافع بها مسئول سابق عن نفسه في زمرة من انقلبوا عليه في أقل من يوم وليلة!!

و.. قبل أسبوعين قرأت تصريحات صحفية منسوبة للدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الحالي حمل فيها بشدة على سياسات سلفه الدكتور كمال الجنزوري محملا وزارة هذا الأخير المسئولية عن الأزمات والاختناقات الاقتصادية والمالية التي عانينا «ومازلنا نعاني منها»، واعتبر أن وزارته هو ـ أي الدكتور عبيد ـ بدأت فعلا في حلها أو هي قد حلتها بالفعل (!!).. ومن فرط الغيظ «وربما أكثر من الإغراء» فكرت أن أعاود الكرة مع الدكتور كمال الجنزوري لعلي أنجح في إخراجه من سجن الصمت الذي ألزم نفسه به، والحقيقة فقد أمضيت أكثر من أسبوع أغالب التردد في الاتصال به من جديد، وأخيرا استقر قراري على المحاولة لعل وعسى أن أصادف نجاحا لم تصادفه المحاولة الأولى، وفي مساء يوم الثلاثاء الماضي أدرت قرص الهاتف للمرة الثانية برقم منزل الدكتور الجنزوري وكما المرة الأولى جاءني صوته هادئا ودودا، فلما قدمت له نفسي كان رد فعله أكثر حميمية وحرارة لدرجة ـ أعترف ـ دفعتني للإشفاق عليه مما أنتويه من محاولة استدراجة إلى الخروج من سجن صمته، غير أني قاومت بشدة هذا الشعور، وسرعان ما دخلت في الموضوع مباشرة متسائلا.. لعل الوقت قد مر بما يكفي ـ يا دكتور ـ للخروج عن الصمت؟

فقال بسرعة.. «لا.. أنا مازلت عند قراري الذي قلته لك من قبل.. لن أعلق بكلمة على أي شيء قيل أو يقال عني، فلست بحاجة للدفاع عن النفس هذه مهمة يتولاها عني الآن العديد من الأقلام الشريفة»..

قلت.. لكنك الأقدر في الرد على أشياء من نوع ما قاله الدكتور عبيد مؤخرا حول مسئوليتك عن تلك الأزمات المالية والاقتصادية التي نعيش فيها حاليا؟.. قال.. «لا لن أتكلم.. يا ابني أنا أرى أن صمتي عن الرد على مثل هذه الأمور هو في مصلحة البلد.. لذلك لا تعليق عندي؟!!

حاولت.. وحاولت لكن الرجل ظل على قراره وفي لحظة قال لي بلهجة

حميمة «أنت تستطيع أن تقدر كأخ صغير لي أو ابن.. أن الصمت فعلا أفضل لي وللبلد»!.

عندئذ لم أنو على الاستمرار في حصاره بمحاولات استدراجه للكلام، ومن ثم ختمنا اللحظات التي تبقت من المكالمة بتبادل التهاني بشهر رمضان المعظم، وسمعته يدعو لي ـ صادقا ـ بالتوفيق قبل أن يودع كل منا الآخر بوعد.. من جانبي كان الوعد أن أكون أمينا في نقل رفضه التام الخروج عن الصمت، ولعلي ـ يشهد القارئ ـ قد وفيت بوعدي فلم أقترب حتى من ذكر الشروح الفنية والأرقام التي تفضل الدكتور الجنزوري بالحديث فيها معي تعليقا على موضوع علاقة المشاريع الكبرى «توشكى» وغيرها «بأزمة السيولة وارتفاع سعر صرف الدولار.. إلخ»..

وبالمقابل كان وعد الدكتور كمال الجنزوري لي أنه إذا قرر يوما أن يضع حدًّا لصمته وتكلم أن يكون كلامه معي حوارا ينشر على صفحات هذه الصحيفة.

تغيرت المواقف وتعدلت الأقوال فجأة بين ليلة وضحاها لدى قلة.. رغم أنها قلة قليلة.. ولكن كان أمرا غريبا محزنا مؤلما لم يشهده من قبل على مدى نصف قرن، كما كتب السيد/ أحمد أبو الفتح بجريدة «الوفد» يوم ٣١ أغسطس ٢٠٠٠ في عموده رأي حر وتحت عنوان « تستسلم أو تستقيل» ما تضمن:

«اندفعت الحكومة الجديدة تهاجم بعنف لم تعرفه مصر في الخمسين سنة الماضية كل مشروعات الدكتور الجنزوري، مع أن رئيس الحكومة الدكتور عاطف عبيد وغالبية الوزراء كانوا أعضاء في حكومة الجنزوري.. ألم يكن بين هؤلاء ولو وزير واحد يرفض الاستسلام ويعلن معارضته لأي مشروع من المشروعات التي هاجموها بعنف والجنزوري في داره..».

وعلي نفس النهج كتب السيد/ أحمد أبو الفتح في عموده أيضا في جريدة الوفد في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٠ تحت عنوان «.. والعدالة» جاء به ما نصه:

«وعندما تولت الحكومة الحالية انهالت بالاتهامات ضد كل ما يمت للدكتور الجنزوري من مشروعات وهزت هذه الحملات الثقة في استقرار قواعد الاقتصاد،

بل أكثر من ذلك أوقفت الحكومة مشاريع في توشكى وغيرها بعد أن كان قد استمر التشييد فيها لسنتين.. أين العدالة؟.. رئيس الحكومـة وأكثر من نصف وزرائه كانوا شركاء أساسيين في تلك المشروعات.. أين العدالة..؟».

سادسًا: لو تكلم

وتحدث الأستاذ مجدي سرحان في ٢٠/ ١/ ٢٠٠١ في مقاله (لو تكلم الجنزوري..) فقال:

لن يتكلم الدكتور كمال الجنزوري.. الصمت أفضل له مهما دعوناه للدفاع عن نفسه.. فهناك من لا يريد له أن يكسر حواجز الصمت.. ويفرض عليه عزلة مؤبدة وإقامة محددة، وهناك سر عظيم وراء ذلك ربما تكشفه الأيام.. لنا أو لأبنائنا أو لأحفادنا!!

لذلك فهو لن يتكلم.. ومن يكيلون له الاتهامات الآن يعلمون أنه لن يستطيع الدفاع عن نفسه.. وأنه من الأفضل له أن يقبل دور كبش الفداء ويظل في الظل.. بدلاً من أن يقول ما عنده ويثير من حوله الزوابع والأعاصير التي لن يقوى على الصمود أمام تياراتها العاتية.. لكن تعالوا نتخيل ـ مجرد خيال ـ ماذا يمكن أن يقول الدكتور كمال الجنزوري لو خرج من شرنقة صمته وكشف بعض المستور؟

أول ما سيقوله رئيس الوزراء السابق.. هو أنه ليس مسئولا وحده عما حدث.. فهو لم يكن وحده صاحب القرار.. وهو أول من ابتدع أسلوب المجموعات الوزارية.. وفيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية بالذات، فقد كانت كلها تطرح أمام المجموعة الاقتصادية برئاسة الدكتور عاطف عبيد نفسه الذي تولى رئاسة الوزارة التالية.. كما كانت المجموعة تضم الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد الحالي بصفته وزير دولي في ذلك الوقت.. إلى جانب شخصيات أخرى اقتصادية مازالت تشغل نفس مناصبها حتى الآن.. فلو فرض أن الدكتور الجنزوري أخطأ أو تعمد الخداع في الأرقام والمعلومات الاقتصادية.. فأين كان هؤلاء؟ وماذا فعلوا؟ ثم كيف تم تصعيدهم بعد اكتشاف الأمر ليشغلوا مناصب أرفع وأكثر تاثيرًا في القرار الاقتصادي؟

سيقول الدكتور الجنزوري أيضًا أن كل ما تم من قرارات وما صدر من قوانين في عهده مرَّ على مجلس الشعب، أقره المجلس بعد مناقشات ودراسات وتصويت.. ولأن المسئولية تضامنية فإن كل من شارك في صنع سياسات تلك المرحلة لابد أن تكون لديه الشجاعة ليتحمل مسئوليته ويعلن رأيه فيما حدث.

ربما يقول الدكتور الجنزوري أيضا إن الصورة في عهده لم تكن قاتمة إلى ذلك الحد الذي يصوره البعض الآن.. بل إنه قد يذهب إلى القول بأن الصورة وقتها كانت أفضل من الآن والدليل هو أن أسعار الصرف ظلت ثابتة طوال فترة رئاسته.. ولم يصبها الجنون إلا بعد ذلك.. حتى ارتفع سعر الدولار أكثر من خمسين قرشا في عدة شهور!!

سابعًا: الوفد

وكتب الأستاذ محمود عبد المنعم مراد في ٢٧/ ١/ ٢٠٠١ بصحيفة «الوفد» مقالًا هذا نصه

«ليس هذا مدحا لأحد أو دفاعا عنه، كما أنه ليس نقدًا لأحد أو هجوما عليه، وأرجو أن يصدقني الناس عندما أقول إنني لست من المداحين المنافقين ولست كذلك من الشتامين الهجائين طوال اللسان، أريد فقط أن أقول هنا الصدق في موضوعين حساسين حذرني الكثيرون من الكلام فيهما. ولا أعلم لماذا هذا الحظر الذي يتوهم الكثيرون أنه مفروض عليهما الأول والثاني يتكلم عنهما الناس همسا وعلي حذر، أما العبد لله فلا حذر ولا همس ولا أهمية له، لأن العبد لله فصل من وظيفة حكومية عام ٥٦ بقرار من مجلس قيادة الثورة ولم يقرأ القرار أحد ولم يعلق عليه أحد.. حتى أن المفصول المغضوب عليه المحروم من السفر والعمل السياسي، لم يكن له اعتراض على هذه العقوبات ولم أشعر بوطأتها على نفسي، بل جال بخاطري أن أقول إني سأعمل بالسياسة رغم خطرها عليَّ وكان في منطقتنا انتخاب سيجري لاختيار عشرة أعضاء الاتحاد القومي. ولم أبال بقرار الحظر، وقلت لأخوتي وأقاربي، سارشح نفسي معكم ولن يمنعوني من الترشيح. ودخلنا الانتخابات. خمسة أشقاء كنت واحدًا منهم، واثنان من أولاد عمومتنا من آل مراد ونجحنا نحن السبعة. ولم نفعل شيئا قط وهاج الثلاثة

الباقون من أعضاء اللجنة لأننا نعطل العمل وشكونا للمرحوم كمال الدين حسين، وطلبوا منه أن يفصلنا ويمهد لإجراء انتخابات جديدة وغضب كمال الدين حسين ـ رحمة الله ـ وقال في تصريح للصحف إن السبعة تم انتخابهم في انتخابات حرة، فكيف أفصلهم؟! وبقينا حتى تغير اسم الاتحاد القومي إلى اسم الاتحاد الاشتراكي ولم نجد لنا موضوعا فيه».

هذا شيء موجز جدًّا عن العبد لله، ولو شئت أن أتحدث عنه لاحتجت إلى مجلدات ولكن أحدا لا يريد أن يشغل باله بي، فلست ذا أهمية، والكل يريدون قراءة ما أكتبه عن الجنزوري، وعن فاروق أما العبد لله فلا يهتم بشأني أحد.

كنت أحضر حفلا أو ندوة في مكان متسع لا أذكره، وكنا جميعا جلوسا في الصالة وأمامنا مائدة يجلس عليها الكبار من أولي الأمر وهممت بالخروج مبكرًا، وأثناء مروري بمائدة الضيوف الكبار استوقفني الجنزوري بإشارة منه فذهبت إليه ولم تكن لي به صلة، وهمس في أذني قائلا: إنني كتبت مقالا أعجبه في الاقتصاد، لا في السياسة ولا في الأدب وسررت جدًّا، لأن المقال كان نقدا للحكومة أو لبعض وزرائها وشكرته ومضيت.

وظل هو نائبا لرئيس الوزراء صامتا جادًّا لا يتكلم ولا يضحك ولا يبتسم ولكنه يقول أرقامًا كثيرة من الذاكرة، وهنا تجيء المشكلة التي تحدث عنها الناس كثيرًا، كيف تخطئ في الأرقام والبيانات والمعلومات. وذاكرته من حديد. ولكن لن استبق الحوادث.

وعندما شاع في البلد أن الدكتور عاطف صدقي سيخرج من الوزارة ـ بعد العمر الطويل الذي قضاه فيها ـ قلت لنفسي لابد أن أحاول ـ ولو تخمينا ـ أن أقول للناس من هو الرئيس القادم. وحاولت وسألت وفكرت وانتهيت إلى أن رئيس الوزراء الجديد سيكون هو الجنزوري، وكتبت ما يفيد ذلك، وقرأ سليمان متولي كلامي، وأبلغه للجنزوري.. وكان أحدهما في القاهرة والآخر في نيويورك.. فأبلغ متولي الكلام إلى الجنزوري.. وبعد يومين أصبح الجنزوري رئيسا للوزراء وانفردت بهذا السبق الصحفي الذي قربني من رئيس الوزراء الجديد. وبدأت قصة صداقتي معه.

وكنت ـ ولا أزال ـ أضيق ذرعا بالزملاء الكتاب الصحفيين الذين يكتبون عن الوزير الفلاني أو الكبير العلاني «صديقي فلان»، وأنا أعرف أنه من النادر أن يكون الوزير صديقا لكاتب، خاصة في زمننا هذا. كان ذلك يحدث في الزمن الخالي قبل يوليو ١٩٥٢ ـ وهيكل وعبد الناصر استثناء لا يتكرر ـ كان بعض الكتاب الكبار أمثال مصطفى وعليّ والتابعي وغيرهم يمكن أن يكونوا أصدقاء لبعض الوزراء، أما غيرهم فلا، وعندما ضقت ذرعا بأولئك الكتاب المحدثين الذين يقولون إنهم أصدقاء الوزراء والكبار كتبت عمودا أقول فيه إن صديقك هو الذي يزورك في بيتك دون موعد سابق، وفي أوقات الفراغ يلعب معك الطاولة، فكيف يكون الوزراء أصدقاءنا نحن الكتاب؟

وقرأ الجنزوري الكلام وظن أني أقصده وبادر فطلبني بالتلفون وقال لي: لقد قرأت كلماتك وأؤكد لك أن بابي مفتوح لك في أي وقت يمكنك أن تزورني فيه إذا شئت في أي موعد يناسبك.. وسعدت كثيرًا خاصة أني لم أكن قصده ولا أزعم بيني وبين نفسي أني صديق حقيقي لواحد من الكبار، إلا باستثناءات قليلة جدًّا، لأنها عادة تكون بيني وبين أحد زملائي الذين كانوا معي في المدرسة السعيدية الثانوية، وقد تخرج بعضهم فصاروا من أبرز وزراء أو رؤساء للوزارة، ومنهم قليلون جدًا ظلوا يعاملونني كصديق دراسة. وأنا أحبهم وأقدرهم ولا أنسى منهم أحدًا، فهم كما قلت قليلون. وفي مقدمتهم زميلي وصديق العمر دكتور مصطفى خليل، وقد أكتب قصتي معه ومع شقيقيه المرحومين كمال ومحسن ـ رحمهما الله ـ وكانت السيدة الفاضلة حرم الجنزوري موظفة في جهة ما، وعندما أصبح زوجها رئيسا للوزراء، شجعها على تقديم استقالتها فاستقالت.. وزوجات الكبار هنا وفي الخارج عندما يجدن أنفسهن بلا عمل منتظم، يلجأن إلى أعمال الخير، وبالفعل اتجهت السيدة حرم الجنزوري للعمل في جمعية خيرية، متطوعة كما هي العادة. وكان معها في الجمعية السيدة الفاضلة حرم المرحوم المشير أحمد إسماعيل، ومعها عضوات كثيرات أخريات منهن زوجتي لا لأنها زوجة رجل مهم، بل لأنها مضت عمرها الوظيفي كله منذ تخرجت معي في كلية الأداب حتى خروجها إلى المعاش موظفة في وزارة الخير.. وزارة الشئون الاجتماعية، وعرفها عن قرب الدكاترة الثلاث اللاتي

توالين الوزارة بدءا من حكمت أبو زيد وعائشة راتب ثم أمال عثمان.. إضافة إلى وزراء من الجنس الخشن. وكانت زوجتي تدعو زميلاتها وصديقاتها إلى العشاء بالمنزل، وكانت السيدة حرم الجنزوري تحرص على الحضور. وذات مرة قلت لها إن لي مطلبا من الدكتور كمال، وأخجل من أن أطلبه منه، فمن عادتي ألا أطلب من أحد شيئًا إلا في القليل النادر جدًّا.

قالت ماذا تريد منه قلت لها إن شقيقي يعمل نائبا لرئيس مجلس إدارة مصر للطيران. وحان موعد إحالته إلى المعاش. فهل من الممكن أن يمد له خدمته سنة واحدة أخرى؟ قالت سابلغه، وبعد ذلك طلبني هو وسألني هل تعرف من هم زملاء أخيك ولهم نفس الطلب؟ قلت له أعرف وكنت بالفعل على علم بأن السيد حسين عبد الناصر شقيق الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وضعه مطابق لوضع شقيقي، فقلت للدكتور الجنزوري إني أعلم أن السيد حسين عبد الناصر سيحال هو الآخر إلى المعاش. فقال لي ولن أمد خدمته، أريد أن يسعد الآخرون بترقياتهم لهذا المنصب! فهل توافق على أن أمد لأخيك سنة ولا أمد لشقيق عبد الناصر؟ قلت له إن هذا لا يليق، ولم يمد الخدمة لا لأخي ولا لشقيق عبد الناصر. وزاد قدر الجنزوري في نظري ولم تكن للجنزوري شلة معينة داخل مجلس الوزراء.. بل كان على العكس له في مجلس الوزراء الذي يرأسه حاقدون وخصوم وطامعون. وفي كل مكان أو موقع مهم كان كذلك لم يكن يداهن أو ينافق أو يهتم بالتربيطات والشلل، لا في مجلس الوزراء ولا في مجلس الشعب، ولا بين المحافظين وغيرهم من كبار رجال الدولة. وذات مرة سافر إلى الخارج وعاد بعد أيام، ولم يجد أحدا على الإطلاق في انتظاره. وفي جلسة مجلس الوزراء لم يستطع أن يكتم أسفه أو غضبه أو حزنه فعاتبهم، ثم انبرى بعد ذلك واحد منهم ليسأل رئاسة الجمهورية: هل تغير البرتوكول المعمول به؟ وقيل له أي بروتوكول تعني؟ قال الوزير البرتوكول الخاص بأن يقوم الوزراء بانتظار السيد الرئيس في المطار حين عودته من الخارج فهل أصبح هذا التقليد يشمل رئيس الوزراء أيضًا..؟

ولا أقول هذا هو السبب في خروج الجنزوري من الوزارة، ولا أدعي أني أعرف سبب خروجه.

ثامنًا: لماذا دخل التاريخ؟

وكتب الأستاذ إيهاب الجيزاوي بمجلة «القرار» في ١١/ ٤/ ٢٠٠١ مقالا تحت عنوان: «لماذا دخل الجنزوري التاريخ من أوسع أبوابه؟» هذا نصه:

تعددت الوزارات والوزراء الذين رفعوا مصر إما إلى القمة أو هبطوا بها إلى القاع، فكانت وزارة الوفد والوطني والناصري، وكانت الاتجاهات تدور في ذلك «مصر لكل المهربين»، وحال تغير أي من الوزارات السابقة لم تكن سهام النقد توجه إلى سياسات تلك الوزارات المستقيلة، ولكن خروجا على ماتربينا عليه وشاهدناه ووجدنا مذبحة أخلاقية انهالت على رجل من رجال مصر الشرفاء، الذين قادوا مصر في مرحلة حرجة إلى أوضاع مستقرة بموجب بيانات وأرقام صحيحة وصادقة من أجهزة الدولة الرسمية وليست من دماغه، فلماذا هذا الهجوم الشرس على الدكتور كمال الجنزوري، وهو الرجل الذي رفض كل عناصر الفساد ورفض أن يتحالف مع المفسدين في هذا البلد؟!

لقد صدمت مصر بالتغيير الوزاري الأخير الذي فاجأنا كشعب مثقف وأمة متحضرة بأن الجنزوري ينكل به وتلاحقه مافيا الفساد الذي حاول التخلص منها من أجل مصر، ولأنه رفض التربح من موقعه كرئيس للوزراء على أكتاف هذا الشعب كغيره ممن فاحت رائحة فسادهم حتى زكمت الأنوف، لماذا الجنزوري بالذات؟! لأنه رفض أن يتعانق مع صندوق النقد الدولي بقروضٍ مشبوهة لا تدخل إلى مصر، وأبى ورفض إلا أن تكون لصالح المصريين وتمسك باستقلال مصر وسيادتها، وحافظ على استقلال القرار السياسي المصري وسلامة الاقتصاد المصري، وهو الذي لم يمتلك أراضيَ شاسعة أو قصورا فخمة أو شاليهات وحسابات في البنوك جُمعت من حرام كغيره، ولأنه شن حربا شرسة على الفساد على أعلى مستوى؟!

لماذا الجنزوري بالذات؟! لأنه رفض التفريط والتبعية لأمريكا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو الرجل الذي تحدث على مسمع ومرأي من الجميع بلغة الأرقام الصادقة، فكان حديثه بمثابة كمبيوتر بشري يسرد بصدق وأمانة كل الأرقام التي

تتعلق باقتصاديات هذا البلد وكان راعيا لقيمه وتقاليده ومحافظًا على بنيته الأساسية وهويته وعرقل بيع مصر؟!

لماذا الجنزوري؟ هل لأنه كان يقود ويضطلع ويعرف كل صغيرة وكبيرة تدور في الوزارات التي كان يرأسها؟! لقد تفانى الجنزوري في أداء الأمانة وحمل الرسالة التي كلفه إيَّاها الرئيس مبارك حال توليه رئاسة مجلس الوزراء. وبالتالي ليس من الرجولة والشجاعة في شيء بعد كل هذا الأداء الوطني الشريف، أن يتعرض الجنزوري لألسنة الحاقدين والمأجورين والمرتزقة والأفاكين وأشباه السياسيين وكتاب ولا الضالين أمين، والذين لم يكن يسمع لهم صوت والرجل في السلطة بل كانوا مسبِّحين.

إن الدكتور كمال الجنزوري الرجل الريفي المصري الأصيل تولى رئاسة وزراء مصر بحب وعطاء ولم يتول هذه المهمة الصعبة من أجل المآرب الشخصية أو المكاسب المادية، فكان الأحرى بكل هؤلاء المفسدين والحاقدين ألا يتطاولوا على هذا الرجل إحقاقا للحق وأبسط قواعد الأخلاق والتربية، وإن كان هناك أوجه للنقد فليوجه هذا النقد بأسلوب عصري لا يحرج هذا الرجل في شخصه أو مكانته الرفيعة أو أدائه المتميز والنادر الذي لم تشهده مصر وملايين المصريين من قبل، والدليل على ذلك انهيار مصر بعد ترك الجنزوري منصبه، وقديما قال الشاعر:

ولقد يرجي لجرح السيف برء ولا برؤ لما جرح اللسان

وهذا معناه أن جرح اللسان يقع على الكرامة وينغص الحياة ويفقد الأمل، فلمَ هذا الهجوم يا أعداء النجاح؟؟ إذا أردتم أن تهاجموا الجنزوري كرئيس سابق لوزراء مصر فعليكم بالمستندات حتى يعلم الشعب حقائق ومجريات الأمور، وأن تمكنوا الرجل المفترَى عليه من الرد على أباطيلكم ومغالطاتكم، أما وأن يقال هذا الكلام مرسلًا وتأتي الألفاظ جارحة، فإن هذا أسلوب الجبناء، وعلي ما أعتقد كمواطن مصري أن المصريين أهل الشجاعة والأخلاق الحميدة وإن انسلخ منهم البعض، فهؤلاء لا يمثلون إلا قلة لا تعد إلا على أصابع اليد ولا يمثلون إلا أنفسهم ومعهم الشيطان أما الجنزوري فمعه الله والشعب وكل شرفاء العالم.. تحية إعزاز وتقدير لهذا الرجل

العملاق الجسور الغائب عن موقعه الذي مازال شاغرًا وإن شغله غيره، والحاضر في قلوبنا والذي أدعوه أن يتكلم ويبوح بكل ما في صدره؛ لأنه بهذا الهجوم عليه تولد له حق الدفاع الشرعي عن نفسه فيتكلم وشرفاء مصر معه على قلب رجل واحد، وحب الملايين له وحب الله عز وجل الحق تبارك وتعالي قبل ذلك خير سند له ومعين، لهذا لماذا لا يعود الجنزوري لموقعه من أجل إنقاذ مصر؟ تحية حب وباقة ورد لهذا الرجل الذي لم أتشرف بمعرفته ولا تربطني به أيّ مصالح شخصية إلا حب مصر وحب المبادئ والقيم الشريفة، فتحية له ولكل من سلك مسلكه من الشرفاء والفرسان، الذين قادوا هذا البلد إلى بر الأمان ودافعوا أحياء أو أمواتًا عن استقلاله وحربه وكرامة شعبه وصانوا أمواله ومقدراته، اللهم بلغت اللهم فاشهد. ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ (يوسف: ٢١).

الفصل الخامس

مقتطفات.. كلمات قصيرة.. تعليقات متنوعة

منذ بداية ولاية الحكومة الحالية في أكتوبر ١٩٩٩ وحتى أول أكتوبر ٢٠٠٠، نشرت الصحـف بجانب المقالات والتعليقات والتحقيقات الجادة والتي وردت في هـذه الوثيقة، نشرت العديد والعديد من الطرائف والكلمات القصيرة الجادة والساخرة وأيضا الكاريكاتير، معبرة تعبيرا صادقا عن رأي الشعب عما أثير خلال هذه الفترة، وانتقينا البعض القليل من هذه اللمحات القصيرة نقدمها وفقا للتابع الزمني لنشرها، ففي أكتوبر شهر التغيير نشرت صحف: الأخبار، الوفد، الأهالي، والنبأ الوطني ما يلي:

نشرت جريدة «الأخبار» يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٩ قبل التغيير بيومين مقالًا هذا نصه:

«١٠٧ جنزوري: يرأس الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء اجتماع مجلس الوزراء ظهر الثلاثاء القادم الذي تقدم بعده الحكومة استقالتها للرئيس مبارك. وهو الاجتماع ١٠٧ لمجلس الوزراء برئاسة الدكتور الجنزوري، حيث عقد المجلس ٣٢ اجتماعا عام ٩٦ و ٣٠ اجتماعا عام ٩٧ و ٢٥ اجتماعا عام ٩٨، ويأتي اجتماع الثلاثاء رقم ٢٠ خلال العام الحالي، وطبقا للإحصائيات تكون الحكومة الحالية هي أكثر الحكومات نشاطا في تاريخ مصر القديم والحديث».

وجاء في صحيفة «النبأ الوطني» في ١٠ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «قهوة على الريحة» للأستاذ/ صلاح مبارك:

«الدكتور/ الجنزوري رئيس الوزراء السابق وداعًا:

ستذكر لك مصر دائما أنك من أفضل رؤساء حكومات مصر أداء وفكرا وخلقا، حيث كنت وشيوخ الوزراء في مجلسك تعملون ليل نهار بهمة تستعصي على الشباب، دعواتي لكم جميعا بالصحة والعافية وأن يثيبكم الله بقدر عطائكم المتميز لبلادكم».

وورد في صحيفة «الوفد» للأستاذ/ عبد النبي عبد الباري يوم ١٩ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «ع الماشي»!

«تحية للدكتور كمال الجنزوري على كل حبة عرق بذلها لخير هذا الشعب، وكل نبضة دق بها قلبه إحساسًا بمعاناة كل مواطن وكل تاشيرة منحها لإنسان هدَّه المرض والحاجة لعلاجه على نفقة الدولة بالخارج.. ويكفيه فخرا، أنه خلال رئاسته للوزارة احترم نفسه فاحترمه الكل، وراعى ضميره فنام مرتاح البال، وكان نظيف اليد، فدخل زمرة رؤساء الحكومات ممن يقال عن كل منهم، أن يـده أكثر بياضا.. من قلبه!».

وكتبت صحيفة «الأهالي» في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩ «ليس عاشقا للسلطة» في مناقشات أعقبت تركه الوزارة.

«ذكر د. الجنزوري أنه لم يكن يعشق تجميع السلطات في يديه كما قيل، لكنه كان يمارس سلطاته وفقا لما رسمه الدستور، وعلي اعتبار أن رئيس الحكومة ليس مجرد رئيس لاجتماع وزراء مع بعضهم البعض، ومن حقه أن يتحث باسم الحكومة مع المراجع العليا، حول ما اتخذته من قرارات باجتماع الأصوات، مشيرا إلى أنه كان يحترم رأي الأقلية، وأنه أحيانا ما كان يقف في صفها».

وفي ١٨ مارس ٢٠٠٠، كتب الأستاذ/ أنيس منصور في عموده اليومي بجريدة «الأهرام» تحت عنوان «مواقف» تضمن بعض الفقرات التالية:

لكي نقرأ أحدث مؤلفات كاتبنا الكبير عزت السعدني هات من الأخر، أي أبدأ من الفصل الثامن من كتابه (رعب اسمه الاغتصاب) في ١٩٠ صفحة من مطبوعات دار العلم والثقافة، والأحداث التي يرويها مروعة وكتبها بصورة رائعة وكلها تدخل تحت كلمة إذا... والمصيبة أن ٩٨٪ من اللاتي يقعن ضحية الاغتصاب لا ينطقن بكلمة مخافة الفضيحة.. وكان الناس يحلمون بأن (إذا)، ألغيت المادة ٢٩١.. وقد ألغاها د. كمال الجنزوري، وكانت هذه المادة المأساوية تقضي بأن المغتصب يتزوج الفتاة التي اغتصبها.. أي أننا لا نكتفي بما أصاب المعتدي عليها، وإنما نضاعف لها العذاب أو نكافئ المجرم على جريمته البشعة. وكنا نتصور أن إلغاء هذه المادة مستحيل.

فأصبح المستحيل ممكنا. ومن يدري؟ ربما أصبح الجواب على كلمة (إذا) هذه مخالفا تماما لمعتقدات القدماء.

وفي شهر أبريل ٢٠٠٠ نشر الكثير من التعليقات نخص منها ما يلي:

نشرت جريدة «الخميس» تحقيقا للأستاذ/ نادر حماد يوم ٦ أبريل ٢٠٠٠ جاء في نهايته:

«أخيرا: صمتك.. يفتح الباب أمام أعدائك للمزيد من الهجوم والطعن خلف ظهرك.. لا تتصور أن هذا الصمت سوف ينتقل إليهم بالعدوى.. ليتوقفوا عن الكلام.. غير صحيح.. إنهم يراهنون على صمتك.. ويدعون بطولات على جثث وهمية.. تكلم يا سيدي ليس من أجل أحد.. سوى الشعب الذي أحبك.. ويحترمك».

وأيضًا نشرت جريدة «الخميس» يوم ٦ أبريل ٢٠٠٠ تحت عنوان «عيب» ما يلي:

«على الطريقة الفرعونية.. مازالت حملة محو كل أثار الجنزوري مستمرة.. بل وصل الأمر إلى تحميله كل الإخفاقات بدءا بأزمة السيولة ومرورا بشركة حديد أسوان وانتشار الفساد وتراجع الصادرات وحتى تردي مستوى كرة القدم!!».

كما نشرت جريدة الأهالي يوم ١٩ أبريل ٢٠٠٠ تحت عنوان «شهادات حرة.. الحكمة بأثر رجعي» كتبها الأستاذ/ عاصم حنفي كما يلي:

«فجأة وقف «د. الجنزوري» في قفص الاتهام.. وقد اكتشف البهوات في مجلس الشعب، أن رئيس الوزراء السابق، هو المسئول عن الهم والغم والخيبة الثقيلة، وهو المتسبب في ضعف الأداء الاقتصادي، وهو المقصر في علاج الموازنة، وهو المحرض على الركود والكساد والغلاء والعياذ بالله، وعليه قرر البهوات في لحظة شجاعة نادرة، إصلاح الحال المائل بشن الحرب على الجنزوري.

من يقف بالضبط وراء حملة الهجوم؟ وهل هي عملية تصفية حسابات؟

عيب جدا ادعاء الحكمة بأثر رجعي، واكتشاف أخطاء الآخرين بعد رحيلهم وزوال نفوذهم».

كما كتب الأستاذ/ عبد النبي عبد الباري بجريدة «الوفد» يوم ٢٦ أبريل ٢٠٠٠ تحت عنوان «ع الماشي» ما نصه:

«٣ أمنيات.. نطمع في تحقيقها: أن نعرف المسئول عن عدم «سيولة» المرور اليومي فوق كوبري أكتوبر، وأن نعرف المسئول عن نقص «السيولة» في البنوك، وأن نعرف المسئول عن «سيولة» وعود الحكومة للناس، من غير.. تنفيذ!!».

وفي شهر مايو ٢٠٠٠ ساهمت الكتابات الساخرة بالتعليق على «إلغاء القرارات التي اتخذتها حكومة الجنزوري». وجاءت هذه التعليقات في جرائد أخبار اليوم والوفد والأسبوع، تحت عناوين هذا رأيي، ودردشة، وع الماشي، وفكرة أحمد رجب، ونصف كلمة وكانت كالتالي:

في جريدة «أخبار اليوم» جاء ضمن عمود هذا رأيي: أنور وجدي يوم ٦ مايو ٢٠٠٠:

«وزارة لا تحرص على «الشعبية»: من أهم القرارات التي أصدرتها حكومة الدكتور كمال الجنزوري، ولقيت استحسان الجماهير العريضة، قرار منع هدم الفيلات في مناطق معينة، حفاظا على سمات هذه المناطق، من جهة، وتجنبا ـ من جهة أخرى ـ لانتشار أبراج الخرسانات الذي يؤدي إلى خنق السكان وحجب الرؤية أمامهم. وبدلا من أن تبحث حكومة الدكتور عاطف عبيد عن قرارات وقوانين مماثلة، تكسبها ذات الشعبية، فوجئنا بها تلغي قرار منع هدم الفيلات، وتسمح بالهدم.. بلا حساب، ولا رقيب!».

وفي جريدة «الأسبوع» يوم ٨ مايو ٢٠٠٠ جاء في دردشة: «أي لغة تملكها حكومة الدكتور عبيد بعد أن تحول الهجوم على الدكتور الجنزوري، عمال على بطال» فهل كان عصر حكومة الدكتور الجنزوري عصر الفساد والإفساد؟ وإن كان، فأين كان مجلس الشعب، ومن يكشف المخالفات ويواجه الحكومة بها؟ ولماذا الهجوم على المسئول بعد خروجه من منصبه؟ فهل نحن نعيش عصر الحرية والديمقراطية؟ الجنزوري الله يمسيه بالخير، وسياسات حكومة عبيد وبطرس غالي وحدها الكفيلة بالرد على كل

الاتهامات الموجهة للدكتور الجنزوري.. فكما يقول المثل: « وبضدها تتميز الأشياء «بس فينا ناس لازم تدوق المر عشان تفهم حاجة!!».

وفي جريدة «الأخبار».. يوم ٩ مايو ٢٠٠٠ جاء في الكاريكاتير فكرة الكاتب الأستاذ أحمد رجب ـ وريشة الأستاذ/ مصطفى حسين:

«ومش بس كده معاليك.. حكايات الجنزوري كتيرة.. طبعا معاليك فاكر السحابة السودة اللي غطت القاهرة، وعرفنا بعدها إن الجنزوري هو اللي جابها البلد.. ولا الطيارة المنكوبة! الجنزوري هو السبب فيها.. طلب البطوطي ـ الله يرحمه ـ في اللاسكي وقال الله يا بطوطي أنا الجنزوري قول توكلنا على الله وشد الموتور واسقط في المحيط!..

أي نعم.. معاليك كنت وزيرا في وزارته، لكن الناس كلها عارفة إن معاليك كنت واقف ضده وقفة القط الرومي الجميل للفار.

وأيضا جاء في جريدة «الأخبار» يوم ١١ مايو ٢٠٠٠ «نصف كلمة» للأستاذ/ أحمد رجب: « لفت نظر الحكومة إلى أن رئيس الحكومة السابقة د. الجنزوري أصدر قرارا وزاريا بتحسين نسل الجاموس ولم يتم إلغاء هذا القرار حتى الأن، فلماذا هـذا التأخير؟؟».

وجاء في نفس الجريدة يوم ١٤ مايو ٢٠٠٠ «نصف كلمـة» للأستاذ/ أحمـــد رجب « يتساءل الكثيرون عن القرارات المتناقضة التي تصدرها الحكومة بلا دراسة، وعن تضارب أسباب الكساد وأزمة السيولة، والواقع أن أحدا لا يملك أي تفسير وسوف نعرف كل شيء عند العثور على الصندوق الأسود للحكومة».

وفي جريدة «الوفد» يوم ١٣ مايو ٢٠٠٠ جاء في «ع الماشي» كتب الأستاذ/ عبد النبي عبد الباري: « شكرا لاحب التوجيهات العليا الذي رد للدكتور كمال الجنزوري بعضا من حقه علينا،بإلغاء كافة القرارات التي أصدرها الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء، الخاصة بهدم القصور والفيلات، لأنه بذلك أنقذه من أن يقول عنه كتاب التاريخ، أنه «هدم» بجرة قلم كل جهود من سبقه، في الوقت الذي كان يجب أن «نبني» فيه تمثالا لــ.. تكريمه!».

وأيضًا كتب الأستاذ/ عبد النبي عبد الباري في «ع الماشي» يوم ١٧ مايو ٢٠٠٠:

لو كان الأسى يتكلم لنطق على لسان الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء السابق، في اتصاله بي مقدرا، عندما تذكرته بالعرفان، في زمن أصبحت القاعدة فيه: « اللي ينزل عن كرسي السلطة، حلال تشويه إنجازاته، ونهش.. لحمه !».

وجاء في مجلة «أكتوبر» يوم ٤ يونيو ٢٠٠٠ ضمن كلمة كتبها الأستاذ/ محسن حسنين تحت عنوان «أخر كلام» ما يلي:

«أختلف تماما مع بعض الزملاء الصحفيين (الحشرية) الذين عملوا من (الحبة قبة) ومسكوا (على الواحدة) للدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء بعد أن كشف عن سر القطيعة بينه وبين د. كمال الجنزوري رئيس الوزراء السابق.. فقال إنه لم يدعِه لفرح ابنته لأن الجنزوري لم يهنئه بالوزارة!!. ورأيي أن الصحفيين (حشرية) ويدبُّون أنوفهم فيما لا يعنيهم.. فالأمر كما نرى عائلي جدًّا وواحدة بواحدة.

وأنا شخصيا لو كنت أرى أي فائدة أو مصلحة للشعب المصري في الصلح بين عبيد والجنزوري لكنت قد دعوت إليه باعتباره هدفا قوميا!. لكن من الواضح أن الركود لن يتحرك حتى لو هنأ الجنزوري عبيد على الوزارة، كما أن أزمة السيولة لن تنفك بمجرد حضور د. الجنزوري لفرح ابنة د. عبيد. وكذلك الإيرادات لن تزيد وميزان المدفوعات لن ينصلح حاله إذا ما أصبح القطبان سمنا على عسل!

إنها أمور لن يحسمها إلا الزمن.. عندما يأتي اليوم الذي يقول فيه التاريخ كلمته!».

كما جاء بجريدة «الأهرام» تحت عنوان «رسائل عاجلة» يوم ٧ يونيو ٢٠٠٠ وكتب الرسالة الأستاذ/ شريف العبد ونصها ما يلي:

«الدكتورعاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء: هناك أمور عجيبة تمثل لوغاريتمات أمام الرأي العام.. هل يمكن أن تكون المصلحة العامة تقتضي منع وحظر هدم الفيلات وتعلن الحكومة عن تمسكها بالأمر العسكري ومع ذلك ينتهي المطاف إلى السماح

بالهدم وإلغاء الحظر.. وهل يمكن أن تبدأ الحكومة في ضخ الأموال بالأسواق وفقا للأرقام التي أعلنتها ومع ذلك تبقى أزمة السيولة على حالها، وهل يمكن توفير الـ ٦٥٠ ألف فرصة عمل المعلن عنها في البيان الحكومي في ظل هذا الركود؟ هل يمكن أن تحدث طفرة في أرقام التصدير وفقا لتصريحات المسئولين بينما السلعة المحلية مازالت عاجزة عن مواجهة أي منافسة؟».

وجاء في الكاريكاتير فكرة الأستااذ/ أحمد رجب وريشة الأستاذ/ مصطفى حسين بجريدة «أخبار اليوم» بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٠ ما يلي:

«والواد ابن أبو سليم أبو لسان زالف، ألـ بيقول إيه اللي جرالنا؟.. الجيوب نشفانه والناس تعبانه، وقلة البخت راكبانا من ساسنا لراسنا.. قلت له إخرس يا فسل، الحكومة بتعمل ما بدالها عشان تريحنا غيرش إن البيه عاطف معموله عمل زيّ ما بيقول الشيخ حمزة.. الشيخ حمزة بيحلف إن حد حداه اسمه جنزوري سرق أطره، وعمل له عمل بالعكوسات والحنجل والمنجل.. ربنا يكفينا شر العكوسات والحنجل والمنجل ويسترها معانا ويجعله عامر.

وفي جريدة «الأسبوع» ضمن باب دردشة يوم ١٩ يونيو ٢٠٠٠ تساءل أحد المواطنين الأستاذ/ يحيى السيد النجار من دمياط قائلًا:

«بعد خروج الدكتور الجنزوري من الوزارة توالت الاتهامات لحكومته، لكن ما يحيرني هو كيف استطاع الدكتور الجنزوري أن يضحك على ٤٤٤ نائبا من نواب برلمان ٩٥/ ٢٠٠٠، والدكتور الجنزوري لم يهاجم حكومة الدكتور عاطف صدقي التي سبقته، وعاطف صدقي لم يهاجم حكومة الدكتور على لطفي التي سبقته، ما الحكاية يا دكتور عبيد؟

وقد رد المحرر عليه بما يلي:

«الجنزوري وعاطف صدقي وعلي لطفي هم اللي انحرفوا عن مسار وسياسات الدكتور عاطف عبيد.. كان لازم يهاجموا بعض وبشدة».

وفي جريدة «أخبار اليوم» نشر كاريكاتير ثاقب المعن» والهدف يوم ٦ أكتوبر فكرة الأستاذ/ أحمد رجب وريشة الأستاذ/ مصطفى حسين، نصه:

«وكمان الواد غنيم ابن الشيخ حمزة روخر بيحبك أوي، وطول النهار يعمل زيك ويتكلم زيك الخالق الناطق، ويدِّي الناس الريق الحلو، ويوعدهم بالحاجات الحلوة، ويقف ويقول إن شاء الله حنعمل لكم ميّة الترعة دي كازوزة ساقعة تأربعوا فيها براحتكم،.. وخزانات المية مليانة شاي متحلي بسكر ياما.. يعني تفتح حنفية البيت ينزل شاي ملهلب، وتزرد زي مانت عايز.. الله يحظك يا بن الشيخ حمزة ويحظ الجميع، ويجعله عامر».

وفي جريدة «الجمهورية» يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠ جاء في كبسولات الأستاذ/ سمير رجب كبسولة جاء نصها:

«يبدو أن يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد شديد الثقة بنفسه حيث يدير معركته الانتخابية وأيضا معركته ضد الدولار من باريس..! لهذا السبب .. افتقد مجلس الوزراء..«جو» في اجتماعه الأخير..!.

وفي جريدة «أخبار اليوم» جاء ضمن عمود «هذا رأي»: أنور وجدي يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠ تحت عنوان «جو الشجيع» ما نصه:

«يتحلى الدكتور يوسف بطرس غالي ـ وزير الاقتصاد ـ بشجاعة يحسد عليها بدليل أنه وافق على ترشيح نفسه في انتخابات مجلس الشعب، ومصدر الشجاعة يرجع إلى أن وزير الاقتصاد يتوقع أن يسأله الناخبون ـ في آي لحظة ـ العديد من الأسئلة الصعبة ولا أعرف كيف يستطيع الإجابة عنها. من هذه الأسئلة المتوقعة على سبيل المثال.. لا الحصر: ما مدى مسئوليتك المباشرة عن كل المصائب الاقتصادية التي نعاني منها في هذه الأيام..؟ مثل: ارتفاع سعر الدولار، وهبوط قيمة الجنيه، وتراجع التصدير، وزيادة الاستيراد، وانتشار ظاهرة لصوص البنوك، والكساد، والإفلاس، وتعسر الدائنين، وتسهيل هروب بعضهم.. بما حملوا، ونهبوا؟!».

ونشرت جريدة «أخبار اليوم» الكاريكاتير يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠ فكرة الأستاذ/ أحمد رجب وريشة الأستاذ/ مصطفى حسين، نصه:

«.. والكفر كلاته مهموم بالقدس وعمايل اليهود السودة، ونسيوا الناس إلبيه عاطف وكلامه العسل عن الحالة الفل اللي احنا فيها، ونغنغة فلوس البيه عاطف الكتيرة اللي محتارين نوديها فيها، ويا ريت نشتري حمام ونطيره. ربنا يديم علينا ملياراتك وكلامك العسل، ويجعله عامر».

الفصل السادس

إلى الدكتور كمال الجنزوري

أولًا: رسالة

السيد الدكتور كمال أحمد الجنزوري

تحية طيبة وبعد

فقد تلقيت كتابكم المؤرخ ٥ أكتوبر ١٩٩٩، الذي قدمتم فيه استقالتكم أنتم وزملاؤكم أعضاء مجلس الوزراء، بعد أن أديتم المهمة التي كلفتم بها في ٤ يناير ١٩٩٦.

وأود أن أعرب لكم عن تقديري للجهد الدءوب الذي بذلتموه منذ توليتم رئاسة مجلس الوزراء، وللإنجازات التي تمكنتم من تحقيقها في عدة مجالات في تلك المرحلة الهامة من مراحل النهوض الوطني.

وأنوه بصفة خاصة بأدائكم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والبدء في تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، التي تهدف إلى مد نطاق التنمية والتعمير إلى مناطق جديدة تقع خارج إطار الوادي الضيق الذي يغطي مساحة ضئيلة من أرض مصر، وتفتح مجالات جديدة لاستيعاب العمالة المصرية ورفع كفاءتها بما يتفق مع احتياجات العصر ومتطلباته.

وقد أديتم واجبكم ونفذتم مهمتكم الموكولة إليكم بكفاءة وتقدير للمسئولية بالبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات إصلاحية ضخمة في الحقبة السابقة على تكليفكم برئاسة مجلس الوزراء، ولست أشك في أنكم سوف تواصلون العمل في سبيل إثراء مسيرة النهوض القومي، التي تدخل مرحلة جديدة لها متطلباتها واحتياجاتها المتجددة.

ويهمني أن أعبر لكم ولزملائكم أعضاء المجلس عن خالص الشكر والتقدير متمنيا لكم التوفيق والسداد.

محمد حسني مبارك

ثانيًا: مرحبا:

وكتب الأستاذ رئيس تحرير (الأفكار) اللبنانية في١١/ ٨/ ١٩٩٧ مقالا بعنوان (مرحبا) هذا نصه:

نسمة من نهر النيل هبت على لبنان هذه الأيام في شخص الدكتور كمال الجنزوري رئيس الحكومة المصرية، والعالم الاقتصادي الذي بدأ حياته المهنية مسلحا بشهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة «ميتشغن» الأميركية، ثم أستاذًا في معهد التنمية القومي، ووكيلًا لوزارة التخطيط، ثم محافظًا للوادي الجديد الذي يطلق فيه الرئيس حسني مبارك الآن ورشة إعمارية لا تقل عن ورشة «سوليدير» إن لم تفقها في الزخم والحركة، وتعرف باسم «ورشة توشكى» ومن تجربة الجنزوري في تلك المحافظة استوحى الرئيس مبارك والمهندسون عملية تحويل حبة التراب إلى حبة ذهب، على أساس أن حجر الإعمار لا يقل قيمة وتثمينا عن حجر الذهب!

ولا يعرف أحد قيمة الورشة التي تجري دماؤها في أوصال بيروت، كما يعرفها كمال الجنزوري، إنه رجل محصن بالتفكير الهادئ أولًا، وبجرأة القرار ثانيًا. وبالمبادرة الاقتصادية المحصنة بالأرقام ثالثًا، رجل في «كومبيوتر» و«كمبيوتر» في رجل، وعقل الجنزوري جاهز وبسرعة للحكم على الجدوى الاقتصادية لأي مشروع. ووحده يستطيع أن يجيب أي صحافي لبناني إذا ساله: ما رأيك في القروض والديون لورش الإعمار؟!. وسوف يجيبه بأن هناك قرضًا منتجًا وقرضًا غير منتج من نوع «كأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا» فهو المتخصص في معرفة الطريقة التي يروح فيها المرء مع البدر التنموي ويجيء. واستشارته في الخطة الإنمائية اللبنانية يمكن أن تعني الكثير، وتمارس التصويب، إذا كانت هناك حاجة إلى التصويب.

ومثلما عرف الرئيس إلياس سركيس كيف يختارالرئيس سليم الحص في العام

١٩٧٦، كطبيب للاقتصاد اللبناني، عرف الرئيس مبارك أيضًا، وبشكل أوسع، كيف يختار الجنزوري للمرحلة الحالية من المسيرة الاقتصادية في مصر، حيث هناك الأفواه والأرانب، أي طلب الغذاء، وكثرة المواليد، وكلاهما يسببان عجزًا في الموازنة، وديونًا على الدولة، والآن اندحر العجز، وخفت الديون، ولم يعد شلال المواليد متدفقًا كما الأمس!

وبهذا العالِم الاقتصادي نرحب ونقول: نورت يا دكتور كمال!

ثالثًا: في يوم «الجنزوري»:

وبعد هذا، نقدم بعضا مما كتبه السادة الكتاب ونبدأها بكلمات المستشار عبد الحميد يونس في مجلة أكتوبر، تحية للدكتور الجنزوري وشكرا على ما قدم من إنجازات. وكانت الرسالة تحت عنوان إنه «في يوم الجنزوري» ونشرتها مجلة أكتوبر يوم ١٧ أكتوبر١٩٩٩ وجاء بها ما نصه:

«تحية للدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء السابق والذي ظل في موقعه حوالي أربع سنوات، وكان قبلها وزيرا للتخطيط وقبلها محافظا للوادي الجديد، وكان مقررا أن يكون رئيسا للوزراء قبل الدكتور عاطف صدقي. لكن في آخر لحظة حدث التغيير.

أثقل الدكتور الجنزوري على نفسه بالعمل، فقد كان إلى جوار مهامه كرئيس للوزراء فهو رئيس العديد من اللجان وهو وزير لكل من الأزهر والشباب والرياضة والحكم المحلي والتخطيط وقناة السويس، وهي أحمال وأعمال تنوء بها العصبة من الرجال، إذا نسينا ذلك فقد عاش الجنزوري بيننا متواضعا بشوشا لم يغير مسكنه ولم يستول على شقة من عمارات التأمين، ولم يأخذ ـ شاليها ـ في الساحل الشمالي ليبيعه في الشهر التالي ويضع الفرق في جيبه الخاص ولم نسمع أن له مكتبا خاصا يستقبل عملاء ويستغل المكتب اسمه في إنجاز الأعمال، ولم نسمع أنه يجتمع سرا في أماكن خاصة مع رجال أعمال ويدخلون إليه وفي أيديهم شنط ـ سمسونيت ـ وعند انصرافهم ينسونها عمدا ويتحدثون بالهمس، ويخرجون وأساريرهم سعيدة بما سمعوا من وعود

تنفذ خلال أيام لمصالحهم. لم يلحق بثوبه غبار مما سبق. بل حياته كلها نظيفة وشريفة وكان مؤدبا ومهذبا مع الجميع، ولم ينسب إليه أنه تلفظ بلفظ ناب أو بعبارة متدنية أو جارحة لأحد صغير أو كبير؟ زوجته كانت تعمل في مجال البترول وما إن تولى منصبه الأخير حتى تقدمت بإجازة بدون مرتب.

تحية له وشكرا على ما أدى لمصر من خدمات وللعديد من الناس، تحية للدكتور الجنزوري على ما قدم من عطاء وفاء لبلده قدر ما استطاع متصفا بالذكاء والنقاء.

التحية أيضا واجبة وعظيم الاحترام.. لازم ولا مفر منها لكل من العظيمين: سليمان متولي وماهر أباظة. كلاهما أدى خدمات جليلة لبلده قاطعا من وقته وجهده. وستذكرهما الأيام بالخير العميم كلما مرت السنون وكرت بقدر ما قدما من عطاء في بناء وإنشاء لم يكن قبلهما موجودا على الخريطة.

رابعًا: شكرًا

كذلك وجه السيد/ عبد الفتاح عبد الوهاب المحاسب القانوني في مقالة بجريدة الأخبار الشكر للدكتور الجنزوري وقال إنه نفذ مقولته في أول توليه الوزارة، حينما أعلن أنها وزارة المصالحة مع الشعب، وفعلا كانت سياسة وأسلوب عمل أثبتته العديد من المواقف والقرارات، وجاء نص مقاله الذي نشرته جريدة «الأخبار» يوم ١٠ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «دكتور الجنزوري.. شكرًا» كما يلي:

«منذ سنوات طويلة لم يتعرض رئيس وزراء سابق في مصر لما تعرض له الدكتور الجنزوري من انتقادات وهجوم وسهام، حيث بدأت حملة الهجوم بعد خروج الرجل من الوزارة بساعة واحدة ولم ينتظر قادة الحملة حتى يلتقط الرجل أنفاسه، حتى من كان يشارك بالأمس في حملات الثناء والمديح انقلب اليوم ليصبح عازفا في فريق المهاجمين والمنتقدين.

وبين يوم وليلة أصبح الدكتور الجنزوري مسئولا مسئولية مباشرة عن جميع المشاكل والأزمات، سواء كانت كبيرة أو صغيرة حدثت خلال السنوات الأربع

الماضية وهي الفترة التي قضاها رئيسا لمجلس الوزراء، وكأنه كان يعمل بمفرده لا يوجد مجلس للوزراء ولا يوجد وزراء ولا يوجد مؤسسات سياسية تحكم البلد، بل كان الدكتور الجنزوري يحكم بمفرده!

ولماذا لم تظهر هذه الانتقادات والملاحظات والتحفظات أثناء تواجد الرجل في السلطة؟ هكذا نحن دائما نمارس الحرية ونعبر عن رأينا «بأثر رجعي»، جميع الأخطاء والمشاكل التي تحدث أثناء تواجد أي مسئول في السلطة هو غير مسئول عنها، ولكن بعد تركه للسلطة يصبح هو المسئول عنها ونكيل له الاتهامات «عمال على بطال» دون أي سند إلا أنه أصبح بعيدا عن الكرسي والسلطة!

لقد اختلفنا مع الرجل أثناء توليه السلطة وكانت لنا تحفظات على بعض الأمور وأعلن عن بعضها على هذه الصفحة وفي وقتها، أما الآن وبعد أن خرج الرجل من الوزارة وترك الكرسي والسلطة، فالواجب والأمانة تقتضي أن نقول له شكرا يا دكتور جنزوري.. لماذا؟

إننا لا نقـول له شكرا مجاملة أو بحكم العاطفة، ولكن نقول له شكرا ولدينا الأسباب والمبررات:

نذكر جميعا في بداية توليه رئاسة مجلس الوزراء لقد أعلن «إن هذه الوزارة هي وزارة المصالحة مع الشعب» هل سمعنا هذه المقولة من أي مسئول من قبل؟

لم نسمعها ولكننا سمعناها من الدكتور الجنزوري ولم تكن مجرد مقولة أو تصريح للاستهلاك المحلي « مثل العديد من تصريحات المسئولين»، ولكنها كانت سياسة وأسلوب عمل يؤكد ذلك ويثبته العديد والعديد من المواقف والقرارات.

احترام أحكام القضاء بشأن رد الضريبة على العاملين بالخارج، والتي كانت الوزارات السابقة تعاند وتمانع في ردها برغم العديد من الأحكام وآخرها حكم المحكمة الدستورية العليا وهي أعلى سلطة قضائية في مصر، ولكن الرجل التزم واحترم حكم المحكمة وضرب مثلا لجميع المسئولين في الالتزام واحترام أحكام القضاء وتنفيذها.

تخفيض الضريبة على تسجيل وإشهار العقارات والأراضي بنسبة ٥٠٪.

تعديل قانون ضريبة الدمغة وإلغاء رسوم الدمغة على العديد من الطلبات والأوراق الرسمية، على الرغم من أن ضريبة الدمغة كانت في أوقات سابقة السيف المصلت على رقاب المواطنين عند احتياج الحكومة لأي أموال، أول شيء تلجأ إليه هو زيادة الدمغات حتى أصبح هناك من يقول: «إن السلام عليكم في أي جهة حكومية عليها طابع دمغة».

أصدر التعليمات المتكررة لجميع الوزارات بترشيد الإنفاق الحكومي رغم أن هذا أغضب العديد من المسئولين. عدم فرض أي ضرائب جديدة خلال فترة توليه المسئولية، بل أكثر من ذلك تمت زيادة الإعفاءات الضريبية للأعباء العائلية. القرارات الخاصة بتسوية أوضاع العاملين بالحكومة وترقيتهم. البعض كان ينتظر اجتماعات مجلس الوزراء وما يسفر عنها من قرارات لعلمهم أنها للتيسير والتخفيف عن المواطنين. لقد شعر ولمس أغلب المواطنين أنه توجد حكومة تعمل من أجلهم فقط تهتم بمشاكلهم وقضاياهم.. حكومة ترعى شئونهم.

أما عن جدية والتزام ونقاء ونظافة الدكتور الجنزوري فحدث ولا حرج، لقد تحفظ البعض على مركزية الدكتور الجنزوري في الإدارة ورئاسته للعديد من المجالس العليا، ونتفق مع ذلك الرأي نسبيا، ولكن نقول إن المركزية أسلوب إداري له عيوبه وله مزاياه وأن تبعية هذه المجالس له موجودة قبل توليه رئاسة الوزارة.

وقد كتب البعض أثناء رئاسة الدكتور عاطف صدقي لمجلس الوزراء ينتقد ذلك ويقول: إن هذه المجالس لا تجتمع لانشغال رئيس الوزراء وعدم قدرته « مهما كانت طاقاته» على متابعة جميع هذه المجالس. إذن المشكلة من قبل الدكتور الجنزوري، أما تدخله في اختصاصات الوزراء وتحويلهم إلى سكرتيري عموم، فإن ذلك قد لا يرجع إلى أسلوب الدكتور الجنزوري بقدر ما يرجع إلى تصرفات وسلوك هؤلاء الوزراء، فمثلا مشكلة الأسمنت وارتفاع سعره والسوق السوداء هذه المشكلة مكررة سنويا، فهل عندما يتدخل فيها الدكتور الجنزوري ويعقد اجتماعا لبحث المشكلة ويتخذ العديد من القرارات ثم تبدأ أسعار الأسمنت في الانخفاض ويكتب في الصحف

أنه لأول مرة تنتصر الحكومة على تجار السوق السوداء، هل يعتبر ذلك تعديا على اختصاصات الوزير المسئول؟!

عندما يقرر إلغاء رحلة لرئيس إحدى الجامعات إلى الخارج ونحن في بداية العام الدراسي ويعود رئيس الجامعة من المطار قبل ركوب الطائرة! هل يعتبر ذلك تعديا على اختصاصات الوزير المختص؟!

المشكلة الكبرى مشكلة الدولار ويقال إن نتائجه السلبية اقتصادية وسياسية أيضًا، وعدم التزام شركات الصرافة وتراخي وتكاسل الجهاز المصرفي، ثم يتدخل الدكتور الجنزوري وفي حضور المعنيين ويصدر العديد من القرارات وبعدها بأيام يرسل العديد من رجال الأعمال والمستوردين خطابات شكر للدكتور الجنزوري، إذن الرجل لم يتدخل إلا بعد تفاقم الأزمة وسلبية العديد من المسئولين، وموقفهم هذا يثير العديد من التساؤلات وقد أجابت الأيام على بعضها.

في النهاية نقول للدكتور الجنزوري شكرا، لقد فقدت الكرسي والسلطة ولكنك اكتسبت ما هو أجدر وأكثر تشريفا من ذلك، لقد اكتسبت احترام وتقدير غالبية الشعب، وخاصة المواطن العادي، وهو نادر ما تحقق لأي مسئول.

تنويه: لم تكن لي أي صلة بالدكتور الجنزوري، سواء عندما كان وزيرا أو رئيس وزراء، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل».

خامسًا: اللّه والشعب معك

ونشرت جريدة «الحقيقة» مقالا بقلم السيد/ محمد شكري عبد الفتاح أشاد فيه بالدكتور الجنزوري الذي استحوذ على حب الشعب، واكتشف فيه فارسا متحمسا للحق والعدل يشتعل وطنية ويصمم على استرداد أموال الشعب المنهوبة، وهذا نص مقاله في جريدة الحقيقة يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «الله والشعب معك يا دكتور جنزوري».

«لا ينكر أحد أنك يا دكتور جنزوري رئيس الوزراء الوحيد الذي استحوذ على حب الشعب المصري جميعه وسحرته بطهارة يدك ووطنيتك الصادقة، لدرجة أنك

كنت كلما تحدثت في أي زمان أو مكان أحس الناس بالفطرة أنهم أمام رئيس وزارة صادق فيما يقول، واضح الشفافية والبساطة فاعل لما يقول، وقد أجبرت ملايين المصريين على احترامك كلما شاهدتك أو استمعت إليك وأن تشد إليك دون شعور، تقديرا وحبا لك ولمصداقيتك مع نفسك ومع الناس، في الوقت الذي لم يشد الشعب المصري أو يهتم في عصر من العصور بسماع بيان حكومي أو رئيس وزراء لعدم ثقته فيها وفيه.

ونؤكد لك يا دكتور جنزوري أننا بعد أن وجدناك تشن حربا على الفساد لا هوادة فيها مهما عظم شأنه أو كبر حجمه، وتتصدى بحزم لمافيا الفساد الدخيلة على نسيج مصر وشعب مصر، نعاهدك على الاستمرار في التصدي لتلك المافيا من الفاسدين والمفسدين في الأرض، وفاء لك ولهذا البلد الذي ضربت أعظم مثل للتفاني والإخلاص له وحبه والانتماء إليه، وعرفناك بسيطا من قلب الريف ونزيها شريفا وفيا فاعلا، تتكلم وتجيد بإتقان وبطلاقة لغة الأرقام بارتجال، فاكتشفنا واكتشف معنا شعب مصر أنك محاسب أدق من أجهزة الكمبيوتر في اختزال الأرقام وتضريبها، وإعطاء المعلومات ووضع الخطط وتقييم المشروعات وتقدير جدواها بما تنوء به أكبر المؤسسات المتخصصة، لقد اكتشفنا فيك مؤرخا كبيرا وعالما في التاريخ والجغرافيا، وعالما في التخطيط وفيلسوفا عظيما وخطيبا مفوها من الطراز الأول في التعبير والإقناع والإنجاز، ثائرا متحمسا لا تلين له قناة، فارسا في عنفوان شبابه تشتعل وطنية وعروبة وإسلاما، ومن هنا كان مدخلك إلى قلوب الملايين من المصريين جميعا واستحواذك على وجدان الشعب بأسره هو الشعب المصري والعربي وعلي حبه وتقديره واحترامه وإعجابه، ومؤازرته لكل في معركتك ضد الفساد ورموزه التي لم تنته ولن تنتهي بإذن الله، إلا بانتصار الشعب والمبادئ والقيم الشريفة على الفساد ورموزه بعون الله، واسترداد الشعب أمواله المنهوبة، ولن ينسي أحد ما لمسناه فيك من التجرد وعدم التهويل أو المبالغة لكونك عالما فذا في التخطيط وعمل الدراسات، فأنت الذي أقمت المشروعات القومية العملاقة في توشكى وفي سيناء وفي غيرهما وآخرها شرق التفريعة. لقد عودتنا يا دكتور جنزوري على الصدق والمصارحة بالحقائق بلا مغالطات وعدم المجاملة في الحق ومراعاة حرمة المال

العام وقدسيته والثقة بالنفس والكرامة. ولا ننسى الجهد الخارق الذي بذلته من أجل تخفيض الدين الخارجي ومواجهة العولمة وصندوق النقد الدولي وعدم الاقتراض من الخارج وإعادة السياحة وتهيئة مناخ الاستثمار والبنية التشريعية اللازمة، وتحقيق الكثير من تطلعات وطموحات شعب مصر. وإذا كانت أقلام بعض المنافقين وعبدة السلطة والحاقدين والحاسدين وأعداء النجاح وأهل الغيرة، قد حاولوا بعد استقالتك بكرامتك.. النيل منك إرضاء لخصومك من رموز الفساد، فلا تغضب ولا تجزع ولا تحزن، ويكفيك أن هذه الأقلام الجبانة لم تجرؤ على انتقاد حكومتك طوال رئاستك لمجلس الوزراء، ولم تعل أصواتهم إلا بعد أن شموا رائحة التغيير الوزاري الأخير، وهو سؤال يطرح نفسه. أما وزراء حكومتك المحترمون الذين سارعوا بمجرد استقالة حكومتك إلى توجيه الانتقادات إليها، فيكفيك أنه فضلا عن أنهم كانوا سبب ذلك، لماذا صمتوا واستمروا ولم يقدموا استقالاتهم؟ ولهذا لا تعر أحدا اهتماما أو التفاتا ولا تغضب ولا تحزن، وحمدا وشكرا لله أن هيأ مثل هذا الرجل الذي يتقي الله لمصر وشعب مصر وكان على موعد معه ومع التاريخ، لهذا كان من حق هذا الرجل على مصر رئيسا وشعبا تكريما له وعرفانا بفضله، أن تعطى له الفرصة وجميع الصلاحيات والسلطات لتطهير الوزارة وتشكيلها من جديد بمعرفته، استكمالا لمسيرة الطهارة والنجاح ومحاربة الفساد التي بدأها حتى ينتهي من القضاء على الفساد نهائيا، وحتى يكون مسئولا أمام الله ثم أمام الرئيس ثم الشعب عن نزاهة الحكم مسئولية كاملة.. ألا هل بلغت اللهم فاشهد..».

سادسًا: من الضروري

وفي كلمة السيد/ حمدي حماده في «الوفد» تحت عنوان «من الضروري يا دكتور جنزوري»، أكد أنه كان نزيها ومترفعا عن الصغائر وأنه كان مثالا للتفاني والإخلاص في العمل، والعقلاء لا يجهلون فضل الرجال، وفيما يلي نص هذه الكلمة التي نشرتها الوفد يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٩:

«من الضروري يا دكتور جنزوري أن نؤكد لك أنك كنت نزيها ومترفعا عن الصغائر، ومن الضروري أن نقول لك بأنك رئيس الوزراء الوحيد المتقن لحديث

الأرقام وكأنها لوحة مكتوبة أمامك،ومن الطبيعي أنك كنت مثالا للتفاني والإخلاص في عملك التنفيذي، ومن المعروف للكافة أنك رئيس الوزراء الذي لا يختلف أحد على احترامك لذاتك ولشعب مصر الأصيل، لقد كانت سطور خطاب الاستقالة لحكومتك محددة المعاني، ويكفي أنك قلت إنك حققت جانبا من تطلعات الشعب المصري في هذه المرحلة المهمة من حياتنا جميعا، ولم تقل إنك حققت كل المهام لأنك تعودت على عدم التهويل أو المبالغة، عرفناك عالما في التخطيط وكتابة الدراسات والرؤى من نبع أصالة مصرية صميمة، بدأت بنشأتك الريفية بقرية من قري الريف المصري المعطاء والذي لا ينضب عطاؤه بل يظل فيضه متدفقا ومستمرا وبلا حدود طالما كان «العطاء» متواجدا سواء بالسلطة أو خارج السلطة!! لأن العقلاء لا يجهلون فضل الرجال والرجولة مواقف، ومواقفك الوطنية لا يجرؤ أحد أن ينكرها حتى ولو اختلف معك الأخرون، وكما تعلم فإن التغيير سنة من سنن الحياة ومقعد المسئولية لا يدوم لأحد، وأنت أول من يدرك هذه الحقيقة بحكم تغير الظروف والمواقف، ولأن هناك من يجيد فن «اللكلكة» فلا تغضب من بعض الأقلام التي وجهت لك انتقادا، أو حاولت المبالغة في بعض السلبيات.

والعتاب لكتّاب الصحف القومية نقول وبالفم المليان: لماذا كان صمتكم طوال فترة تولى الدكتور الجنزوري لمسئوليات رئاسة مجلس الوزراء، ولم يحاول أحد منكم « انتقاده» لأنه كان في موقع المسئولية وعندما شممتم رائحة التغيير الذي كان مرتقبا سارعتم بالانتقاد الحاد لحكومة الدكتور الجنزوري؟! وللحقيقة أقول: إننا في «الوفد» انتقدنا حكومة الجنزوري من خلال ما سطره رئيس تحرير الوفد «عباس الطرابيلي» منذ شهور بل ومقالات أخرى منذ أسابيع والخاصة بأزمة «الدولار» التي كانت مصطنعة، وللأسف تناسى كتاب الصحف القومية ما قامت به حكومة الجنزوري من وضع حجر أساس المشروعات القومية وآخرها «شرق التفريعة» هل تناسيتم سياسات تعديل البنية التشريعية، وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارين المحلي والأجنبي، والجهد المرهق لتخفيض الدين الخارجي على البلاد والإلتزام بمبدأ عدم الاقتراض من الخارج؟! يا دكتور «جنزوري» لا تغضب ولا تحزن لأننا مازلنا نحلم بمتغيرات كثيرة على أرض الواقع الذي نعايشه، وما يعنينا في التغيير أن نرى

وجوها تعشق العمل العام وتبذل العطاء دون انتظار لكلمة شكر أو خطاب تقدير، وجوها تحترم حقوق المواطنة لكل مصري، وجوها تقول الصدق وتصرح بالحقائق وبدون مغالطات! وجوها لا تجامل في الحق وتحفظ المال العام،وجوها ترتسم على قسماتها ملامح الثقة وتحقيق الإنجاز المطلوب لا وجوها تبتسم للكاميرا وكأنها ذاهبة لتصوير فيلم سينمائي! واحترامك فليس معنى خروجك من الوزارة أن يقل التقدير والاحترام لرجل عشق البحث والتدقيق في عملهو ومارس السياسة تحقيقا لرغبة صادقة لخدمة هذا الوطن الذي مازال ينتظر من المخلصين له أجزل العطاء، لأننا جميعا أبناء لأمنا العظيمة مصر والتي لا تبخل بالتقدير لكل أبنائها المخلصين وأنت منهم يا دكتور جنزوري».

سابعًا: ومسلات مصر القديمة

وفي مقال بالوفد كتبه السيد/ عبد الحميد قريطم ربط بين د. الجنزوري ومسلات مصر القديمة، التي كان الفراعين يشيدونها ليكتبوا على جنباتها أعمالهم الجليلة في خدمة وطنهم، ولكن هذه المسلات لم ترضخ طويلا، فقد امتدت لها يد شيطانيه.. فأزالت أسماء صانعي الأمجاد ووضعوا بدلا منها اسم الفرعون الجديد. وجاء نص مقاله تحت عنوان «الجنزوري ومسلات مصر القديمة» ونشره «الوفد» يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٩:

«لا يخامرني شك.. في أن قارئ هذا المقال سيتوقف كثيرا عند عنوانه حائرا سائلا: عن العلاقة التي تربط بين الدكتور كمال الجنزوري رئيس وزراء مصر السابق ومسلاتنا تلك التي بناها أجدادنا الفراعنة إبان تاريخ مصر القديم.

إن العلاقة بينهما متلازمة.. كيف؟

فالفراعين عندما كانوا يصنعون أمجادا إبان حكمهم كانوا يشيدون مسلات يكتبون على جنباتها الأعمال الجليلة التي قاموا بها خدمة لوطنهم.. كان الفراعنة بإقامة تلك المسلات يعملون على أن تظل أعمالهم بعد وفاتهم شاخصة للناس فلا تزول من ذاكرتهم.. ما دامت سماقة هذه المسلات رابضة على الأرض مشرعة بأنفها نحو السماء.

لكن التاريخ ذكر لنا يا ويلتاه أن هذه المسلات لم ترضخ طويلا لتحقيق الغرض الذي شيدت من أجله، فقد امتدت لها يد شيطانية فأزالت أسماء صانعي الأمجاد ووضعوا بدلا منها اسم الفرعون الجديد.. نفاقا وزلفى.

تذكرت ذلك كله والدكتور كمال الجنزوري يغادر مبنى رئاسة الوزراء مودعا مساعديه وقد أغرورقت عيناه بما رق من دموع فيم شطره نحو منزله، وما إن بلغه إلا وانهالت عليه وعلي عهده الانتقادات وانطلقت نحوه شراسات الهجوم.

اتهموه بأنه الدكتاتور الذي لا يسمع إلا صوت نفسه.. وهو الذي ملك كل خيوط الحكم في الوزارة فلم يبق لأحد من وزرائه سلطة.

حتى هذه الخصوصية في أنه ذو ذاكرة حديدية لا تنسى شيئا، فكان يورد أرقاما في ميزانياته من الذاكرة.. ولم يكن هذا تعبيرا عن جودته في الحفظ بقدر ما كان استنبطانا لما تعنيه تلك الأرقام بما يشي بأن أمورها قد ملأت عليه كل أقطار نفسه، فلم تكن أبدا في هامش شعوره.

حتى هذه الخصوصية شككوا فيها. وقالوا عنها: إنه كان يقول.. فما أدرانا أن أرقامه كانت صحيحة!!. ما هذا أيها المصريون أبناء الفراعنة.. ما هذا؟! أو مازلتم مرتبطين بمسالك أجدادكم القدامى في تناسي أعمال المجيدين السابقين؟! إن الرجل ـ د. الجنزوري ـ لم يقض سنوات حكمه إلا جادا تحيط به متاعب الحكم ومشاغله فحمل كل ذلك غير كال أو ساخط.. حاول ما وسعه جهده أن يوائم الأمور ليخرج مصر من وهدتها، حتى أن السفر إلى الخارج الذي الشأن فيه أن يجد الإنسان شيئا من راحة وبعضا من استرداد انفاسه.. حتى هذا عف عنه الرجل فلم يسافر إلا قليلا قليلا وكأنه أراد بهذا أن يبقى قريبا من وطنه ملتصقا بهمومه واحتياجاته.

في الصباح المبكر تلقاه في مكتبه مستغرقا في عمل لا ينضب، فما إن يعود إلى داره إلا وتلاحقه هموم المتابعة. إن الرجل صنع كثيرا ولا ينكر صنعه إلا من كان جاحدا مغرضا. ولقد كان رئيسنا أسبق الجميع إلى شكر هذا المصري الفذ.. فساق له مديحا عميقا جياشا بكل امتنان.. فلما أراد الرئيس استبداله برئيس آخر للوزراء.. فعل الرئيس ذلك بأسبابه وبحكمة لا نشك في عمقها وشمولها استهدف بها صالح الوطن.

فكان علينا وقد شكر الرئيس رئيس وزرائه السابق.. أن نتعلم من الرئيس الدرس.. فلا ننسى للجنزوري أنه قام بما استطاع أن يقوم به بكل ما ملك من طاقة فنكف عن مهاجمته. إن مهاجمة السابق ليس بالضروري تعبيدا مناسبا لطريق القادم الجديد.. فما هكذا تورد الإبل يا سادة. فالقديم مضى.. باحترام نودعه. والقادم آت.. بترقب ورجاء نستقبله. لكننا رغم مضيّ آلاف السنين لم ننس ـ يا ويلتاه ـ ما علمنا إيّاه أجدادنا بنسيان جلائل أعمال السابقين ممن حكمونا بطمس ما فعلوه.. ولم يبق لتحقيق كل سلوك أجدادنا.. إلا أن ننسب ما فعله الجنزوري لعاطف عبيد .. وبذلك تتم أسطورة السلوك التي لا تعبر عن نبالة أو فروسية أبدا!..

إن الدكتور الجنزوري قد بذل جهدًا غير منكور في العمل الوطني.. وفقا لتعليمات الرئيس، ولو لم يكن هذا الرجل فذا لما أبقاه الرئيس لثلاث سنوات كاملة.

إننا لو تركنا الناس تنزل بالمعاول على كل من اضطلع بالعمل الوطني حين يترك موقعه متناسين له أعمالا صنعها.. لأصبح هذا تقليدًا سلوكيا سيئا.. لن يفلت من سوئه أحد أبدا.

دكتور كمال الجنزوري.. شكرا.. ولن ننسى لك ما قمت به.

دكتور عاطف عبيد.. سنشكرك إن نجحت في مهمتك التي كلفك بها الرئيس.. ولن ننسى ما سنفعله، وبهذا، وحده سيقيم الأحفاد مسلة جديدة مخالفة لمسلات أجدادهم القدامى تسمى مسلة الوفاء».

ثامنًا: إلى الدكتور الجنزوري

وتوالى الشكر والتقدير والعرفان من العديد من السادة الكتاب، حيث جاء في جريدة «الوفد» بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٩٩ الشكر والتقدير من السيد/ عثمان ظاظا المحامي تحت عنوان «إلى الدكتور كمال الجنزوري» هذا نصه:

«عرفك الشعب وزيرا للتخطيط وواضعا للخطط الخمسية للإصلاح الاقتصادي الذي ارتآه الرئيس مبارك، وصولا إلى اقتصاد سليم وفق آليات السوق.

وعرفك مثابرا دءوبا عاملا بجد وإخلاص. وعرفك الشعب رئيسا للوزراء فلم يتغير أسلوبك ولم نسمع عنك إلا كل خير واعتزاز بابن من أبناء مصر المخلصين، ظللت في مسكنك ولم يشكُ أحد من جيرانك رغم دواعي الأمن، وكان الكل المحيط بك يشعر بأنك منهم فلا قيد ولا مانع. إن ما يجب أن نوجهه إليكم هو الشكر والتقدير والعرفان لجهد بُذل في صالح شعب مصر.

أما ما يتردد من بعض من بقيَ في التشكيل الوزاري من أنه كانت لديهم شكاية من إحكامك الرقابة على عمل الوزارة، فإن هذا البعض ما كان يستحق أن يبقى لأنه إن كان هناك ما يتضـرر منه أو يشكو فلماذا استمر، ولماذا لم يستقل، هل أذلَّ الحرص أعناق الرجال؟؟

إن مصر علمتنا الكبرياء والإباء، وها هو المثل المشرف من الدكتور إبراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار الذي رفض أن يكون تابعا لإشراف وزارة الاقتصاد وقدم استقالته، فإننا نحييه ونشكره، وسوف يظل هذا الموقف مشكورا مرددا أن منصب الوزير لا يجب أن يتقلده إلا الأقوياء أصحاب الهامة.

باسمي كمواطن مصري وأحب أن يشاركني الكثير، نشكر الدكتور الجنزوري وزملاءه على ما قدموه لمصر، وحسبهم أداء المواطن وإحساسه بإنجازاتهم وأدائهم المميز، والشكر للدكتـور إبراهيم فوزي القارح الذي كشف فعلا عن اعتزازه بشخصه كمواطن مصري أصيل.

وتحية مني بوصفي من أبناء المنوفية التي تقدم لمصر الكثير، وهذا ليس تعصبا، ولكنه تقرير للواقع. وشكرًا للوزراء أصحاب السجل الناصع ولم يتردد حولهم أيّ شائبة أو شائنة».

تاسعًا: شكر.. يستحقه

وجاء الشكر في رسالة بعث بها أحد المواطنين من قنا لجريدة أخبار اليوم، وهذا نص الرسالة التي بعث بها السيد/ أحمد قاسم أحمد لصحيفة «أخبار اليوم» يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «شكر.. يستحقه هذا الرجل».

«آخذا في الحسبان كتاب الشكر الرقيق للسيد الرئيس الذي وجهه إلى الدكتور كمال الجنزوري وأعضاء حكومته إثر تقديم استقالتهم فإني، مستعملا حقي كمواطن من خمسة وستين مليون مواطن مصري في إبداء رأيي فيما يدور داخل وطني من أحداث، وعن طريق «عزيزتي» التي أراسلها منذ ثلاثين عاما وهذا حقي عليها، لهذا السبب.. أتوجه بشكر شخصي إلى الدكتور كمال الجنزوري، وهو شكر يستحقه هذا الرجل الذي استطاع أن يقود سفينة الاقتصاد المصري باقتدار حتى وصل بها إلى مرفأ «فائق الأداء»، كما استطاع إلى جانب هذا التحسين أن يدبر الأموال التي سمحت بتنفيذ المشروعات العملاقة للسيد الرئيس، دون ضغط على دخول عامة المواطنين مع إتاحة فرصة الحياة المعيشية المقبولة لكل منهم، فشكرا له وقد آن له أن يستريح».

عاشرًا: في هذا التوقيت

ومن بريد الأهرام أرسل أحد أصحاب الشركات فاكسا يروي فيه كيف خاطب الدكتور الجنزوري رئيس الوزراء دون سابق معرفة، بشأن تأخر مستحقات شركته لدى إحدى الجامعات الإقليمية، وإليكم نص الفاكس الذي نشرته جريدة «الأهرام» يوم ٢١ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «في هذا التوقيت» والمرسل من دكتور مهندس سامي الإسكندراني مدير عام مؤسسة أميراب:

«في هذه الأيام وشعب مصر يستعد لبداية مرحلة من الحكم بوزارة جديدة وفكر جديد، أود أن أروي القصة التالية التي عايشتها شخصيا مع الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء السابق:

كانت لشركتي الصغيرة مستحقات لدى إحدى الجامعات الإقليمية، ونظرا لخطأ مالي من تلك الجامعة لم تسدد مستحقاتنا في موعدها، ومرت علينا السنة المالية فدخلت ضمن ما يعرف «بمستحقات سنوات سابقة» وما أدراك كيف تعامل مستحقات السنوات السابقة!!. لابد من موافقة وزير التخطيط على تمويل تلك المستحقات من بنك الاستثمار القومي، وهذه عملية معقدة لا يمكن لصاحب الشأن اقتحامها، وتبقى

الأمور مجهلة بالنسبة إليه، فإذا تجاسر واتصل بوزارة التخطيط فإنه يعامل بعنجهية شديدة، إذ كيف يجرؤ على هذا التطاول؟! والموقف شبيه بذلك، وإن كان أقل حدة بالنسبة لبنك الاستثمار القومي.

المهم أن الأمر استمر لأكثر من عامين، ونحن نطالب بمستحقاتنا دون جدوى، لما فاض الكيل قررت مترددا أن أكتب إلى الدكتور الجنزوري شاكيا من هذا الوضع، وكان سر ترددي أنني افترضت منطقيا أن وقت رئيس مجلس الوزراء المكدس بالأعمال لن يتسع للنظر في قضية صغيرة كهذه.. ولقد استهللت خطابي بالاعتذار للدكتور الجنزوري عن الإثقال على وقته الثمين وبررت كتابتي إليه مباشرة بأن القضية شائعة الحدوث وتمثل وضعا بيروقراطيا عاما. على الرغم من أنها قد تبدو قضية خاصة للوهلة الأولى.

أرسلت الخطاب إلى الدكتور الجنزوري، الذي لابد أن أذكر أنني لم أكن أعرفه معرفة شخصية ومازلت..وكانت مفاجأتي وسعادتي كبيرة حينما صرفت مستحقاتنا، وكثيرون غيرنا كانت لديهم الإشكالية نفسها لدى الجامعة المذكورة خلال عشرة أيام من خطابي إلى رئيس مجلس الوزراء،كما علمت من موظف مسئول بتلك الجامعة أنه وصلتهم تعليمات مشددة تحمل توقيعات رئيس بنك الاستثمار القومي ووزير التخطيط والدكتور كمال الجنزوري شخصيا لدرجة أن موظفي تلك الجامعة اعتقدوا أنه تربطني صداقة شخصية به، وهو أمر كان يشرفني لو أنه كان حقيقيا.

هذه كلمة حق رأيت واجبا عليّ ذكرها في هذا التوقيت، والرجل يترك السلطة التنفيذية العليا في بلدنا.

الحادي عشر: عيب ما يحدث!

وكتبت جريدة «الخميس» في١٨/ ١١/ ١٩٩٩،كلمة بعنوان(عيب ما يحدث للجنزوري) هذا نصها:

«رفض مسئول كبير التعليق على ما نشر في بعض الصحف من اتهامات موجهة للدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء السابق، وأعلن أنها كلها محاولات لتصفية

الحساب، وأن الجنزوري جزء من النظام وما يحدث ليس إهانة للجنزوري ولكن إهانة للنظام بأكمله وهذا شيء مرفوض.

الثاني عشر: نحن.. والجنزوري

كتب السيد عاصم حنفي بجريدة «صوت الأمة» مقالا يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان «نحن.. والجنزوري» هذا نصه:

«من الواضح أنه فولكلور مصري.. وتقليد قديم. أن تمتدح رئيسك في الشغل أو في الحكم.. وتكتب فيه أناشيد المدح وقصائد الغزل العفيف.. مادام الرئيس يحكم.. لكن ما إن تقع الواقعة.. ويغادر المسئول موقعه.. حتى تنهال معاول الهدم وبيانات الشجب.. وتتحول مقالات الثناء إلى قصائد للهجاء.. وفرش الملاية لمن ولَّى وذهب.. إرضاء للجديد والقادم.. وقد تعرض كمال الجنزوري لحملة صاخبة.. لم تتوقف رغم ابتعاده عن السلطة.. منذ أكثر من سنة كاملة.. وفي انتخابات مجلس الشعب الأخيرة وجدها بعض المرشحين.. من هواة التسلق.. فرصة للتقرب من حزب الحكومة، فنظموا المظاهرات التي تطوف ببيت الجنزوري بالمنوفية.. تلعن الفترة التي قضاها في الحكم. ومن الواضح أن الحسابات كانت مضروبة لأن هؤلاء المرشحين بالذات.. سقطوا سقوطًا مدويًا.. من الجولة الأولى.. بالضربة القاضية الجماهيرية.

إن عمليات الهجوم المستمر على الجنزوري.. بمناسبة وغير مناسبة.. هي مسألة مستفزة بالفعل.. وكأنها عمليات غسيل مخ منظمة.. بدأت في اليوم التالي لخروجه من الوزراة.. ولم يكن ديكتاتورا يمنع الهجوم عليه.. فهل هو النفاق؟! مع أنه ليس كالنفاق السياسي ما يضر الأمة.. ويعوق تقدمها.. وهناك مدرسة في الصحافة لها تلاميذ وأتباع ومريدون.. تخصصت في النفاق السياسي.. أنت تمتدح المسئول وتكتب فيه القصائد العصماء.. طالما أنه في الحكم، وتمتدح غيره طالما تولى.. هكذا أصول اللعبة.. لعبة الهجوم والدفاع.. والمدح والذم.. مدح المسئول لأنه مسئول.. والانقلاب عليه وعلي إنجازاته طالما.. غادر كرسي الحكم.. أن توافق وتؤيد وتطبل للمسئول. وأن تنتقد وتهاجم وتعري وتكشف وتفضح.. طالما غادر الموقع..!!

إن المنطق يقتضي إنصاف الجنزوري.. ليس على سبيل الوفاء والشهامة والجدعنة.. وإنما بحكم الأصول.. وإذا كان هناك من يطالب بتشكيل اللجان لإعادة كتابة التاريخ.. حتى نتخلص من الهوى.. فمن باب أولي.. إعادة كتابة الحاضر.. الذي يزيف أمامنا وعيني عينك..!!».

الثالث عشر: نداء إلى الجنزوري

وكتب الأستاذ محمد شكري عبد الفتاح في جريدة «الحقيقة» مقالا في ١٧/ ٣/ ٢٠٠١ بعنوان «نداء إلى الدكتور الجنزوري.. تكلم ولا تخف» هذا نصه:

«يا دكتور جنزوري أنت رئيس الوزراء الوحيد الذي سحرت الشعب المصري جميعه بطهارة يدك ووطنيتك الصادقة، فلا ينكر منصف أنك كنت دائما فاعلا لما تقول صادقا فيه، أجبرت الملايين على احترامك وحبك وتقديرك وبهرتهم بصدقك مع نفسك ومع الناس، في الوقت الذي لم يشعر فيه الشعب المصري من قبل بهذا الشعور نحو أي رئيس حكومة أو رئيس وزراء لعدم ثقته فيه أو في حكومته.

لقد كنت أول رئيس وزراء يفض الاشتباك الدائب بين الحكومة والشعب ويقوم بالتطبيع بينهما، وقد عهدناك حربا شعواء على الفساد لا هوادة فيها تتصدى بحزم لمافيا الفساد في مصر التي اخترقت جميع أجهزة الدولة، لذا نعاهدك على التصدي لتلك المافيا الغريبة على نسيج هذا البلد وترابه بعد أن وجدنا فيك الوطنية وعنفوان الشباب والتفاني من أجل مصر وشعب مصر لا تخشى ولا تخف إلا من الله وحده، فلا تحزن ولا تهن يا دكتور جنزوري من أي هجوم أو تهجم لا أخلاقي على شخصك العظيم، يكفيك أن أحدا من هؤلاء الجبناء لم يكن يجرؤ على انتقادك وأنت في مقعد الحكم، ويتصورون أنهم بانتقادهم لك سيعودون للأضواء فهم واهمون. أما وزراء حكومتك الذين سارعوا بمجرد استقالة حكومتك إلى توجيه الانتقادات وعلت أصواتهم وأصوات من لم يكن يسمع له صوت ليجعلوا من شخصك العظيم شماعة يعلقون عليها أخطاءهم فيكفيك أنهم كانوا سبب ذلك، فلماذا صمتوا، ولماذا استمروا ولم يستقيلوا لأنك كنت أول رئيس

وزراء حقيقي وليس موظفا بدرجة رئيس وزراء. ولتعلم يا دكتور جنزوري أنك بدأت حرب إصلاح ضد الفساد ورموزه، ولم ولن تنتهي بإذن الله إلا بانتصار الشعب وانتصار المبادئ والقيم على الفساد ورموزه وانتصار الخير وجند الله على الشر وجند الشيطان بعون الله، واسترداد الشعب لأمواله المنهوبة، وبسبب هذه الحرب تحالفت ضدك من أجل التخلص منك مافيا الفساد في مصر ورموزه وحزب أعداء النجاح، وبسبب المصارحة بالحقائق بلا مغالطات أو تزوير وعدم المجاملة في الحق، ومراعاة حرمة المال العام وقدسيته والتنمية الوطنية المستقلة بعيدا عن التبعية والعمالة الأجنبية من أي نوع، كان والجهد الخارق الذي بذلته من أجل التصدي لبيع مصر، ومن أجل تخفيض الدين الخارجي ومواجهة العولمة وسيطرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإصرارك على عدم الاقتراض من الخارج وإعادة السياحة، وتهيئة مناخ الاستثمار السليم والبنية التشريعية اللازمة له وللاقتصاد القومي والمصالح العليا للبلاد، وتحقيق الكثير من تطلعات وطموحات شعب مصر فلاتحزن ولا تجزع. وأخيرا وليس آخرًا يا دكتور جنزوري كل ما ذكرناه ليس مديحا أو إطراء أومزايدة على أحد، لكنه لسان حال الشعب المصري ونبض الشارع المصري والعربي وبيان للناس، ألا هل بلغت!! اللهم فاشهد!! ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٧)، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ (يوسف: ٢١).

الرابع عشر: الجنزوري.. وكلام الناس

وكتب الأستاذ محمد شكري عبد الفتاح في جريدة «الوفد» في ٢٠/ ٣/ ٢٠٠١ مقالا بعنوان: «الجنزوري.. وكلام الناس» هذا نصه:

«لقد أصبح كلام الناس في كل زمان ومكان عن الدكتور الجنزوري رئيس وزراء مصر لا يهدأ ولا ينقطع، نظرا لأن الشعب المصري انطلاقا من إحساسه بالظلم والاضطهاد على مر العصور يرى اليوم أقلاما تهاجم الرجل بشراسة وتتطاول عليه وعلي شخصه في الوقت الذي تعلم فيه أنه لا يستطيع الدفاع عن نفسه أو الكلام.

ويتساءل الناس في مجالسهم المستمرة لماذا ينقض الهجوم على الجنزوري، والجنزوري لم يحقق ثروة بالمرة طوال عمله وزيرا للتخطيط أو رئيسا للحكومة، فالجنزوري لم يستول على أرض من أراضي الدولة ولم يتربح من وظيفته بالمرة سواء أثناء كونه وزيرا للتخطيط أو رئيسا للحكومة، والجنزوري رفض أن تخصص لشخصه شاليهات فاخرة أو شقق فخمة أو أراض شاسعة بالتقسيط المريح على عشرات السنين وبسعر تافه كغيره من الكثيرين الذين تولوا المناصب الكبرى ثم باعوها فورا بأضعاف ثمنها، أو امتلك العديد من الفيلات الفخمة في أجمل المواقع كما فعل غيره ممن تولوا المناصب العامة، فقد رفض الجنزوري كل مباهج ومطامع الدنيا وظل كما هو لم يغادر شقته المتواضعة منذ تزوج فيها في بداية حياته ولم يتاجر في الفيلات الفاخرة أو أصبح يمتلك ضيعة «عزبة» واسعة مترامية الأطراف.. لم يكن فيه كل هذا أو ذلك وما هو أكثر منه من المغريات، فوضع غيره من الآخرين في حرج شديد دفعهم إلى الاتفاق والتأمر ضده والنيل من سمعته بأي شكل، والهجوم عليه بشراسة والافتئات عليه بقصد تشويه صورته حتى تتساوى الرءوس ويتساوي معهم فيما هم فيه وفيما عرف عنهم من فساد، وحتى لا يكون هناك أحد أحسن من أحد..

ونصيحة لخفافيش الظلام وحزب أعداء النجاح والفاسدين والمفسدين في الأرض هي أن يوفروا الوقت والجهد الذي يبذلونه في التطاول والافتئات على الشرفاء والهجوم على الرجل المظلوم والتطاول عليه؛ لأن الشعب المصري بأصالته وبحسه الصادق أحل هذا الرجل وتعلق به واحترمه لمصداقيته وطهارة يده ونزاهته ويرفض أن يكون هذا الرجل شماعة يعلق عليها الكثيرون أخطاءهم بعد أن أثبت لشعب مصر والعالم أجمع أنه كان رئيس وزراء حقيقيا ولم يكن إمَّعة أو مجرد موظف، وأنه بذل الجهد والعرق والدم من أجل مصر والمصريين بشكل لم يحدث من قبل، فاستحوذ على حب الملايين من الناس واحترام الشعب المصري، فهنيئا له بهذه المرتبة الرفيعة عند ربه لأن حب الناس ورضاهم من حب الله ورضاه ومن أحبه الله حبب فيه خلقه.

بقيت كلمة هي أن هذا ليس مديحا أو نفاقا لأنه ليس بيننا وبين الجنزوري علاقة

أو مصلحة لكنها كلمة حق دفاعا عن الحق وشهادة حق للأمانة والتاريخ. وكما قال في مقاله العظيم بجريدة الوفد الغراء تحت عنوان: «رأي حر» لعملاق الصحافة أحمد أبو الفتح صاحب ورئيس تحرير جريدة المصري العملاقه.. المعروفة في تاريخ مصر والصحافة: فإن الجنزوري الأن بنفس راضية مرضية يقرأ القرآن الكريم طوال الليل والنهار متجها إلى الله مرددًا (حسبي الله ونعم الوكيل) ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (الشعراء: ٢٢٧)، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (يوسف: ٢١) صدق الله العظيم».

الخامس عشر: عبر المصريون

وكتب الأستاذ محمد منير في جريدة «الأهالي» في ٤/ ٤/ ٢٠٠١ مقالا جاء فيه:

«عبر المصريون عن رأيهم في رؤساء مجلس الوزراء المصريين في عهد الرئيس حسني مبارك من خلال أحد مواقع الإنترنت في الفترة ما بين ١٩ - ٢٣ مارس الحالي.

بدأت المناقشة بسؤال: من هو أفضل رئيس وزراء في عهد مبارك؟ يا ترى عاطف صدقي أم الجنزوري أم عاطف عبيد أم فؤاد محيي الدين أم.. قل رأيك بصراحة».

جاءت الآراء الخاصة بالجنزوري إيجابية، واستند معظمها على وجود حالة من الرواج في الأسواق خلال عهده، والانتعاش في سوق الأسهم والسندات، ووصفه البعض بأنه الرجل الصادق الوحيد والأكثر تقوى وإخلاصا في العمل بين جميع الوزراء الآخرين دون شبهات الفساد المتعددة.

ورأي أخر يقول: «من السذاجة ربط التوجه السياسي في مصر بشخصية رئيس وزرائها بهذا القدر.. ذلك أن رئيس الوزراء في مصر مجرد شخص تنفيذي، والمشكلة هي السياسة المقررة».

ومن الآراء التي تعبر عن المأساة التي يعيشها الشباب.. هذا الرأي: الله يجازيكم نكدتوا عليا وفكرتوني بالسبب في ضياع حالي وسنين من عمري في الغربة، علشان

أعرف أعيش زي كل الناس وأنجح في عملي بمجهودي دون احتياج للواسطة، فنحن الآن رجعنا إلى عصر الباشوات. عندما تتقدم لأي شغل بدون واسطة ابقى قابلني لو حد سأل فيك، وبعدين جايين تقولوا إيه رأيكم؟ اسألوا المنتفعين عشان الرد يكون « شيك وذوق» وبلاش تسألنا إحنا.. فملايين من صفوة الشباب حاليا يعملون بنجاح وللأسف خارج مصر، وملايين أخرى بدون عمل وأولاد الناس المسئولين في الدولة وأقاربهم وأصحابهم ومعارفهم هم الذين يأخذون كل شيء دون النظر لمعيار الكفاءة».

السادس عشر: شهادة

وفي جريدة «الوفد» في ١٠ مارس ٢٠٠٤ كتب الأستاذ سليمان جودة مقالا بعنوان: «شهادة في حق كمال الجنزوري»، جاء فيه:

الوزيرة فايزة أبو النجا تلقت هذا الأسبوع خطابا من محمود أيوب الممثل المقيم للبنك الدولي في مصر، يقول فيه: إن نسبة الفقر انخفضت في مصر من ٢١٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٧٪ عام ٢٠٠٠.

واللافت للنظر، وربما للدهشة أيضا أن الصحف تعاملت مع الخبرعلي أنه شيء غير مهم، مع أنه ـ في تقديره ـ مهم للغاية، وخاصة في معناه البعيد على الأقل.. بعض الصحف تجاهلته تماما... وبعضها نشرته على استحياء، وكأنها كانت تود لو حجبته عن القراء!

ولو توقفنا قليلًا، أمام الفترة التي أشار إليها الخطاب، وقال إن الفقر في مصر، قد انخفض فيها بنسبة ٤٪ وهي نسبة ليست هينة بأي حال، فسوف تكتشف إنها هي نفسها الفترة التي كان فيها الدكتور كمال الجنزوري رئيسا للوزراء.. فما معنى ذلك؟! معناه أن هذا الخطاب الوارد من البنك الدولي، هو بمثابة شهادة في حق الدكتور الجنزوري، وأنه ـ أقصد الخطاب ـ حق عرب في رقابنا جميعا، للدكتور الجنزوري، غير أن هذا الحق الذي تأخر طويلا، لم يأت من جانبنا نحن، وإنما جاء من البنك الدولي، الذي ربما أراد أن يقول، في خطابه: إن الجنزوري لم يكن سيئا، كما أرادت بعض الصحف أن تصوره في وقت من الأوقات، وكما راحت بعض الأقلام تنال منه، بعنف وشراسة، بمجرد أن غادر موقعه في مجلس الوزراء!!

أما إذا كان البنك، يريد أن يشير في خطابه الوارد، إلى وزيرة الدولة للشئون الخارجية، إلى الفقر بكل معانيه، بما في ذلك المعنى السياسي، وهو عجز المواطن عن المشاركة في أمور الحكم في بلاده.. إذا كان يقصد ذلك، فسوف نحتلف معه، فورًا، ونقول إنه ليس هناك ما يدل، ولو بأي درجة، على أن عدد الذين أتيحت لهم فرصة المشاركة في الحكم، قد زاد أو تبدل أو تغير بأي نسبة، لا خلال الفترة المشار إليها، أي من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، ولا قبلها... ولا بعدها.. وليس للجنزوري ذنب في ذلك، بطبيعة الحال.

ونحن نعرف، أن البنك الدولي، في تعريف سابق له، قال إن الفقير، أو الذي يحيا تحت خط الفقر، هو الذي يعيش على أقل من دولارين في اليوم.. ولم يكن البنك يتصور، بالطبع، أنه سيأتي يوم يقول فيه د. عاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء، إنه لا أحد في مصر، ينام بغير عشاء، وأن هذا المواطن، الذي وجد عشاءه، قبل أن ينام، ليس ـ بالتالي ـ فقيرًا، لأنه لو كان كذلك، لكان قد عجز عن أن يجد شيئًا يأكله، ثم ينام!!

ولا أعرف ما إذا كان من المناسب، أن أقترح على البنك الدولي أن يعدل من تعريفه القديم للفقير، وأن يقول في أقرب تقرير قادم، إن الذي يتعشى.. ثم ينام، ليس فقيرًا.. بصرف النظر عما إذا كان عشاؤه هذا سوف يكون ترابا، أو شيئا آخر، لا يختلف كثيرا عن التراب.

السابع عشر: الجنزوري... والسادات:

وفي جريدة «المصري اليوم» في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٥، كتب الأستاذ سليمان جودة مقالًا بعنوان: «الجنزوري... والسادات» جاء فيه:

قبل يومين كتبت في هذا المكان أصف السادات بأنه كان هو الذي ألغى تصريح السفر، وأعطى المصريين حرية السفر، بعد أن ظلوا محرومين منه طوال فترة عبد الناصر.. وكانت المناسبة هي حديث بدأ ولا يزال ممتدا وموصولا حول القانون

الجديد للضرائب على الدخل بشكل خاص، وحول قوانين وقرارات أخرى بشكل عام يتسع تأثيرها وصداها ليشمل البلد كله من أدناه إلى أقصاه..

ولكن الأمانة اقتضت أن أعود لأقول إنني عرفت أن الذي ألغاه السادات بمجرد توليه المسئولية لم يكن تصريح السفر.. فهو ألغى ما كان معروفا وقتها بتأشيرة الخروج وكانت مشهورة في المطارات ومنافذ الخروج بختم (ط. ب)، ولم يكن إنسان أيًّا كان يستطيع أن يخطو خارج المطار خطوة واحدة ما لم يحصل على هذا الختم واضحا فوق جواز السفر... والذين عاشوا تلك الفترة يذكرون ويعرفون جيدًا، أن تأشيرة من هذا النوع كانت قد حولت البلد إلى سجن يمتد باتساع الوطن.

أما الذي ألغى تصريح السفر فهو الدكتور كمال الجنزوري، وكان ذلك في ٢٢ مايو ١٩٩٦ بقرار رقم ٥٨٥٩، وذلك أن إلغاء تاشيرة الخروج على يد السادات... أبقى شيئا اسمه الورقة الصفراء أو تصريح السفر، وهو لم يكن حتما مثل تأشيرة الخروج، وإنما ورقة منفصلة في حجم كف اليد كان سفر أي موظف في الدولة مرتبطا بالحصول عليها وإرفاقها بالجواز والتذكرة. ولم يكن القانون يعفي أي موظف منها بمن في ذلك الوزراء ونواب الوزراء.. فالتأشيرة التي كان الحصول عليها شرطا لمغادرة البلاد كانت للمصريين جميعا دون استثناء.. ولكن التصريح ظل في حدود ستة ملايين موظف، أرادت الحكومات المتعاقبة أن تضع مصائرهم في أيديها وأن تسمح لمن تحب بالسفر. ثم تمنع من تكره من مجرد التفكير في أن يطير إلى خارج الحدود.. وكانت الحكومات المختلفة إلى عام ١٩٩٦ تستخدم هذه الورقة مع بعض خصومها السياسسين فتحرمهم من الحصول عليها وتفرضْ عليهم سجنا من نوع مختلف.. هو البقاء بين يديها.

وإذا كان الدكتور الجنزوري مشكورًا قد أحال تصريح السفر قبل تسع سنوات من اليوم إلى نوع من الذكرى، فلا أظن أن الدولة وبيروقراطيتها المتوارنة بجذور شديدة العمق يمكن أن تعجز في أن تجد وسيلة تمنع بها من تشاء من أن يشم هواء الخارج...

الثامن عشر: صمت الجنزوري

وفي جريدة «الوفد» في ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦، كتب الأستاذ سليمان جودة مقالا بعنـوان: «صمت الجنزوري!» جاء فيه:

أحترم صمت الدكتور كمال الجنزوري، وحرصه على عدم الكلام، منذ غادر منصبه، في أكتوبر ١٩٩٩ إلى هذه اللحظة.. ولا أعتقد أن أحدا رأه، طوال هذه الفترة، يتكلم ويعيد ويزيد، على أي فضائية، كما يفعل آخرون، احترفوا هذا العمل، رغم أن عنده ما يستطيع أن يتكلم فيه، وعنده الكثير الذي يستطيع أن يقوله، إذا أراد... ولكن صمته له أسباب، هو يعرفها قطعا.. ونحن قد نعرفها، وفي الحالتين ليس من حق أحد أن يرغمه على ما لا يحب ولا يرضى، خصوصا إذا كانت مبررات الرجل في الصمت عن الكلام، وفي الصيام عن الحديث، حول الشأن العام مبررات منطقية وفيها وجاهة، وبعد نظر... وأعرف أن كثيرين حاولوا إغراءه بشتى الطرق والأساليب، وحاولوا استدراجه إلى(المكلمة) التي تنصبها الفضائيات في كل ليلة، وكان الإغراء قويا ومحاولات الاستدراج جارفة، لولا أن عزيمته كانت أقوى وإرادته كانت قادرة على صد كل المحاولات.. وأعرف أيضا، أن هناك من كان يراهن نفسه أو يراهن غيره على قدرته على أن يجعل الرجل يتكلم، ولكن كل من حاول قد خسر الرهان، ربما مقدما، لأن المثل يقول إنك تستطيع أن تذهب بالحصان إلى البحر، ولكن لا تستطيع أبدا مهما كانت قوتك، أن ترغمه على أن يشرب!!

وقد كنت في كل الحالات مع الدكتور الجنزوري، في ألا يتكلم.. فسوف يأتي وقت يمكنه فيه أن يتكلم براحته دون حرج ودون إحراج لأحد، خاصة وأن الذين يتكلمون هذه الأيام، ويتصدون بالفتوى، فيما لايعلمون أكثر مما يعلمون، كثيرون جدًّا، وبلا حصر ولا عدد.. وهناك مسئولون سابقون كبار، كانوا صامتين وكان الواحد يحترم صمتهم، ويعتقد أن وراءه شيئا مهما، فلما تكلموا فقدوا الكثير من الاحترام، ومن الاعتبار، ومن التقدير الذي كان البعض يحمله لهم!! إلا الجنزوري.. فهو الوحيد الذي صمد أمام عاصفة إعلامية، لا تكاد تستبقي أحدا دون أن تجرفه في طريقها..

والحقيقة أني لم أجد نفسي راغبا في سماع الجنزوري يتكلم في الناس، إلا في حـالة وحيدة، تمنيت أن يخرج عن صمته فيها، ثم يعود إلى ما كان عليه من السكوت إلى ما شاء الله .. هذه الحالة هي حالة مشروع توشكى.. فالرجل أبوه الشرعي والروحي، وكل شيء بالنسبة له.. وهو أحسن واحد يستطيع إذا شاء، أن يشرح حقيقة المشروع للجماهير التي تسمع عنه الشيء ونقيضه، في اللحظة الواحدة!! فهناك من يقول إن توشكى أهدرت المليارات، في رمال الصحراء... وهناك من يقول إنها مستقبل مصر... وهناك من يؤكد أن العمل فيها على أكثر من قدم وساق.. وهناك من يقسم بالله، أن العمل هناك متعثر، ومتوقف، وأن المشروع على وشك الإفلاس والإغلاق بالضبة والمفتاح!! ولا أحد يعرف ما هي الحقيقة، ولا أين الحقيقة، ولماذا هذا القدر من الخلط في مشروع المفروض أن له أول وآخر؟!.. ومنتهى أملي أن يقرر الجنزوري، حسم هذا اللغط، بكلمة موجزة منه، يعود بعدها إلى صمته الذي يحبه.. فالصمت هنا ـ في تقديري ـ يضره، أكثر مما ينفعه، وأرجوه أن يفكر في الموضوع.

التاسع عشر: كمال الجنزوري

وكتب الأستاذ سليمان جودة في جريدة «المصري اليوم» في عمودة خط أحمر بتاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥ مقالا بعنوان: «كمال الجنزوري»: وهذا نصه:

دعوة الدكتور كمال الجنزوري للحديث عن تعديل المادة (٧٦) من الدستور، أمام مجلس الشورى، قرار جريء. وخطوة في الاتجاه الصواب ونوع من إعادة الشيء لأصله، فليس معقولا أن يظل الرجل في معزل مقصود عما يجري في مصر، منذ خروجه من الوزارة نهاية عام ١٩٩٩ وكأنه لم يعد موجودًا.

وقد كانت مجرد دعوته إلى الكلام شيئًا مفاجئًا للجميع، أو لكثيرين ممن يتابعون الشأن العام في مصر، بدليل أن الخبر احتل الصفحات الأولى في أغلب الصحف، وكأن أحدًا لا يكاد يصدق، أنه قد جاء وقت، يستطيع فيه الجنزوري أن يخرج من بيته،

وأن يتكلم في السياسة، وأن يكون ذلك كله، بدعوة من الدولة نفسها، وليس بدعوة من أحد أندية الروتاري، أو الليونز، أو غيرهما.

وطوال السنوات الخمس الماضية كان هناك حصار مضروب عليه، وعلي أخباره وربما على تحركاته، دون سبب ظاهر، أو مفهوم، ولم يكن أحد يعرف لماذا؟ وكأن هناك اتفاقا غير مكتوب، على ألا يكون له مكان على شاشة التلفزيون أو أنهار الصحف.. وكان هو يحترم ذلك، ويقاوم أي إغراء بشدة نحو الحديث أو الثرثرة خصوصا في الفضائيات العربية، التي كانت تفرك يديها، وهي تحاول أن تجعله يتكلم بأي ثمن يطلبه.. وكان هو يزداد رفضا، وإصرارا، في كل مرة ويلوذ بالصمت.

وساد احتباس عام بأن الرجل يعاقب على خطأ لا نراه، ولم يكن أحد يجادل في هذا العقاب من جانب الدولة، ولكن كثيرين كانوا يريدون فقط أن يعرفوا السبب لا أكثر.. ليروا إن كان حقا يستأهل هذا العقاب الذي طال بأكثر من اللازم. أم أن في الأمر مبالغة. وسوء فهم يتعين على الدولة أن تراجع نفسها فيه.

وفي مارس قبل الماضي كانت الوزيرة فايزة أبو النجا. قد تلقت خطابا، من محمود أيوب ممثل البنك الدولي المقيم في القاهرة بلفت نظرها فيه على أن نسبة الفقر في مصر تراجعت من ٧١٪ إلى ١٧٪ في الفترة من ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠.

ونشرت الصحف الخبر على استحياء دون أن توضح لقارئها، أن الفترة التي يشير إليها خطاب البنك الدولي هي ذاتها التي كان الدكتور الجنزوري رئيسا للوزراء فيها.. وكانت قواعد اللياقة العامة ودواعي احترام عقل القارئ ومقتضيات الأمانة، كلها تفرض على الصحف أن تقول، وأن توضح وأن ترد الفضل إلى أهله، فلم يحقق الجنزوري خفضا للفقر، في موزمبيق أو زيمبابوي.. وإنما حققه في مصر.. كما أنه ليس من اللائق أن يكون الرجل حاكما بأمره لأربع سنوات متصلة، ثم تصير مجرد الإشارة إلى شيء يتصل به حراما.. أم خوضا فيما لا يجوز،

وكان المفهوم من خطاب البنك أن سبب الغضب على الرجل لا يعود إلى سياسته التي اتبعها وهو رئيس للوزراء .. إلا إذا كانت الدولة تريد أن ترفع نسبة الفقر، لا أن

تحاصره وتعمل على انحساره وتراجعه!.. ولو كان عدم الرضا عنه راجعًا إلى سياسته الاقتصادية. لكانت الصحف نفسها، التي نشرت خطاب البنك الدولي، قد جادلت فيه، وفندته، وأبطلته، وأفرغته من محتواه وأسقطت معناه.

على كل حال من صالح الدولة، أن تعيد الجنزوري إليها.. بغرض أن تستفيد من خبرته ودرايته، وعقله، وألا تبدد كل ذلك وألا تجعل ظهوره هذه المرة أقرب إلى تغريدة البجعة التي لا تحدث في حياتها، إلا مرة واحدة ثم لا تعود إليها!!

الفصل السابع
المشروعات الكبرى..ملك لمصر

المشروعات القومية الكبرى في جوهرها وغاياتها هي الخروج من الوادي القديم بعد أن ضاق بنا على مر القرون.. لهذا يمثل البعد المكاني محورا أصيلا من محاور التنمية الشاملة بعد أن بلغ الضغط السكاني على وادي النيل وتخومه أقصى مداه.. ويكفي الإشارة إلى أن المساحة الزراعية كانت في بداية القرن العشرين ٧ر٤ مليون فدان إجمالي المساحة المأهولة ٦ر٦ مليون فدان، وكان عدد السكان ٢ر١١ مليون نسمة.. وبذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ٤ر٠ فدان والمساحة المأهولة ٦ر٠ فدان،وفي الوقت الراهن تبلغ المساحة الزراعية نحو ٨ مليون فدان والمساحة المأهولة ٥ر١٢ مليون فدان ومع عدد سكان يتجاوز ٠ر٦٣ مليون نسمه، انفخض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى ١٣ر٠ فدان والمأهولة ٢١ر٠ فدان.. ويعني هذا أنه رغم زيادة المساحة الزراعية والمأهولة فإن التزايد الأكبر بعدد السكان يؤدي إلى تناقص متوسط نصيب الفرد إلى حد لا يمكن تحمله أو تصوره بعد عشرين عاما مقبلة.. لهذا فإن الخروج من الوادي القديم إلى الوادي الجديد ليس مجرد اختيار بين بدائل مطروحة ولكنه مسألة حياة لا لجيلنا وحده ولكن للأجيال القادمة أيضا.

ولم يكن الخروج مفاجئا في السنوات القليلة الماضية، بل بدأ منذ بداية الخطة الخمسية الأولى (٨٢-١٩٨٧) بعد أن دعا الرئيس مبارك لعقد المؤتمر الاقتصادي في فبراير ١٩٨٢.. واتضح جليا ضرورة النفاذ إلى الصحراء على امتداد أرض الوطن شرقا وغربا، إلا أن التوسع في ظل تخوم الوادي شرقا وفي الشمال الغربي وعلي ساحل البحر الأحمر شماله وجنوبه، وكذلك حول الوادي في الجنوب اتساقا مع الإمكانيات الاستثمارية التي كانت توجه في أغلبها إلى سد احتياجات الوادي القديم من إعادة بناء لمرافقه والبنية الأساسية وتحديث قواعد الإنتاج.. ومع ذلك فقد نجحت الخطط الخمسية المتتالية في إبلاغ الحيز المعمور مشارف العمق المكاني حتى

شرق قناة السويس وبتوسع ملحوظ في الشمال الغربي وفي الجنوب حول الوادي، ولم يقتصر الامتداد المكاني على الامتداد الزراعي وحده، وإنما واكب ذلك التوطن الصناعي في مناطق جديدة خارج المدن القديمة.. ومع الزيادة السكانية المتوقعة مع أكثر التقديرات تحفظا خلال العشرين عاما القادمة، أصبح الخيار الوحيد هو الخروج بعيدًا عن الوادي القديم.

لهذا أسرعت حكومة الجنزوري في تنفيذ هذه المشروعات منذ العام الأخير من الخطة الخمسية الثالثة ٩٦/ ١٩٩٧، وفقا للإمكانيات المتاحة بالخطة ودون أن يكون على حساب إصلاح الوادي القديم، خاصة في مجالات البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وتقدم العمل وفقا للبرامج التنفيذية والمالية المخططة ودون أي تجاوز، وقام السيد الرئيس بزيارات ميدانية متعددة لمختلف مواقع هذه المشروعات وكانت تمثل أملا طموحا مشرقا لجماهير الشعب المصري.

وفجأة جاءت الحكومة الحالية ونست أو تناست أن هذه المشروعات هي لمصر وليس لأي حكومة، فالحكومات تأتي وتذهب وتبقى مصر خالدة عظيمة. وبدأت التصريحات المتناقضة.. بدأ القول بإعادة النظر في هذه المشروعات ثم القول بإعادة النظر في أولوياتها، ولن ينفذ أي مشروع غير وارد في الخطة حتى يوحى أن بعض المشروعات غير مدرجة في الخطة.. وهذا أمر غير حقيقي والحكومة تعلم ذلك، فكيف يمكن لأي جهة أن تنفذ مشروعات غير واردة في الخطة؟ وأين الوحدات المالية التابعة لوزارة المالية التي توافق على صرف أي اعتماد وفقا لقوانين الموازنة والخطة؟ هل نست أو تناست الحكومة أن كلا من هذه المشروعات كان يشرف عليها مجموعة وزارية معظم أعضاءها من الحكومة الحالية وتعرض تقاريرها دوريا على مجلس الوزراء بجلساته الأسبوعية؟ هل نست أو تناست الحكومة أن هذه المجموعات الوزارية المختلفة عقدت في مجموعها ٢٢ اجتماعا برئاسة الدكتور الجنزوري خلال يناير ـ سبتمبر ١٩٩٩، وشاهد وسمع وقرأ الشعب أخبارها في مختلف وسائل الإعلام في حينه؟ ولكن إرادة الله أعادت الأمور إلى نصابها الصحيح وأصبح القول بأن هذه المشروعات هي مشروعات لمصر وستنفذ وفقا للبرامج المخططة.. يا سبحان الله..
وهنا نسجل بعض ردود الفعل للسادة الكتاب ونبدأ بما كتبه:

أولًا: «يا ناس.. اختشوا»

السيد/ أحمد أبو الفتوح ضمن عمودة يوم ٩ ديسمبر ١٩٩٩ بجريدة «الوفد» بعنوان «تحقيقات.. رأي حر.. والضربة القاضية» ما نصه:

«يا ناس.. اختشوا»

«الحملات التي تشنها الصحافة الميري ضد الدكتور الجنزوري تثير شجون المصريين على صحافة فقدت حريتها، فخلال أربع سنوات والصحافة تدق طبول الأفراح بتوشكى وزملائها من المشاريع (العملاقة)، والتلفزيون والراديو يتغنى بتوشكى.. ويتم إبعاد الدكتور الجنزوري لأسباب مجهولة، وفجأة تنهال الصحف الميري بالانتقادات على هذه المشروعات التي كانت (عملاقة)!!

السؤال هو: (هل رسالة الصحافة الطبل والزمر لكل ما هو ميري أم أن رسالتها هي البحث والتنقيب عن الحقائق؟؟).

هل ما نشرته الصحف الميري كان (دعاية عمال على بطال ما دام الجنزوري في الحكم.. ثم ينقلب الطبل والزمر إلى شن الحملات لمجرد إبعاد الجنزوري عن الحكم؟؟).

والأعجب والأغرب أن يقال: (الدكتورالجنزوري أخفى الحقائق عن الرئيس) هل هذا كلام؟! وإذا صح وهو غير صحيح.. الرئيس مبارك زار توشكى في زيارة (قيل عنها إنها تاريخية) هل من المعقول أو المقبول أن تكون هذه الزيارة، التي احتشد لها كبار رجال الدولة والفنانين والفنانات ليشاركوا الرئيس الأفراح بالمشروع الذي يحقق للمصريين الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الواسعة، هل من المعقول أن تتم هذه الزيارة التاريخية نتيجة (خداع الجنزوري وإخفائه الحقائق)؟؟!

يا ناس عيب.. الرئيس يتلقى المعلومات من مؤسسات مختلفة عيب أن يقال إن الرئيس ينطلي عليه (إخفاء حقائق يخفيها رئيس الحكومة).

نعم عيب..

محاولات تدمير الجنزوري فاشلة؛ لأنه رجل عف النفس طاهر اليد لم يفتح لشركاء مكتبا أثناء رئاسته.. وبذل كل جهده لما اعتقد أنه لصالح مصر، وهو يقول: حسبي الله ونعم الوكيل.. ضميري مستريح ونفسي راضية.

وسط هذه الحملات الميري تختلف حملة الأستاذ الكبير عباس الطرابيلي ذلك لأنه هاجم توشكى وغيرها أثناء تولى الدكتور الجنزوري رئاسة الحكومة.. فهو لم يغير موقفه بل حملته الآن تقابل بالاحترام من الذين يريدونها والذين يختلفون معها.

لحساب من تدمير الاستثمار:

الرغبة الجامحة للهجوم على الدكتور الجنزوري وصلت إلى تجريح أكبر مشروع استثماري خاص يتم تنفيذه على أرض مصر، وهو مشروع حديد أسوان الذي شاركت فيه كبرى وأقوى شركات الحديد في أمريكا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا.

ويأتي التغيير بوزير جديد يقول إن الدراسات للمشروع ليست كافية.. ما هذا الكلام يا سيادة الوزير.. هل معقول أن (كبرى شركات الحديد في العالم تشارك في مشروع قبل أن تبحثه وتدرسه من كافة الوجوه.. هل الوزير أعلم من هذه الشركات العالمية؟؟؟) ويقترح الوزير الجديد أن تتولي شركة كندية دراسة المشروع.. كم ستدفع مصر ثمنا لهذه الدراسة.. وهل من المقبول أن ينقض الوزير الجديد على المشروعات لمجرد أن رئيس الحكومة تغير؟

هل هذه السياسة تشجع المستثمرين.. أم تطفشهم.. هل يفرح المستثمرون بحكومة تشكك في مشروعات كبرى لمجرد أن الحكومة تغيرت؟

ماذا يحدث لو أن رئيس الشركة الأمريكية (يو إس ستيل) أعلن الانسحاب من المشروع وتم نشر ذلك في وسائل الإعلام الأمريكية، هل هذا يفيد الاستثمار في مصر؟

ويقال إن إعادة دراسة المشروع تتم حرصا على مال الحكومة، ومن المصادفات أن تأتي (فهامة) الكاتب المتفرد الأستاذ أحمد رجب في أخبار اليوم تعيد المطالبة

بالتحقيق في شركات المقاولات التي شيدت مدارس تنهار وتقتل الأطفال الأبرياء وتنهب المال العام، ويكرر دعوته للحرص على المال العام دون أن يحظى هذا المال بأي اهتمام.

منذ متى كان الحرص على المال العام؟! قولوا إنكم لأسباب خلفية تريدون ليس فقط تدمير الجنزوري بل ومشروعاته، ومن بينها أكبر مشروع حظيت به مصر.

ويكفي لتطفيش المستثمر الأجنبي أن يرى الحملات على مشروع توشكى بمجرد إبعاد رئيس الحكومة الدكتور الجنزوري.

والدول الأجنبية تتلقى تقارير سفاراتها عن زيادة شعبية الدكتور الجنزوري بين المصريين.

وحقيقة قد زادت شعبية الدكتورالجنزوري عندما علم المصريون أنه أراد إبعاد بعض الوزراء الذين لو كان قد تم إبعادهم، لصفق المصريون من أسوان إلى مرسى مطروح ومن حلايب إلى طابا، ولعم الفرح كل أرجاء مصر.. ولكن..!!

ثانيًا: أحلامنا القومية

وفي نفس الموضوع تحدث السيد/ حامد زيدان في صحيفة «الأسبوع» مصرحا بأنه انزعج لما نشر خلال الشهر الماضي من هجوم على مشروع توشكى، وقال إن الشعب المصري عاش سنوات يحلم بأمل غزو الصحراء وبناء مجتمع جديد للأجيال القادمة، ومن حقه أن يحقق حلمه ولا يتراجع عن تحقيقه. وجاء المقال الذي نشرته الأسبوع يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٩٩ تحت عنوان «بوضوح: احلامنا القومية لن تتوقف».

«أزعجني ـ بشدة ـ ما نشر خلال أكثر من شهر مضى عن مشروع توشكى.. بداية بما اثير حول إمكانات نجاحه أو حول نفقاته الهائلة، وما قيل عن أن ما يمكن أن يتحقق لا يمكن أن يساوي ما أنفق وما سوف ينفق عليه.

كما أزعجني ـ أيضًا ـ ما نشر حول مشروعات أخرى مثل مشروع شرق التفريعة

ـ شرق بور سعيد ـ ومشروع خليج السويس، وإن قلَّ شعوري بالانزعاج بعد ما تلا ذلك من كتابات تدافع عن هذه المشروعات وتؤكد الاستمرار في تنفيذها، فقد كان الشعور بالانزعاج أشد عندما يشعر الإنسان المواطن بأن الأحلام والآمال يمكن أن تتبدد كالدخان من أثر ما يكتب وما ينشر.

إنني أومن إيمانا قاطعا بأنه من حق الأمم الحية أن تحلم وأن يكون لديها آمالها الضخمة وأهدافها التاريخية، وأن يكون ذلك واضحا في فهم ووجدان الجماهير من أجل أن تستمر الحياة وأن تتطور وأن تتقدم .

لقد عاش الشعب المصري ومعه أمته العربية سنوات أمل عريض وجهاد ونضال شاملين وتاريخيين، عندما أعلن عبد الناصر عن مشروع السد العالي، وعندما خاض معركة بنائه التي كانت تعني في وجدانه ووجدان الشعب كله أنها بداية عصر جديد لبناء اقتصاد قوي وأمة عظيمة تواصل مسيرتها التاريخية. وتحقق الأمل وتحقق الحلم وقام السد العالي ومازال يؤدي ويمثل ما كان يعنيه من معنى ومن أهداف.

وعاش الشعب المصري سنوات يحلم بأمل غزو الصحراء وحلم المجتمع الجديد للأجيال الصاعدة والقادمة فكان مشروع الوادي الجديد ومديرية التحرير، وقابلت هذا المشروع صعوبات جمة عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ العسكرية، توقف بسببها المشروع عند النقطة التي وصل إليها، ولكن بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، تجدد الأمل والحلم، بل لقد تزايدت رقعته وتوسع إلى حد كبير وتحقق منه الكثير بغزو الصحراء وزراعتها في الصالحية الجديدة والطريق الصحراوي مصر/ إسكندرية وإقامة المدن الجديدة والمجتمعات العمرانية التي أصبحت واقعا جديدًا وتوسعت ومازالت تتوسع. وجاءت المشروعات العملاقة في توشكى وشرق وغرب العوينات وشرق التفريعة وخليج السويس، وبدأت خطوات التنفيذ الواسعة وبسرعة تسابق الزمن،وعايش الشعب المصري الحلم التاريخي بالخروج من الوادي الضيق إلى الصحراء للزراعة والاستثمار والتعمير، ومن حق الشعوب الحية أن تعيش أحلامها وأن تحقق أمالها وأن تصحح أخطاءها وأن تعدل مسارها، وألا يتوقف وجدانها عن الحياة وإلا توقفت حياتها، وأن تطور فكرها ولا تتنازل عنه ولا تتراجع عنه ولا

تتراجع عن أهدافها وإن تغيرت السبل والطرق نحو البناء والتعمير والتطوير وإقامة مجتمع الرفاهية القائمة على العمل الجاد والعدالة الحقيقية. لذلك كان طبيعيا أن يعلن مؤخرا عن استمرار العمل في هذه المشروعات، وأنها العملاقة والقومية والتي تبني المستقبل للشعب المصري، ولتنقشع الغمامة ولتلمع أنواع الحياة والأمل ولتتحقق الأحلام.

ثالثًا: تطوير مناخ الاستثمار

واستمر الأمر، حيث أشارت بعض الكتابات التي نشرتها الصحف إلى رد الفعل السلبي للهجوم على حكومة الجنزوري وقراراتها على مناخ الاستثمار في مصر، من حيث تاثيره على مصداقية خطط ومشروعات الحكومة وأهداف التنمية. وفي مقاله بهدوء أشار السيد/ إبراهيم نافع في صحيفة «الأهرام» إلى أهمية المحافظة على جاذبية مناخ الاستثمار في مصر وتطويرها بشكل مستمر. وفي مقدمة ذلك مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي ووجود الإطار القانوني الضامن للاستثمارات، وأشاد بالأداء الاقتصادي في الفترة السابقة خاصة السنوات الأربع الماضية، حيث حققت طفرة في معدلات نمو الناتج المحلي وفقا لما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي. قال ضمن مقاله يوم ٢٨ يناير ٢٠٠٠ تحت عنوان «تطوير مناخ الاستثمار في مصر ضرورة كبري» ما يلي:

«إن مؤشر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري يؤكد بوضوح ديناميكية الاقتصاد المصري، وتوجهه نحو درب النمو الاقتصادي السريع. وقد بلغ هذا المعدل نحو ٥٪ و ٤ر٥٪ و ٦٪ في أعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ مكملا دورة النمو المتصاعد المستمر منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن بلا انقطاع، على الرغم من كل ما تعرضت له دول كثيرة في العالم من أزمات مالية واقتصادية منذ منتصف عام ١٩٩٧، وهذا النمو الجيد للاقتصاد المصري يعني تزايد الدخول الموزعة، وتزايد الطلب على السلع والخدمات، ويعني تزايد عرض السلع والخدمات في حراك ديناميكي يغري أي مستثمر بالمشاركة فيه، من خلال ضخ استثمارات مباشرة في السوق المصرية، سواء كان هذا المستثمر محليا أو أجنبيا.

ومن ناحية أخرى فقد سجل مؤشر التضخم مستويات ممتازة في مصر، لا تختلف عن تلك التي تحققها أكثر دول العالم استقرارا على الصعيد الاقتصادي، حيث بلغ المؤشر ٢ر٦٪ و ٨ر٣٪ و ٧ر٣٪ في أعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالي، حسب بيانات صندوق النقد الدولي (World Economic Outlook). وهذا المستوى المنخفض من التضخم يعني الاستقرار النسبي للأسعار والأجور بما يساعد المستثمرين على إجراء الحسابات المستقبلية للجدوي الاقتصادية بشكل آمن وأكثر دقة، كما أنه يعني أن زيادة الناتج والدخول الموزعة تؤدي إلى زيادة حقيقية في الطلب على السلع والخدمات.

كذلك فإن انخفاض مستوى البطالة في مصر من ٣ر١١٪ من قوة العمل عام ١٩٩٥، حسب بيانات صندوق النقد الدولي إلى نحو ٨٪ في الوقت الراهن، يعني أن مصر المتسارعة النمو اقتصاديا في سبيلها إلى حل مشكلة البطالة بشكل حاسم، بكل ما يعنيه ذلك من تخليص المجتمع والدولة من مشكلة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية مؤثرة.

أما استقرار سعر الصرف في مصر، والتعامل في سوق الصرف بشكل مرن، فإنه أحد إنجازات الإصلاح الاقتصادي. والاستقرار الذي نقصده لا يعني الثبات والجمود، لأن سياسة سعر الصرف يجب أن تكون مرنة بشكل كاف،وقادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، وهو ما سنتناوله بشكل تفصيلي في مقال قادم، لكن الاستقرار الذي تحقق لسعر وسوق الصرف في مصر يعتبر مؤشرا إيجابيا للاستثمارات التي تنطوي على مكون بالعملات الأجنبية، وهو مؤشر للاستقرار في السوق المصرية، وفي التعاملات الخارجية للاقتصاد المصري بصفة عامة.

رابعًا: توشكى.. أحد أهم المشروعات

وقدمت صحيفة الأخبار تقريرا عن مجلة فرنسية أشادت فيه بمشروع توشكى الذي اعتبرته أحد أهم المشاريع الطموحة في القرن الحادي والعشرين في العالم. جاء المقال على وكالة الأنباء الفرنسية ونشرته «الأخبار» يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٠ وكان عنوانه: «توشكى.. أحد أهم مشروعات العالم في القرن الواحد والعشرين».

«اعتبرت مجلة «شانتييه كوبيراتيف» الصادرة في باريس أن مشروع توشكى يعد أحد أهم المشاريع الهندسية الطموحة في القرن الواحد والعشرين على مستوى العالم.. وقالت المجلة التي تصدر شهريا إن مشاريع الري في جنوب مصر ستخلق واديا جديدا للبلاد.. وأشارت إلى أنها ستسمح بري أراضٍ زراعية تبلغ مساحتها ٢٥٠ ألف هكتار.وقد اعتمدت المجلة في تحقيقها على كتاب «الأعمال الكبرى» الذي يعد أول دليل دولي متخصص بشكل كامل في أهم المشروعات التي تقام على مستوى العالم».

خامسًا: توشكى إلى الأمام

وكتب السيد/ أحمد نصر الدين في صحيفة «الأهرام» عن توشكى باعتباره أعظم عمل هندسي واقتصادي وتنموي في القرن الحادي والعشرين بشهادة علماء العالم. وتساءل: لمصلحة من قامت بعض الصحف بالاتهامات العشوائية المتضاربة لهذا المشروع العملاق الذي يحلم به كل الشباب المصري؟ كان عنوان المقال « توشكى إلى الأمام سر» ونشرته «الأهرام» في عمود رؤية يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٠.

«سؤال ملح وبريء جدا.. وهو: لمصلحة من بالضبط تتم فصول المسلسل الهزلي الحاصل من بعض الصحف غير القومية التي تكيل الاتهامات العشوائية المتضاربة لمشروع توشكى؟ وإذا كانت بعض هذه الصحف أقامت الجنازات والمآتم قبل وفي أثناء تنفيذ مشروع مترو الأنفاق والإجراءات الإصلاحية الاقتصادية وغيرها من منجزات شعبنا العظيم حتى أسكتتها وأخرصتها النتائج والإنجازات الناجحة العملاقة، فإنه من الواجب الآن ولمصلحة شعب مصر وإنجازاته الحقيقية والتاريخية غير المسبوقة أن تتوقف هذه العنتريات التي ما قتلت ذبابة وكفاها شوشرة وطنطنة فارغة تهدم ولا تبني وتشوش ولا توضح بلا أدنى مسئولية، هل لأن السد العالي هو الزعيم الخالد جمال عبد الناصر؟ السد العالي أعظم عمل هندسي واقتصادي وتنموي بإذن الله في القرن الجديد الحادي والعشرين بشهادة التقارير الدولية الفنية ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية من الجهات الدولية المرموقة، وتوشكى قد خلقت لتبقى وتستمر إلى الأبد لمصلحة حلم الشباب المصري.

والسؤال الأن: هل تحتاج أبواق المسلسل الانهزامي والرجعي إلى شهادة أو إشادة بهذا المشروع العملاق أكثر من شهادة وإيمان أصحاب ورجال مدرسة الري المصرية الوطنية الرائدة في العالم أجمع، وشهادة علماء العالم في الجامعات والدراسات البحثية. إن نظرة في دنيا المياه العالمية والدولية سوف تغني عن التعريف بأصحاب هذه المدرسة، حيث يعتلي أعلى كراسي وقمم هذه المؤسسات علماء وخبراء مصريون ارتقوا سلم المجد في هذا العالم وهذه الدنيا بكفاءة واقتدار، ويكفيهم في الداخل ـ داخل مصر ـ أنهم يديرون أعقد وأندر وأكبر شبكة ري في العالم في مصر.

والجدير بالذكر في نهاية المطاف أن نقول: إن المشوار الذي بدأه الزعيم جمال عبد الناصر وواصله الزعيم محمد أنور السادات سيكمله الزعيم محمد حسني مبارك، وهم زعماء خالدون في تاريخ مصر البطولي الناصع، ونظن أنه لا ارتداد إلى الوراء تحت أي مظلة خاوية استنفدت كل مصداقيتها في أوهام لن تجبر الشعب المصري وكل زعمائه الخالدين على إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء أو الخلف.. توشكى إلى الأمام سر.. استمر».

سادسًا: حجر زاوية

وواصلت الصحف في شهر فبراير ٢٠٠٠ الإشـادة بالمشروعات الكبرى واستنكرت الرجوع عن القرارات التي اتخذتها حكومة الجنزوري، والتي كانت تتركز كلها في المحافظة على الصالح العام وليس مصالح فئة معينة من المنتفعين. وجاءت صفحة الرأي في الأهرام لتؤكد أهمية هذه المشروعات. ودعا المقال إلى التفكير في مشروعات قومية أخرى وإلى تحمل القطاع الخاص العبء الأكبر في تنفيذها. نشر «الأهرام» هذا الرأي يوم ٩ فبراير ٢٠٠٠ تحت عنوان «حجر زاوية لبناء المستقبل» وهذا نصه:

«المشروعات القومية الكبرى تمثل حقا حجر زاوية في بناء مستقبل مصر التي لن تتقدم بدون تنمية واسعة النطاق، ودون زيادة كبيرة في الإنتاج ورفع مستواه بما يجعله

قادرا على دخول الأسواق العالمية والمنافسة فيها، بل إن التنمية واسعة النطاق تعتبر حدا فاصلا بين التقدم والتخلف، وبين الاستقرار والتوتر،وبين الأمل واليأس.

فبلادنا تزيد سكانا بمعدل كبير بما يلقي علي كاهلنا أعباء كبيرة لا تتمثل، فحسب في الوفاء بمتطلبات السكان الجدد بل أيضًا في تلبية المزيد من متطلبات السكان القدامى،فهناك شريحة كبيرة من المصريين مازالت تسعى إلى رفع مستوى معيشتها، كما أن هناك شريحة كبيرة من المصريين تزداد متطلباتها من السلع الترفيهية والمستحدثات التكنولوجية والخدمات الراقية، وكل ذلك يحتاج من شعبنا إلى أن يبذل أقصى جهد فكري وبدني، من أجل تحقيق هدف التنمية واسعة النطاق.

وقد كان الرئيس مبارك واعيا لكل هذه الحقائق منذ سنوات بعيدة،ولذلك دعا المسئولين والخبراء إلى التفكير في إقامة مشروعات قومية عملاقة، وأثمر العمل والتفكير وضع مشروعات توشكى وشرق بور سعيد وشمال السويس والعوينات، وغير ذلك من المشروعات في سيناء والصحراء الغربية والوادي القديم أيضا. وتؤكد حقائق اليوم وملامح الغد صدق هذه الرؤية، وصواب هذا التفكير بصورة تدعونا إلى الكف عن أي خلاف أو اختلاف بشأن قيمة هذه المشروعات، وأن يتركز خلافنا واختلافنا على عمليات التنفيذ ومشكلاتها،وكيف يمكن التغلب على هذه المشكلات، فهذا هو الحوار الديمقراطي البناء حقا. بل إننا مدعوون إلى التفكير في مشروعات أخرى قومية عملاقة، كما إن القطاع الخاص مدعو إلى تحمل العبء الأكبر في تنفيذ هذه المشروعات التي يتعين عليه أن يعتبرها جزءا لا يتجزأ من الدور الذي ينبغي عليه أن يقوم به في مصر إلى المستقبل، وتوفير الوظائف لأبنائها، كما هو حال مثيله في الولايات المتحدة، وألمانيا واليابان، وغيرها من الدول التي نستحق أن نكون في مثل تقدمها».

سابعًا: المشككون

أما عمود وجهة نظر في صحيفة «الأهرام» بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٠فتعرض فيه السيد/ آدم النواوي للمتشككين، والعيون التي لا تبصر والحملة المغرضة التي حاول فيها

البعض النيل من مشروعاتنا القومية، وجاء نص المقال تحت عنوان « المشككون وعيون لا تبصر « ما يلي:

«قلت لصديقي،إنني أحمد الله أن مصر بخير وستظل بخير ما دمنا نعرف واجبنا كلما جد الجد ووضح اليقين الذي نترفع به عن مهازل الأهواء. إننا بخير ما دام فينا الإنسان الذي يعرف واجبه ويصر على أن يؤديه بضمير حي يريحه ولا يؤذيه، أقول إنه ومادمنا جميعا يقظين ومؤمنين بما نفعل من أجل رفعة بلادنا، فهذا يدعونا إلى الغبطة والارتياح. أما المشككون فنحن نلمس دلائل الخير في يأسهم، وقد ظهرت عليهم عوارض الانخذال، وعلينا جميعا بالحزم الذي يحبط هذا الكيد ورده إلى نحورهم.

إنني أقول هذا القول ردا على الحملة المغرضة التي يحاول فيها البعض أن يشكك في مشروعاتنا القومية الاقتصادية التي يذرفون عليها الدموع من عيون لا تبصر نور النهار، وعجبا وأنت تراهم يتباكون على ما تحقق، وصحيح أن المغالطة قد تجوز أحيانا في أشياء كثيرة، ولكن في مثل هذه المشروعات واضحة المنفعة لإقتصاد مصر مثل توشكى وشرق التفريعة والمناطق الحرة والموانئ الجديدة، وهي مشروعات ملموسة لا تجوز فيها المغالطة لأنه لا ريب فيها. إن غاية الأمر أننا نطابق ما قيل بما هو واقع بالفعل فنجد العجب العجاب.

قال الصديق لك كل الحق ومثل هؤلاء المشككين، على المجتمع أولًا أن يعالجهم نفسيا لأنهم عاشوا في وقت الريب والبهتان والضلال، والذي أعتقد أن نكبة الإنسانية الكبرى في زماننا هذا ترجع إلى فقدان ثقة الناس بما في الطبيعة الإنسانية من خير وكرم، ومن ثم إلى قيام الشك والطمع مقام الثقة والتعاون في علاقات الإنسان بأخيه الإنسان. والقدوة الحسنه علاج نفساني لأفات الضمائر في عصرنا هذا. وعلينا أن ننتزع خوالج الشك من ضمائرهم.

وأكرر هنا القول: إن عصرنا هذا أحوج العصور إلى التنويه بكل قدوة، وهذا يعيد إلى الإنسان إيمانه بنفسه واطمئنانه إلى ضميره واعتماده على طبيعة الخير فيه.. ونحمد الله أنه كتب السلامة لهذه المشروعات من هذه الشرور التي أوشكت أن تعصف بكل ما كسبناه وكل ما أعددناه لمستقبلها».

ثامنًا: مشروع الخروج

مشروع الخروج من الوادي القديم هو ملك لمصر وليس لأي حكومة سابقة. بهذا قامت جريدة «الأهالي» بنشر تحقيق يوم ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٠ تحت عنوانين خبراء يؤكدون: وقف مشروع التفريعة.. يخدم مصالح إسرائيل، هل تستفيد الموانئ الإسرائيلية من إلغاء مشروع شرق التفريعة؟ دراسة مكثفة سبقت الإعلان عن المشروع وشارك فيها وزير الاقتصاد، القوات المسلحة نزعت الألغام من ٩ ملايين متر مربع، وحكاية رخاوة التربة مجرد مبرر لوقف المشروع، وجاء في التقرير ما يلي:

علق خبراء اقتصاديون كبار على ما انفردت الأهالي بنشره في عدد سابق حول إلغاء مشروع شرق التفريعة، قالوا إنهم يريدون أن يلفتوا نظر هؤلاء الذين أصدروا تعليمات بالتوقف عن تنفيذ المشروع على أنه بمجرد البدء في هذا المشروع المصري، توقفت إسرائيل عن عمليات واسعة كانت تستهدف توسيع ميناء أشدود الإسرائيلي، لأنه لم يكن بوسع ميناء مثل أشدود أن ينافس ميناء شرق التفريعة

أكد هؤلاء الخبراء أن المشروع المصري يتميز عن غيره من الموانئ، بأنه يقع في منطقة تمتلك مجريين ـ ذهابا وإيابا ـ هما قناة السويس وشرق التفريعة، في الوقت نفسه قالت مصادر وزارة المالية: إن تقارير أوضحت أن أرض شرق التفريعة رخوة، وقد لا تصلح إقامة مشروعات عليها. وذكرت هذه المصادر أن الوزارة في انتظار تأكيد علمي نهائي حول عدم صلاحية الأرض، وعندئذ ستقوم بتحويل الاستثمارات المخصصة للمشروع في الموازنة العامة إلى مجالات أخرى.

ومن جهة أخرى وجه محافظ البنك المركزي خطابا إلى كل البنوك، يطلب منها ضرورة الأخذ في الاعتبار ما يواجه أرض مشروع شرق التفريعة من مشاكل عند منح قروض لمستثمري المشروع بضمان الأرض.

غير أن شخصية اقتصادية كبيرة أكدت للأهالي، أنه تم إقرار مشروع شرق التفريعة بعد دراسة مكثفة أعدتها لجنة وزارية كانت تضم الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد، والمهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات السابق، ولم تطرح اللجنة أيا من المشكلات التي يتحدثون عنها الآن.

ويضيف الخبراء أن حكاية رخاوة التربة هي مجرد تبرير لوقف المشروع، وهي حكاية مثيرة للسخرية، لأن أي أراضٍ ملاصقة للمياه تعاني من هشاشة التربة، وهو أمر كان يعرفه الجميع من مسئولين ومستثمرين، ويدركون جيدًا أنه ليس مصدرا للقلق.

وصرح رجل الأعمال محمد أبو العينين بما يؤكد التفسيرات المشار إليها في السطور السابقة، قال: إن المشروع يتميز بموقع حيوي، وإنه ليس سرا أن إقامة هذا الميناء أطاحت بحلم إسرائيل في إنشاء ميناء محوري في مدينة إيلات الإسرائيلية، وأوضح أن رخاوة التربة لا تمثل عائقا أمام المشروع، لأن كل ما سيترتب عليه هو زيادة طفيفة في التكاليف للقيام بمعالجات خاصة للتربة وقال: إن هناك «من لا يحبون الخير لمصر». وإنه ينتظر من «الأهالي» و «وخالد محيي الدين» أن يستمرا في التيقظ لمواجهة هؤلاء لأن لـ «الأهالي» و«خالد محيي الدين» مصداقية كبيرة وحول عدم قيامه بالاستثمار في شرق التفريعة قال محمد أبو العينين: إن له استثمارات في شمال خليج السويس، كما أنه كان من المبادرين في مشروع العوينات.

«الأهالي» تطرح هذه الآراء والتفسيرات، التي جاءت على لسان خبراء ذوي مكانة عالية، أمام الحكومة، وتتمنى ـ حفاظا على الثروة القومية ـ إطلاع الرأي العام على الدراسات الخاصة بهذا المشروع حتى يعرف الشعب حقيقة الأمر.

تاسعًا: الجمهورية (خطوط فاصلة)

وأيضًا في هذا الشأن كتب السيد/ سمير رجب في جريدة الجمهورية تحت عنوان خطوط فاصلة يوم ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠ جاء ضمنها ما نصه:

«حقا.. صدق الرئيس مبارك عندما قال إن مشروعاتنا العملاقة ولدت لتبقى.. لأن هذه المشروعات.. هي التي ستغير وجه الحياة على أرض مصر.. وهي التي سوف تخرج بنا من شريط الوادي الضيق.. إلى آفاق أرحب، وأوسع.

لقد تصور البعض ـ خلال فترة زمنية معينة ـ أن العمل سيتوقف في توشكى.. أو في

شرق العوينات أو شرق بور سعيد.. أو.. أو.. لكن كان محالا أن يحدث ذلك لسبب بسيط.. أن كل تلك المشروعات قامت بناء على دراسات مستفيضة، ووفقا لخطة علمية.. شارك فيها الخبراء، والمتخصصون».

عاشرًا: مصر الخضراء

وها هو ذا الرئيس مبارك سوف يقوم بزيارة «المشروعات العملاقة الجديدة» ليتفقد مواقع العمل بها.. حتى يطمئن إلى أن الأمور تسير على ما يرام ووفقا للجدول الزمني المحدد..».

وكتب كل من السيد/ خميس البكري والسيدة/ نهال شكري في جريدة «الأهرام» يوم ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠ تحقيقا عن مصر الخضراء جاء فيه ما نصه:

اهتمام مكثف بمتابعة الإنجاز الكبير بمشروع توشكى طوال الأسبوع الماضي.

٣ اجتماعات لمجلس الوزراء، وزيارة مرتقبة للرئيس مبارك لمشروع القرن الـ٢١.

ندوة موسعة بالجامعة الأمريكية، وطائرة خاصة أقلت المستثمرين إلى توشكى أمس.

٢ر٢ مليار جنيه تم انفاقها على المشروع وفي الطريق حفر ٢٢٠ بئرا حول منخفض توشكى للزراعة على المياه الجوفية.

أعلن رئيس الوزراء الخميس الماضي أن إجمالي ما تم إنفاقه من استثمارات في مشروع توشكى حتى الآن بلغ مليارين ومائتي مليون جنيه من إجمالي الإنفاق الكلي المقرر للمشروع الذي يصل إلى نحو ٥ مليارات و ٧٠٠ مليون جنيه.

صرح رئيس الوزراء أن مشروع توشكى يجري تنفيذه وفقا للبرنامج المعد وكشف الدراسات التي جرى استعراضها، عن أن التنفيذ يسبق هذا البرنامج في حفر الترعة الرئيسية والفروع الأربعة بها.

صرح د. أحمد جويلي رئيس مجلس إدارة شركة المملكة للتنمية الزراعية (الوليد بن طلال)، بأن التجارب الزراعية تجري على قدم وساق بمزارع الشركة اعتمادا على

الآبار الجوفية، تمهيدا لتصميم زراعة المحاصيل التي ثبت نجاحها على مساحة ١٠٠ ألف فدان بعد دخول مياه النيل عبر ترعة الشيخ زايد. وأضاف بأنه مع نجاح تجربة إنتاج الخرشوف في نهاية أغسطس الماضي الذي أعطى نتائج مبشرة، تقوم شركة ريجوا الآن بإنشاء بئر ثانية جديدة بالمزرعة التجريبية من أجل التوسع في تجارب مشروعات محاصيل الفاكهة والتي تضم: التمور ـ المانجو ـ الباباظ ـ أفوكادو ـ الجريب فروت ـ المانيولا، وبعض الأشجار الخشبية ذات القيمة مثل المورنجا، وتعتبر هذه البئر هاما لربط البئر الأولى الجاري إصلاحها.

الحادي عشر: توشكى أرض الأحلام

وفي جريدة «الأخبار» يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٠ جاء تحقيقا مطولا يقع في الصفحة الخامسة كاملة أعدته السيدة/ كريمة السروجي وتصدرته العناوين التالية:

توشكى.. أرض الأحلام تسابق الزمن

الرئيس يتفقد خلال أيام أكبر المزارع.. والإنتاج خالٍ تماما من التلوث.

٨ آلاف عامل و ١٥٠٠ معدة ثقيلة.

وزير الري: توشكى.. قادرة على تعويض كل التكاليف.

رؤساء الشركات: ٩٠ ٪ نسبة الجودة بالأراضي الزراعية

وجاء في بداية التحقيق ما نصه:

«كل الإنجازات الكبرى في حياة الأمم تبدأ مجرد أحلام تتطلع إلى تحقيقها، وبعزيمة الرجال وإرادة الشعوب تتحول الأحلام إلى حقائق وإنجازات.. هذا هو ما حدث تماما في توشكى حيث باتت هناك حقيقة واقعة فوق أرض جنوب الوادي تعلن عن نفسها، إن المشروع العملاق الذي ينتظر زيارة القائد على أحر من الجمر.. ومنذ أن أعطى الرئيس مبارك إشارة البدء للعمل في المشروع يناير من عام ١٩٩٧ لم تنم عين، ولم تتوقف يد، ولم يهدأ عطاء الرجال الذين تركوا أسرهم وبيوتهم وحياتهم في المدن الصاخبة زات الخدمات العديدة.. ليأخذوا من رقعة المشروع البعيدة أرضا

جديدة. رجال قطعوا العهد على أن تتحول توشكى بالعمل المتواصل إلى جنة أخرى من جنات الله على الأرض.

جنة توشكى الجديدة تستقبل خلال أيام الرئيس مبارك بالأحضان، وهي تتجمل بالعديد من الإنجازات التي تعلن انتهاء نحو ٤٧٪ من المشروع نفسه بالحفر والتبطين للقناة الرئيسية والفروع، ونحو ٤٦٪ من محطة مبارك العملاقة للطلمبات أكبر محطة ري كبرى من نوعها في العالم. وحجم إنفاق بلغ حتى الآن مليارا و ٢٠٨ر٥ مليون جنيه، ووعد بالانتهاء من كل الأعمال الترابية والصناعية والطرق والجسور لقناة زايد وفروعها في يناير ٢٠٠٢ تمهيدا لإطلاق مياه النيل لمساحة ٥٤٠ ألف فدان منتصف أغسطس ٢٠٠٢ والإعلان عن ميلاد المشروع العظيم».

الثاني عشر: الجمهورية (خطوط فاصلة)

وقام الرئيس مبارك بزيارة ميدانية لمشروع توشكى ونشرت جميع الصحف أخبار الزيارة، وكتب السيد/ سمير رجب في عمودة «خطوط فاصلة» بجرية الجمهورية يوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٠ وهذا نص الفقرات الأولى منه:

«بالرغم من أن الرئيس مبارك قام من قبل بزيارات عديدة لـ «توشكى».. إلا أني أحسب أن زيارة الأمس لها دلالات خاصة.. لعل أولها.. التأكيد العملي.. والبات.. والقاطع على أن هذا ما حرص الرئيس على إعلانه بالأمس.. بالضبط.. مثلما أعلن وأكد مرارا، وتكرارا في مناسبات شتى.

وأيضا.. ما رايناه بعيوننا يثبت حقيقة مهمة.. أن أزمة السيولة المالية لم تؤثر على المشروع.. بل إن كل شيء يسير وفقا للبرنامج الزمني المحدد.. بل ربما أسرع منه، وهذا في حد ذاته يولد فينا ثقة متجددة، بأننا حينما فكرنا في إنشاء تلك الدلتا الجديدة.. لم يكن تفكيرنا وليد فراغ.. بل إنه يستند إلى دراسات دقيقة، وخطط علمية لها شأنها، واعتبارها.

في نفس الوقت فإننا حينما شاهدنا أعمال الحفر العميق الذي تقوم به الحفارات الثلاث: عسكر، وتوشكى، وقناوي.. ازددنا تفاؤلا.. بالمستقبل، وأثبتنا ـ بحق ـ

أن الأجيال القادمة.. سوف تنعم ـ بإذن الله ـ بحياة رغدة هانئة، ويكفي أن «الأبناء الأعزاء» سيتحررون من ضيق المكان الذي طالما جثم بهمومه الثقيلة فوق صدور الأباء، والأجداد .

ها هو شذى عطر الأفق الواسع.. الرحب.. يتخلل ثنايا الرمال الواعدة.. وها هي مياه الكد، والعرق، والتعب.. تتدفق في انسيابية ووداعة.. كأنها تريد أن تنطق قائلة: إن كل قطرة من قطراتها لا تروي الزرع فحسب.. بل تمنح الإنسان.. رحيق الحياة.

لعلكم جميعا قد لمستم بسمات الاطمئنان فوق شفاه القائد.. ولا حظتم كيف بدا مرتاحا راضيا لما يجري فوق هذه الأرض المصرية التي يفخر عصره، ويعتز باقتحام أسرارها، وغموضها.. ولا سيما بعد زرع (٢٥٠ فدانا).. بدرب الأربعين إلى جانب عشرة آلاف أخرى في الطريق.. يجني ثمارها قريبا ـ بإذن الله ـ بنو الوطن، الذين لن يكونوا في حاجة إلى الاغتراب أو الهجرة عند أناس آخرين.. قربوا أم بعدوا.. إذ يكفيهم حنان «الأم الرءوم» ورعايتها الكاملة لهم ومشاعرها المتدفقه إزاءهم.. ليل نهار..».

الثالث عشر: لخير الأجيال القادمة:

وفي جريدة «الأخبار» يوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٠ خُصصت الصفحة الثالثة كاملة لزيارة السيد الرئيس مبارك لمشروع توشكى، حيث كتب السيد/ ياسر رزق والذي تابع جولة السيد الرئيس للمشروع تحت عنوان«مبارك: توشكى.. لخير الأجيال القادمة» وكتب في بداية التحقيق ما نصه:

«واصل الرئيس حسني مبارك أمس جولاته بمواقع العمل والإنتاج لتفقد سير العمل بالمشروعات وتشجيع العاملين. زار الرئيس مشروع توشكى في سادس زيارة يقوم بها لهذا المشروع القومي الكبير منذ أعطى إشارة بدء العمل فيه في ٩ يناير عام ١٩٩٧، تابع الرئيس على الطبيعة الأعمال الجارية في إنشاء قناة الشيخ زايد وفروعها، وشاهد ما وصلت إليه أعمال الإنشاءات في موقع محطة الرفع العملاقة التي ستنقل

مياه النيل من عمق بحيرة ناصر لضخها إلى القناة، وتفقد المناطق الجاري زراعتها تجريبيا على مياه الآبار استعدادا لوصول مياه النيل إليها في أكتوبر عام ٢٠٠٢ عن طريق قناة الشيخ زايد وفروعها.

وفي خلال زيارته الميدانية.. قام الرئيس مبارك بجولة نيلية في بحيرة ناصر، شاهد خلالها أعمال الحفر التي يقوم بها الحفار الثاني عند مأخذ محطة الرفع الرئيسية داخل البحيرة.

استمع الرئيس مبارك في بداية زيارته لتوشكى إلى تقرير شامل من وزير الري عن المراحل التي تم تنفيذها وتوقيتات تنفيذ المراحل التالية.. واستوفى بعض الجوانب الخاصة بأعمال الزراعة وإسكان العاملين من خلال إجابات وزيري الزراعة والإسكان على استفساراته...».

وأيضا في المجال الزراعي والمشروعات الكبرى، يأتي مشروع شرق العوينات والبالغ مساحته نحو ٢٤٠ ألف فدان تروى على الخزان الهائل من المياه الجوفية في المنطقة.. لقد بدأ الحديث عن هذا المشروع منذ عام ١٩٨١ بل وتم تسليم أراضي المشروع لإحدى الجهات الرسمية ثم لأحد رجال الأعمال.. ولكن لم ير التنفيذ الفعلي أي بداية إلا منذ الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧.. لقد شككت الحكومة الحالية عن البداية في هذا المشروع وغيره من المشروعات الكبرى الأخرى كما سبق الإشارة بالقول: إننا نعيد النظر فيها أو نعيد النظر في أولوياتها.. أو نسعي لتدبير الموارد المالية اللازمة، وكأنها غير مدرجة بالخطة.. ولكن ماذا تقول اليوم؟؟

الرابع عشر: جنة مصرية

كتب السيد/ نبيل عطا بجريدة «أخبار اليوم» يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٠ تحقيقا تحت عنوان «جنة مصرية.. في قلب الصحراء» وعنوان أخر في شرق العيونات.. شباب الخريجين: «المشروع اثبت نجاحه وتوفير عوامل الاستقرار لتحقيق التكامل الأسري» ولقد جاء في مقدمة التحقيق ما نصه:

«أقل ما يمكن أن يقال على ما يحدث في شرق العوينات: إنه إعجاز قبل أن يكون إنجازا، وهو كنز مصر القادم من الجنوب ويمثل حلمها الأخضر الذي أصبح واقعا جميلا، فعلى بعد ألف كيلو متر جنوب القاهرة تحولت الأرض التي تزيد مساحتها على ٢٤٠ ألف فدان إلى بساط أخضر.. وأثبتت الدراسات أن الخزان الجوفي هناك يكفي لزراعة الأرض أكثر من ٣٥٠ عاما،وبفضل دعوة الرئيس محمد حسني مبارك للخروج من الوادي الضيق أطلق المستثمرون وشباب مصر إلى جنوب الوادي وشرق العوينات ليزرعوا صحراء مصر ويؤسسوا حضارة الإنسان المصري الجديدة في القرن الحادي والعشرين، ويؤكدون حقيقة واحدة إن الإنسان المصري قادر على تحقيق المعجزات، والدليل على ذلك أن شرق العوينات رغم بعدها الشاسع تحولت إلى جنة في قلب الصحرا..».

الخامس عشر: تصدير إنتاج ٢٥ ألف فدان

كتب السيد/ محمد الهواري بجريدة «الأخبار» يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان «تصدير إنتاج ٢٥ ألف فدان بشرق العوينات للأسواق العالمية.. شركة للنقل الجوي و٥ شركات لتسويق وتصدير المنتجات الزراعية» وأضاف ما نصه:

«تقرر تصدير منتجات شرق العوينات مباشرة إلى أوروبا والأسواق العالمية لمواجهة الإقبال على هذه المنتجات الخالية تماما من استخدام المبيدات والكيماويات.

وأكد د. يوسف وإلى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي أنه تم التوسع في المساحات المزروعة بشرق العوينات، حيث ارتفعت من ٣ آلاف فدان إلى ٢٥ ألف فدان حاليا تم زراعتها بالكامل بالمحاصيل التصديرية ذات القيمة العالية بدلا من المحاصيل التقليدية.

وقال الدكتور يوسف عبد الرحمن رئيس البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والمشرف على وحدة الخدمات البستانية أنه تمت زراعة ٥ آلاف فدان بالبطاطس

البيولوجية الخالية من المبيدات والعفن البني ويصل انتاجها ما بين ٦٠ إلى ٧٠ ألف طن سيتم تصديرها بالكامل إلى إنجلترا وأوروبا خاصة إن الصادرات الزراعية المصرية تنمو إلى السوق البريطاني بمعدل يصل ١٢٪ سنويًا، كما تمت زراعة ٢٥٠٠ فدان في توشكى أيضًا بالمحاصيل التصديرية.

وقال إنه يجري تنفيذ قرار مجلس الوزراء بتأسيس شركة للنقل الجوي برأسمال ٦٠ مليون جنيه يساهم فيها بنك التنمية الزراعي بـ ١٠٪ والقطاع الخاص ٨٠٪، وستوفر مجموعة من البرادات للنقل الجوي وطائرتين للشحن الزراعي وخطوط نهرية وبحرية، كما سيقوم البنك بتأسيس ٥ شركات للتسويق حيث يتم تنفيذ نظام جديد للإقراض الزراعي المدعم يرتبط باحتياجات السوق المحلي والتصدير، مع التزام المنتجين الزراعيين بدورات إرشادية في إنتاج محاصيل معينة وتقوم شركات التسويق بشراء الإنتاج وتسويقه سواء للسوق المحلي أو التصنيع أو التصدير لصالح المنتجين.

أما في المجال الصناعي والمشروعات الكبرى، فإنه لأول مرة يقام في مصر منذ الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ ما يسمى بالمناطق الصناعية الكبيرة المتكاملة.. ذلك غير ما هو مقام من نشاط صناعة في المدن العمرانية الجديدة، وأيضًا غير التجمعات الصناعية التي كنا نطلق عليها جوازا مناطق صناعية، والتي تخدم الصناعات المتوسطة والصغيرة.. يأتي في مقدمة هذه المناطق الصناعية الكبيرة المتكامله مشروع خليج السويس.. والذي بقي قرونا يحتل هضبة كبيرة مثل جبل عتاقة وجبل جلالة بالسويس.. ولقد بدأ الحديث والدراسة والإنفاق على مدى عقدين سابقين، إلا أن بداية التنفيذ الفعلي كان في نهاية عام ١٩٩٧ لإقامة هذا المشروع الكبير في مساحة تبلغ نحو ٢٣٠ مليون متر مربع بالإضافة إلى ميناء العين السخنة، والذي تم بناؤه وتشغيله فعلا في فترة مناسبة بلغت ثمانية عشر شهرًا.. هذه المنطقة تعتبر من حيث المساحة أكبر مناطق صناعية في العالم.. ولقد حاولت الحكومة الحاليه في البداية أن تصيب هذا المشروع ما أصابته للمشروعات الكبرى الأخرى..ولكن ماذا يقـال اليوم؟؟

السادس عشر: في انتظار زيارة

لقد أعد السيد/ أشرف إكرام تحقيقا نشر بجريدة «الأخبار» يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان «في انتظار زيارة الرئيس مبارك.. خليج السويس بدأت التصدير» وجاء ضمن التحقيق ما نصه:

«الأخبار: كانت هناك، في أول منطقة اقتصادية خاصة بشمال غرب خليج السويس والتي بدأت بالفعل في تصدير منتجاتها إلى مختلف دول العالم، وبخروج هذه المنطقة الصناعية إلى النور سوف تتغير الخريطة العمرانية والتنموية لمصر.. لما تتيحه من فرص عمل للشباب وزيادة الدخل القومي من العملات الصعبة.. فإذا كان الشباب سعداء بهذا الإنجاز.. فإنه من حق المستثمرين أيضا في هذه المنطقة الصناعية أن يكونوا الأكثر سعادة وفخرا.. فقد استطاعت بعض المشروعات أن تسابق الزمن والأخرى في الطريق.

خلال جولة «الأخبار» بالمنطقة الصناعية المواجهة لساحل خليج السويس وميناء العين السخنة الدولي الجديد، زرنا مواقع لمصانع ومشروعات عملاقة، بعضها بدأ إنتاجه بهدف التصدير منها مصنع السيراميك ومنها للإنتاج المحلي مثل الخرسانة الجاهزة والمنتجات الخرسانية «الطوب»، والبعض الآخر بدأ بالتشغيل التجريبي كمصنع السماد الذي لديه تعاقدات للتصدير قادمة، وعدد أخر أوشك على الانتهاء ليبدأ إنتاجه قبل نهاية العام الحالي مثل مصنع «البولي بروبلين» وكذلك مصنع خراطيش «السيلكون»، كما بدأ مصنع إنتاج الخرسانة الجاهزة ومصنع منتجات الخرسانة «الطوب».. كما يجري العمل حاليا في مصنع الأتوبيسات وهياكل السيارات وفي مصنع الصلب، وقطاعات الألومنيوم والزجاج.

لاحظت «الأخبار» أن القاسم المشترك بين هذه المصانع التي بدأت الانتاج أو التي أوشكت على الانتهاء، أن العمل يجري على قدم وساق بحماس وحركة دءوبه طوال اليوم.. ومع ارتفاع درجات الحرارة ترتفع أيضا الأجور للعمالة، فيصل متوسط الأجر الشهري للعامل أو خريج الدبلوم داخل المصانع ما بين ٥٠٠، ٦٠٠ جنيه، في حين يصل ما بين ٣٠٠٠، ٤٠٠٠ جنيه فما فوق للمهندس حسب الخبرة، لدرجة أن بعض

الخبرات المصرية من الطيور المهاجرة من المهندسين العاملين في بعض دول الخليج قد عادوا ليتبوءوا مناصب قيادية في هذه المصانع التي تحتاجهم في نفس التخصصات والمساهمة في حركة التنمية بالمنطقة وزيادة الصادرات، كما لاحظنا أيضا استخدام أحدث تكنولوجيا العصر في المعدات داخل المصانع..».

السابع عشر: جريدة القوات المسلحة

وأجرت جريدة القوات المسلحة حديثا مع السيد الرئيس مبارك نشرته جريدة الجمهورية يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠٠، وردا على سؤال بجريدة القوات المسلحة عن موقف تنفيذ المشروعات الكبرى العملاقة في سيناء وتوشكى وشرق العوينات، أجاب الرئيس مبارك:

«المشروعات العملاقة سوف تظل تسهم في رسم خريطة الغد لمصر لتحقيق النهضة والتنمية المستدامة التي تضمن حقوق الأجيال القادمة،هذه المشروعات ليست مشروعات حكومة معينة، وإنما هي مشروعات دولة، وقد خضعت قبل بدء تنفيذها لدراسات مستفيضة، وأثبتت جدواها لأنها ستغير من وجه الحياة على أرض مصر، ولصالح المواطن البسيط، وستساهم في معالجة العديد من المشاكل التي تشكل تحديات لمستقبل التنمية والأجيال القادمة، وفي مقدمتها مشاكل سوء التوزيع السكاني، وعدم الإستغلال الأمثل للموارد والطاقات،وتوفير فرص العمل للشباب.. ولكن ما حدث هو أننا بدأنا تنفيذ تلك المشروعات طبقا للإمكانيات المتاحة مع إعطاء أهمية خاصة للقطاعين الخاص والاستثماري للمشاركة في تحمل أعبائها، ونحن مستمرون في تنفيذ البنية الأساسية في كثير من تلك المشروعات خلال شهور، ولابد أن نعرف جيدًا أن تنفيذ تلك المشروعات يتم من أجل مستقبل الأجيال القادمة التي لن نتخلى عنها، ولابد أن نضمن لها مستقبلها من أجل مصر ورخاء أبنائها.

الثامن عشر: مصر ومستقبل الحكم

نشرت جريدة «الوفد» في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٠ مقالا للسيد/ أحمد أبو الفتح تحت عنوان «مصر ومستقبل الحكم»، جاء فيه:

لا شك أن مصر مقبلة على مرحلة قادمة وعلي أسلوب حكمها يتوقف مصير مصر والمصريين. وإحقاقا للحق يجب أن نعترف أن مصر قد خسرت خسارة كبرى بإبعاد الدكتور كمال الجنزوري عن الحكم. الدكتور الجنزوري أراد أن ينقل اقتصاد مصر من التخبط إلى الميدان الدولي. لقد رأى دول النمور الآسيوية تقفز إلى ميدان الاقتصاد العالمي.. وهكذا أخذ المستثمرون من أمريكا وأوروبا. بل والدول العربية يقبلون على استثمار أموالهم في هذه الدول.

قرر الدكتور الجنزوري أن يقفز باقتصاد مصر إلى الميدان العالمي وتبني بعض مشروعات كبرى تجذب أموال كبار المستثمرين.

وأضرب مثلًا بتوشكى كأحد أكبر مشروعات الدكتور الجنزوري وهو المشروع الذي انهالت عليه وعلي باقي المشروعات الكبرى الانتقادات.

وإذا نظرنا بهدوء ووطنية متجردة إلى الأطماع والمصالح الخاصة، نجد مشروع توشكى قد جذب اهتمام مستثمرين كبار، وكان من أبرزهم الأمير وليد بن طلال والشيخ زايد ومستثمرون عرب.

الأمير وليد لا يستثمر أمواله وفقا للعواطف أو المجاملات، فهو في الصف الأول من المستثمرين الناجحين في العالم ومجرد إقباله على استثمار أمواله في توشكى هو أكبر إغراء للمستثمرين الكبار لأن يستثمروا أموالهم في مصر.

وأبدى مستثمرون رغبتهم في زراعة مساحات تقدر كل واحدة بخمسين ألف فدان بأحدث الطرق وأكثرها قبولًا في الميدان الدولي.. ولو استمر المشروع بقوة الدفع في مراحله الأولى لكان قد جذب عشرات وعشرات المستثمرين العالميين.

وهناك قضية أمام القضاء، والأمر متروك لعدالة القضاة الذين يمثلون أعظم مبادئ الإسلام والأديان السماوية، فالعدل هو الله والقضاة حراس العدالة.

بعيدًا عن القضية كان المشروع قد جمع أكبر أربع شركات عالمية للمساهمة في استغلال حديد أسوان.. ومن غير المقبول أن يدعي أي مدع أن شركة (يو إس ستيل

الأمريكية وما نزمان الألمانية وأكبر شركتين للحديد من فرنسا وإيطاليا) قد قبلت المشاركة في هذا المشروع دون إجراء دراسات كبرى وعميقة.

الدول الآسيوية أنفقت وتنفق المليارات لجذب كبار المستثمرين، ومصر تأتيها شـــركات (يو إس ستيل ومانزمان وفرنسا وإيطاليا) لتنفذ مشروعا لعله أكبر المشاريع وتوقف الدولة المشروع.

التاسع عشر: حكم القضاء

وكتب الأستاذ سعيد سنبل في «الأخبار» في ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٢ مقالا هذا نصه:

يعتبر الحكم الذي أصدرته محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار إسماعيل حمـدي، وعضوية المستشار بشير أحمد عبد العال، والمستشار محمد أبو العيون.. في القضية التي عرفت باسم قضية حديد أسوان.. واحدا من أهم الأحكام، بل من أخطرها.. حيث تضمنت حيثياته بعبارات انتهت إلى براءة القائمين على المشروع وتأكيد أهميته وجدواه، وأوردت عبارات واضحة وصريحة عن تخبط السياسات الحكومية، وأثرها السلبي على مناخ الاستثمار عندما أقدمت على إيقاف هذا المشروع وإحالة القائمين عليه إلى المحاكمة. فقد وردت في حيثيات الحكم.. العبارات التالية:

«.. حيث إن المحكمة بعد اطلاعها على وقائع الدعوى ومستنداتها، والإحاطة بكافة الظروف والملابسات المتعلقة بها.. وصولا إلى ما تقتضيه مصلحة الجماعة، من معاقبة كل جانٍ، وتبرئه كل بريء.. تجد نفسها أمام مثال صارخ للتخبط والتراجع، والفشل، وغياب المنهج العلمي في صناعة واتخاذ القرارات التي تتصل بواقع ومستقبل مصر الاقتصادي..».

إن هذه العبارات، التي وردت في حيثيات الحكم، تعتبر قرار اتهام للسياسات الحكومية المتخبطة، التي تفتقر إلى منهج علمي واضح في اتخاذ القرار، كما تقول الحيثيات.. والتي تتسبب في الإساءة إلى مستقبل مصر الاقتصادي.

وخطورة هذه العبارات، أنها وردت على لسان هيئة قضائية لها احترامها، ولها تقديرها.. وليست لها أيّ مصالح خاصة، أو أيّ حسابات تريد تصفيتها مع الحكومة..

إنما كان الهدف من الإشارة إليها، هو توضيح مواطن الخلل، حتى تبادر الحكومة إلى إصلاحها وعلاجها.. تؤكد ذلك العبارات التي وردت في ختام الحيثيات، والتي تقول:

«.. لا يفوت المحكمة في نهاية حكمها ـ ببراءة القائمين عليه ـ أن تشير إلى أن تحسين مناخ الاستثمار في مصر، لا يتحقق بما تحشده القوانين، واللوائح من مزايا، وحوافز للمستثمرين.. بقدر ما تتطلب من وجود سياسة استثمارية تتوافر لها أسباب الثقة، والوضوح، والاستقرار.. يجري تطبيقها على أيدي أجهزة واعية بأهداف هذه السياسة.. فالمستثمر لا يقتنع بحسن النوايا التي تعكسها نصوص القوانين، بقدر ما يهمه ترجمته العملية، على يد إدارة مؤهلة..».

إن هذه العبارات الواضحة، والقاطعة التي أوردتها محكمة أمن الدولة العليا، برئاسة المستشار إسماعيل حمدي.. تفسر إلى حد كبير أسباب تراجع الاستثمارات في العامين الأخيرين.. وإذا جاز لي أن أضيف إليها أقول: إن التعامل مع القضايا الاستثمارية والاقتصادية، يجب أن يتم من خلال فكر متفتح، يثق في المستثمرين ويشجعهم لا من خلال فكر بوليسي يشك في المستثمرين، ويضيق عليهم الخناق.. ويفترض أنهم متهمون، ومدانون.. إلى أن يثبت العكس!!.

نحن في حاجة إلى جذب المستثمرين.. لا إلى ترويعهم وتطفيشهم!.

العشرون: الوفد

وكتب الأستاذ/ أحمد أبو الفتح في الوفد في ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٣ مقالا جاء فيه:

كثيرًا ما أتذكر الدكتور محيي الدين الغريب وكيف حقق أكبر نجاح شهدته مصر في إقبال المستثمرين أثناء توليه رئاسة جهاز الاستثمار..

كانت مصر في أشد الحاجة للاستثمار (الاستثمارات هي عصب الاقتصاد).. وفي عهد رئاسته كان يدقق في طلبات الاستثمار فإذا كان الطلب جادا يسر له كل سبل النجاح.. وكان يراقب مساعديه حتى لا ينحرف أيّ واحد منهم.

خمس سنوات من تيسير طلبات المستثمرين ودب النشاط الاقتصادي في أرجاء مصر.. فكل مستثمر يضيف إنتاجا ويوفر فرص عمل.

وتولى الدكتور كمال الجنزوري رئاسة الحكومة وجدد رغبة من أثرياء عرب لاستثمار جانب من أموالهم في مشروعات بمصر.. وبعد دراسات ساعد فيها بعض الوزراء استقر الرأي على تحقيق مشروعات جديدة تختلف عن الروتين الذي كان مسيطرا على الاقتصاد المصري.. فأعلنت الحكومة عن مشروعات ضخمة كان من أهدافها (خروج المصريين من الوادي الضيق إلى أرض مصر الواسعة).

وأعلن الدكتور الجنزوري عن (مشروع توشكى ومشروع شرق التفريعة.. مشروعات أخرى).. مشروعات تفتح أفاقا جديدة للاستثمار.

وقام الدكتور الجنزوري على تنفيذ مشروع توشكى ومشروعات أخرى، وأقدم مستثمرون عالميون على توشكى، وكان في مقدمتهم (الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات والأمير وليد ابن الأمير طلال)، وجدير بالذكر أن الأمير الوليد أحد أكبر المستثمرين في العالم، وهو لا يشارك إلا في أكبر المشروعات التي يؤمن بنجاحها.

الفصل الثامن

السيولة والركود والكساد... والشماعة

بداية لابد من إلقاء الضوء على الصورة العامة لما أثير عن قضية السيولة والركود، فلا شك أن المشاكل خاصة القومية والجماهيرية منها لا يوجد لها طريقا للحل إلا بعد أن يتحدد أولًا حجمها وأبعادها وأسبابها الحقيقية، لتتضح البدائل الممكنة ويتقرر التنفيذ الفوري في البديل المختار.. فمشكلة السيولة والركود والتي عانى منها الاقتصاد المصري منذ عام. في البداية أنكرت الحكومة الحالية ـ حكومة د. عبيد ـ أن هناك مشكلة ثم بعد فترة قالت إنها إبطاء للأداء الاقتصادي متعمد، ثم مرت الشهور والشهور ثم تحول الركود إلى بداية الكساد، بمعنى أن الأمر أصاب بعض أصول الإنتاج بالتوقف لانحسار الطلب على الإنتاج السلعي والخدمي، بسبب انخفاض الاستهلاك النهائي شاملا الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي، وأيضًا توقف الاستثمار الخاص كلية خاصة العربي والأجنبي وانخفض الاستثمار العام (الحكومي ـ الهيئات الخدمية ـ الهيئات الاقتصادية) أو الإنفاق عليه كثيرا عما كان عليه خلال السنوات الأربع الماضية. وأخيرا بدأت الحكومة الحالية ترجع مشكلة السيولة والركود إلى الماضي وإلى الحكومة أو الحكومات السابقة وذكرت الأسباب التالية:

الإنفاق على المشروعات الكبرى

أزمة جنوب شرق آسيا

التوسع في الائتمان العقاري

رجعت إلى البيانات الموثقة لدى وزارتي المالية والتخطيط، ولقد أوضحت الحقائق التالية:

بالنسبة للمشروعات الكبرى سواء ما لها وما عليها، فإن الإنفاق عليها يزيد من السيولة والعكس عند تحجيم أو إيقاف هذا الإنفاق. ويجدر الإشارة إلى أن

إجمالي الإنفاق على هذه المشروعات شاملا سيناء ـ ميناء شرق التفريعة ـ ميناء العين السخنة ـ محطات رفع المياه وترعة الشيخ زايد بتوشكى ـ درب الأربعين ـ شرق العوينات خلال السنوات الأربع المنتهية في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٩، بلغت على وجه التحديد ٦ مليارات جنيه، وتقدر نسبة هذا الإنفاق ٨ر٤٪ من إجمالي الاستثمارات العامة (أي استثمارات الحكومة ـ الهيئات الخدمية ـ الهيئات الاقتصادية) خلال هذه الفترة والتي تبلغ على وجه التحديد ٨ر١٢٤ مليار جنيه، علما بأن ما أنفق على مياه الشرب والصرف الصحي ٥ر١٩ مليار جنيه والأبنية التعليمية ٩ر١١ مليار جنيه والأبنية الصحية وأجهزتها ٠ر٦ مليارات جنيه والجزء الأخير من مترو الأنفاق ٢ر٦ مليارجنيه، كما أن هذه المشروعات القومية واردة في خطة الدولة، حيث لا يمكن الإنفاق من جانب الوحدات المالية التابعة لوزارة المالية بكل هيئات الدولة إلا على المشروعات المدرجة بالخطة، وفقا لقانون الخطة رقم ٧٠ لعام ١٩٧٣، وأيضًا وفقا لقوانين ربط الموازنة العامة التي تصدر سنويا. إذن كيف أن الإنفاق على المشروعات الكبرى والذي بلغ حتى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٩ نحو ٨ر٤٪ فقط من الاستثمارات العامة خلال السنوات الأربع الماضية، هو الذي أصاب السيوله في مقتل دون غيره من الإنفاق والذي بلغ نسبته ٢ر٩٥٪؟! ربما لأن هذه المشروعات المسماة بالكبرى بدأت في فترة حكومة الجنزوري.

أما فيما يتعلق بأزمة دول جنوب شرق آسيا وكيف هبت وارداتها على مصر لخفض قيمة عملاتها وانخفاض أسعار منتجاتها. نعم زادت وارداتنا خلال عام ٩٧/ ١٩٩٨ بنحو ٣ر١ ملياردولار معظمها من هذه الدول وأيضًا دول شرق أوروبا.. وكان لهذه الواردات السلعية مثل السكر، الزيت، أوراق صحف، حديد تسليح، أثر مباشر على زيادة العجز التجاري لذلك العام، مما اضطر الحكومة السابقة إلى إصدار قرار وزير التموين رقم ٦١٩، والذي يتطلب أن تأتي الواردات برسم المنشأة، أي تأتي مباشرة إلى مصر دون دولة وسيطة وأيضًا لتجنب التخزين بالمناطق الحرة والتي لعبت دورا كبيرا فيما سبق، ثم جاء عام ٩٨/ ١٩٩٩ وثبتت الواردات دون زيادة ملموسة. ورغم أن الزيادة الكبيرة في الواردات عام ٩٧/ ١٩٩٨

قد صاحبها حادث الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧، والتي أثرت كثيرا على إيرادات السياحة وأيضًا خفض أسعار البترول إلى أدنى مستوى خلال عشرين سنة ماضية، ومع كل هذه الضربات كان الاحتياطي من العملة الأجنبية في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧ يقدر بـ٣ر٢٠ مليار دولار، وهو أعلى مستوى حققته مصر من قبل وانخفض إلى ١ر٢٠ مليار دولار في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ رغم كل ما سبق، فإين مشكلة السيولة والركود وبداية الكساد من هذا؟!

أما زيادة الائتمان العقاري، فهذا لم يكن وليد عدة سنوات قليلة سابقة، ربما الجديد هو هوجة الإعلانات لبعض المدن القريبة من القاهرة، ولكن بداية هذا الإفراط في الائتمان العقاري تم خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات، بإقامة القرى السياحية في محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء وشمالها وأيضًا في الساحل الشمالي بمحافظتي الإسكندرية ومرسى مطروح.. ولكن بعد أن ظهرت قضية القروض الشهيرة في عام ١٩٩٥ وأحيلت إلى محكمة أمن الدولة وشمل المتهمين العديد من قيادات البنوك.. بدأت البنوك توخي الحذر عند النظر في الجديد من الائتمان عامة والعقاري خاصة.. أعود وأكرر ما علاقة هذا بأزمة السيولة والركود وبداية الكساد طالما أنه ليس جديدا، ولكن على العكس فقد تأثر هذا النشاط بما حدث من ركود، أي ما أصابه كان نتيجة للركود وليس سببا له.

ولكن بعد أن تصدى العديد من الكتاب لشرح خطورة الوضع الاقتصادي وتفاقمه يوما بعد يوم وتساءل: لماذا لم تتحرك الحكومة خلال الشهور الماضية التي اقتربت من عام؟.. ماذا كان رد الحكومة أخيرا.. كان عجيبا ومحزنا ومفتعلا.. قالت إننا كنا نعيد ترتيب البيت.. هل كان البيت عند وصولها غير مرتب أو كان خرابا؟.. كيف وهم كانوا وأصبحوا يرددون أن الاقتصاد المصري قوي وقادر على دخول القرن الجديد بما حقق لمصر قدرة المنافسة والإزدهار؟! عدت إلى البيانات والمعلومات الموثقة لدى وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والبنك المركزي، التي أوضحت أن المقومات الأساسية للبيت عند بداية الحكومة الحالية كانت على النحو التالي:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٩ر١٪ عام ١٩٩٢ ارتفــع إلى ٠ر٥٪ و ٤ر٥٪ و ٠ر٦٪ أعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي:

وهذا نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من ٤ر٤٠ مليار دولار في عام ٩٠/ ١٩٩٩عند بداية الإصلاح الاقتصادي إلى ٠ر٨٩ مليار دولار عام ٩٨/ ١٩٩٩، أي زاد دخل الفرد من ٧٥٢ دولارا إلى ١٤٣٣ دولارا.

انخفض معدل البطالة من ٢ر٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩ر٧٪ عام ١٩٩٩.

انخفض معدل التضخم من ١ر٢١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧ر٣٪ عام ١٩٩٩.

زاد الدين العام الداخلي الحكومي، والذي تتحمله الموازنة العامة للدولة من ٤ر٧١ مليارجنيه عام ٩٠/ ١٩٩١ عند بداية الإصلاح الاقتصادي إلى ٠ر١٠٥ مليارات جنيه عام ٩٤/ ١٩٩٥ بزيادة قدرها ٦ر٣٣ مليار جنيه، ووصل إلى ٢ر١٤٧ مليار جنيه عام ٩٨/ ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٢ر٤٢ مليار، أي أن زيادة الدين العام الداخلي الحكومي خلال الفترة الثانية عن الفترة الأولى بلغت نحو ٦ر٨ مليارجنيه فقط، رغم أن الفترة الأولى شهدت ضرائب، جديدة عديدة أضافت الكثير من الإيرادات، كما أن المتوسط السنوي للاستثمارات العامة كان نحو ١ر٢٠ مليار جنيه، بينما في الفترة الأخيرة لم تفرض أي ضرائب كما أن الاستثمارات العامة ارتفع متوسطها السنوي إلى نحو ٢ر٣١ مليار جنيه للاسراع في إتمام خدمات البنية الأساسية وخاصة الأبنية التعليمية والصحة والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي.

أما الدين الخارجي فبعد أن نجحت مصر بقيادة الرئيس مبارك إلى خفضه عام ١٩٩١، حيث بلغ ١ر٣١ مليار دولار عام ٩١/ ١٩٩٢ زاد إلى ٠ر٣٣ مليار دولار عام ٩٤/ ١٩٩٥، وانخفض إلى ٢ر٢٨ مليار دولار عام ٩٨/ ١٩٩٩، ويعود هذا الخفض أساسا إلى أن حكومة الجنزوري لم تسع إلى التوسع في الاقتراض الخارجي، كما قامت بسداد المستحقات الخارجية في توقيتاتها.

سعر الصرف والذي نجحت حكومة الدكتور عاطف صدقي بتوحيده عند سعر ٣٣٢ قرشا للدولار في أكتوبر ١٩٩٢ ظل مستقرا ولم يزد إلا قروشا قليلة حتى ديسمبر

١٩٩٥ ليبلغ ٣٣٩ قرشا. ثم نجحت حكومة الدكتور الجنزوري في الحفاظ عليه ولم يزد طوال فترتها إلا قرشين فبلغ ٣٤١ قرشا حتى سبتمبر ١٩٩٩، وكان تطور حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي على وجه التحديد كما يلي:

يونيو ١٩٩٥ ٩ر١٧ مليار دولار

يونيو ١٩٩٧ ٣ر٢٠ مليار دولار

يونيو ١٩٩٨ ١ر٢٠مليار دولار

يونيو ١٩٩٩ ١ر١٨ مليار دولار

يتضح تطور الاستثمار المباشر للقطاع الخاص بصفة عامة من تطور إجمالي رأس المال المصدر للشركات التي أنشئت وفقا لقوانين الاستثمار العربي والأجنبي ٤٣ لعام ١٩٧٧، ٢٣٠ لعام ١٩٨٩، و ٨ لعام ١٩٩٧، فطوال فترة امتدت ٢١ عاما (١٩٧٤ ـ ١٩٩٥) بلغ نحو ٦ر٣٧ مليار جنيه، بينما تضاعف خلال أربع سنوات ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ ليصل إلى نحو ٤ر٧٨ مليار جنيه.

وأيضًا الاستثمار غير المباشر الذي يتم في سوق الأوراق المالية، فيكفي أن نبرز أن حجم التداول خلال الأحد عشر عاما (١٩٨٥ –١٩٩٥) بلغ ١ر٩ مليار جنيه، بينما بلغ خلال أربع سنوات (١٩٩٦ – ١٩٩٩) ما يزيد على عشرة أمثال وعلي وجه التحديد ٦ر٩٧ مليار جنيه.

هذا بالإضافة إلى أن تطور القيمة السوقية لرأس مال الأسهم المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، فبعد أن هبطت إلى أقل من القيمة الدفترية أو الإسمية في عام ١٩٨٦ وبلغت ٩ر٠، تحسنت تدريجيا لتفوقها لتبلغ ٥ر٢ مرة عام ١٩٩٥. وتحدث طفرة كبيرة خلال الفترة (٩٦–١٩٩٩) حيث بلغت القيمة السوقية في المتوسط ٤ر٣ مرة للقيمة الدفترية أو الإسمية.. ولكن خلال عام ٢٠٠٠ تغيرت الصورة سلبا وتدريجيا وهبطت القيمة السوقية شهرا بعد شهر خاصة منذ يونيو وبلغت ٠ر٢ مرة فقط بالنسبة للقيمة الدفترية أو الإسمية في سبتمبر ٢٠٠٠. فلقد كانت القيمة السوقية لرأس مال

الأسهم المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية في يناير ٢٠٠٠ نحو ١٣٨ مليار جنيه هبطت إلى ١١٧ مليار جنيه في ستبمبر ٢٠٠٠.

وأخيرا قضيه عجز الموازنة العامة،يعلم الدكتور عبيد والدكتور يوسف بطرس بكل تأكيد أن طوال فترة ٩١/ ٩٢ وحتى ٩٨/ ١٩٩٩، أن هناك تقديرين للعجز أولهما وفقا لتبويب صندوق النقد الدولي والذي يعلنه الصندوق سنويا وينشر في الصحف المحلية والعالمية والأخر وفقا لتبويب المالية ويمثل الحساب الختامي الذي يعرض ويقر في مجلس الشعب. ولقد أعلن د. عبيد الذي كان من قبل رئيس المجموعة الاقتصادية خلال حكومة الجنزوري وتولى مع المجموعة مفاوضات المؤسسات الدولية، أعلن في بيان الحكومة في أكتوبر١٩٩٩ أن عجز الموازنة ١٪ وسنحافظ عليه.. ولكن مرت الأيام وجاء أبريل ٢٠٠٠ وتم خلط الأوراق بين نسب عجز الموازنة وفقا لتبويب صندوق النقد وتبويب المالية، أي ما يظهر في الحساب الختامي، على أنه ٤ر٢ ٪ وكأنه أمرا جديدا يعطي إحساسا بأن هذا تحقق في العام الأخير لحكومة الجنزوري ويسعون إلى خفضه.. مع أنهم يعلمون تماما أن العجز الكلي في الحسابات الختامية منذ ٩٠/ ١٩٩١ إلى ٩٨/ ١٩٩٩ كان يفوق ذلك.وهو ما لم يتحقق في أي من السنوات التالية بل توالت زيادته زيادة ملحوظة وكبيرة في سنوات مالية.. أمام هذه الحقائق، ما المقصود بإعادة ترتيب البيت؟!! أرجو أن يكون خيرا. وأن يكون الهدف هو الحفاظ عما فيه من مقومات أنجزت على مدار ثمانية عشر عاما بجهد وعرق الشعب المصري وبقيادة الرئيس حسني مبارك وحكومات مصر المتتالية.

ويكفي هنا أن أذكر الحكومة الحالية وهي مشغولة في ترتيب البيت ببعض النتائج المالية والنقدية فقط لعام ٩٩/ ٢٠٠٠ والتي جاءت في نشرة البنك المركزي لشهر سبتمبر ٢٠٠٠، ويتبين ما يلي:

انخفاض معدل ا لادخار المحلي في البنوك عن العام ٩٨/ ١٩٩٩، ويظهر ذلك من انخفاض معدل نمو السيولة المحلية، حيث بلغ ٨ر٨٪ عام ٩٩/ ٢٠٠٠ مقابل ٤ر١١٪ عام ٩٨/ ١٩٩٩، كما كان ٥ر١١٪ سنويا في المتوسط خلال ٩٥/ ٩٦، ٩٦/ ١٩٩٧، ٩٧/ ١٩٩٨.

انخفاض معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية، حيث بلغ معدل نموه نحو ٦ر٨٪ عام ٩٩/ ٢٠٠٠ مقابل ٨ر١٢٪ خلال عام ٩٨/ ١٩٩٩، كما تدهور معدل نمو الودائع المحلية للقطاع الخاص تدهورا كبيرا، حيث حقق معدلا سالبا يبلغ ١ر١٪ عام ٩٩/ ٢٠٠٠ بعد أن كان موجبا ومعدل الزيادة ٣ر٢٠٪ في العام السابق ٩٨/ ١٩٩٩.

وعلي العكس زاد معدل الودائع بالعملة الأجنبية (جارية وغير جارية) زيادة ملحوظة، حيث بلغ ٤ر٢٢٪ في٩٩/ ٢٠٠٠ مقابل ١٤٪ عام ٩٨/ ١٩٩٩، وهو مايخشى معه بداية ظاهرة الدولرة التي اختفت تماما منذ عام ٩١/ ١٩٩٢ وحتى ٩٨/ ١٩٩٩. ويلزم الإشارة هنا أن نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع انخفضت بصفة مستمرة سنة بعد أخرى منذ بداية الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي. وهذا يعني توجه الأفراد والمؤسسات إلى زيادة ودائعهم بالجنيه المصري وليس بالعملات الأجنبية، فبعد أن كانت نسبة الودائع من العملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع ٥ر٣٠٪ عام ٩٠/ ١٩٩١ انخفضت تدريجيا إلى أن بلغت ٥ر٢٠٪ عام ٩٨/ ١٩٩٩، ولكنها ارتفعت إلى ٩ر٢١٪ عام ٩٩/ ٢٠٠٠، وهذا يوضح كما سبق الإشارة من خشية بداية الدولرة، وهذا توجه جديد على خلاف ما كان خلال الفترة من ٩١/ ٩٢ إلى ٩٨/ ١٩٩٩.

انخفاض معدل نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالعملة المحلية حيث بلغ نحو ٨ر٢٠ ٪ عام ٩٩/ ٢٠٠٠ مقابل ٥ر٣٣٪ عام ٩٨/ ١٩٩٩، مع ملاحظة أن الجزء الأكبر من معدل نمو هذا الائتمان في عام ٩٩/ ٢٠٠٠ يعود إلى تزايد تعلية الفوائد غير المسددة على أصل القروض، وذلك بالمقارنة بالعام السابق ٩٨/ ١٩٩٩.

وعليه فإن انخفاض معدل نمو كل من الودائع والائتمان بالعملة المحلية يدل بوضوح مدى تقلص الحركة الاقتصادية بوجه عام، خاصة وأن المعروض النقدي لم يزد إلا بنسبة ١ر١٪ مقابل ٥ر٥٪ عام ٩٨/ ١٩٩٩، وطبيعي أن يكون تقلص المعروض النقدي نتيجة وليس سببا للركود.

أولًا: مخصصات توشكى

نعود ونسجل ما كتبته بعض الصحف عن السيولة والركود والكساد وآثارها، فلقد نشرت جريدة «الأهرام» تصريحا للدكتور محمود أبو زيد وزير الري والموارد المائية.

وجاء تصريح السيد الوزير في صحيفة «الأهرام» تحت عنوان: «مخصصات توشكى ليست لها علاقة بأزمة السيولة» يوم ٢٧ يونيو ٢٠٠٠، هذا نصه:

«نفى الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري، ما تردد بشأن تأثير تخصيص استثمارات للبنية القومية لمشروع تنمية جنوب الوادي توشكى على أزمة ضخ السيولة بالأسواق المصرية من أجل توفير احتياجات المشروع الكبير، وقال إن توفير احتياجات المشروع يتم من خلال الاعتمادات المخصصة للوزارة في الموازنة العامة للدولة والتي تزيد سنويا وفقا لمعدلات النمو المعتادة، مشيرا إلى أن معدلات الإنفاق السنوية للمشروع لا تزيد على ٢٠٪ من ميزانية الوزارة.

وقال إن الإقبال على إبداء الرغبة في شراء المساحات التي لم تخصص بعد من أراضي مشروع توشكى يتزايد يوميا، وتبلغ نحو ١٠٠ ألف فدان من مجموع ٥٤٠ ألف فدان تمولها حكومة أبو ظبي بمنحة قدرها مائة مليون دولار، وقال إن الوزارة قد أعدت خصيصا في الفترة الحالية نسخة كاملة من كافة الدراسات الكاملة للمشروع، والتي قامت بها واعدتها وزارة استصلاح الأراضي بالتعاون مع المكاتب الاستشارية والخبرة الدولية لتوزيعها على المكتبات العامة، بخلاف نسخ مترجمة لملخصات البحوث المختلفة».

ثانيًا: حرب الكلام:

جاء بجريدة «الخميس» مقالا حول مسئولية الأزمة الاقتصادية تحدث عن هجوم وزراء حكومة عبيد على وزراء حكومة الجنزوري، وكتب هذا المقال السيد/ مصطفى المصري ونشر يوم ٤ مايو ٢٠٠٠ تحت عنوان « حرب الكلام بين رجال عبيد والجنزوري»، وجاء ضمن هذا المقال ما نصه:

على مدى شهور عديدة يشهد الاقتصاد المصري أزمة حادة وخطيرة تهدد كيانه، وطوال هذه المدة يقوم رجال الصحافة وخبراء الاقتصاد ورجال المال والصناع والتجار، ومؤسسات التقييم الدولية، بالتحذير من تفاقم الأزمة وانعكاس ذلك على مناخ الاستثمار في مصر وقدرته على جذب استثمارات أجنبيه جديدة، وكانت الحكومة خلال تلك الأزمة كما عهدناها دائما، ترفض الاعتراف بها وترفض الاعتراف بفشلها في احتوائها، وتصر على إطلاق التصريحات التحذيرية التي لا تطمئن أحدا سوى من يطلقونها! إلى أن خرج الأمر عن معدله الطبيعي وارتفع معدل الإفلاس فجأة.

وانخفضت حركة البيع وساد الكساد، وانخفضت الصادرات.. وأصبح من السهولة جدا قراءة الأزمة في الخارج وتحديد أبعادها، الأمر الذي اتضح في التقرير الخطير الذي نشرته مؤسسة «فيليمنج» عن الاقتصاد المصري، وأشار بالتحديد إلى ملامح الخطورة في الأزمة التي خرجت هذه المرة من كونها أزمة عملة صعبة فقط.. وهنا لم يكن أمام الحكومة الحالية برئاسة الدكتورعاطف عبيد سوى الاعتراف بوجود أزمة فعلية وإعلان مقترحات حلها، وهو الاعتراف الذي جاء متأخرا جدًا من حكومة وصفت نفسها بالشفافية والصراحة من أول أيامها.

وأكد الخبراء أن الجديد في الأزمة والجميل في نفس الوقت أن الحكومة اعترفت بوجودها، لكن من المؤلم أن يتم إلقاء مسئولية تلك الأزمة على الحكومة السابقة، وهو الأمر الذي كان واضحا جدًّا خلال لقاء الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع مستثمري مدينة السادات خلال الأسبوع الماضي.. وإذا كان الوزير لم يشر صراحة إلى تلك المسئولية إلا أنه ألمح إليها من خلال اعتبار عدة قرارات أصدرتها وزارة الجنزوري السبب المباشر في الأزمة. فمثلا هاجم د. غالي قرار الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة السابق بتغطية فتح الاعتمادات المستندية بنسبة ١٠٠٪ واعتبره أحد أسباب نقص العملة الصعبة بالأسواق، في حين أن هذا القرار كان له الكثير من الجوانب الإيجابية على الاقتصاد المصري أهمها الحد بشكل مباشر من الواردات السلعية. كذلك هاجم الوزير بصورة غير مباشرة قانون التجارة الجديد وقال

عقب شكوى عدد من المستثمرين من المواد المتعلقة بالشيك، أنتم تعرفون الظروف التي صدر فيها القانون.

الوزير هاجم قرارات الحكومة السابقة ولم يذكر لنا أين كان وقتها، وماذا فعل؟ وربما يأتي ضمن انقلاب وزير الاقتصاد قراره بإعادة تشكيل المجالس السلعية وإنشاء اتحاد للمصدرين، فلماذا يعاد تشكيل ١٤ مجلسا سلعيا مرة أخرى وبأي منطق ننتظر عدة أسابيع لإجراء الانتخابات من جديد؟! ومثلما فعل وزير الاقتصاد فعل الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية، فبعد قيامه بتغيير قيادات وزارته بدأ بالقضاء على قرارات واتجاهات العهد القديم، واستتبع ذلك معارضته الشديدة لاتفاقية تحديث الصناعة، وهي الاتفاقية التي قضت الوزارة السابقة وعدد من كبار رجال الصناعة في مصر شهورا طويلة في التفاوض بشأنها، ما الذي يحدث؟! ومن المسئول عن الأزمة؟ لا أحد يعلم على وجه اليقين!!...

ثالثًا: الأخبار

وأيضًا عن أزمة الكساد ونقص السيولة وقول البعض إنها نشأت نتيجة أداء الوزارة السابقة، علق على ذلك السيد/ محمد عبد المنعم مراد وجاءت كلمات سيادته في صحيفة «الأخبار» يوم ٨ مايو ٢٠٠٠ كالتالي:

والذي كنت أريد أن أقوله، هو أن من المغالطات الكبيرة التي شاعت أخيرا، وبخاصة بعد بروز أزمة الكساد ونقص السيولة، قول البعض إن هذه الأزمة ناشئة من أداء الوزارة الحالية، وقول البعض الآخر إنها من نتاج الوزارة التي سبقتها. وهكذا ظهر الانفصام واضحا بين فريق رئيس الوزراء السابق، وفريق رئيس الوزراء الحالي، وهذا خلط واضح ومغالطة لا تحتاج إلى بيان. والباحثون عن أسباب الأزمة عليهم أن يبحثوا عن أسباب لا تتعلق بهذا أو ذاك، لا بالوزارة الحالية ولا بالوزارة السابقة، وأقول بصراحة كاملة ـ وقد أكون مخطئا ـ إن الوزارتين لا تكاد إحداهما تختلف عن الأخرى. فالوزارة الجديدة رئيسها كان وزيرا يتولى وزارة مهمة في الوزارة السابقة، ونائب رئيس الوزراء واحد في الوزارتين، وكل الوزراء الذين يتولون

المناصب الوزارية التي نسميها بالوزارات السيادية، لم يتغير منهم أحد. وهم هم في الوزارتين، ومن أمثالهم وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والإعلام والعدل، ويمكن أن نضيف إليهم الوزراء الذين يتولون أهم وزارات الخدمات كالتربية والتعليم والتعليم العالـي والدولة للبحث العلمي، والصحة والسكان، وليس من المعقول أن يكون رئيس الوزراء وحده هو الذي يقوم برسم السياسات وتنفيذ هذه السياسات، وليس من المعقول أن يكون بقية أعضاء مجلس الوزراء، أي مجلس كان لا علاقة له بما يجري ولا شأن لاحد منهم بما يقوم به الأخر. فالقول بأن الوزارة السابقة هي المسئولة عما حدث أخيرا من أزمة السيولة والكساد، قول مردود عليه لأن الذي يقرر وينفذ ليس هورئيس الوزراء وحده ولكن المسئولية جماعية يشارك فيها كل الوزراء، ولم نعرف ولم نسمع ولم نقرأ عن وزير خلال عشرات السنين الماضية أنه اعترض على سياسة ما اعتراضا يدفعه إلى الاستقالة من منصبه، ولم يحدث ذلك إلا في أثناء إجراء التعديل أو التغيير الأخير، عندما قدم الأستاذ الدكتور إبراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار استقالته لا احتجاجا على سياسة الجهاز، ولكن على محاولة وزير الاقتصاد الحالي إخضاع هيئة الاستثمار لرئاسته الشخصية، وكأن رئيس الجهاز موظف تابع لوزير الاقتصاد تبعية المرءوس للرئيس. كيف إذن يمكن القول بأن الوزارة السابقة أو أن الوزارة الحالية هي السبب في بروز أزمة الكساد واختفاء السيولة النقدية من الأسواق؟! وأما سلوك بعض أعضاء مجلس الشعب إزاء رئيس الوزراء السابق والزعم بأن بعض الأعضاء يريدون محاكمة رئيس الوزراء السابق فتلك مسألة ـ كما يقول المثل الروسي الشهير ـ تجعل القطة تضحك. إن أخر من يحق له الكلام في السياسة العامة للدولة وأداء الوزراء هم بعض أعضاء المجلس الموقر.. سامحهم الله».

رابعًا: الوجوم

وكتب السيد/ سعيد عبد الخالق مقالا معبرا صادقا عن الوضع الاقتصادي حاليا بجريدة «الوفد» يوم ٢٢ يونيو ٢٠٠٠ تحت عنوان «الوجوم» وهذا نص الجزء الأكبر من المقال:

«ليس الصراخ والعويل وحدهما دليلا عن الألم! الصمت أحيانا أكثر دلالة من الصراخ والعويل على شدة الألم، والصمت أحيانا أخرى بداية الاستسلام لمشيئة القدر، والصمت أحيانا ثالثة تعبير عن أزمة حقيقية!!

يروي لنا التاريخ، أن سيدنا عمر بن الخطاب شعر بحدة الأزمة الاقتصادية في عام الرمادة خلال تفقده لأحوال المسلمين ليلا. لقد فوجئ سيدنا عمر بحالة صمت مطبق.. لا ضحك ولا ضجيج ولا جدال.. الناس أصابها الصمت، والابتسامة اختفت من وجوههم. وأسرع سيدنا عمر ـ رضي الله عنه ـ يكتب إلى ولاته في الأقاليم، لإرسال المدد إلى أهل المدينة المنورة، إذن.. من خلال حالة الصمت التي أصابت مسلمي المدينة، شعر سيدنا عمر بحدة الأزمة الاقتصادية في عام الرمادة.. الآن انظر حولك.. تفحص وجوه المصريين في الشوارع والطرقات والمصالح الحكومية ووسائل النقل العام والخاص. ماذا سوف تقرأ في وجوه المصريين؟! سترى وجوها أصابها الصمت الأقرب إلى الوجوم.. سترى وجوها شاردة ونظرات زائغة، وأفواها فاغرة!! واذانا مغلقة؟! ماذا جرى لنا نحن المصريين، الذين كنا نتعامل مع أزماتنا بإطلاق القفشات والنكات؟! نعم.. ماذا جرى لهذا الشعب الذي اشتهر بخفة الدم والابتسامة والسخرية في أحلك الظروف والمواقف التي واجهها؟!.. وطوال الخمسين عاما الماضية، استخدمنا النكات للاحتجاج على النكسات والأزمات التي مرت بنا!! والآن لا هذا ولا ذلك.. الناس عابسة، والصمت أقرب إلى صمت القبور!! هل هذا دليل على حدة أزمة كساد تلتف حول أعناق الناس، أو تطبق على أنفاسهم؟ وهل نجد تفسيرا لدى علماء النفس أو أهل الاقتصاد لأسباب ما حدث ويحدث؟! وهل يملك مسئول تفسيرا مقنعا لحالة الوجوم التي تسيطر على الشارع المصري؟! للأسف قد يخرج علينا بعضهم بتبريرات وعلل مختلفة وقد ينكر البعض وجود أزمة من الأساس.. خوفا من غضب ولاة الأمر أو للشعور بأن الأوضاع الحالية لا تحتمل كلمة حق!

يا سادة.. هناك أزمة اقتصادية قائمة بل أزمة طاحنة. وكل ما نخشاه.. للجوء إلى أسلوب تسطيح القضية، فلا نواجه الأزمة بالمصارحة والمكاشفة أولًا، والمعالجة ثانيًا!! هذا حقيقة ما نخشاه ونحذر منه، وهذا معناه، استمرار حالة الوجوم على وجوه الناس حتى يفوت الأوان، وتستعصي الحلول!! ونردد « فات الميعاد».

وهناك.. أسباب عديدة لأزمة الشارع المصري.. أسباب خارجة عن إرادتنا، وأخرى من صنع أيدينا. دعونا في البداية مما يتردد عن أزمة السيولة أو أزمة الكساد. ولكن.. تعالوا نتساءل عن شعور رجل الشارع الذي يعاني من ثبات الدخل مع ارتفاع الأسعار.. قولوا لنا، ما هو شعور هذا الرجل الذي يعاني عندما يسمع عن هروب رجل الأعمال فلان أو علان إلى الخارج بعد حصوله على مئات الملايين من الجنيهات من البنوك؟؟ ما هو شعور هذا الرجل عندما يسمع هذه الإشاعات، ويرى الحكومة ملتزمة الصمت، ولا يعلن مسئول واحد صحة أو عدم صحة هذه الإشاعات؟! إننا نسمع كل يوم عن هروب فلان أو علان تاركا ديونا ضخمة فشل في سدادها، ونقرأ عن إلقاء القبض على رجال أعمال، ونسمع عن تفشي ظاهرة العبث بأموال البنوك، وفي نفس الوقت.. لم نسمع تصريحا واحدا من الحكومة يحسم هذه الإشاعات، ويقضي عليها في مهدها!! وليس سرا.. أن الرأي العام المصري انشغل طوال الأيام الماضية بمتابعة أخبار أحد رجال الأعمال الذي حصل على مئات الملايين من الجنيهات من البنوك، وسافر إلى الخارج بحجة علاج ابنته! وأصبح السؤال الذي يدور على ألسنة الناس: « هوه فلان رجع ولا لسه.. ده اتصل من أمريكا، وقال جاي الليلة.. لا.. ده قال جاي بكره ده القصر منور»!!

وهكذا انشغلنا.. انشغلنا بموعد عودته أو عدم عودته، وانشغلنا أيضًا بقيمة القروض التي حصل عليها، إلى أخره!! وطبعا.. مثل هذه الأخبار تصيب بالوجوم، وتولد في الرأي العام إحساسا بأن الجهاز المصرفي بلا ضابط ولا رابط! ومثل هذه الأخبار، تدفع البنوك إلى تحجيم الإقراض حتى للمشروعات الجيدة، وغل يدها عن الائتمان بما هو أقرب إلى التقلصات منه إلى السياسة المرسومة!!.. ويترتب على ذلك.. إصابة حركة السوق بالشلل، وعجز المدين عن سداد دينه، وتدور الحياة الاقتصادية في حلقة مفرغة.. حلقة يولد فيها الكساد مزيدا من الكساد!! وتنتقل خلالها عدوى الوجوم من رجل الشارع إلى رجل الأعمال الذي خابت آماله في مناخ اقتصادي سليم يستثمر فيه أمواله، ويوفر فيه فرص عمل، ويقترض من البنوك لمواجهة طموحاته وتوسعاته، ويسدد ديونه في سهولة ويسر.. كل هذه الآمال تحطمت، والحكومة لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم!!

هذا عن الجهاز المصرفي الذي أصبح يسبب انزعاجا كبيرا للرأي العام. وهناك أيضا الهبوط الملحوظ في أسعار أسهم بورصة الأوراق المالية، والمستمر منذ فترة! والأسباب عديدة، وتعلمها الحكومة جيدا!! من لا يعلم أن الاستثمارات الأجنبية في البورصة، بدأت في العودة إلى الخارج بحثا عن استثمار أفضل، وبحثا عن مناخ اقتصادي لا يعاني من أمراض مستعصية. وبالتالي يقل الطلب على الأسهم المصرية في الوقت الذي يزيد فيه المعروض منها. ولذلك تنخفض قيمة الأسهم أكثر فأكثر، ويترتب على هذا ضياع مدخرات البعض، وإحجام البعض الآخر سواء المستثمرون المصريون أو الأجانب عن الاستثمار!! ومن هنا تعثر برنامج الخصخصة لعدم وجود مشترين! وسوف أذكر مثالا واحدا: إن شركة حسن علام للمقاولات كانت تعاني منذ ثلاث سنوات من الخسائر الفادحة، وبلغ السحب على المكشوف ٢ مليار و ٣٠٠ مليون جنيه!!! ونجحت الشركة في تسوية جزء من ديونها، وسداد جزء،وتقسيط الجزء الثالث، ونجحت أيضًا في إصلاح هياكلها التمويلية، وبدأت تحقق أرباحا، وتنافس على تنفيذ مشروعات ضخمة بالخارج. المهم..ستعود هذه الشركة إلى الخسائر والسحب على المكشوف إذا لم تبق بحالتها الجيدة في الوقت الحالي. إذن.. هناك شركات صالحة للبيع، ولن تجد من يشتريها، ولن تستطيع الدولة ضخ استثمارات جديدة في شرايينها من أجل الإحلال والتجديد، والمنافسة في السوق وليس غريبا بعد ذلك سقوط هذه الشركات مرة أخرى!.

وننتقل إلى أزمة ثالثة.. نراها أحد الأسباب الرئيسية في حالة الكساد وأزمة السيولة إنها ديون الحكومة المستحقة السداد لشركات قطاع الأعمال أساسا، والقطاع الخاص استثناء. إنها ديون تأخر سدادها بشكل يفوق الحدود المقبولة والمعقولة، وبشكل يثير الشكوك الكبيرة في عافية الاقتصاد المصري!! إنها ديون مستحقة في النهاية لأفراد سواء لرجال أعمال أو لسداد أجور ومرتبات موظفي الشركات، أو مستحقات مقاولين من الباطن أنهوا أعمالهم بدون الحصول على مستحقاتهم. ويزيد الطين بلة، أن عدم سداد الحكومة لديونها يؤدي إلى لجوء رجال الأعمال للاقتراض من البنوك لسداد التزاماتهم. وطبعا.. الاقتراض بفوائد،

وبالتالي ارتفاع قيمة الديون المستحقة على رجال الأعمال، وقد يتوقف بعضهم عن السداد لعدم حصوله على مستحقاته من الحكومة، وقد يهرب البعض الآخر إلى الخارج. كما أن شركات قطاع الأعمال تقترض أيضًا من البنوك بفوائد، وليس سرا، أن فوائد القروض المستحقة على شركة المقاولون العرب تبلغ مليون جنيه مع كل أذان فجر، أي يوميا. وهذا كله حلقة أخرى من حلقات الكساد الذي أصاب الناس بالوجوم والاكتئاب!! والذي يظهر على وجوههم في الشوارع والطرقات والمصالح الحكومية ووسائل النقل العام، وتعالوا نرى.. ماذا يحدث في الريف المصري؟! إن الحالة النفسية للفلاحين لا تختلف كثيرا عن حالة أهل الحضر والمدن.. نفس الوجوم، ونفس الاكتئاب، ونفس المعاناة!! مثلا الفلاح الذي يزرع القطن، وتشتريه الحكومة بسعر يفوق سعره العالمي!! هذا الفلاح.. يفاجأ في نهاية الموسم، بأنه جمع مصاريفه بالكاد إذا كان حسن الحظ. وكذلك الأمر بالنسبة للفلاح الذي يزرع القمح!! وتشتريه الحكومة بسعر يفوق سعره العالمي!! وهنا ننبه إلى أن قيام البعض باستيراد القمح من الخارج، وتوريده إلى شونات وزارة الزراعة بالسعر الأعلى «المدعوم»، ويصل الفارق بين السعر العالمي والسعر المصري إلى حوالي مائتي جنيه!! ونفس الحالة بالنسبة للسكر!! إن انهيار سعر البرتقال في الريف، دليل على حدة الأزمة! أي أن الكساد قد أدى إلى حرمان قطاع عريض من الشعب من فاكهة الفقراء ـ هذه المتعة الزهيدة ـ لضيق ذات اليد!!..

... خلاصة القول.. إننا وصلنا إلى طريق مسدود!! نعم.. لا ينكر منصف حدوث قفزات ونجاحات اقتصادية، ولا ينكر منصف خطوات الإصلاح التي اتخذتها حكومات سابقة. ولكن.. إلى أين وصلنا؟! للأسف.. انتهى بنا المطاف إلى طريق مسدود!!. إنا وسط هذا الوجوم العام، لا نرى الحكومة تبذل جهودا لطمأنة الرأي العام، وكسبه بالدفاع عن سياساتها الماضية وتوضيح سياساتها المستقبلية!! ولا نرى الحكومة تسعى إلى إجراء حوار مع أهل الرأي والخبرة للوصول إلى حلول أصبحنا في حاجة ملحة إليها!! هل لأن الحكومة عاجزة عـن بذل الجهود وإجراء الحوارات؟! ابدا.. بل لعدم اهتمامها بالرأي العام، والذي لا تقيم له وزنـا!! إنها حكومة ترتكز على قواعد أخرى غير تأييد الرأي العام، ولذلك لا تجد نفسها في

حاجة إليه من قريب أو بعيد!! اللهم إلا إذا ـ لا قدر الله ـ وقعت أحداث هنا أو هناك، تمس الاستقرار. ووقتها.. تتحرك الحكومة تحركا لحظيا لتهدئة الموقف!!».

خامسًا: الأزمـــة

كما كتب السيد/ سعيد عبد العاطي بجريدة «الوفد» في عمود نقطة ساخنه وتحت عنوان «الأزمة» وذلك يوم ٨ يونيو ٢٠٠٠ ما نصه:

«أنا مرعوب مما يحدث الآن في مصر.. فالحكومة والشعب ـ معا ـ في أزمة.. بينما كبار السئولين استقروا في مقاعدهم غير عابئين بما يعانيه الوطن من أزمات مخيفة.. وأشعر بعدم الرغبة في الكتابة.. وأشعر أن الكلمات لم يعد لها قيمة أو صدى.. لا أحد يسمع، ولا أحد يستجيب، ولا أحد يتحرك.. تحولت الكلمات إلى صراخ في الصحراء.. وهذه كارثة.. لأن الناس تعاني والأعباء تزيد.. والحكومة عاجزة عن حل مشاكل الجماهير أو تحقيق بعض مطالبهم.. وهذا أصاب المواطن بالإحباط واليأس. وقد أصيبت جموع الشعب في مصر بصدمة عنيفة، عقب الإعلان عن التشكيل الوزاري الأخير برئاسة الدكتور عاطف عبيد.. وثبت بعد ٨ أشهر من هذا التعديل، أن الجماهير كانت على حق.. فالوزارة الجديدة ـ فعلا ـ مخيبة للآمال.. فازدادت الأمور سوءًا!

كساد.. بطالة.. فقر.. فساد.. باختصار فشلت الحكومة في حل مشاكل الجماهير الملحة. وتخلت عن العشوائيات.. وزاد الطين بلة عندما أعلن الدكتور محمد إبراهيم سليمان أن الوزارة تخلت عن بناء المساكن الاقتصادية، وأنها ستلجأ إلى بناء وحدات متميزة، وهذه الوحدات مقدماتها تزيد على ١٠ آلاف جنيه، وأقساطها تزيد على ٥٠٠ جنيه في الشهر.. باختصار الدولة تخلت عن بناء مساكن لمحدودي الدخل. وهذا يدعو الناس إلى البناء في ضواحي المدن، وزيادة رقعة العشوائيات.

وإذا نزلت إلى الشوارع، وسألت عددا من المواطنين، ما هي مطالبكم؟ أو ماذا تريدون من الحكومة؟ سيتوقف غالبية هؤلاء أمام السؤال طويلا قبل أن يردوا عليك، فهم يريدون كل شيء لانهم محرومون من كل شيء. وقد عبر الكاتب والسيناريست

«وحيد حامد» عن هذه الحالة المأساوية في فيلمه «الإرهاب والكباب» وأتقن الدور الفنان القدير عادل إمام، عندما احتجز مجموعة من الرهائن داخل مجمع التحرير.. فلما جرت مفاوضات بينه وبين وزير الداخلية لتحقيق مطالب المختطفين.. وقف عادل إمام يسأل كل واحد منهم، ما هي مطالبك؟!وماذا تريد من السلطة؟! ورغم أن المطالب كانت موضع اهتمام الحكومة.. إلا أنهم اخذوا ينظرون إلى بعضهم البعض في دهشة.. بعضهم لم يجد إجابة عن السؤال.. وأخرون كانت مطالبهم تعبر عن حالة «الجوع» التي يعيشها قطاع كبير من هذا الشعب!! كانت مطالبهم، وجبة «كباب»!! وما يحدث الأن ، أن غالبية الأسر المصرية تعاني من حالة مادية سيئة.. الكل يعاني من الديون والأقساط.. وإذا نظرت إلى وجوه الناس وهي تسير، ستكتشف الماساة في عيونهم.. والحكومة تعاني من تخبط القرارات والقوانين ومن عجز الوزراء عن حل مشاكل الناس!! إننا نعيش أزمة.. وحلها ليس بالأماني.. ولكن بالقرارات الجريئة، وبقطع رءوس الفساد».

سادسًا: الشعب مازال ينتظر

كما كتب السيد/ عمرو الليثي بجريدة «الخميس» يوم ٨ يونيو ٢٠٠٠ في عمود بوضوح تحت عنوان «الشعب مازال ينتظر تغييرا حقيقيا» ما نصه:

«بعدما أثبتت الأيام الماضية فشل الحكومة الحالية في التعامل مع مشاكل الناس، وبات واضحا أن الإرادة الشعبية التي طالبت منذ فترة أن يكون هناك تغييرا حقيقيا.. وعادت من جديد وبعد إعلان نتيجة فشل الحكومة لتطالب بتغيير وزاري حقيقي يحمل معه الأمل في غد جديد.

لقد وصل الناس إلى مرحلة من الإحباط جعلتهم يرفضون قراءة الجرائد لأنها تذكرهم بأحوالهم «الضنك» وحياتهم القاسية.. وابتعدوا عن كل شيء يذكرهم بالسياسة وأصبحت هي آخر اهتماماتهم.. وتحول الشعب إلى ما يلهيه سواء الكلام في الكورة أو في الجنس أو يتسامرون على القهاوي ببعض النكات عن كبار المسئولين، إذا فالناس لا يوجد عندها أمل، فماذا لا نحيي هذا الحلم الذي مات؟! لماذا لا يحدث

تغيير حقيقي كما طالب الشعب مرارا وتكرارا؟! لقد أثبتت التجربة أن كثيرا من الوزراء الجدد في حكومة عبيد قد أثبتوا فشلهم في التعامل مع قضايا الجماهير، بل الأهم أنهم اكتسبوا كراهية الشعب لهم ومقارنتهم بمن سبقوهم.. وكانت النتيجة لصالح من سبقوهم طبعا.. فتحول الناس إلى محكمين بعقد المقارنات بين عبيد والجنزوري، بل على العكس حدث تعاطف شعبي مع الجنزوري ووزرائه المخلوعين.. لذلك فإن حسم الأمر هو تغيير حقيقي سواء في الوزراء الذين أثبتو فشلهم من الجدد أو من الوجوه القديمة. إن الشعب مازال يحلم ويأمل ويتمنى ألا ينخدع ثانيًا مثلما حدث من قبل، ويتمني أن يأتي شهر نوفمبر القادم حاملا معه رياح التغيير الجذري ليعيد الأمل لشعب قد فقد الثقة في كل شيء حوله».

سابعًا: الأخطر من ذلك

وتساءل السيد/ أحمد أبو الفتح في جريدة «الوفد» من هو المستثمر الذي يستغل أمواله في دولة تتغير قراراتها لمجرد تغيير الحكومة، قال سيادته في العدد الأسبوعي يوم ١٥ يونيو ٢٠٠٠ ضمن عمود رأي حر وتحت عناوين «الأخطر من ذلك.. الوضع خطير.. بل خطير جدًّا» ما يلي:

أكثر من نصف وزراء الحكومة الحالية كانوا وزراء في الحكومة السابقة ولم يعرف طوال مشاركتهم في تلك الحكومة أن أي واحد منهم قد عارض مشروعات الدكتور الجنزوري، بل على العكس كانوا يؤيدون وبحماس خاص هذه المشروعات عندما كان الرئيس مبارك يزور مواقعها.

واحد من أمرين: إما أن يكونوا انخدعوا بآراء الدكتور الجنزوري، أو أن يكونوا لم ينخدعوا ولكن لم توافهم الشجاعة على معارضتها ولماذا لم يبلغوا الرئيس بأرائهم؟!

على أي الحالين فإن الصمت أثناء الاشتراك في حكومة الدكتور الجنزوري ثم الهجوم الشرس على كل مشروعات الحكومة السابقة لا يمكن أبدا أن يفيد الاقتصاد الوطني.

من هو المستثمر الذي يستغل أمواله في دولة تتغير قراراتها لمجرد تغيير الحكومة، خصوصا وأن الحكومتين ينتسبان لحزب واحد هو الحزب الوطني؟!

هذه الحملات دمرت الثقة ولن تنفع أبدا التصريحات الوردية التي يعلنها يوميا الدكتور عبيد.

ومن طريف هذه التصريحات قوله «يتم في مصر قيام ثمانية مصانع على أحدث النظم مع كل صباح»، وكفانا تعليق الزميل الكاتب الرصين مجدي مهنا على هذا التصريح.

لماذا لا يصاحب رئيس الحكومة وفد من الصحفيين ليروا عشرات ومئات المصانع الحديثة التي تنتشر كالعشب الشيطاني كل صباح...؟!

كل من ينكر أن الوضع كل الوضع في مصر شديد الخطورة، وأن التصور بقدرة حكومات الحزب الوطني قادرة على معالجته هو (عين الخطأ).

يجب حتما قيام حكومة منزهة عن تكريس الجهود للإبقاء على السلطة، بل يكون هدفها الأول والأخير هو إنقاذ مصر من التدمير.

حكومة واعية قادرة على حشد جهود المصريين للعمل الجاد، ويكون أول ما تسعى إليه هو إعادة أو إيقاظ الشعور لدى الناس بأن مصر هي مصرهم.. نعم مصرهم.. وهكذا يبارك الله جهود المسئولين الذين لا يبتغون إلا إسعاد المصريين.. المصريين الذين يقاسون مرّ الأزمات.

ثامنًا: الموقف الاقتصادي

وعلي نفس النهج وحول الأزمة الاقتصادية التي بلغت ذروتها في الشهور الأخيرة سبق أن كتبت جريدة «الوفد» في صفحتها الأولى ضمن عمود رأي الوفد تحت عنوان «الموقف الاقتصادي» ونشر يوم ١٩ مايو ٢٠٠٠ ونصه كما يلي:

«الذين يتابعون الموقف الاقتصادي في البلاد.. ينزعجون من أسلوب الحكومة

في مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تسود مصر منذ فترة!! تارة تعترف بالأزمة وتارة أخرى تسارع بالنفي، ومرة ثالثة تؤكد أن الناس أساس الأزمة!! التصريح الذي تنشره الصحف لوزير في الحكومة، ينتظر الرأي العام في اليوم التالي نفيا أو تراجعا من نفس المسئول أو من مسئول غيره!! الرأي العام في مصر أصبح قلقا للغاية من أسلوب المعالجة الحكومية للأزمة الاقتصادية مما ينذر بعواقب وخيمة لا تحتملها حكومة مثل الحكومة الحالية، وتخطئ الحكومة إذا تخيلت أن التستر على الأزمة هو الحل الأنسب لمواجهتها.. أو أن الحلول السرية هي الأصلح للعلاج! ولا يعقل أن تكون لدينا أزمة في السيولة والكساد والركود والقروض والديون والاستثمار الأجنبي.. والمحلي.. والاحتياطي النقدي.. ويخرج علينا مسئول يؤكد أن لا أزمة اقتصادية!!.

الرأي العام الذي ينظر للواقع الصعب ويعاني منه لابد وأن يفقد الثقة تماما في تصريحات المسئولين.. وإذا ضاعت الثقة انهار الاقتصاد وضاعت سنوات الحرمان التي عانى المصريون خلالها من قرارات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي. إن الاعتراف بالأزمة هو البداية الصحيحة للعلاج والاعتراف يجب أن يكون كاملا غير منقوص.. الناس تريد أن تعرف خطة الحكومة كاملة لمواجهة الأزمة.. ماذا ستفعل لمواجهة الركود؟ ولماذا توقفت البنوك عن منح القروض للعملاء؟ ولماذا تراجعت الاستثمارات الأجنبية في مصر؟ وكيف هربت شركات عالمية من العمل هنا وفضلت دولا أخرى في المنطقة؟ والناس تريد أيضا أن تعرف حقيقة الموقف الأليم لشركات القطاع العام ولماذا تجمد برنامج الخصخصة منذ شهور؟.. وأين ذهبت أموال الاحتياطي النقدي؟ وكيف تعالج الوزارة أزمة الدولار؟! السؤال الذي لا يجد إجابة شافية مقنعة يتحول إلى شائعة تحرق الجميع!! إننا نناشد أصحاب القرار في مصر سرعة عقد مؤتمر اقتصادي قومي يشارك فيه الخبراء الوطنيون من مختلف الاتجاهات لوضع النقاط فوق الحروف وترتب الأرقام».

تاسعًا: في الممنوع

وفي عموده اليومي في الممنوع كتب السيد/ مجدي مهنا في جريدة الوفد يوم ٣١ يوليو ٢٠٠٠ ما نصه:

«هل توجد حكومة أم السؤال قد يبدو غريبا؟ فكلنا يعرف أنه توجد حكومة، وأن اسم رئيسها هو الدكتور عاطف عبيد، والبعض منا يعرف أسماء بعض الوزراء ويجهل البعض الآخر، وأن هذه الحكومة تشغل مساحات كبيرة من نشرات الأخبار في التلفزيون كل يوم ومساحات أخرى في الصحف.

بالرغم من هذا التواجد الإعلامي الكبير.. فالغالبية من المصريين تطرح السؤال: هل توجد حكومة؟ وهو سؤال استنكاري وتريد الناس من ورائه أن تقول: إنه لا توجد حكومة.. أو أنها موجودة على الورق فقط وعلي شاشات التلفزيون.. ولكن لا وجود فعلا لها.

هذا السؤال يتردد على ألسنة الناس في كل مكان. ومعناه أن الناس لا تشعر بهذه الحكومة وغير راضية عن أدائها. والخطأ ليس في الناس ولا في أن الحكومة لا تعلن عن نفسها بالقدر الكافي.. فهي تتحدث وتتكلم كثيرا.. وما يتبقى من وقت وجهد تشغله بالعمل.

ما يقوله الناس كثير وكثير جدا. ومن الضروري أن هناك أسبابا وراء هذا الشعور ووراء طرح السؤال: هل توجد حكومة أم لا؟!

ومن جانبي حاولت أن أفهم هذه الأسباب وأن ابحث عن إجابة لهذا السؤال: هل السبب هو أن الحكومة منذ بداية تشكيلها لم تجد قبولا لدى الناس، وأن الحكومة لم تستطع تغيير هذا الإحساس عند الناس فاستمر معها؟! هل طريقة الحكومة في معالجة المشاكل والأزمات لا تعجب الناس، وترى أنها تركز على الاجتماعات والتصريحات.. وعلي حلها عبر وسائل الإعلام؟! هل الضغوط زادت على الناس في السنة الأخيرة لأسباب غير مفهومة لديها؟ هل الناس فاقدة الثقة؟ هل فاقدة للذاكرة؟ هل الحكومة بريئة من هذه الاتهامات وإذا كانت بريئة، فلماذا يتهمها الناس ويتجنون عليها؟

عشرات الإجابات وعشرات الأسباب.. لكنها جميعا لا تجيب على سؤال الناس: هل توجد حكومة؟

ولا أعرف طريقة أنصح بها الحكومة لكي تجيب على سؤال الناس.. هل من الأفضل مثلا أن يصدر عنها بيان تذيعه على الرأي العام تقول فيه: نعم توجد حكومة واسم رئيسها هو فلان، وأسماء الوزراء فلان وفلان، وتقول في نهاية بيانها: لا تصدقوا الشائعات المغرضة التي تدعي كذبا عدم وجود حكومة، بل توجد حكومة هي مفخرة لكل الحكومات. هي صاحبة الريادة الإعلامية في المنطقة وظهرت في أيامها أزمة السيولة، والجسم المشع في ميت حلفا، وضربت الرقم القياسي في معدل الأزمات التي شهدتها مصر عبر تاريخها الحديث؟!

كل هذه الأزمات.. ويسأل الناس: هل توجد حكومة؟».

عاشرًا: والحقيقة

كما كتب السيد/ أحمد رجب في جريدة «أخبار اليوم» بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٠٠ ضمن فهامة أحمد رجب ـ وهي حقا إسم على مسمى ـ تحت عنوان «والحقيقية» ما يلي:

«نحن نعرف أن الحكومة تجتاز مأزقا اقتصاديا صعبا، ولذلك نريد ـ كمحكومين ـ أن نساعدها لكنها لا تعطينا الفرصة. فالحكومة لا تصارحنا ولا تشرح لنا الحقائق وتخفي عنا الأرقام وكأن الأمر لا يخصنا. رئيس الوزراء مثلا ينفي أننا في أزمة سيولة، بينما وزير المالية يعطي مدة تقديرية لزوال أزمة السيولة، ورئيس الوزراء يصرح بأن مديونية الحكومة للهيئات وغيرها ٢٥ مليار جنيه ووزير المالية يقول إنها ١٤ مليارا، ثم عرفنا بعد اجتماع الرئيس مبارك بمجلس الوزراء أن الديون ٨٫٦ مليار، ورئيس الوزراء يقول إن الموارد الطبيعية للخزانة تغطي المديونية ووزير المالية يقول إنها لا تغطي المديونية، وبينما يدلي رجال الاقتصاد بأسباب أزمة السيولة في كل وسائل الإعلام، يقول وزير المالية إن أزمة السيولة حالة نفسية، نحن نعرف أننا قطعنا شوطا كبيرا في الإصلاح الاقتصادي، لكننا نجد من يريد تهوين الأزمة التي نجتازها فيقول إن اقتصادنا عال العال، والناس يعرفون أنه بقدر التصريحات الوردية تكون الحالة

غير وردية. إننا شعب مدرب على تحمل الأزمات واجتيازها، فقط نطالب الحكومة بالشجاعة، لأن إعلان الحقيقة يحتاج إلى شجاعة".

الحادي عشر: قضية ورأي:

وأيضًا في جريدة الأخبار كتب السيد/ ممتاز القط مقالا تحت عنوان « قضية ورأي » ونشر في ٣٠ مايو ٢٠٠٠ ما نصه:

" أسلوب كله تمام قد يصلح في أي شيء الا في الأمور المالية والاقتصادية التي لا تخضع لقواعد أنصاف الحلول. الأرقام لا تستطيع أن تتجمل أو ترتدي اقنعة زائفة. ولا شك أن الاقتصاد والسوق المصري يتعرضان الآن إلى نوبة برد شديدة إذا لم نسارع بعلاجها فقد تتحول إلى انفلونزا من النوع الاسيوي الثقيل الذي قد يصيب الانسان في مقتل. منذ عدة سنوات كان القائمون على اقتصادنا يؤكدون ان الاحتيطي الأمن من النقد الأجنبي هو الذي يكفي احتياجات البلاد لمدة عام ونصف.. ثم سرعان ما اصبحوا الأن يتحدثون عن أن الاقتصاد الآمن هو الذي يحميه احتياطي يكفي احتياجات البلاد لمدة ٩ شهور وربما يقولون بعد ذلك ٦ شهور فقط.

إن حدثت كارثة في بورصات المال العالمية خرجوا علينا يؤكدون أن البورصة المصرية « ميت فل وأربعتاشر « وحاجة مفيش أحسن من كده رغم حالة التذبذب الشديد الذي تتعرض له الاسهم بالبورصة وغياب عنصر الشفافية ودقة المعلومات عن الشركات التي يتم طرحها بالاضافة للبيانات غير الدقيقة التي تنشر عن موازنات بعض الشركات. قالوا إنه لا توجد أي أزمة في السيولة ولسان حال السوق المصري يكاد يئن من وطأة الجمود الذي اصابه وانعكس ذلك على كل المجالات التجارية. قدموا مشروع اتحاد الشاغلين ثم سرعان ما حاولوا وأده قبل مولده لولا محاولة المخلصين الشرفاء الذين أكدوا مدى حاجتنا إليه لحماية الثروة العقارية. قالوا إن لدولة ستقدم قروضا للشباب لانشاء مشروعات صغيرة وتبين أن الكلام لا يعدو الا أن يكون مجرد تصريحات لا يحاسب عليها أحد ولكنها تبعث الأمل في النفوس، واعتقد أن الحل الوحيد يكمن في العودة إلى المغارة الوزارية التي ابتدعها استاذنا الكبير أحمد رجب

أيام حكومة الدكتور عاطف صدقي. الوزارة في حاجة إلى العمل من جديد داخل المغارة، في هدوء وبعيدا عن هوجة التصريحات التي تؤخر أكثر مما تقدم. الناس لم يعد يعنيها الكلام ولكنها تنتظر الأن الفعل.. تنتظر الترجمة على ارض الواقع. الناس في بلادي حائرون.. يتهامسون.. الناس الأن قلقون!!.

الثاني عشر: انتقادات:

وكتب السيد/ حسام عبد النبي يوم ١ أغسطس ٢٠٠٠ بجريدة الوفد مقــالا تحت عنوان « انتقادات دولية للأداء الاقتصادي لحكومة عبيد « ويأتي نص المقال كما يلي:

" انتقدت وكالة اقتصادية دولية، الأداء الاقتصادي لحكومة الدكتور عاطف عبيد، أكد تقرير اصدرته وكاله طومسون فاييننشيال بنك ووتش الدولية، أن أداء حكومة عبيد جاء أقل نجاحا من المتوقع، اشار التقرير إلى عدم إعادة النظر في تقييم الاقتصاد المصري في القريب العاجل، كشف التقرير، عن تراجع التقييم الممنوح للاقتصاد المصري، من درجة الاستقرار إلى درجة السلبية، أكد التقرير الصادر أمس لمراجعة تقييم الاقتصاد المصري، اعتمادا الوكالة لدرجة تقييم المخاطرة عند درجة + BB أبدت الوكالة الدولية قلقها من تباطؤ تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة لاستقرار الاقتصاد وتحسين درجة تقييم المخاطرة الاستثمارية، كما أكدت ظهور علامات على تدهور المؤشرات المالية، اشارت الوكالة، إلى قلقها من بطء عملية الخصخصة، وضعف السيولة النقدية، والاصرار على تثبيت سعر الصرف. وكانت مؤسسة ستاندر أندبورز الدولية، قد خفضت الشهر الماضي تقييم الاقتصاد المصري من درجة الاستقرار إلى السلبية. أكدت المؤسسة مخاوفها من زيادة عجز الموازنة، وعدم مرونه السياسات المالية، وبطء الإصلاحات الهيكلية كما اشار تقرير المؤسسة، إلى امكانية تراجع تقييم الاقتصاد المصري، في حالة استمرار عوامل الضعف السابقة ".

الثالث عشر: تراجع الاقتصاد:

ولقد سبق وكتب السيد/ حسام عبد النبي في نفس الموضوع في جريدة الوفد يوم ٧ يوليو ٢٠٠٠ مقالا تحت عنوان « تراجع الاقتصاد المصري لدرجة « السلبية « في التقييم العالمي « وهذا نصه:

" تسبب تقرير مؤسسة ستاندر اند بورز الدولية في إثارة أزمة داخل الحكومة وبين اعضاء المجموعة الاقتصادية، كشف التقرير عن تراجع التقييم الممنوح للاقتصاد المصري من درجة الاستقرار إلى درجة السلبية، أكد التقرير الصادر منذ ايام لمراجعة تقييم الاقتصاد المصري، اعتماد التقييم السابق عند درجة استثمار BBB . أبدت المؤسسة الدولية مخاوفها من زيادة عجز الموازنة، وعدم مرونه السياسات المالية، وبطء الإصلاحات الهيكلية، اشار التقرير إلى امكانية تراجع تقييم الاقتصاد المصري في حالة استمرار عوامل الضعف السابقة. كما تضاربت تقارير المؤسسات الدولية حول أداء الاقتصاد المصري، اكد تقرير مؤسسة ميريل لينش المالية العالمية الصادر أمس، تعرض الاقتصاد إلى ثلاث صدمات خارجية منذ عام ١٩٩٧ وحتى نهاية « مارس « الماضي، تمثلت الصدمات في انخفاض أسعار النفط، وحادث الأقصر، وحدوث أزمات مالية ونقدية عالمية تعرضت لها الأسواق الناشئة، اشار تقرير ميريل لينش إلى قوة أداء الاقتصاد المصري!.

وأكد استمرار نمو الناتج القومي، وانخفاض نسبة التضخم، والسيطره على عجز الموازنة! أكدت مصادر اقتصادية صحة تقرير مؤسسة ستاندر أند بورز، وقالت أن الحكومة حاولت تجميل صورة الاقتصاد عن طريق استصدار تقرير مؤسسة ميريل لينش، بررت المصادر صدور تقرير ميريل لينش بعد يومين من اعلان تقرير استاندر اند بورز الذي اثار ضجة في الأوساط الاقتصادية بأنه جاء لضغوط مارستها الحكومة على المؤسسة التي تتولي عملية تقييم بعض الشركات المصرية في اطار برنامج الخصخصة.

أدى تقرير ستاندر أند بورز، إلى تراجع أسعار الاسهم في البورصة بصورة واضحة،

وعلمت « الوفد « بقيام رئيس البورصة وهيئة سوق المال باجراء اتصالات مكثفه مع وزير الاقتصاد لتدارك الآثار السلبية للتقرير على أداء البورصة.

أشارت المصادر، إلى عدم صحة ما تردد عن تجاهل مؤسسة ستاندرد أند بورز للتغييرات التي شهدها الاقتصاد المصري خلال الثلاث أشهر الماضية. وأكدت أن التقرير بعد مراجعة للتقييم السنوي الذي تصدره المؤسسة.

الرابع عشر: أكثر من شهادة:

ولكن قراءه هادئه لكل من التقريرين يتضح عدم تضاربهما، فالواضح أن تقرير مؤسسة ستاندر اند بورز يرتكز على أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي الأخير ٩٩/ ٢٠٠٠ والمتوقع في المستقبل إذا استمر الوضع على ما هو عليه خلال العام المالي الأخير، أما تقرير مؤسسة ميريل لنش فيعتمد على الأداء خلال اسنوات الماضية٩٦/ ٩٧، ٩٧/ ٩٨، ٩٨/ ١٩٩٩. ويؤكد هذا مقال السيد/ إبراهيم نافع في جريدة الأهرام يوم ٢٦ يونيو ٢٠٠٠ تحت عنوان « أكثر من شهادة « والذي يوضح أن الإشادة بالوضع الاقتصادي هي عن السنوات الماضية كما جاء في أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي، وفيما يلي نص المقال:

" تعددت في الآونه الأخيره شهادات التقدير من جهات مختلفة تتفاوت في مصداقيتها وفي كفاءة حكمها بشأن أداء الاقتصاد المصري، غير أن ما جاء به أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي مؤكدا أن مصر هي الدولة الأكثر نموا في المنطقة هو بمثابه أكثر من شهادة فرؤية الصندوق التفصيلية تطرقت إلى منطقة الشرق الأوسط وعند الحديث عن مصر تحدث التقرير بإيجابية عن تصاعد نمو الاقتصاد المصري بصورة منتظمة وبدخول حقيقية حيث ارتفع معدل النمو من ٤ر٥٪ عام ٩٨ إلى ٦٪ عام ١٩٩٩، وتم التحكم في مستوى التضخم والافادة من ارتفاع الدخل من السياحة وضبط الضغوط على الاقتصاد.

وتأتي هذه الشهادة في وقت تبذل فيه الحكومة جهدها من أجل الخروج من احاديث الكساد والركود التي غطت على النصف الأول من العام الجاري إلى جدل افضل حول

الإصلاح الضريبي وضبط النظام المصرفي وتحسين الخدمات ورفع مستوى التنمية البشرية، ومن المؤكد أن لهذه الشهادة من قبل صندوق النقد الدولي دورها في تهيئة الحالة النفسيه لمرحلة افضل من الأداء الاقتصادي لا سيما الارتفاع التدريجي في حجم الصادرات المصرية إلى الخارج.

واللافت للنظر في هذا المقام هو ذلك الهدوء المطلوب باستمرار في اكمال عملية الإصلاح الاقتصادي، فالمعروف أن فلسفة الصندوق تقوم على الإسراع غير المحدود بالخصخصة على أمل أن يعدل الاقتصاد نفسه بنفسه.. غير أن استمرار الرؤية المصرية الأكثر فهما لطبيعة الظروف عندنا من عدم الإسراع غير المحسوب أو الانطلاق في ايجاد أوضاع اقتصادية تنشئ اوضاعا اجتماعية سلبية. إن استمرار هذه الرؤية في تحقيق التوازن بين الإصلاح والعدالة ولو اختلف مع رؤية النصدوق.. هي الأهم وهي الضمانه في الانتقال بهدوء نحو الغد ".

الخامس عشر: هموم مصرية:

كتب الأستاذ/ عباس الطرابيلي في الوفد في ١٢/ ١١/ ٢٠٠٠ مقالا بعنوان « هموم مصرية« هذا نصه:

وتتوالي الضربات الموجهة إلى الجنيه المصري بعد زيادة سعر الفائدة على المدخرات بالجنيه حتى لا يهرب حاملوه إلى لعبة « الدولرة« أي بيع الجنيه لشراء الدولار أملا في بالفور باستمرار بارتفاع قيمته ها هي حكومة الحزب الوطني المستقل – من تحت لتحت – تزيد قيمه الدولار في البنوك الرسميه الحكومية سرا وكان الأمر اصبح واقعا.. ودون سابق اعلان أو إخطار.

فقد كان سعر الدولار رسميا في البنوك يدور حول ٣٤٥ قرشا.. وكان هذا يعني استقرارا لسعر الجنيه المصري، أكثر منه استقرارا لسعرالدولار. لأن هذا ببساطة كان يحدث استقرارا في أسعار ما نستورده وأيضًا في أسعار ما نصدره ولا يحدث ارتباكا في أسعار السلع وكان مجال تغير سعرالدولار في أكبر حالاته لا يزيد على قرشين بين السعر الرسمي الثابت وهامش التغيير في مجال الصرافة.

وفجأة اصبح السعر الرسمي في البنوك الحكومية الرسمية يدور حول ٣٧٥ قرشا وهذا في رأينا تم دون إعلان رسمي لأنه يعلي قيمة الدولار ويخسف بقيمة الجنيه داخل اراض تخضع للسيادة المصرية.. وهذا يعني زيادة تكاليف ما نستورده وأيضا أسعار ما نصدره ولما كان ما نصدره أقل كثيرا مما نستورده فإننا نقول إن هذا يعني ضربه للاقتصاد المصري ولقيمة العملة الوطنية ويعني تزايدا في الخلل الموجود في الميزان التجاري المصري.. فهل تنبه المسئولون عن اقتصاد مصر إلى هذه البديهية؟!.

إننا نعلم أنه كانت هناك ضغوط ضخمه على سعر الجنيه بدعوي تصحيح الوضع الواقعي مقابل الدولار. ولكننا يجب أن ننبه إلى أن رفع سعر الدولار في البنوك الحكومية يعني بالتبعية ارتفاع سعر الدولار عند مكاتب وشركات الصرافة وليس مستبعدًا أن يكون السعر قد وصل إلى اربعة جنيهات. ومعنى هذا أن الجنيه المصري مقابل الدولار فقد حوالي ٥٠ قرشا فهل هذا في صالح العملة الوطنية.

إن كل هذا يجري في صمت مريب مستغلين انشغال كل المصريين في المعركة الانتخابية ولكننا نرى أن الخاسر فيما يجري في سوق المال هو الجنيه تماما كما نرى أن الخاسر في الانتخابات هو.. الشعب المصري..

ويا تلحقونا يا ما تلحقوناش!!.

السادس عشر: من المسئول عن الأرقام:

وكتب الأستاذ/ سعيد عبد الخالق في صوت الأمه في ١٤/ ٢/ ٢٠٠١ مقالا بعنوان (من المسئول عن الأرقام والبيانات في الحكومة المصرية؟!) هذا نصه:

الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء تولى الإشراف على المعلومات بمجلس الوزراء والذي يختص بالبيانات والأرقام خلال وزارة الدكتور عاطف صدقي واستمر مشرفا على المركز طوال حكومة الدكتور كمال الجنزوري، وحتى استقالتها في ٥ أكتوبر ١٩٩٩ ومازال مشرفا عليه حتى الآن كما تولى الدكتور عاطف عبيد

رئاسة الفريق الوزاري الذي تفاوض مع صندوق النقد والبنك الدوليين خلال سنوات حكومة الجنزوري وضم هذا الفريق من بين اعضائه الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد الحالي ووزير اقتصاد في عهد حكومة د. الجنزوري وضم أيضًا إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي في حكومة الجنزوري ومازال في منصبه حتى الأن ومن بين مهام هذا الفريق الحقيقي في صحة البيانات الخاصة بالميزانية المصرية موارد وإنفاق وغير ذلك من الجوانب الاقتصادية ويستمد هذا الفريق بياناته ومعلوماته من مركز المعلومات بمجلس الوزراء والذي يشرف عليه الدكتور عبيد خلال حكومات عاطف صدقي ود. الجنزوري وحاليًا!! كما يستمد هذا الفريق معلوماته في شأن برامج الخصخصة من وزير قطاع الأعمال وتولى هذا المنصب الدكتور عاطف عبيد في الحكومة السابقة.

الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد في حكومتي الجنزوري وعبيد.. مسئول عن البيانات الخاصة بأداء الاقتصاد المصري تصديرا واستيرادًا، وبورصة، وسوقا للمال، وميزانا للمدفوعات.

إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي في حكومتي الجنزوري وعبيد.. مسئول عن الجوانب النقدية والاحتياطي النقدي والديون الداخلية.

اللواء إهاب علوي رئيس جهاز التعبئة العامة والاحصاء.. لم يتغير في حكومتي الجنزوري وعبيد.. وبياناته متاحة.

الجهاز المركزي للمحاسبات.. يراقب حسابات الدولة إيرادًا وانفاقًا، ويقدم حسابا ختاميا لمجلس الشعب. ومازال الجهاز موجودًا.

وزارة المالية.. تعد الميزانية العامة للدولة، ويراقبها مجلس الشعب وتعلن الوزارة بياناتها أمام الكافة ويضاف إليها وزارة التخطيط التي تضع الخطة الخمسيه والخطة السنوية، ويتم اعتماد هذه الخطط بقانون وبياناتها متاحة وتناقش.

ولم يخرج فريق الأرقام والبيانات عن هذه الأسماء والتي مازالت في مناصبها!! وبس خلاص.

السابع عشر: كلمات -١:

وكتب الأستاذ/ محمود عبد المنعم مراد بجريدة الأخبار بعموده « كلمات « في ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١ مقالا هذا نصه:

في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من الكساد وقلة التعامل والسيولة إلى أصبحت ظاهرة للعيان – تلجأ الحكومة الحاليه إلى تطبيق المرحلتين الثانية والثالثه من ضريبة المبيعات وكان المفروض أن يحدث العكس – والدليل على ذلك أن السنوات التي مضت فيـما بين عامي ١٩٩٦، ١٩٩٩ حيث قررت الحكومة السابقه عدم فرض أيه رسوم أو ضرائب جديدة مهما يكن السبب بل الأكثر من ذلك أن الحكومة السابقة ألغت كثيرا من الرسوم والضرائب والأعباء المالية الأخرى والتي كانت تؤثر بالسلب على التوسع في الاستثمار بمجالاته المختلفه وصدرت في السنوات الأربع السابقة تشريعات شتى تحافظ على الثروة القومية وتخفف من الأعباء التي كان يتحملها المواطنون.

ومن ذلك أن الحكومة السابقة الغت ضريبة الأيلولة التي كان يعاني منها معظم الأسر في مصر عقودا طويلة من الزمن كما الغت الحكومة السابقة ضريبة الدخل على العاملين في الخارج، واضافت إلى ذلك أنها أعادت ما تم سداده من العاملين في الدولة وكذلك الغت الضريبه على الأراضي الفضاء ونفذت ذلك بالفعل، ولم يكن قرارها حبرًا على ورق.

ولعل أبلغ دليل على أن سياسة فرض الضرائب والرسوم الجديدة والمبالغة فيها أمر يضر بمصلحة الوطن ويقلل من موارد الدولة ولا يزيد منها، أن الحكومة السابقة خفضت رسوم رخص البناء إلى نحو ٢٪ من قيمة العقار بينما كانت هذه الرسوم تصل في بعض المحافظات كالقاهرة إلى ٢٧٪ كما تم في عهد الحكومة السابقة تخفيض رسوم الشهر العقاري إلى النصف مع تحديد قيمة رمزية للمتر سواء للأراضي الفضاء أو المباني بحيث تتفادي الحكومة المبالغة في هذه الرسوم.. وكان لذلك أثره في زيادة إيرادات التسجيل العقاري خلال العام التالي مباشرة إلى أكثر من خمسة امثال ما كانت عليه قبل ذلك.

وقررت الحكومة السابقة أيضا إعفاء الأسهم المملوكة للشركات والمدرجة في البورصة من ضريبة الأرباح الراسماليه عند التداول، بعد أن كان الاعفاء مقصورا على الأسهم المملوكة للأفراد فقط وكذلك عدلت الحكومة السابقة مختلف التشريعات التي تمنع القطاع الخاص من المشاركة في أنشطة البنية الأساسية واصبح للقطاع الخاص حق المشاركة في مشروعات الاتصالات والموانئ والقطارات والطرق والكهرباء ومياه الشرب. وكذلك صدر تشريع أخر سمح للقطاع الخاص الأجنبي بامتلاك أكثر من ٥٠٪ من راسمال البنوك أي اصبح له حق الأغلبية بعد أن كان محددا بنسبة ٤٩٪ فقط وألغت الحكومة السابقة تصريحات السفر للخارج والذي كان يعرف الشهادة الصفراء التي كان كل العاملين بالدولة ملزمين بتقديمها قبل السفر وكان الوضع قبل الألغاء يهدر ابسط حقوق الانسان المصري وهو حق الانتقال من مكان إلى أخر.

وهناك كثير من التشريعات الأخرى المماثلة التي اصدرتها الحكومة السابقة ولم يحدث كساد ولا نقص في السيولة ولا ارتفاع في سعر الدولار مثلما حدث الأن. وقد يكون للكلام بقية.

الثامن عشر: كلمات -٢-:

كما كتب الأستاذ/ محمود عبد المنعم مراد بجريدة الأخبار بعموده « كلمات « في ٢٥/ ٥/ ٢٠٠١ مقالا هذا نصه «

نواصل اليوم تذكير المواطنين بما تم من إصلاحات تشريعية واقتصادية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ حتى لا ننسي ومن يجد مجالا للاعتراض على ما أوردناه هنا من حقائق فليتفضل مشكورا بالرد والتصحيح لاننا فعلا نعيش في عصر نستطيع أن نقول فيه ما نشاء ما دام خاليا من العبارات التي يتعرض بسببها المرء للمساءلة القانونية وصحيح أننا نقول ما نشاء ولكن الصحيح أيضًا أن الحكومات تفعل ما تشاء وتذكر أو تهمل ما تشاء ولكننا لابد أن نمارس حقنا في ذكر الحقائق أو ما نعتقد أنه من الحقائق مع حفظ حق الأخرين في الرد أو الاعتراض كانت الدولة في السنوات

الماضية ١٩٩٥/ ١٩٩٩ تتحمل ميزانيتها كل تكاليف المبيدات الحشريه لمحصول القطن نظرا لتدهور الانتاج لسوء الأحوال الجوية خلال موسم ١٩٩٨ تخفيفا للأعباء عن المزارعين الذين استردوا ما سبق أن دفعوه ويقدر بنحو مائه مليون جنيه وقد تم ذلك في خلال أسبوع واحد وكان رد ما سبق أن دفعه المزارعون من قبل سابقة لم تحدث من قبل.

وقررت الحكومة وقتذاك خفض سعر الفائدة على القروض من بنك الائتمان الزراعي للمزارعين من ١١٪ إلى ٧٪ وتحملت ميزانية الدولة هذا الفرق.

وقامت الحكومة وقتذاك باصلاح وظيفي شمل نحو مليونين ومائتي ألف موظف مما لم يحدث له مثيل من قبل وقد رقي إلى الدرجة الوظيفية الأعلى كل من قضي الفترات البينية قانونا وكان كثير من الموظفين قد قضوا ضعف أو ثلاثة اضعاف هذه الفترة ورفعت الحكومة الحد الأدني للمكافأت التشجيعية الشهرية إلى ٢٥٪ بدلا من ٥ إلى ٧ في المائه وقد استفاد من ذلك مليون وسبعمائه ألف موظف وصدر قرار من نائب الحاكم العسكري بوقف البناء على الأرض الزراعية بعد أن كان يستقطع نحو ٤٠ ألف فدان سنويا من أجود الأراضي الزراعية.

وصدر قرار أيضًا من نائب الحاكم العسكري بإيقاف هدم الفيلات بعد أن تم هدم نحو ١٤٠٠ فيلا خلال الفترة من ٩٠ إلى ٩٥ في القاهرة الكبرى فقط وكان الكثير منها يتسم بالفن المعماري الرفيع كما كان كثير منها يقع في شوارع ضيقه وبعد هدمها اقيمت مكانها ابراج مخالفة للقانون تعجز عن الوصول اليها سيارات الاسعاف أو الأطفاء ولم ينج من كوارث الحريق الا من تولاه الله وحده بالعناية الالهية وحفاظا على حريه الرأي وحماية المجتمع من بعض ظواهر الاجرام والبلطجة صدر قانون ٩٦ لسنة ٩٦ بشأن الصحافة وتضمن إلغاء الحبس الاحتياطي للصحفيين كما عدل قانون المرافعات حتى لا يحق لاي مواطن أن يقاضي مواطنا آخر الا إذا كانت له مصلحة شخصية ذاتيه واضيفت لقانون العقوبات مادة لمواجهة صور البلطجة وتحريم استخدام الحرس الخاص المسلح لاي مواطن « البودي جارد ”.

هذه نماذج من الإصلاحات التشريعية التي تمت خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩

وهناك مؤشرات اقتصادية وسياسية تم تطويرها خلال هذه الفترة وهي موثقة بالبيانات المعلنه من البنك المركزي المصري وقد نعود إلى تذكير القارئ بها حتى لا ينسي.

التاسع عشر: كلمات -٣:

وكتب الأستاذ/ محمود عبد المنعم مراد في ٣١/ ٥/ ٢٠٠١ مقالا بجريدة الأخبار فـي عموده « كلمات« هذا نصه:

حتى لا ننسي ماضينا القريب بعد أن نسينا كثيرا من واقع التاريخ الوسيط والبعيد – وحتى لا نظلم احدا بل نعتمد على ما ذكره البنك المركزي المصري وأعلنه من بيانات تتعلق بأحوال الاقتصاد والمؤشرات الاقتصادية الرئيسيه في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ فنقول أن عجز الموازنة العامة ظل ثابتا طوال السنوات المذكورة كما كان عليه خلال فترة الإصلاح المالي والنقدي في الخمس السنوات التي قبلها أي بين عامي ١٩٩١، ١٩٩٥ رغم التوسع الكبير في الاستثمار العام حيث بلغ نحو ١٢٤ مليار جنيه مقابل ٨٨ مليارات خلال ١٩٩١، ١٩٩٥٠ أما في عام ١٩٩٩–٢٠٠٠ فقد زاد العجز الكلي عن عام ١٩٩٨–١٩٩٩ وفقا للحساب الختامي للموازنة العامة لعام ١٩٩٩–٢٠٠٠ والذي ارسلته الحكومة اخيرا لمجلس الشعب حيث زاد العجز الكلي بنحو خمسة مليارات جنيه عن العام الذي قبله، ووفقا لما تم في الشهور التسعة الماضية من العام المالي ٢٠٠٠–٢٠٠١ أي من يوليو ٢٠٠٠ إلى مارس ٢٠٠١ يزيد العجز الكلي في الحساب الختامي للموازنة بصورة اكبر مما كان في عام ٩٩–٢٠٠٠ وفي الأعوام السابقة عليه وحتى الموازنة العامة للعام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ والتي قدمت أخيرا لمجلس الشعب فإنها تتضمن أمورا مخيفة فلأول مرة منذ عشرات السنين يفوق إجمالي الإنفاق الجاري « باب أول – باب ثاني « عن إجمالي إيرادات الدولة السيادية والجارية حيث يبلغ إجمالي الإنفاق الجاري في هذه الموازنة الاخيره ٩٨ مليار جنيه بينما تبلغ هذه الايرادات ٩٤ مليار جنيه بينما كانت هذه الايرادات تحقق فائض دائما يواجه جزءا من الاستثمارات « باب ثالث « واقساط الديون المحلية والخارجية « باب رابع ”.

وكان معدل التضخم ينخفض سنة بعد أخرى حتى بلغ ٣ ٪ في عام ١٩٩٩ كما استقر سعر الصرف للجنيه المصري وتحرك ما بين ٣٣٢، ٣٤٢ قرشا طوال سنوات ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ١٩٩٨-١٩٩٩ وزاد الاحتياطي من النقد الأجنبي لأعلي مستوى في تاريخ مصر الحديث حيث بلغ ٣ر٢٠ مليار دولار في أخر يونيو ١٩٩٧ وبلغ ١ر٢٠ مليار دولار في أخر يونيو ١٩٩٨ وذلك رغم حادث السياح الاجانب بالأقصر في نوفمبر سنة ٩٧ مما قضي على معظم إيرادات السياحة لما يقرب من عام وتدهور اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا منذ نوفمبر ١٩٩٧ أيضًا وصاحب ذلك أغراق أسواق مصر بواردات هذه الدول لانخفاض أسعارها إلى النصف تقريبا كما صاحب هذا كله انخفاض أسعار البترول إلى ٨ دولارات كما انخفضت تحويلات العاملين في الدول العربية لانخفاض مرتباتهم في دول الخليج إلى ما يقرب من النصف كما اثر ذلك كله على إيرادات قناة السويس ومع كل هذا كان احتياطي النقد الأجنبي في اخر يونيو سنة ١٩٩٩ كان ١ر١٨ مليار دولار أي أعلى بنحو ٢٠٠ مليون دولار عما كان في ديسمبر سنة ١٩٩٥ وقد وصل الان الاحتياطي إلى ٨ر١١ مليار دولار فقط وليس ١ر١٤ كما هو معلن فلابد من خصم ٣ر٢ مليار دولار من الرقم الاخير اقترضها البنك المركزي من البنوك التجارية ثم باعها لهذه البنوك واصبحت غير متاح ردها للبنك المركزي وإلى غد.

العشرون: كلمات -٤:

وأخيرًا كتب الأستاذ/ محمود عبد المنعم مراد في١/ ٦/ ٢٠٠١مقالا في جريدة الأخبار بعموده « كلمات « هذا نصه:

استكمالا لما كتبناه أمس عما كانت عليه الأحوال الاقتصادية في السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩ وما آلت إليه الأن نقول بعد أن نعيد إلى الذاكرة ان احتياطي النقد الأجنبي الذي كان في أخر يونيو سنة ١٩٩٩ يقدر بـ ١ر١٨ مليار دولار واصبح الان هذا الاحتياطي مبلغ ٨ر١١ مليار دولار فقط بعد ان اقترض البنك المركزي من البنوك التجارية ٣ر٢ مليار دولار ثم باعها لهذه البنوك ولم تعد متاحة لردها إلى البنك المركزي واصبحت النتيجة هي أن الاحتياطي من النقد الأجنبي انخفض خلال ٩ أشهر من أكتوبر ١٩٩٩

إلى أبريل ٢٠٠١ بنحو ٣ر٥ مليار دولار وفي نفس الوقت انخفضت قيمة الجنيه المصري امام الدولار نحو ١٥٪ وزادت قيمة الواردات نحو عشرة مليارات جنيه ولم تزد الصادرات غير البترولية الا نحو ٧٠٠ مليون دولار.

وكان الدين العام الخارجي في عام ١٩٩٥ مبلغ ٣٤ مليار دولار وانخفض هذا الدين إلى نحو ٢٧ مليار دولار في سنة ١٩٩٩ وذلك بسبب اسقاط الشريحه الثالثة والأخيرة من إجمالي خفض الدين الخارجي على مصر والذي تقرر في اعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ وتقدر هذه الشريحه الاخيرة بنحو ٤ مليارات دولار وتم الانخفاض بعد اتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من سبتمبر ١٩٩٦ إلى سبتمبر ٩٨ علما بأن هذا البرنامج هو رقم ١٣ منذ عام ١٩٦١ ويعد البرنامج الوحيد الذي تم استكماله.

وقد حرصت الحكومة في سنوات ١٩٩٦-١٩٩٩ على تطور الدين الحكومي المحلي الذي زاد من ١٠٥ مليارات دولار في يونيو سنة ١٩٩٥ إلى نحو ١٤٧ مليار دولار في يونيو سنة ١٩٩٩ أي أن الزيادة في تلك الحقبه زادت بمتوسط سنوي نحو ٥ر١٠ مليار جنيه أي نحو ٣٤٪ من إجمالي الاستثمار العام وكان قد زاد هذا الدين من ٧١ مليار جنيه في يونيو سنة ١٩٩١ إلى ١٠٥ مليارات جنيه في يونيو سنة ١٩٩٥ اي بمتوسط سنوي نحو ٥ر٨ مليار جنيه وهو ما يمثل نحو ٤٣٪ من إجمالي الاستثمار العام خلال تلك الفترة بينما زاد إلى ١٦٤ مليار جنيه في يونيو سنة ٢٠٠٠ اي بزيادة قدرها ١٧ مليار جنيه خلال عام واحد ثم قفزه هائلة اذ وصل إلى ١٩٢ مليار جنيه في اخر أبريل الماضي وعن السيولة المحلية فقد زادت سنويا بنحو ٥ر١١٪ علما بأن نسبة زيادة السيولة المحلية اللازمة يحكمها مجموع معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم والذي يقدر فقط بنحو ١٠٪ ولعل من أهم المسائل التي تبين بصدق صورة الأداء الاقتصادي ان ننظر إلى ما يحدث في سوق الأوراق المالية أي البورصة المصرية فقد تطورت قيمة اصدار الاسهم والسندات للشركات الجديدة والمدرجة في البورصة حيث كانت نحو ٩ر٤ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٤ واصبحت ٢ر١١ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٥ ثم واصلت الارتفاع سنة بعد أخرى حتى وصلت الزيادة في عام ١٩٩٩ وحده إلى ٦ر٥٥ مليار جنيه

اي خمسة امثال قيمة الإصدار عام ١٩٩٥ وتشير الشهور الأولى من عام ٢٠٠١ إلى انخفاضات بلغت في عام ٢٠٠٠ نحو ٢٠ر٥ مليار وستنخفض في ٢٠٠١ إلى حوالي ١٢ مليار جنيه فقط.

الحادي والعشرون: الأخبار:

وكتب الأستاذ/ محمود عبد المنعم مراد في جريدة الأخبار في ٧/ ٦/ ٢٠٠١مقالا جاء فيه:

أكتب عن الفترة من ٩٦ إلى ١٩٩٩، وكنت قد كتبت عنها أربعة أعمدة في أربعة أيام بجريدة الأخبار اليومية، وكان اثنان منها عن الإصلاحات التشريعية والاثنان الآخران عن تطور المؤشرات الاقتصادية الاساسيه وفقا للبيانات المعلنة من البنك المركزي المصري وقد تضمنت ما يفيد تحسنا ملموسا في الأمور الاقتصادية والمالية بوجه خاص وشكرًا لصحيفة الوفد التي تتسع صفحاتها لأراء كتاب من خارج الوفد واذكر لها وللجميع انني لا أكذب ولا أتجمل ولا أجامل أحدًا على حساب أحد – فقد بلغت الآن أجمل سنوات العمر وليست كما يقول الناس أرذلها فالمرء يشعر فيها بعدم التطلع إلى فوق ولا الرغبة في زيادة الموارد ولا الوصول إلى السلطة ولا يخضع لتطلعات أخرى – الآن لا نبغي سوى الحقيقة المجردة من كل هدف الا مصلحة الشعب كله وفيما يلي إجابة عن سؤال هام تلقيته بسبب كتاباتي عن الفترة الماضية من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ حيث قال السائل إذا كنت تقول إن هذه الفترة كانت مزدهرة وكثرت فيها الأموال فأين ذهبت هذه الأموال وهاأنذا أقول له أين ذهبت فلوس مصر وقتذاك وقد يتسع المجال لأضيف: وأين ذهبت الأن وسأحاول الرد منصفا بموضوعية وحياد.

في هذا الجزء من الحديث أتناول الإنجازات العينية المادية الملموسة والمرئية والتي لا يمكن الخلاف حولها لأنها حقائق لها وجهات نظر – وليست أحلاما وردية بل هي أمور عملية بدأت كلها خلال الفترة المشار إليها وأن كان مواصلة

تنفيذها خلال العامين التاليين ٢٠٠٠- ٢٠٠١ قد تباطأ قليلا أو كثيرا حسبما يراه المعاصرون الأن.

وقد كثر الكلام حول أن الفترة الماضية قد استنفدت كل الأموال المتاحة على المشروعات التي أطلق عليها المشروعات الكبرى أو العملاقة وهي على وجه التحديد مشروعات توشكى وترعة السلام بمرحلتيها الأولى والثانية ومشروع خليج السويس وميناء العين السخنة وشرق بور سعيد وميناء بور سعيد وشرق العوينات ودرب الأربعين. إن هذه المشروعات كلها تكلفت من الاستثمارات ما قيمته نحو ٦ر٢ مليار جنيه حتى ٣٠/ ٦/ ٩٩ ولقد بلغت جملة الاستثمارات العامة المنفذة خلال تلك الفترة نحو ١٢٤ مليار جنيه ومعنى ذلك أن كل ما سمي بالمشروعات الكبرى العملاقة المذكورة الأن قد انفق عليها نحو ٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة خلال تلك الفترة أما بقية هذه الاستثمارات فقد أنفقت في مجالات أخرى كثيرة نتحدث عنها فيما يلي:

قطاع الزراعة والري، في هذا القطاع تم حصر كل الأراضي التي يمكن زراعتها على مستوى الجمهورية وذلك في ٧٣ موقعا بمساحة إجمالية قدرها ٣ر٤ مليون فدان بعضها يروي بمياه النيل وبعضها بالمياه لجوفيه أو بمياه الصرف الزراعي وصدر هذا الحصر لأول مرة في وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون والتي صدرت في ١٥ مارس سنة ١٩٩٧ وتم بالفعل استصلاح نحو ٤١٩ ألف فدان من إجمالي ١ر٨ مليون فدان تم اصلاحها خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٩.

وقد وصلت مياه النيل إلى أرض سيناء بعد أن تم تشغيل المرحلة الأولى من ترعة السلام وطولها ٨٧ كيلو مترا وتربط بين فرع دمياط وتمتد إلى قناة السويس بمساحة قدرها ٢٢٠ ألف فدان ومما يذكر أن هذه القناة بمرحلتها الأولى قد تم تنفيذها قبل سنة ١٩٩٦ بسنوات إلا أنها توقف تشغيلها حتى تم الانتهاء من مصرف السرو ومصرف حادوس خلال السنوات الأولى من هذه الفترة نظرًا لأن الري يعتمد على ٥٠٪ من مياه النيل و ٥٠٪ من الصرف الزراعي وبعد إتمام هذين المصرفين بدأت الزراعة في عام ١٩٩٨ بمساحة مائه ألف فدان زادت سنة بعد أخرى – وتم بدء وإنهاء تشييد

السحارة بفتحاتها الأربع وبدء وانهاء جميع الأعمال المدنية والصناعية في ترعة الشيخ جابر - كما تمت أعمال وتركيب محطات الرفع أربع وخمس وست وبالنسبة لترعة الشيخ زايد شرق القناة بطول ٧٢ ك.م. بمساحة ٤٠ ألف فدان تم الانتهاء من السحارة ومحطات رقم ١، ٢ وتم حفر ٦٧ ك.م. وتبطين ٤٤ ك.م وانتهت أعمال البنية الأساسية الداخلية.

وبالنسبة لترعة البستان بطول ٥٤ ك.م وهي متفرعة من ترعة النوبارية، فقد تمت إقامة ٦ محطات رفع تقدم ١٢٥ ألف فدان وإقامة البنية الاساسيه الداخلية لمسافة ٦١ ك.م.

وتم حفر ترعة الحمام رقم ١ بطول خمسين ك.م لزراعة ٧٢ ألف فدان وحفر ترعة الحمام رقم ٢ طول ٥٧ ك.م لتصل المياه إلى العلمين على الساحل الشمالي مما يتيح زراعة ١٤٨ ألف فدان زراعة شتوية فقط.

وأقيمت دلتا جديدة لجنوب الوادي « توشكى « وترعة شيخ زايد بالفرع الرئيسي والأفرع الأربعة ومحطات الرفع الهائلة ٢٥ مليون متر مكعب في اليوم وتجاوز التنفيذ بصفة عامة نحو ٥٠٪ رغم أن الرئيس وضع حجر الأساس في ٩/ ١/ ١٩٩٧ فقد قال سيادته لرئيس تحرير صحيفة روسيه ما نصه، مشروع توشكى الذي من شأنه أن يقيم مجمعا عمرانيا جديدًا في جنوب الصحراء الغربية يضم مختلف الأنشطة اقتصادية وزراعية وصناعية وسياحية وتعدينية فيضيف للمساحة المزروعة حوالي ٥٤٠ ألف فدان.

ويجري العمل الجاد لاستصلاح أراضي شرق العوينات بمساحة ٢٢٠ ألف فدان وإقامة المطار ومد الطريق الذي يبلغ طوله ٣٦٠ ك.م من أبو سمبل إلى شرق العوينات رغم بقائها مع بعض الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص منذ عام ١٩٨١ ولم يتم آي شيء فيها حتى عام ١٩٩٧.

وفي أول عام ١٩٩٨ بدأ العمل بأراضي مشروع درب الأربعين وهو يقع بين توشكى وشرق العوينات ليتم توزيعه على صغار المزارعين وشباب الخريجين بمساحة ١٢ ألف فدان وتم حفر ٢٩ بئرا فيها وإقامة مساكن لصغار المزارعين.

ولأول مرة منذ أن تم بناء السد العالي في ١٩٧٠ وتم بناء قناة مفيض توشكى بطول ٢٢ ك.م إلى مفيض توشكى فمنذ سنة ١٩٧٧ لم تصل أي مياه إلى المفيض الا في عام ١٩٩٦ حيث وصلت كمية المياه المتدفقة إلى المفيض نحو ١٥ مليار متر مكعب تزداد سنة بعد أخرى. وقد بدأ فعلا تأسيس شركة مساهمة مصريه لأول مرة في عام ١٩٩٩ لزراعة نحو ١٥٠ ألف فدان من الأراضي التي ثبت جدواها حول المفيض لاستخدام هذا الخير المتدفق بفضل الله.

وفي قطاع الكهرباء زادت الطاقة الكهربائيه الجديدة خلال فترة ١٩٩٦-١٩٩٩ بقدر يفوق ما كان قائما في مصر حتى يونيو ١٩٨٢ حيث كانت الطاقة المتاحة ١٨ مليار كيلو وات وأضيف ما يزيد على ذلك بإقامة محطات سيدي كرير وعيون موسى واستكمال وتوسيع أبو سلطان والتعامل بنظام B.O.T بإقامة محطات سيدي كرير الثانية وخليج السويس وشرق بور سعيد وجاري العمل بها.

كما تم الربط الحقيقي الكهربائي بين مصر والعالم العربي شرقا وغربا حيث تصل الكهرباء إلى الأردن في الشرق وإلى ليبيا في الغرب لتصل في النهاية إلى أوروبا كما تم الانتهاء من توصيل الكهرباء للعدد القليل الباقي من قري مصر، نحو ٣٠٠ قرية، وتم توصيل الكهرباء إلى ٢٩ ألف تابع وفقا لتعداد ١٩٩٦.

أما عن قطاع البترول فقد شهد إقبالا ملحوظا من الشركات العالمية للمشاركة في الكشف عن البترول والغاز يقدر العدد الجديد من الشركات باثنتي عشرة شركة كما أنفقت كل الشركات الأجنبية خلال هذه الفترة نحو أربعة مليارات من الدولارات.

وقد تم التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في تشغيل محطات الكهرباء ليصل إلى أكثر من ٩٠٪ كمصدر لتشغيل شركات الكهرباء وتم توصيل خطوط الغاز الطبيعي للمنازل بصورة أسرع في القاهرة الكبرى وبعض المحافظات كما تم توصيل خط غاز طبيعي إلى بني سويف وبدأ توصيله إلى أسيوط كما تم توصيله إلى شرق بورسعيد.

وفي مجال النقل والمواصلات تمت أقامة خط مترو الأنفاق الثاني من شبرا الخيمة

بالقليوبية إلى جامعة القاهرة بالجيزة ولقد تم هذا الإنجاز الحضاري الكبير بكامله خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ بتكلفة اجمالية بلغت نحو ٦ مليارات جنيه ويستخدم حاليا نحو مليون راكب يوميا بالاضافه إلى مليون أخر يستخدم خط المترو الأول الممتد من حلوان إلى المرج.

وقد تمت اقامة الجزء الأكبر من كوبري ٦ أكتوبر بمدينه القاهرة بعد أن تمت المرحلة الأولى من موقع وزارة الزراعة بالدقي إلى ميدان رمسيس خلال فترة زادت على عشرين عام -٠ وتم استكمال الكوبري بمراحلة المختلفة حتى وصل إلى شارع العروبة وشارع النصر خلال هذه الفترة نفسها بتكلفة إجمالية قدرها ٤٢٥ مليون جنيه - وتمت إقامة نفق شارع الأزهر بتكلفة حوالي ٩٠٠ مليون جنيه وإقامة محور ٢٦ يوليو بتكلفة ٤٠٠ مليون جنيه وكذلك تم الانتهاء من المرحلة الأولى من محور المنيب « جنوب الجيزة ".

وقد تمت خلال عام ١٩٩٦ إزالة كل المباني المقامة لمختلف الجهات الحكومية والأهلية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بالإسكندرية. وقد أدى ذلك إلى القيام بالتطوير الكبير بكورنيش مدينة الإسكندرية خلال السنوات التالية مما شهد به الجميع وأشادوا به.

كما تمت أقامه المشروع العملاق بشمال غرب السويس وإقامة ميناء العين السخنة على شاطئ البحر الحمر وكذلك أقيم مشروع عملاق أخر بشرق التفريعة كما تمت إقامة الميناء المحوري وقد قال السيد الرئيس للصحيفة الروسيه التي اشرنا إليها منذ قليل ما نصه هناك مشروع شرق التفريعة الذي يضم ميناءا عالميا لخدمة التجارة بين الشرق والغرب ومنطقة صناعية حره ومنطقة أخرى سياحية - وفي شمال غرب خليج السويس هناك مشروع عملاق أخر يضم ميناء محوريا أخر ضخما ومنطقة اقتصادية حرة.

كما أقيم الكوبري المعلق العملاق مع الجانب الياباني حيث ترتفع قمته عن سطح مياه قناة السويس بسبعين مترا وأقيم كوبري أخر هو كوبري الفردان للسكك الحديدية بتكلفة إجمالية للكوبريين تبلغ نحو مليار جنيه كما تم إنشاء هذين الكوبريين العملاقين

خلال الفترة المذكورة من ١٩٩٦-١٩٩٩ يتم كذلك إنشاء خط سكة حديد يمتد من القنطرة شرق إلى رفح بطول ٢٢٥ ك.م وبتكلفة إجمالية تبلغ نحو مليار جنيه وهكذا يعاد الربط بين مصر وفلسطين بعد غياب دام نصف قرن من الزمان.

وكذلك استكمل مد خط السكك الحديدية من سفاجا إلى إسنا ومنها إلى الوادي الجديد بعد توقف دام سنوات، وقد تم الوصول به إلى مدينة الخارجة وامتداد الطريق من الخارجة إلى واحة باريس وبذلك أصبح من الممكن نقل المنتج من المناطق المجاورة.

أما عن استكمال ازدواج خط السكة الحديد من قنا إلى أسوان ليستكمل الازدواج من القاهرة إلى أسوان بعد أن توقف عند مدينة أسيوط عام ١٩٣٠ ثم بدأ العمل لاستئناف الازدواج من سنة ١٩٩٢ حتى وصل إلى قرب مدينة قنا في ديسمبر سنة ١٩٩٥.

لم يكن هذا الإنجاز هو كل شيء فقد تحقق الكثير بقيادة الرئيس مبارك خلال هذه الفترة الهامه من ١٩٩٦ - ١٩٩٩ حيث جني الشعب بعض ثمار الكفاح والجهد والعرق والدم بفضل الصبر والإرادة في مشوار طويل وشاق بدأ في الحقيقة منذ العام الأول للخطة الخمسية الأولى اي من عام ١٩٨٢-١٩٨٣ بل يمتد إلى مشوار طويل من النضال والحروب المتتالية إلى أن تحقق النصر العظيم في أكتوبر سنة ١٩٧٣.

وتلك القفزة الهائلة التي تحققت أخيرا وهذا الأداء القومي في كل الاتجاهات لم تكن هي وحدها الجديرة بالاهتمام والتنويه ولكن الثقة في مصر بين الحاكم والمحكوم والثقة والتعاون الايجابي بين مصر من ناحية والعالم العربي والدولي من الناحية الأخرى من ذلك خلق مناخا طيبا من الثقة والعمل المشترك كان يزداد يوما بعد يوم. وزادت أمال الشعب كما زادت تدفقات الأموال من خارج مصر وانتعشت الآمال.

الفصل التاسع

أزمة الدولار.... والحكومة

قضية سعر الصرف والنقاش حولها مستمرة منذ حقبة الثمانينات وخاصة بعد توحيد سعر الصرف للجنية المصري مقابل الدولار في أكتوبر ١٩٩٢. وبعد توحيد سعر الصرف في أكتوبر ١٩٩٢ بسنتين كانت هناك رغبه دائمه من جانب صندوق النقد الدولي في خفض قيمة الجنيه بنسب تراوحت بين ٣٠٪ و ٢٠٪. وعندما لم يقبل الجانب المصري ذلك طلب الصندوق الاكتفاء بخفض ١٠٪ ويمكن أن يتم التخفيض شهريا بنسبة ١٪ وكان لا يعارض هذا بعض وزراء المجموعة الاقتصادية ورفضت حكومة الدكتور عاطف صدقي هذا الطلب باعتبار أن الأوضاع الاقتصادية كانت قادرة على المحافظة على سعر الصرف الذي اثبتت الأيام صحة وجهة نظر الحكومة واستقراره على مدى سنوات حقبه التسعينات. لقد كان رفض الحكومة بتخفيض سعر الجنيه المصري من أهم الأسباب التي أدت إلى توقف تنفيذ البرنامج المتفق عليه ما بين مصر وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٤.

ثم تكرر الأمر والح الصندوق على ذلك في مفاوضاته مع مصر في سبتمبر ١٩٩٦ ورفضت حكومة الدكتور الجنزوري الذي كان رئيسا للمجموعة الاقتصادية في المفاوضات السابقه هذا الطلب كما رفض انذاك لخطورته اقتصاديا واجتماعيا. وظلت المحاولة مستمره لتخفيض سعر الصرف لدى متابعة الصندوق لتنفيذ البرنامج المتفق عليه وظل أيضا موقف الحكومة على حاله أي مستمرا أيضًا بالرفض.

والغريب أن الملاحظ حاليا إزاء التدهور الحادث للجنيه المصري أمام الدولار عدم ظهور ما يدل أن حكومة د. عبيد تتخذ السياسات أو الإجراءات المناسبه لوقف هذا التدهور المستمر في سعر الصرف له، بل هناك من يدافع صراحة عن هذا الوضع بحجة أن الكثير من العملات الاجنبيه انخفض أمام الدولار وليس الجنيه المصري

بأقوي من تلك العملات. هذا القول ظاهرة حق ولكنه يحمل في باطنه الباطل بعينه. فالدول التي انخفضت عملاتها أمام الدولار صارداتها متنوعة قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والتكلفة وتكاد تتساوي وارداتها مع صادرتها أو تقل الثانية عن الأولى بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪، وهي تستفيد من انخفاض العملة بزيادة التصدير وخفض الواردات. كما أن هذه الانخفاضات عرضه لأن تتبعها زيادات في المستقبل، أم الوضع في مصر فهو يختلف تماما حاليا وفي المستقبل القريب فمعامل المرونه لسعر الصرف انخفاضا وارتفاعا يكاد لا يوجد بل أنه عندما ينخفض سعر الجنيه أمام الدولار يصعب أن يعود من جديد إلى الارتفاع، فالصادرات غير متنوعة وتعتمد على سلع بعينها تأثرها بسعر الصرف محدود نسبيا بالاضافة إلى محدوديتها أيضا كما ونوعا إذا استبعد البترول خاصة بعد ارتفاع أسعاره. مما تقدم فإن خفض سعر الجنيه أمام الدولار يترتب عليه الأتي:

زيادة فاتورة الواردات زيادة هائلة حيث تصل إلى خمسة أمثال زيادة الصاردات غير البترولية.

زيادة قيمة المكون الأجنبي في السلع القابلة للتصدير وخاصة الصناعية وغير التقليدية مما يزيد من تكلفتها ويخفض من قدرتها على المنافسة.

التأثير سلبا على نتائج ميزان المدفوعات.

التاثير سلبا على الموازنة العامة بزيادة المخصص لدعم السلع الغذائية وأيضًا ما يقابل أعباء الدين الخارجي.

بداية التأثير سلبا على معدل التضخم.

هروب المستثمر العربي والأجنبي من سوق الأوراق المالية لعدم استقرار سعر الصرف ولأن الأرباح الرأسمالية للأسهم ربما لا تعوض في المستقبل الأثار المترتبه على خفض الجنيه المصري أمام الدولار.

توقف الاستثمار المباشر من جانب العرب والأجانب حتى يستقر سعر الصرف.

فإذا اضيف إلى ما تقدم أن أغلب التعاملات الخارجية لمصر تتم بالدولار، كما

أن الأسباب التي أحاطت بانخفاض العملة المصرية أمام الدولار يمكن أن تتعداه إلى العملات الأخرى في المستقبل، يتبين مدى الخساره التي ستترتب على تدهور قيمة الجنيه المصري خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول ومناسبة معدل التنمية لا يبرر على الاطلاق تولد أسباب أو تغيرات هيكليه في الاقتصاد القومي تدعو إلى مثل هذا التدهور السريع الذي يمكن أن لا يقف عند حد.

وينبغي أن نتذكر دائما أن الحكومات لمتعاقبه استطاعت أن تحافظ على استقرار سعر الصرف طوال حقبة التسعينات وأن هذا الأمر كان له اثاره الايجابيه على عملية الإصلاح والأوضاع الاقتصادية بوجه عام، كما أدى مع أسباب أخرى إلى استمرار اتجاه معدل التضخم إلى الانخفاض ليبلغ ٤ر٢٪، وهو أمر يصعب السيطره عليه مع تدهور سعر الصرف بل يمكن أن يعود من جديد معدل التضخم إلى الارتفاع بما يرتب أعباء جديدة على المجتمع.

ويلزم هنا المقارنه بين الإجراءات التي قامت بها حكومة الجنزوري والتي قامت بها حكومة عبيد لمواجهة أزمة الدولار.. فالمتابع لهذا الأمر خلال عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠، يلاحظ حملة مدبره ومخططة بدأت في مارس وابريل ١٩٩٩ واستمرت نحو ثلاثة شهور بدأت بالحديث في جلسات خاصة أن هناك مشكلة تواجه سعر الصرف قريبا حتى وصل الأمر أنه عندما سؤل وزير الاقتصاد في مجلس الشورى عن احتمالات ارتفاع سعر الصرف فرد لا تعليق مما ترك إنطباعا عاما أن هناك مشكلة مقبلة.. وحين اقبل شهر أغسطس ١٩٩٩ وإقترب موعد التغيير الوزاري، إندفع قليل من المستوردين ورجال الأعمال إلى شراء قدر من الدولارات وحددوا السعر عند ٣٦٠ قرش وتسرب هذا لبعض الصحف عمدا حتى تبدوا حكومة الجنزوري عاجزة عن مواجة مشكلة الدولار.. ولكن ماذا فعل الدكتور الجنزوري واجه الأمر وأعلن عن تليفونات مجلس الوزراء مطالبا أي ممن يواجه أي مشكلة مع البنوك في تدبير مطالبه من الدولار أي يرسل فاكسا لمجلس الوزراء، وتابع مع البنوك والبنك المركزي ساعة بساعه ويوم بيوم حتى يقوم كل بدوره حتى يمكن تدبير المطلوب من الدولار خاصة لسداد ديون مستحقه خارجيا وتمويل ارباح الأجانب لتحويلها إلى الخارج وفتح الاعتمادات لاستيراد

السلع الوسيطة والرأسمالية وكانت البنوك ومعها البنك المركزي تدبر تقريبا ما بين ٣٠، ٤٠ مليون دولار يوميا بسعر ٣٤١ قرشا. وانتهي الأمر وظهر بالصحف الشكر للدكتور الجنزوري من الكثير الذين يتعاملون مع الدولار.

أولًا: أزمة الدولار:

وأسجل هنا ما نشرته بعض الصحف خلال نهاية أغسطس وبداية سبتمبر ١٩٩٩ بشأن حل أزمة الدولار حينذاك، فكتب السيد/ سمير رجب في عموده خطوط فاصله بجريدة الجمهورية يوم ٣٠ أغسطس ١٩٩٩ مقالا عن أزمة الدولار وكيف واجهها الجنزوري بحسم ووافقه التوفيق وهذا نصه:

" أعجبني عبارتان قالهما لي أمس د. كمال الجنزوري رئيس الوزراء خلال حوار طويل.. العبارة الأولى أن الدولار ليس في يد الحكومة.. بل إنه في ايادي الأخرين.. مثل شركات السياحة، والمصدرين، والعاملين بالخارج.. وكل هؤلاء مطالبون بأن يكونوا على مستوى المسئولية فلا يتعمدون إخفاءه للاتجار به في السوق السوداء.. طمعا في عدة قروش زيادة..!!.

أما العبارة الثانية.. فهي أن الدولار ليس طعاما أو شرابا بل هو وسيلة تعامل تخضع لعوامل نفسيه، وبشريه، وعلاقات بين أفراد مجتمع.

ورغم ذلك.. فإن الأزمة – مهما استحكمت – لن تستمر لأن اسبابها ليست جوهريه خصوصا وأن نسبة النمو الاقتصادي بلغت ٦٪ وستصل العام القادم إن شاء الله إلى ٧٪، كما أن المستثمرين مازالوا يتدفقون على مصر بمعدلات عالية.. تعكس مؤشرات إيجابية.. كما أن العمل في المشروعات القومية الكبرى.. مستمر بنفس القدر من الكفاءة والنشاط.

لعل ابلغ دليل على هذا.. أنه حينما تعرضت مواردنا من العملة الصعبه لنقصان شديد خلال العامين الماضيين.. لم يرتفع سعر الدولار.. بتلك الصورة « الهزلية "..!.

لا جدال أن الدخل من السياحة قد تراجع كثيرا بعد حادث الأقصر في نوفمبر عام

١٩٩٧ كما هبطت أسعار البترول العام الماضي من ٢٥ و٢٠ دولارا إلى ثمانية وتسعة دولارات..في نفس الوقت الذي زادت فيه وارداتنا بما يعادل أربعة مليارات دولار دفعة واحدة نتيجة انخفاض أسعار العديد من السلع بعد الهزة التي حدثت للنمور السابقين في جنوب شرقي آسيا.. « وهرولة « تجارنا إلى شراء كميات كبيرة منها، وتخزينها.. عندئذ لم يتجاوز سعر الدولار خلال تلك الفترة ال ٣٤٢ قرشا..!!.

إذن.. لابد أن تكون هناك بالفعل عناصر تعبث، وتروج اشاعات، وتنشر أكاذيب، وتصدر فتاوي عن غير علم.. من هذه العناصر – بصراحة – بعض رجال الأعمال.. الذين دخلوا « اللعبة«في غفلة من الزمن ومعهم من يزعمون زورا، وبهتانا بأنهم « خبراء اقتصاديون « سواء داخل السلطة، أو خارجها.. كما أن هؤلاء تعاونوا جميعا – للأسف – على خلق « بلبلة « غير محمودة على الإطلاق..!.

على الجانب المقابل.. فإن هذه الزيادة « غير المحسوبة « في عدد شركات الصرافة.. تسببت في أشعال الفتيل أكثر، وأكثر.. خصوصا وأن الحكومة كانت قد وافقت منذ البداية على إنشاء عشرة مكاتب فقط. فما الذي جعل العدد يقفز بعد ذلك إلى ٢٨٧ شركة، وفرعا..؟؟.

ألا يدعو الأمر.. إلى التساؤل.. وألا تتسلل الريبه للقلوب.. لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار.. بأن اصحاب شركات الصرافة هؤلاء.. ليسوا سوى تجارعمله أولًا وأخيرا.. همهم تحقيق الربح.. بصرف النظر عما يمكن أن يصيب الاقتصاد القومي من اضرار علما بأن البنوك « تتحرك « يوميا في حدود خمسين مليون دولار.. بينما تعاملات شركات الصرافة مجتمعة لا تزيد على الخمسة ملايين.. لكن دعونا نكون صرحاء مع انفسنا ونعترف بأننا قد تعودنا على تسليط الأضواء على السلبيات.. أما الايجابيات.. فغالبا ما نمر عليها مرور الكرام..!.

على أي حال.. لقد علمت أن الحكومة اتخذت أمس عدة قرارات مهمة لمواجهة الأزمة الطارئة.. أو « الوقتيه ".. أحسب أنني كنت قد اقترحت بعضها في مقال الأمس.. هذه القرارات تنص على مايلي:

أولًا : تحويل أرباح « الأجانب « الخاصة بالصناعة، والبورصة في نفس اليوم.

ثانيًا :الديون واجبة الأداء.. تحول في نفس اليوم أيضًا.

ثالثًا :الاعتمادات المالية للواردات من السلع الوسيطة، أو مستلزمات الانتاج، أو السلع الاستثمارية.. يتم فتحها في التو واللحظة.

وفي النهاية تبقي كلمة:

إن الحكومة تري أن هذه الإجراءات كفيلة بتقليل « الضغط « على الدولار.. وأن تجعل مستخدميه الأصليين يبحثون عن منافذ « جانبية « للحصول عليه.. لكن – بصراحة – هذا لا يكفي.. بل أعود، لأكرر أننا جميعا مطالبون.. بأن نتذكر جيدًا.. بأن مصر « الأن « أصبحت بالفعل محل حسد، وغيرة الكثيرين.. والأمانة تقتضي أن نرد عنها حسادها، وكل من ينظرون اليها بسوء.. لا أن نهيئ لهم الفرص لتحقيق رغباتهم المريضة..!!.

يا سادة.. اسمعوا.. واسمعوا جيدًا.. إن ٩٥٪ من سكان هذا البلد لا تشغل بالهم مسالة الدولار.. فهل تتقي ٥٪ الله في نفسها وفي حاضر أمتها، ومستقبلها..؟."

ثانيًا: خطابات شكر:

كما كتب السيد/ محمود التهامي بجريدة العالم اليوم بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩٩ مقالا تحت عنوان « خطابات شكر « هذا نصه:

في أعقاب التدخل الجرئ الذي قام به د. كمال الجنزوري في سوق الصرف بدأ الاتزان والانضباط يعودان إليها بعد فترة من الفوضي والقلق اسفرت عن صعود أسعار صرف الدولار صعودا زائفا نتيجة تقاعس السوق المصرفيه وخاصة البنوك الوطنية عن الوفاء باحتياجات المستثمرين لفتح الاعتمادات وسداد المديونيات وتحويل الأرباح.

ونحن لا نتهم أحدا بالتحديد ولكن لدينا سؤالا يحتاج إلى اجابة مقنعة شافيه وهو: إذا كانت الأزمة مفتعله والاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك كافية لمواجهة

طلبات العملاء.. فلماذا التقاعس والتسبب في إيجاد حالة نفسيه سيئة في السوق واعطاء انطباعات غير حقيقية عن حالة الاقتصاد المصري؟.

لقد انهي تدخل رئيس الوزراء الحاسم المشكلة وتدفقت مجموعة من الشكاوي على مكتب رئيس الوزراء قام فحصها وتوجيه البنك المركزي لاتخاذ اللازم فورا، وفورا التزمت البنوك واختفت الشكاوي لتحل محلها خطابات شكر. وهذا شيء جميل نؤيده ونحييه، ولكن أيضًا نسأل لماذا كان الانتظار طوال الأسابيع الماضية وترك الساحة لمروجي الشائعات حول الدولار يرتعون ويلعبون في السوق كما يشاؤون؟.

والمؤكد أن الحكومة وضعت ثقلها منذ البداية لفحص ومتابعة الموضوع وتابعت إجراء الاتصالات مع البنك المركزي، ومع المعنيين بشئون السوق المصرفيه، ومع ذلك استمرت الأزمة حتى تدخل رئيس الوزراء بنفسه ومباشرة لحل المشكلة فانحلت، ألا يدفعنا ذلك إلى التساؤل عن جدوي آليات النظام العام بهذا الشأن وفي هذا القطاع بالذات في تصحيح الأوضاع تلقائيا.

واليس من المناسب دراسة هذا الموضوع دراسة مستفيضه في ضوء حقائق ثابته حول الأزمة لكشف أبعادها وفضح أي تآمر على الاقتصاد القومي عمد وجود ذلك التأمر؟.

إن المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الدولة من أجل تنفيذ برنامجها للاصلاح الاقتصادي، لم تعد تتعلق بالحكومة وحدها كجهاز تنفيذي، وانما أصبحت الجماهير المصرية صاحبة مصلحة مباشرة في جني ثمار هذا الإصلاح، ولا يجوز أن يفاجأ الناس بأي تصرف بسحب البساط من تحت أرجلها لصالح حفنه من المستفيدين أيا كان هؤلاء المستفيدون.

إن المجتمع المصري دخل مرحلة جديدة بتطور النظام الاقتصادي الذي تعايش معه عشرات السنين وبالكاد بدأنا نشعر أن الجمهور المصري بدأ يتجاوب مع آليات النظام الجديد وهو ما يدفعنا إلى التنبيه بضرورة التزام الحذر للمحافظة على مكاسب الناس من الإصلاح الاقتصادي.

إن رفع سعر الدولار عنوة ودون مبرر اقتصادي هو ضربه موجهة إلى صغار المدخرين والمستثمرين والمستهلكين أساسا لانه ينطوي على تخفيض متعمد غير معلن للعمله المحلية وهو الأمر الذي تفادته الدولة طوال السنوات الماضية متحدية كل روشتات صندوق النقد الدولي حفاظا على مصالح الناس، ونحن لا نريد تبديد مكاسبهم ".

ثالثًا: البحث عن مشتري للدولار:

وأضاف أيضا يوم ٢ سبتمبر ١٩٩٩ السيد/ عبد الرحمن عقل بجريدة الأهرام في عمود الناس والاقتصاد مقالا تحت عنوان« البحث عن مشتري للدولار «وجاء نصه كما يلي:

" خلال ٤٨ ساعة فقط ومنذ أن صدرت التعليمات المشددة للجهاز المصرفي بتوفير الدولار للمستوردين والمستثمرين، ووجود خط ساخن بين طالبي الدولار من رجال الأعمال ومكتب الدكتور رئيس مجلس الوزراء، تغير الوضع ١٨٠ درجة، ففي اتصال تليفوني أمس من إبراهيم المزلاوي صاحب احدي شركات الصرافة الكبيرة قال لي إن لديه فائضا من الدولارات وأنه لا يجد من يشتريها،وأن المتعاملين الذين اعتادوا طلب كميات كبيرة من الدولار اختفوا تمام، ولا يوجد من طالبي النقد الأجنبي سوى الذين يطلبون مبالغ صغيرة والتي كان يجري التعامل عليها فيما سبق، وأن الأمور عادت إلى طبيعتها،وقال أنه يشتري الدولار حاليا بسعر ٣٤٥ قرشا ويبيعه بسعر ٣٤٧ قرشا.

وفي اعتقادي أن الأزمة المفتعلة جاء حلها من الحكومة، فرقابة الحكومة وتلبية احتياجات البنوك من البنك المركزي كانت السبب في القضاء على الشائعات، وإذا كان قد تم حل المشكلة خلال ٤٨ ساعة، فأن معنى ذلك أن الأمر لم يكن كما كان متصورا أنه انحرافا اخلاقيا، لأنه لا يمكن أن تكون قد انصلحت الاخلاق خلال ٤٨ ساعة، ولكن ما حدث هو رد فعل طبيعي لوفرة الدولار بالبنوك، ورجال الأعمال

يحرصون على الاتجاه للبنوك لتوفير احتياجاتهم لأنها تبيع الدولار أرخص من شركات الصرافة.

وقالت لي بعض المصادر في شركات الصرافة أن التعامل خارج القنوات الشرعية اختـفي تماما ولـم يعد له وجود، نحن لا نسال الآن عن سعر الدولار خارج القنوات الشرعية، لأن هذا التعامل ليس له وجود في الوقت الراهن.

ويقولون في شركات الصرافة إن الأمر إذا استمر على ما هو عليه في الوضع الراهن فإننا سوف نتجه في الأيام القليلة القادمة إلى خفض الأسعار نتيجة هبوط الطلب بشكل حاد على النقد الأجنبي.

إن ما حدث من ترديد شائعات بأن هناك أزمة في الدولار قد كشفت الحكومة زيفها وعدم صحتها، ومع ذلك فإن على البنك المركزي كعادته مواصلة ضخ احتياجات البنوك من الدولارات ليقطع بذلك دابر أي شائعه يمكن أن تظهر مستقبلا.

لقد تأكد لي صحة أقوال بعض شركات الصرافة وأن الدولار متوافر لديهم، وقد علمت من أحد البنوك الكبيرة « البنك الأهلي « والتي تمثل تغطيتها باحتياجات المستوردين جانبا مهما من الطلب على الدولار أن المشكلة قد انتهت بالأمس وأنه قام بفتح الاعتمادات المطلوبه للقطاع الخاص بالكامل. لعل هذا يكون درسا للذين اشتروا الدولار بقصد المضاربه عليه، فبعد أن هبط السعر سوف يجنون خسائر لسوء تقديرهم.

رابعًا: شكرا.. انفرجت أزمة الدولار:

وفي اليـوم التـالي ٣ سبتمبر ١٩٩٩ نشـرت جريدة الجمهورية خبرا تحـت عنوان « المستثمرون لرئيس الوزراء: شكرا.. انفرجت أزمة الدولار « وهذا نصه:

" بدأ انفراج أزمة سعر صرف الدولار.. استجابت البنوك لطلبات سداد المديونيات وفتح الاعتمادات تلقي الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء خطابات شكر

بالجملة من الشركات ورجال الأعمال والمستثمرين بعد تنفيذ طلبات فتح الاعتمادات. وقال رؤساء الشركات للجمهورية أن سعر الدولار خارج القنوات الشرعية مستمر في التراجع.

شهدت شركات الصرافة نشاطا ملحوظا في حركة البيع والشراء ويتم الشراء بسعر ٣٤٥ قرشا والبيع ٣٤٧ قرشا وهو السعر الاسترشادي المتفق عليه من الشعبة العامة للصرافة.

خامسًا: تجارة الأزمة:

وكتب السيد/ محمود الشناوي بجريدة الميدان يوم ٧ سبتمبر ١٩٩٩ مقــالا تحت عنوان « تجارة الأزمة « وجاء نصه كالاتي:

أكثر الأمور المثيرة للدهشة والغرابه في أزمة الدولار الوهمية الأخيرة هي التقارير المتضاربه والمعلومات المتناقضة التي أدت إلى ارتباك كبير في سوق العملة وقطاعات الانتاج وترويج الشائعات، الأمر الذي يستوجب مساؤلة مصادرها أيا كانت رمسيه أو غير رسمية.

والأزمة الأخيرة المفتعلة للدولار وارتفاع سعره بالصورة التي كان عليها تدعونا إلى مراجعة موقف بعض المنتفعين وأصحاب المصالح وبعض ممن يملكون شركات الصرافة.. بعض من هؤلاء يسعون لايجاد سوق سوداء للعملة يسيطرون بها على الأسواق ويتحكمون في ضخ الأموال كي يدخلوا عالم الاحتكارات والمليارات.

إنني لا أعرف لماذا في هذا التوقيت بالذات حدثت أزمة الدولار مع أن إيرادات السياحة تزايدت بصورة ملحوظة في الأونه الأخيرة، وفي أحلك الظروف إبان مذبحة الأقصر الشهيرة وأزمة دول جنوب شرق أسيا وانخفاض أسعار الذهب وعائدات البترول لم يتأثر الجنيه المصري أما الآن وقد حقق ميزان المدفوعات فائضا، وانخفضت معدلات التضخم، وتم ترشيد الاستيراد من السلع الكمالية وتحسنت نتنائج الموازنة العامة، فلا مبرر لتلك الأزمة المفتعلة للدولار، وبالتالي لا مجال لتأثر سعر الصرف في مصر .

غير أن اقرب التفسيرات للأزمة الوهمية العارضه هي مضاربات شركات الصرافة وتجار العملة واتجاه البعض ممن يخططون للثراء السريع إلى تحرير سعر الدولار وإيجاد سوق سوداء رائجة إيثارا للمصلحة الخاصة على مصلحة الاقتصاد القومي.

كلنا يعلم أنه لا توجد مشاكل حقيقية في سوق النقد الأجنبي في مصر مادامت احتياطياتنا بالعملة الأجنبية مستقره وفي زيادة مستمرة لارتفاع أسعار البترول وإنتعاش السياحة، من هنا كانت لعبة الدولار مكشوفة لأول وهلة لأن مسبباتها غير موجودة.

وفي غمار الأزمة وتداعياتها وبينما يبحث البعض عن الدولار في السوق السوداء وتحت بئر السلم نجد الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء يتدخل بحسم لاستقبال المكالمات وتلقي الاستفسارات ومناقشة رجال الأعمال والأهم من هذا كله ضخ كميات كبيرة من الدولارات إلى مختلف البنوك فتنفرج الأزمة ويصاب من خلقوها بالإنكسار ويدخل تجار الأزمة الجحور حيث لا مكان ولا مبرر لأغراضهم الخبيثه في الاقتصاد المصري."

سادسًا: يهزم الشائعات:

ونشرت مجلة المصور يوم ١٠ سبتمبر ١٩٩٩ مقالا السيد/ عبد القادر شهيب تحت عنوان "د. الجنزوري يهزم الشائعات « ما نصه:

" موجة الشائعات التي ساهمت في اشعال أزمة الدولار وإطالتها، لم تكن هي الشائعات الوحيدة التي حاول بها البعض في الظلام النيل من الدكتور كمال الجنزوري، حينما لم يجدوا في النور ما يحاربونه به بعد أن افزعهم إصرار الرجل على انتهاج أسلوب جاد ومنضبط في أداء عمل الحكومة وأعضائها من الوزراء، وصراحته في دقة البيانات والمعلومات وحرصه على أن يعمل مجلس الوزراء كله كفريق متجانس، وليس كجزر منعزلة ومتنافرة، كما عاني من ذلك عدة سنوات، وأيضا رفضه لابتزاز البعض لتحقيق مأرب ومصالح خاصة تتعارض مع المصلحة العامة.

في البدء اطلقوا شائعات ضد رئيس الوزراء يتهمونه فيها بتجميع كل السلطات والمسئوليات في يده حينما حاول الرجل أن يعيد الانسجام لنشاط الوزارات

المختلفة، وأن ينسق بين أعمال الوزراء الذين تعود بعضهم على الانفراد بأعمال ربما كانت تتعارض مع أعمال وزراء أخرين، ومع الأسف وجدت مثل هذه الشائعات سبيلا لصفحات الصحف والمجلات وريدتها اقلام البعض لغرض في نفس يعقوب!.

ثم اتهموا رئيس الوزراء ثانية بأنه يخطط ويدبر لبيع قناة السويس رغم أن برنامج الخصخصة لم يتناول هذا المرفق الاستراتيجي من قريب أو بعيد، ولم يتم القضاء على هذه الشائعة الا حينما نفاها بنفسه الرئيس حسني مبارك.

وبعدها اتهموا رئيس الوزراء باحراج الحزب الوطني (الحاكم) وبإضعاف نوابه في دوائرهم الانتخابيه وذلك بحثه الوزراء على عدم الاستجابه لطلباتهم أو حتى مجرد لقائهم لمجرد أن الرجل حرص على فرز هذه الطلبات، واستبعاد ما هو غير قانوني منها، لأن الدكتور الجنزوري الزم نفسه منذ اليوم الأول لتوليه مسئولية الحكومة بالقانون حتى يتسني له فرض القانون على الجميع.

وهكذا لم تتوقف الشائعات.. لكن الشائعات التي الهبت سعر الدولار في الأسابيع الأخيرة تجاوز صانعوها ومؤلفوها المدى، فهي لا تنال من الدكتور الجنزوري وحده، وإنما تلحق الضرر بنا جميعا لأنها تنال من الاقتصاد القومي كله.. فارتفاع أسعار الدولار بهذا الشكل يترجم في النهاية بزيادة في أسعار كل السلع والخدمات سواء المستوردة من الخارج أو المنتجه في الداخل لأن مستلزمات انتاجها مستوردة أيضًا.. وبالطبع سوف تكون وطأة هذا الارتفاع افدح على اصحاب الدخول المحدودة منها.

لقد استغل صانعو الشائعات نقصا طارئا في موارد النقد الأجنبي تعرضنا له وأخذوا ينفخون في الشائعات التي تتحدث عن ارتفاع لن يتوقف في سعر الدولار وانخفاض لن ينتهي في سعر الجنيه حتى ولو صار يساوي اربعة جنيهات.. وكان ذلك بمثابة التحريض لمن لديه دولارات ليحجبها عن السوق للمغامرين ومن يعشقون الأسواق السوداء للتسابق من أجل جمع أكبر من الدولارات إنتظارا للأرباح الكبيرة التي سيظفرون بها في ظل الارتفاع المطرد للدولار. ولم لا يحدث ذلك إذا

كانت هذه الشائعات رددتها بعض الألسنة الرسميه والمصرفيه التي من المفروض انها عليمه ببواطن الأمور!.

وكان يمكن أن نتعرض لكارثة لولا القرارات التي اتخذها الدكتور الجنزوري فطرح البنك المركزي في غضون أيام قليلة ٦٠٠ مليون دولار، وتم الزام البنوك بالاستجابة للاحتياجات الاساسية من الدولار، وفرض رقابة صارمة عليها في هذا الشأن ولذلك تراجع سعر الدولار بشكل متسارع، وتكدس في خزائن شركات الصرافة، واصبح متوفرا لمن يطلبه، إن وجد الآن من يطلبه!.

ولعل هذا بالتحديد هو الدرس الذي يجب أن نعيه جميعا إننا لن نستطيع القضاء على الشائعات الخبيثه بمجرد الكلام أو بالتصريحات،سواء المطمئنه أو التي تكذب هذه الشائعات كما كان يفعل محافظ البنك المركزي في السابق.. إنما نجح الدكتور الجنزوري في تبديد شائعات الدولار بإجراءات عملية محددة وواضحة وملموسة عالج بها أصل المشكلة.. فالشائعات تموت بالعمل وليس الكلام.

سابعًا: الدولار يواصل ارتفاعه:

ولقد جاء في جريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠ وفي صفحتها الأولى تحت عنوان « الدولار يواصل ارتفاعه « جاء ما نصه:

" واصل الدولار ارتفاعه أمس في أغلب شركات الصرافة ليتعدي حاجز البيع ٣٨٣ر٥ قرش و ٣٧٦ قرشا للشراء بارتفاع حوالي ١٠ قروش عن سعر البيع الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأخير لشعبة شركات الصرافة كما ارتفع في بعض البنوك إلى حاجز ٣٦٦ قرشا في العمليات الخاصة.

وأدي هذا الارتفاع المتواصل إلى حدوث اثار سلبية سواء على مستوى بعض السلع والمنتجات المستوردة إلى سجلت ارتفاعا تراوح ما بين ١٪ و ١٠٪ أو على مستوى تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية التي تاثرت بسبب حدوث نقص في الدولار لدى البنوك وهو ما أدى إلى حدوث بطء في تحويلاتهم النقدية للخارج

الناجمه عن بيع الأوراق التي في حوزتهم، كما أكدت الأرقام الصادرة من هيئة سوق المال.

ورصدت قيادات البنوك حدوث ارتفاع في أسعار بعض السلع المستوردة بسبب زيادة تكلفة الاستيراد الناجمه عن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه.

وذكر هاني سيف النصر الرئيس التنفيذي لبنك المؤسسة العربية المصرفيه (مصر) إن ارتفاع سعر صرف الدولار أدى إلى ارتفاع قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة لاستيراد منتجات من الخارج، وبالتالي زيادة تكلفتها النهائية وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعار هذه السلع، وتقع على قائمة المنتجات التي ارتفعت أسعارها في السوق المحلي أجهزة الحاسب الآلي ومستلزماته وبعض المنتجات الغذائيه كالقمح وكذا الاخشاب والسيارات.

وعلي مستوى مجتمع الأعمال أكد مصطفى زكي رئيس الشعبة العامة للمستوردين أن مواصلة سعر صرف الدولار لارتفاعه يمكن أن تؤدي إلى عدة نتائج سلبية منها زيادة تكلفة الاستيراد وبالتالي الحد من معدلات الاستيراد وهو ما يمثل عبئا على المنتج الذي سيضطر لرفع الأسعار، وهو ما يتحمله في النهاية المستهلك.

وحذر ناجي هندي نائب مدير إدارة سوق المال ببنك مصر إيران من استمرار اضطراب سوق الصرف وعدم طرح آليات أو حلول عملية لحفظ استقرار هذا السوق.

وأكد شافعي عبد الرازق مساعد المدير العام ببنك الإسكندرية التجاري والبحري على أن استمرار سعر صرف الدولار سيؤدي لحدوث ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الرئيسية كالقمح والذره والسكر والحديد ومكونات الكمبيوتر، وقال إنه حتى لو كان هناك مخزون فإن التجار سيرفعون الاسعار للأستفادة من فروق الأسعار.

ثامنًا: الحكومة تلتزم الصمت:

كما جاء في جريدة الوفد يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ المانشت الرئيسي للصفحة الأولى ما نصه: « الحكومة تلتزم الصمت أمام ارتفاع سعر الدولار إلى ٣٩٠ قرشا

١٢٪ انخفاضا بقيمة الجنيه... والمركزي يضخ ٣٠٠ مليون دولار الأسبوع المقبل «
وكتب السيد/ جمال شوقي وهدي بحر بعد هذا المانشت ما يلي نصه:

" قفز سعر الدولار في الأسواق ظهر أمس إلى ٣٩٠ قرشا وبلغ السعر في شركات الصرافة ٣٨٠ قرشا!!! فشلت البنوك المشتركة والخاصة خلال اليام الماضية في فتح الاعتمادات المستندية بالجنيه المصري لعدد من المستوردين بسبب ارتفاع الأسعار واضطر المستثمرون إلى الشراء بأسعار زادت على ٣٨٥ قرشا للدولار لتغطية الاعتمادات المستندية بالاتفاق مع البنوك، وكانت البنوك تقوم بتدبير الدولار مقابل التزام المستوردين بتدبير ١٠٠٪ من قيمة الاعتمادات الاستيرادية بالجنيه المصري!.

التزمت الحكومة الصمت تجاه الانخفاض الملحوظ في قيمة الجنيه المصري وبلغت نسبة الانخفاض نحو ١٢٪ خلال شهر « سبتمبر « الحالي!!.

أشارت مصادر اقتصادية إلى أهمية قيام الحكومة بتعويض محدودي الدخل عن انخفاض قيمة الجنيه، وأكدت المصادر أن الارتفاع في سعر الدولار يتطلب ترشيد الاستيراد للسلع غير الضرورية وانهاء مشاكل التصدير.

وتوقعت المصادر حدوث ارتفاع نسبي في أسعار الواردات وخاصه السلع الأساسية كالقمح والزيت والكيماويات والذرة، واشار إبراهيم المزلاوي عضو شعبة الصرافة إلى تزايد الطلب على الدولار خلال الأيام الماضية وانخفاض الكميات المعروضة. وتوقع « المزلاوي « مزيدا من الأسعار لتتماشي مع أسعار السوق.

وعلمت « الوفد « أن البنك المركزي سوف يتدخل بضخ ٣٠٠ مليون دولار بداية الأسبوع القادم للسيطرة على الأسعار، ارجع الخبراء والمصرفيون ارتفاع الدولار إلى زيادة الكمية المطلوبة من الدولار نتيجة لخروج الأجانب من البورصة، واستمرار ظاهرة مضاربه الأفراد على سعر الدولار. وأشاروا الياستمرار تخلص المستثمرين الأجانب من أسهمهم للأسبوع السابع على التوالي، ومطالبتهم بتحويل قيمة الأسهم إلى دولار.

تاسعًا: « من يوقف جموح الدولار؟":

ونشرت مجلة أكتوبر مقالا للسيد/ محمد نجم يوم ١ أكتوبر ٢٠٠٠ تحت عنوان

" من يوقف جموح الدولار؟«وهذا نص بعض فقرات المقال:

" من المسئول عن « جموح«الدولار وارتفاع سعره مقابل الجنيه بهذا الشكل المبالغ فيه؟ البعض يقول أنها شركات الصرافة التي يضارب بعضها فيه؟.. والبعض الأخر يتهم البنوك بأنها لا تلبي طلبات المستوردين ورجال الأعمال وترفض فتح الاعتمادات المستندية المطلوبه لتمويل تعاملاتهم.. مما يضطرهم لتوفير احتياجاتهم من السوق عن طريق شركات الصرافة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب في ظل انخفاض المعروض..

أخرون يتهمون البنك المركزي – الذي تتجمع عنده حصيلة البلاد من النقد الأجنبي – يحبسها في خزائنه وعدم إمداد البنوك باحتياجاتها من الدولار.

هناك أيضًا اتهام للسياسات الاقتصادية المطبقة بحجة أن السياسة النقدية – ومنها سعر الصرف – ما هي الا انعكاسات للأداء الاقتصادي في مختلف النواحي.. ولا يجب أن نحملها أكثر مما تتحمل!.

فما مدى صحة هذه الاتهامات؟ واين الحقيقة فيما يقال عن مشكلة الدولار واسبابها ونتائجها؟ ثم هل هناك مشكلة في ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه؟ بمعنى هل هذا الارتفاع في مصلحة الاقتصاد القومي – بكل مكوناته، أم ضدها؟.

بداية لابد من التأكيد على أن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف أمر وارد ولا يمثل مشكلة ما دام في الحدود المعقولة وبالنسب المتعارف عليها عالميا..

ولكن المشكلة في ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري مبالغ فيه ولا مبرر له والا ما معنى أن يكون الفارق بين أسعار شركات الصرافه وأسعار البنوك أكثر من ٢٥ قرشا للدولار الواحد؟ وخاصه أنه لا توجد « سوق سوداء « للتعامل في الدولار.. ومن لديه دولارات مجبر على بيعها – إذا اراد – لهاتين الجهتين... البنوك

أو شركات الصرافة.. فلماذا هذا الفارق الكبير في الأسعار الا إذا كانت هناك خفايا وأسرار وأهداف غير مشروعة؟.

من الواضح أن الحكومة استجابت لبعض الضغوط الخارجية وآراء بعض « الخواجات » من المصريين في تحريك أسعار الصرف بالزيادة بحجة أن الجنيه مقوم باقل من قيمته، ولكن على طريقتها المعتادة – التحريك بدون إعلان – تركت شركات الصرافة ترفع السعر بشكل مبالغ فيه. ثم تجاريها البنوك في ذلك وتصبح الأسعار الجديدة أمرا واقعا.. فلا تفسير لما يحدث غير ذلك، فالمسألة ليست « سوقا حرة » فأي سوق حرة لها أيضًا قوانين وقواعد تنظم العمل بها. وأي سوق حرة لا يمكن أن يكون الفارق في أسعار جهتي التعامل في الدولار بها – وهي البنوك وشركات الصرافة – يزيد على ٢٥ قرشا للدولار الواحد...

فمتي يتحرك البنك المركزي لضبط السوق؟ ولماذا لا تراقب وزارة الاقتصاد تطبيق قواعد السوق الحرة؟ وأين الشفافيه والإفصاح في السياسيات الاقتصادية المطبقة؟.

عاشرًا: سعره وصل إلى ٣٩٣ قرشا:

كما نشرت جريدة الأهالي في نفس اليوم ١ أكتوبر ٢٠٠٠ مقالا للسيدة/ زينب منسي تحت عنوان « سعره وصل إلى ٣٩٣ قرشا بالصرافه.. من المسئول عن الصعود الصاروخي للدولار؟«وهذا نصه:

" رغم إعلان الحكومة دائما عن دعم وجود أي مشكلة بالعملة الأجنبية وتوافرها بالبنوك وشركات الصرافة الا أن المسح الميداني الأسبوعي للبنوك وشركات الصرافة. أوضح خلو البنوك من الدولار مما أدى إلى تكالب الطلب على شركات الصرافة والذي انعكس بدوره على سعر الدولار حيث وصل إلى ٣٩٣ قرشا بشركات الصرافة في حين وصل إلى ٣٦٠ قرشا بالبنوك.

ورغم أن هناك اتفاقا ضمنيا بين اصحاب شركات الصرافة على عدم رفع سعر الدولار الا أن ندرة المعروض منه في البنوك أدى إلى ارتفاع سعره،وقد أوضح مسئولو

البنوك أن الدولار الموجود بحوزة البنوك غير مخصص للبيع والشراء ولكن تابع للحسابات الجارية والتوفير المفتوحة بالعملة الأجنبية، كما أنه لا يوجد أي معروض شراء من الدولار حتى تستطيع البنوك التعامل عليه بالبيع أو الشراء وقد انعكس ارتفاع سعر الدولار بشكل واضح على حركة التعاملات بالبورصة خاصة الأجانب حيث اتسعت تعاملاتهم خلال الأسبوع الماضي إلى البيع أكثر من الشراء في ٩٠٪ من تعاملاتهم خلال الأسبوع الماضي.

ويؤكد محللون اقتصاديون أن خروج الأجانب من البورصه يرجع إلى صعوبة تحويل الأرباح الناتجة عن التعاملات داخل البورصه إلى دولارات بالاضافة إلى انخفاض هذه الأرباح نتيجة ارتفاع سعر الدولار وقد أدى ذلك إلى تسييل عدد كبير من المحافظ الخاصة بالأجانب – مشيرين إلى أن أغلب الجنسيات الأجنبية الموجودة حاليا بالبورصة هم من الجنسيات العربية والخليجية خاصة السعودية والكويتيه والاماراتيه وهم المستثمرون الذين يملكون استثمارات كبيرة داخل مصر سواء عقاريه أو زراعية أو أوراق مالية، كما اشاروا إلى أن الجنسيات الأوروبيه والأمريكيه قاموا بسحب عدد كبير من أموالهم العامله داخل البورصه المصرية خاصة أنهم يقومون بدراسة الأسواق الناشئة قبل الدخول أو الخروج منها وأنهم يفضلون الأسواق الخاليه من الاضطراب في سعر الصرف والذي يؤثرعلي هيكل الصادرات والواردات.

الحادي عشر: حقائق:

كمـا كتب السيد/ إبراهيم نافع بجريـدة الأهرام يوم ٢ أكتوبر ٢٠٠٠ في عمود حقائق ما نصه:

" الـدولار الأمريكي يستأسد في مواجهـة ما سواه من العملات، يسـتوي في ذلك « اليورو«وهو العملة الأوروبيه الموحدة، والمارك الألماني، والين الياباني، ولا شك أن اليورو يمثل قوة اقتصادية هائلة وهي الاتحاد الأوروبي، كما أن المارك يمثل عملاقا اقتصاديا حقيقيا وهو المانيا، ولسنوات طويلة كان الين الياباني بمثابه الجن

الذي يلتف حول الدولار الأمريكي ويركبه ويجره، أما الأن فالعملات الثلاث تتراجع أمام الزحف الكاسح للدولار الأمريكي.

ولأننا في عالم واحد، ولأن الاقتصاديات الوطنية تندمج تدريجيا في الاقتصاد العالمي، وبما أن الاقتصاد المصري ليس استثناء من هذا الوضع الدولي، فإن اكتساح الدولار قد طال الجنيه المصري. وكثيرون منا يتحسرون على تلك الأيام البعيدة التي كان فيها الجنيه المصري يساوي عدة دولارات، ففي السنوات الأولى من الستينيات، تم الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي على إعلان سعر صرف الجنيه المصري على أساس أن يكون الجنيه المصري الواحد مساويا ل ٣ر٢ دولار أمريكي، وعلي هذا الأساس كان يتم تقويم قيمه الجنيه المصري في مواجهة باقي العملات في العالم،ولكن بعد ذلك بما يقرب من ثلاثين عاما وبالتحديد في أوائل التسعينيات، كان الجنيه المصري قد تراجع كثيرا أمام الدولار، حتى اصبح الجنيه يساوي أقل من ثلث دولار أمريكي، وخلال السنوات التسع الماضية، استطاعت سياسات الإصلاح الاقتصادي أن تثبت قيمة الجنية المصري عند حدود أمنه، فلم يتراجع أمام الدولار الا بنسبة لا تكاد تذكر، فقد كان الدولار الأمريكي يساوي ثلاثة جنيهات وعشرين قرشا عام ١٩٩١، وإلى اسابيع قليلة، ظل الدولار لا يتجاوز سعره ثلاثة جنيهات واربعين قرشا، ثم إذا بالدولار يستأسد، وإذا بالجنيه يتراجع، حتى كاد الجنيه يساوي ربع دولار فقط.

فهل، ستقف الأمور عند هذا الحد؟ أم سيعود الدولار إلى التراجع؟ وكيف نوفر أحسن الفرص لازدهار قيمة الجنيه المصري؟.

الثاني عشر: تعليمات المركزي:

وكتب السيد/ عبد الرحمن عقل مقالا بجريدة الأهرام يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠ في عمود الناس والاقتصاد وتحت عنوان « تعليمات المركزي ليست بدعة "، وهذا نصه:

" يدور الحديث في السوق الذي يضم المتعاملين في الدولار سواء البائعون

أو المشترون أو الذين يفتحون اعتمادات أو سوق الصرافة عن الإجراءات أو التعليمات التي اصدرها البنك المركزي لحماية الجنيه وضبط تحركات سعر العملة، وبداية لابد أن نؤكد مسئولية البنك المركزي فيما يصدره من تعليمات وبدلا من التشكيك فيما يتخذ من إجراءات أو تعليمات والبعض يتناولها على أنها أفعال من اختراعنا،وأنه لا يوجد لها مثيـل في العالـم، فأننا نقول لهم أن ما يدور من تعليمات حول وضع ضوابط عن كمية الدولارات التي تودع في البنوك أو السحب من الودائع في حدود ٢٠ ألف دولار ومازاد عن ذلك يتم من خلال شبكات مصرفيه أو سياحية ليست بدعة، انما هـو نظام تتبعه اكبر الدول الرأسماليه، أي أننا لم نبتدع شيئا،يضاف إلى هذه الإجراءات ما قرره مجلس الوزراء أمس الأول من قصر البيع والشراء داخل مصر على العملة الوطنية.

والمنطق يفرض علينا وعلي السلطات النقدية أن تتخذ الوسائل الكفيله لحماية الجنيه وضبط سعر العملة، ومنها الحد السابق الاشاره إليه بالاضافه إلى السماح للبنوك بتحريك أسعارها وبذلك لم يعد لشركات الصرافة مركز تنافسي في شراء العملة، وسوف يكون مؤشر البنوك هو المؤشر الحقيقي والفعلي لسعر الدولار، هذا بالاضافة إلى بعض ضوابط مصرفيه فنيه مشروعة.

وما دام رجال الأعمال المسئولين عن التنمية في حدود ما يزيد عن ٧٠٪ من النشاط الاقتصادي لا يقومون بإنتاج سلع منافسه أو القطاعات التي تغذي الاقتصاد بالنقد الأجنبي لا تدر ما يجب أن يحصل عليه، فمن المنطقي أن يرتفع سعر الدولار، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، ولسنا وحدنا الذين نعيش هذه القاعدة، وبمراجعة سريعة للموقف سوف نجد أن سعر الدولار في أول شركة صرافة فتحت أبوابها للجمهور في ٢ أغسطس ١٩٩١ كان ٣٣٤ قرشا للدولار، وظلت الأسعار في هذا المستوى طوال ثماني سنوات أي حتى العام الماضي لم يتجاوز سعر الدولار ٣٤٤ قرشا معنى ذلك أن الدولار ارتفع ٣٪ فقط خلال ثماني سنوات.

ومنذ أغسطس العام الماضي، وحتى الأن شهدت الأسواق ارتفاعا حادا في أسعار

الدولار حتى وصلت إلى ١٠٪ خلال العام الماضي فقط فيكون مجموع الارتفاع ١٣٪ خلال السنوات التسع وهي عمر السوق المصرفيه الحرة.

اما في أوروبا، وفي نفس الفترة وطبقا لتحليلات وكالة « رويتر » كان الدولار يساوي ٤٤ر١ مارك الماني، أي أن الدولار ارتفع بالنسبة للمارك الالماني ٥٦٪ إذا ما قارنا ارتفاع الدولار بالنسبة للجنيه المصري، وبالنسبه للمارك الالماني سنجد أن المارك قد خسر ٥٦٪ من قيمته بينما خسر الجنيه المصري ١٣٪ فقط من قيمته أمام الدولار، ولم تنزعج المانيا ولم تقل أن المارك في أزمة، ليس هذا فقط بالنسبة للمارك ولكن أيضا لليورو ومعظم العملات الأخرى.

سبحان الله!! انقلبت المعايير، فمنذ عام كان خفض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار ولو بقليل من القروش ثم العودة إلى ما كانت عليها، مشكلة المشاكل يطلق عليها مشكلة الدولار أو مشكلة حكومة الجنزوري أو المشكلة التي اطاحت بالحكومة.. واليوم خفض الجنيه حتى الأن بخمسين قرشا أي بنحو ١٥٪ من قيمته اصبح محببا ومبررا بل ومطلبا تحت إدعاء مواجهة انخفاض العملات الأجنبية خاصة الأوروبية أمام الدولار الامريكي!! ألم يكن هذا الخفض لهذه العملات قائما منذ بداية التسعينات!! لماذا لم نطالب من قبل بخفض قيمة الجنيه المصري هل هو حلال اليوم بعد أن كان حراما وجرما جرم التحريم بالأمس.. هل نسوا أو تناسوا أهل الاهتداء بالدولار أسوة بالعملات الأجنبية الأخرى رغم أن الوضع مختلف تماما، لماذا صمدت قيمة الجنيه المصري ليس فقط حتى سبتمبر ١٩٩٩ بل حتى يوليو ٢٠٠٠ ثم حدثت الطفره فقط منذ أغسطس لأسباب عديده أدت إلى الدولره والمضاربه والتحويلات إلى الخارج.

الثالث عشر: الأسبوع:

وكتب السيد/ أحمد عز الدين مقالا طويلا يقع في صفحة كاملة بجريدة الأسبوع يوم ٤ ديسمبر ٢٠٠٠:

يبدو أن الحقائق كلها ظلت خارج منهج عمل هذه الحكومة بل خارج قناعتها،

ولهذا لم تصل النتائج المرجوة إلى شطأنها الآمنة، ولم تترجم الأهداف المعلن نفسها إلى واقع ملموس، ولعل تأكيد ذلك يلزم بالتوقف عند بعض النقاط.

خلال هذه الفترة القصيرة (١٣ شهرًا) انخفضت قيمة العملة الوطنية وفقدت سُبع قيمتها، بعد أن استطاعت أن تحافظ عليها خلال فترة سابقة، اتسمت بتداعيات متوحشة وواسعة التأثير على المستوى الدولي.

وخلال هذه الفترة القصيرة انخفضت قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية وفقد هذا الاحتياطي النقدي سُبع قيمته أيضا (من ٥ر١٧ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار).

وخلال هذه الفترة القصيرة انخفضت تحويلات المصريين في الخارج بنفس النسبة السابقة، وفقدت بدورها سُبع إجماليها.

وهكذا فنحن بصدد هبوط معياري يتسم بالثبات وبنسبة موحدة هي السبع تتوزع على ثلاثة محاور بالغة الأهمية تنعكس بدورها على مجمل أوضاع الاقتصاد الوطني وإذا اخذ هذا المعيار الموحد مقياسا للهبوط خلال العام الأول فإن علماء التخطيط يدركون أنه إذا ترك للسياسات والعوامل التي حركت هبوطه فإنه سيأخذ نفس المنحني خلال فترة مماثله ولكن على شكل متوالية هندسية لا حسابية هذه المرة.

لقد اتسم الحديث عن تحريك سعر الدولار أمام العملة الوطنية في البداية بنظرية المناورة المحدودة بأسعار البنوك – مع ثبات السعر الرسمي في البنك المركزي – ولقد نصح ما أكدته قبل ذلك من أن المناورة على هذا النحو هي مغامرة غير محسوبة لا يمكن ضبط عواملها ولا يمكن الرجوع بها إلى نقطة الانطلاق.

وهكذا استطاع السعر الرسمي في البنك المركزي ان يصمد لفترة محدودة ثم سرعان ما أجبر على التراجع مضطرا وقرر رفع سعر الدولار امام الجنيه – قبل اسبوع واحد فقط – سبعة عشر قرشا في يوم واحد ليصبح السعر الرسمي هو ٣٧١ قرشا بكل انعكاساته البالغة السوء على الميزان التجاري الذي يعاني اصلا عللًا مزمنة

ثم انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية الموازيه على القاعدة العريضة المنتجة من المصريين.

أن تبرير ذلك بأن العملات في العالم كله تخضع لعوامل عديدة تحدد ارتفاع قيمتها أو انخفاضها هو تبرير لا يتسم لا بفهم الخصوصية الوطنية ولا بإدراك متطلبات الأمن القومي.

إن انخفاض الاسترليني في بريطانيا الذي ضرب به المثل تحديدا لا ينعكس سلبا على حياة الشعب البريطاني لأن بريطانيا لا تستورد ثلاثة أرباع خبزها وغذائها ومستلزمات انتاجها من الخارج على جانب ولان الصناعة البريطانية وصادراتها كفيله بتعويض الفرق بل وتحويله إلى عائد اقتصادي اكبر تنصب نتائجة في جيوب مجمل طبقاتها بما فيها الطبقتان العاملة والمتوسطة على الجانب الآخر.

كما أن تبرير ذلك بأن تخفيض العملة الوطنية سيؤدي إلى تنشيط الصادرات وزيادة عوائدها كما أنه سيؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما ينطوي بدوره على دفاع ضيق الأفق عن مصالح ذاتيه أكثر ضيقا تضع نفسها في تناقض مع مجمل المصالح الوطنية، ذلك أنه ليس الجهل وحده الذي يمكن أن يدفع اقتصاديا لأن يتصور أن تخفيض قيمة الجنيه المصري يمكن أن يؤدي إلى عوائد اقتصادية مماثله لتلك التي تتحقق لليابان بتخفيض « الين « كي تتمكن حزمة صادراتها من المنافسة في أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك ينبغي النظر إلى مسألة تخفيض قيمة العملة الوطنية في هذا التوقيت تحديدا من زاوية أخرى تماما وهي نتائجة الايجابية الوحيدة ستكون من نصيب المشترين الأجانب لعشرات المشروعات الوطنية المطروحة للبيع، أو تلك التي سيتم طرحها الآن ذلك معناه أنـــهم ســـيشترونها بأسعار أقل.

ثم إننا أمام ظاهرة أخرى، هي العودة إلى الاقتراض من الخارج وهي ظاهرة ليست من نصيب الحكومة فقط ولكنها أيضا من نصيب البنوك وبعض رأس المال الخاص، ولكن بضمانات حكومية.

لقد تزايد اقتراض البنوك المصرية من الخارج خلال العام الأخير بنسبة ٥٠٪ ووصل إجمالي اقتراضها (بعد أن منح ٧٠٪ منها لعملائه قروضا تزيد على ثلاثة أرباع الودائع لديها) إلى ١٥ مليار جنيه.

بل أن الحكومة نفسها التي أوصلت الدين الخارجي إلى ٢٨ مليار دولار وعليها أن تسدد من خدمة واصل هذا الدين سنويا ٢ر١ مليار دولار قررت أن تقترض من الخارج ما يوازي ما تسدده سنويا أي أنها قررت أن تحول هذا الدين الخارجي إلى قاعدة تورث للأجيال القادمة مع أنها قاعدة لا تتسم بالثبات أو النقصان وإنما قابلة للنمو بحكم تآكل قيمة العملة الوطنية.

لم تجد الحكومة ما تفخر به سوى أنها استطاعت تخفيض الواردات إلى ٥ر١٤ مليار دولار وهذا لا يرسم في الظروف الاقتصادية الداخلية، إلا دالة للمستوي الذي بلغة الكساد لأن التخفيض يطول بالأساس السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وهو مؤشر بدوره على ما يحيط بالصناعة والإنتاج والقوى الشرائية أيضا من هبوط إن أرقام الواردات الكلية ليست وحدها مقياسا للنجاح أو الفشل لأن التفسير الكمي لا يعطي غالبا نتائج دقيقة ولذلك إذا ما تحولنا - عكس لغة الحكومة - إلى القياس الكيفي للواردات لتبينا أن الميزان التجاري المصري حتى في صيغ توازنا ته التقليدية قد لحق به اعوجاجات يصعب الدفاع عنها.

من يتصور مثلا أن عجز الميزان التجاري المصري مع الدول العربية قد وصل خلال الشهور الخمسة الأولى من هذا العام (٢٠٠٠) على مليار و ١٨٩ مليون جنيه، وأن الصادرات المصرية إلى الدول العربية قد نقصت بنسبة ٧ر٢١٪ بينما زادت الواردات المصرية بنسبة ٦ر١٢٪.

ومن يتصور مثلا أن الصادرات المصرية للسعودية قد انخفضت بنسبة ٤٤٪ بينما زادت الصادرات السعودية إلى مصر بنسبة ٢ر١٤٪.

بل من يتصور مثلا أنه رغم كل الجهود الدبلوماسية المضنية التي أدتها الخارجية المصرية لفتح أسواق الأمل أمام الصادرات المصرية في افريقيا ورغم محاولات ارتكازها على تجمعات مثل الكوميسا فإن الخلل في الميزان التجاري يتحول بدوره

إلى هذا الاتجاه؟! لقد ارتفع العجز التجاري من دخول الكوميسا إلى ٨٧ مليون دولار، وارتفع العجز التجاري المصري مع السودان إلى ٢٥ مليون دولار خلال النصف الأول من هذا العام (وكان ٣ ملايين في نفس الفترة من العام الماضي) وارتفع العجز التجاري مع دولة مثل كينيا إلى ٥ر٥ مليون جنيه، بل إننا أصبحنا نحقق عجزا تجاريا مع دول مثل مالاوي وإثيوبيا وزامبيا وناميبيا!!.

كان من الطبيعي إذن أن يصل حجم الاقتصاد الأسود في مصر إلى ٦٥ مليار جنيه مقابل ٥٢ مليارًا في أوائل العام الماضي وأن تمثل الأموال السوداء الناتجة عن أنشطة غير مشروعة ٦٣٪ وأن يمثل حجم الدخل غير المشروع من الأموال السوداء نحو ١١٪ من الناتج المحلي علما بأن أهم مصادر هذه الأموال الفساد والرشاوي والعمولات والتي تقدر قيمتها بنحو ٢٠ مليار جنيه.

الرابع عشر: اصحي يا حكومة:

وأعدت جريدة الأسبوع تحقيقا أعده السيد مؤمن أحمد والسيد/ رضا السلمي والسيد/ حسن عبد ربه ونشر يوم ١ يناير ٢٠٠١ تحت عنوان (اصحي يا حكومة.. ثلاثة مليار جنيه خسائر خلال شهر واحد..أزمة الدولار تعصف الاقتصاد المصري.. قرش واحد على سعر صرف الدولار يزيد فاتورة الواردات بنحو٦ر١ مليون جنيه في اليوم) وهذا ما جاء في التحقيق:

خرج الدولار عن السيطرة واضطربت أسعار صرفه أمام الجنيه بشكل بات ينذر بالخطر ويهدد الاقتصاد المصري في الصميم تعددت أسعار صرف الدولار على مدار أشهر الماضي وتخطي حاجز الأربعة جنيهات في السوق السوداء وتارجح بين ٣٨٨ و ٣٩٥ قرشا في شركات الصرافة « العملاء فقط "، وتراوح سعره المعلن في البنوك بين ٣٧٠ و ٣٧٨ قرشا إلا أنه لم يكن هناك بيع للدولار بالبنوك إلا لكبار العملاء ذوي العلاقات الخاصة.

والمشكلة الأساسية في ارتفاع أسعار الدولار تبدو أكثر وضوحا على فاتورة الواردات المصرية فالعلاقة وطيدة بين الواردات وسعر صرف الدولار حيث

أن تزايد الواردات يخلق سوقا إضافية للدولار ويرفع سعره ويسحبه من أسواق العملات في مصر كما أن زيادة سعر الدولار تؤثر بدروها على قيمة السلع المستوردة بالزيادة وهو ما يعقد أوضاع السوق أكثر فتتزايد حالة الركود وتتزايد معها معدلات البطالة.

يؤكد الخبراء أن كل قرش يزيد على سعر صرف الدولار يزيد فاتورة الواردات بنحو ٦ر١ مليون جنيه في اليوم الواحد أي بمعدل ٥٨٤ مليون جنيه سنويا قرش واحد فقط يفعل هذا فما بالكم إذا تعدت الزيادة نصف الجنيه وهو ما حدث خلال العام المنتهي فبينما كان سعر الدولار في بداية العام يدور حول ٣٤٠ قرشا فقد وصل إلى ٤ جنيهات خلال الأسبوع الماضي وهذا معناه زيادة قدرها ٦٠ قرشا اي إن فاتورة الواردات تكبدت خسائر قدرها ٩٦ مليون جنيه في كل يوم من أيام ارتفاع أسعار الدولار، أو بمعنى أخر فإن شهرا واحدا رفع فاتورة الواردات بمقدار ٢٨٨٠ مليون جنيه.

الخامس عشر: السندات الدولاريه المصرية:

وكتب الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر في جريدة الوفد في ١٢/ ٩/ ٢٠٠١ مقالا بعنوان (السندات الدولاريه المصرية في ضوء القواعد والأصول) هذا نصه:

وافق مجلس الشعب على الإذن للحكومة بطرح سندات دولارية في أسواق المال العالميه لاقتراض مبلغ ٥ر١ مليار دولار وطرحت السندات فعلا ولاقت قبولا كبيرا من المقرضين العالميين وتمت إضافة المبلغ في ٩ يوليو الماضي بحساب الدولة في البنك المركزي وبشرتنا حكومتنا الرشيدة بأن هذا اقبال على الاكتتاب في هذه السندات فيه دلالة كبيرة على قوة الاقتصاد المصري والثقة فيه وان هذا الاقتراض سيعمل على إصلاح الاقتصاد المصري والقضاء على مشاكله، وعمت الفرحة جميع أرجاء الوطن بهذا الانجاز الكبير لحكومتنا الرشيدة. ولا اريد ان اتقمص دور « الذي ضرب الكرسي في الكلوب في سرادق الفرح المنصوب

« لهذه السندات لكني أود النظر لهذا الأمر في ضوء القواعد والأصول فما هي النتيجة؟!.

أولًا: الأصل أن يتم تدبير التمويل اللازم ذاتيا من الموارد الخاصة للفرد أو الشركه أو الحكومة وإذا لم تكف هذه الموارد يتم اللجوء للاقتراض من الغير وبالتالي فالتمويل الذاتي هو الأصل والاقتراض استثناء من هذا الأصل ونحن من الأول مدينون للخارج بمبلغ ٢٨ مليار دولار، فلماذا التوسع في الاستثناء وترك الأصل؟.

ثانيًا « إن سبب الاقبال على الاكتتاب (شراء) ورقة مالية سهما أو سندا مرتبط بثلاثة معايير هي: قلة المخاطر، وحجم العائد، وامكانية التسهيل لبيع الورقه في أي وقت، ومن المتعارف عليه في الأوساط المالية أن السندات الحكومية أيا كانت الحكومة التي تصدرها تتميز بقلة المخاطر، فهل حكومة مصر أقل من أي دولة أخرى في العالم؟ حتى يثبت الاقبال على سنداتها الدولاريه ثقة العالم في الاقتصاد المصري؟ فهل يستأهل الأمر كل هذا الفرح؟اليست مصر بكاملها دولة وحكومة وشعبا جديرة بأن تقترض٥ر١ مليار دولار؟ثم إن ذلك لم يكن السبب الرئيسي للأقبال على السندات الدولارية المصرية بل يوجد عامل هام وهو ارتفاع سعر الفائدة عليها إلى حد كبير فبينما سعر الفائدة على الدولار وصل إلى ٥ر٣٪ فإن سعر الفائدة على السندات الدولاريه المصرية وصل إلى ٨٪ وبالتالي فإن أي مستثمر في امريكا أو اوروبا سوف يتجه إلى شراء هذه السندات التي تحقق له فائدة أعلى من الفائدة السائدة لديهم بمقـدار ٥ر٤٪

ثالثًا: إن إصدار هذه السندات الدولاريه عمل على زيادة المديونية الخارجية لمصر، فبعد أن بلغت أقصى قدر لها وهو ٥٥ مليار دولار وبجهود مشكورة من القيادة السياسية العليا أمكن الحصول على تنازل من الدائنين لتصل لأقصي قدر لها خلال التسعينيات وهو مبلغ ٣٣ مليار دولار عام ١٩٩٤/ ١٩٩٩ انخفضت لتصبح الآن في حدود ٢٨ مليار دولار وبإضافة قيمة السندات الدولاريه عليها ترتفع الديون لخارجية إلى ٥ر٢٩ مليار دولار،ولقد فتحت هذه السندات شهية الحكومة إلى المزيد من الاقتراض فبدأت في طلب اقتراض ٥ر١ مليار دولار أخرى من صناديق التمويل العربيه ليعاود الدين

الخارجي ارتفاعه ويصل إلى ٣١ مليار دولار، هذا بجانب تزايد الدين العام المحلي ليصل إلى ٢٣٠ مليار جنيه، وإذا كانت الحكومة تبشرنا دائما وتطلب منا الفرح لأنها عملت على تخفيض الديون الخارجية فكيف تبشرنا وتطلب منا الفرح لأنها عملت على زيادة هذه الديون بالسندات الدولارية؟!!.

رابعًا:الأصل أن يتم الاقتراض عند وجود حاجة ضرورية تتطلب استخدام القروض، والحكومة تعلن أن لديها احتياطيا من النقد الأجنبي يبلع الأن ١٥ مليار دولار تكفي لتغطية الاستيراد لمدة عشرة شهور، فما هي الحاجة الداعية لزيادة هذا الاحتياطي بالمليار ونصف المليار؟ ثم إن الحكومة رفضت أن توضح لمجلس الشعب أوجه استخدام هذه القروض، وها هي القروض وصلت منذ شهرين ومع ذلك لم تستخدمها الحكومة، فهل ستستخدمها مثل الاحتياطي بالاستثمار في شراء سندات خزينه امريكية بفائدة ٥ر٣٪ وتدفع عنها فائدة ٨٪؟ وبالتالي تكون خسارة كبيرة على الاقتصاد المصري؟ أم أن الأمر كما صرح وزير المالية بأنه سيتم اقراض هذه الحصيلة إلى بعض الهيئات الاقتصادية العامة، فهل اقترضت الحكومة من أسواق المال العالمية بمعدل فائدة ٨٪ لتعيد اقراضها لبعض وحداتها؟ ثم كيف ستسدد الأقساط والفوائد بالدولار وهذه المؤسسات تقدم خدماتها للجماهير بالجنيه المصري؟ وهل الفائدة التي ستقرض بها أكبر من الفائدة التي اقترضت بها؟ ثم أن هذه الهيئات الاقتصادية والتي عددها ٦٢ هيئة تحقق عجزا ما عدا هيئة البترول وهيئة قناة السويس وانها مدينة بمبالغ كبيرة من بنك الاسثمار القومي ومن الخارج وهذه الديون مضمونه من الحكومة ولا تستطيع هذه الهيئات سدادها، فكيف تقـرضها الحكومة ما اقترضته؟.

خامسًا: لقد بشرتنا الحكومة بأن استلام هذه القروض سوف يعمل على زيادة المعروض من الدولار وبالتالي يقل الضغط على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار،وها هي الحكومة تسلمت ال ٥ر١ مليار دولار، ومع ذلك تزايد الضغط على سعر الصرف حتى استجابت الحكومة إلى الاعيب المضاربين وتجار السوق السوداء ورفعت سعر صرف الدولار مقابل الجنيه إلى ٢٥ر٤ ويعلم الله ماذا سيحدث لسعر الصرف بعد ذلك وبالتالي كان أثر السندات الدولاريه على سعر الصرف سيئا إلى حد كبير ولم

يتحقق ما بشرتنا به الحكومة من أن وصول دولارات السندات سوف يخفف الضغط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار.

سادسًا: مازالت مؤشرات الأداء للاقتصاد المصري في تراجع والمشكلات التي تلاحقه مستحكمة سواء السيوله أو الركود أو عجز ميزان المدفوعات أو عجز الموازنة العامة للدولة ولم ولن يظهر اثر للسندات الدولاريه على الإصلاح الاقتصادي المأمول.

من كل ما سبق يتضح أنه لم يكن هناك داع من الأصل لإصدار السندات الدولاريه، وأن هذا الإصدار يستدعي القلق لما له من اثار سلبيه على الاقتصاد المصري فبدلا من إعاقه الحكومة للأفراد بزيادة الديون الخارجية علينا أن نرجع للأصول التي لخصها المثل الشعبي القائل: « الدين هم بالليل ومذله بالنهار ”.

الفصل العاشر

خلال السنوات الأخيرة

وتوالت التعليقات والآراء ايام واسابيع وشهور وسنوات بعد التغيير الوزاري (٥ أكتوبر ١٩٩٩) وحتى الآن، وتضمنت الإشادة بحكومة الجنزوري (٩٦-١٩٩٩) ولشخص الجنزوري، يصعب تجميعها وإصدارها في مجلد واحد أو إثنين، لذا نكتفي بأن نقدم هنا القليل مما كتب خلال السنوات الأربع الأخيرة أي سبع إلى عشرة سنوات بعد التغيير الوزاري.

أولًا: الصمت البليغ:

وكــتب الأستاذ/ حمـدي رزق في ١١/ ١/ ٢٠٠٦ مقالا بجريدة المصري اليوم بعنوان « الصمت البليغ « هذا نصه:

كعادته مثل الأب، طيب يطل بكلمات حانية على من يحب ويهوي، نالني من كبير المقام الدكتور كمال الجنزوري بعض من نفحات حب وتهنئة رقيقه بعيد الأضحي المبارك، وإنني لمحظوظ ضمن قله من الرفاق أن يذكرنا هذا الرجل الجميل ضمن أولاده كل حين،ان نحتل بعضا من ذاكرة هاتفه.

طلة الدكتور كمال لها مذاق خاص، وصوته له من عذوبة وطعم نيل مصر، حلو المذاق الذي ننسي من صفاته في إعطاء الكثير في غمرة الحياة، ولكنه يزال ماثلا في الذاكرة الجمعية رمزًا للنبل والاحترام.

لا أملك سوى أن أرد لهذا الرجل بعضا مما يستحق من تحية هي له خالصة، فالحب دون سبب نبل والرجل ما طلب حبا وأن نال من حب البسطاء الكثير، فنحن شعب عاطفي نحب كما نكره بعاطفة ومن حسن هذا الرجل أن حبه غالب.

صمته بليغ، لم يزايد وإن زايدوا عليه، وخرج متلفعا بصمته، سكن في بيته واجفا على أغلي اسم في الوجود، يتألم لألم شعبها الطيب، ويفرح لأفراحهم، كل زغرودة

حلوة تشق ضباب الحزن تسعد قلبه، وكل سحابة سوداء تمر على سماء الوطن– نذير شر – تقلقه، لا يكف عن التفكير في مستقبل وطن كان يوما يحلم برخائه، واجتهد،وللمجتهد أجران إن أصاب وإن أخطأ، ولا أظنه كان إلا محبا وللمحب علامات وأمارات، وسمه هذا الرجل الكبير العطاء بلا حدود.

صمت أبو الهول البليغ تمثله سلسلة من الرجال العظام مروا بالوطن في لحظات فارقة، لا يفتأ البسطاء عن ذكراهم بكل خير بعيدا عن نظيرات الساسة والخبراء فالحس الشعبي بفطرته أصدق من كل النظريات والعلوم واستفتاء القلوب أمر نبوي شريف، والقلب وما يريد وحبهم يسكن في القلوب، وتلهج به الألسنه.

صمتهم سرهم، صمت اللواء أحمد رشدي (وزير الداخلية) مثله مثل صمت المشير عبد الحليم أبو غزالة (وزير الدفاع)، وثالثهما صمت الدكتور كمال الجنزوري (رئيس الوزراء) جعلوا من الصمت فضيلة وخرجوا بصمتهم من عداد المتكلمين المتلبسين أدوار، لمدعين زورا وبهتانا أن لهم أيادي بيضاء، والأيادي وما تصنع رهن بحكم التاريخ الذي لا يرحم، وحكمه سيف على الرقاب.

كل سنة والصامتون بخير، كل سنة وصمتهم ملهم وحكمتهم في صمتهم، والهم فيما يخزنون من اسرار هذا الوطن في أوراق تنير الطريق لأجيال ستأتي بعدنا أكثر حكمة في أحكامها، والوطن في قلوب الصامتين وفي عقولهم ومن أمامهم ومن خلفهم، وراءهم ينظر إليهم وينتظر كلمتهم للتاريخ وقتما يكون حديثهم طوبه في بناء هذا الوطن لا هدم لجدرانه التي تأسست على حب هبة النيل مصر المحروسة.

وأنا إذ أحيي صمتهم أناشدهم بحق النيل الذي يجري ألا يكتفوا بالصمت وأن يدونوا تاريخ وطن وتاريخ أمه وتاريخ شعب، وكانوا في يوم من الأيام في مركز صنع القرار منه، لا تبخلوا على التاريخ بأوراق تسد رمقه وجوعه للحقيقة، وإن كنا نحترم صمتهم فلن نسامحهم إذا كان الصمت بلا أوراق، لن يكون صمتا نافعا، لن يكون ذهبًا، سيضيعون ذاكرة الأيام ودروس التاريخ عبرة، نحن في أمس الحاجة لدروسهم وقبل إنجازاتهم، أخطائهم لنتعلم خطأ جديدًا لنرسم طريقا للمستقبل.

في صمتكم نذكركم، وفي احتجابكم ماثلون، أنتم الحاضر الغائب فيما نرى ونعيش، ولكن في النفس معزة، وفي القلب حب، ونحن في انتظار شهادتكم بعد طول صمت، أعتقد أن أبو الهول سيأتي يوما ليتكلم.. فهل تسبقون وتتكلمون...

ثانيًا: المجتمع المدني والاقتصادي:

وكتب الأستاذ/ شريف العبد في جريدة الأهرام مقالا بعنوان « المجتمع المدني والاقتصادي » في ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ جاء فيه:

الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء الأسبق الرأي العام يتساءل لماذا لم يكن هناك غلاء طوال الفترة التي توليت فيها رئاسة الوزراء ولماذا كان معدل التضخم لم يتجاوز ٣٪ بينما هو الأن يقترب من ١٢٪ ولماذا كانت شعبيتك عريضة لدى الرأي العام بينما لم تكن كذلك لدى نواب البرلمان ولدي أغلب زملائك الوزراء الواقع يكشف أنك كنت تتحلي بالمصداقية وترفضه تجميل العبارات، ولا تعلن عن أي إنجاز إلا إذا كانت الحكومة قادرة بالفعل على تنفيذه، ولم تقبل التوقيع على طلب لأي نائب إلا إذا كان يتفق مع القواعد، وكنت جادا في تعاملاتك، ولم تسمح للقطاع الخاص أن ينفلت أو يتجاوز، ومن هنا تولدت حملات الهجوم عليك والمواطن الكادح اليوم يترحم على الفترة الناصعة التي كنت تتولي فيها رئاسة الوزراء.

ثالثًا: شرق التفريعة.. ضحية حسابات:

وكتب الأستاذ/ سعيد عبد الخالق في جريدة الوفد في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ مقالا تحت عنوان « شرق التفريعة.. ضحية حسابات عبيد مع الجنزوري »، هذا نصه:.

في عهد حكومة الدكتور عاطف عبيد.. أرسل إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي وقتها خطابا إلى رؤساء البنوك الوطنية.. يقول فيه بالنص: « أرجو التفضل باحاطة أنه في إطار دراسة أجرتها وزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة بشأن مدى صلاحية منطقة شرق بورسعيد لأقامه مشروعات استثماريه صناعية وخدمية رؤي أنه من الأفضل اقتصاديا ومعماريا، وبغض النظر في صلاحية التربة..

العدول عن هذا المشروع.. وأن هناك اتجاها إلى إلغاء التخصيص السابق للأراضي لرجال الأعمال وإعادة المنطقة إلى أصحابها الأصليين لاستخدامها كمزارع سمكية.. وقد رأينا إحاطة سيادتكم بما تقدم لاتخاذ ما ترونه، وأسرعت البنوك بناء على هذا الخطاب إلى إيقاف إجراءات منح القروض لبعض أصحاب المشروعات في شرق التفريعة والذين قد بدأوا في إنفاق ملايين الجنيهات على مشروعات البنية الأساسية مثل شركة بور سعيد للاستثمارات والتنمية، وأصبح مبناها الإداري الفخم الذي استوردوا أثاثه من أندونيسيا.. أصبح « خرابة » يزورها محمود صبح رئيس الشركة في أوقات فراغة. وهذه الشركة التي أصبحت اسما فقط تضم ٤٤ مستثمرا من كبار رجال الأعمال ببورسعيد!!.

طبعًا هذا الخطاب أصاب المستثمرين بالدهشة والاستغراب.. أنه حكم بالإعدام على أحد المشروعات القومية الكبرى التي تغنت بها حكومة الدكتور كمال الجنزوري وأعلنت عن قيامها بدراسة الجدوي الاقتصادية، وفوائده العالمية في مجال الاستثمار ورحنا نتساءل وقتها: هل في الأمر تصفية حسابات أم أن حكومة عاطف عبيد تسير باستيكة على المشروعات العملاقة التي أعلنت عنها حكومة الدكتور الجنزوري؟!. إن الدراسات التي أجراها بعض المستثمرين في عهد حكومة الجنزوري أكدت أن مصر ستتحول بفضل هذا المشروع إلى منطقة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم.. وقيل أيضا إن ميناء الحاويات المزمع انشاؤه بشرق التفريعة سوف يربد بين موانئ الحاويات الرئيسية في العالم من سنغافورة إلى نوتردام وغيرهما « كما قيل في نتائج الدراسات إن هذا المشروع سوف ينافس بشدة مناطق حرة مقامه من قبل.. مثل جبل على في دبي، ومناطق أخرى تقيمها إسرائيل وبلاد عربية مجاورة! وكلنا يتذكر تهافت المستثمرين ورجال الأعمال على تخصيص أراضي لهم بمنطقة شرق التفريعة.. ومنهم الدكتور أحمد بهجت وعبد الوهاب قوطة ومحمود صبح ورامي لكح كما حرصت شركات على تخصيص أراضي لها مثل المقاولون العرب ويونيون إير ومصانع أدوية وتعاقد بعضهم مع مؤسسات دولية لأجراء دراسات على المشروع وأثبتت جدوي وأهمية منطقة شرق التفريعة في خلق مناخ استثماري جديد يستوعب جاري الحاويات

في العالم وقرأنا أيضا وسمعنا في عهد حكومة الجنزوري أن هناك بلدانا عربية درست إقامة مشروعات لها في منطقة شرق التفريعة!! والذي يؤكد ذلك أن دولة الإمارات العربية طلبت تخصيص ١٤ كيلو مترا من شرق التفريعة لإقامة أكبر ميناء حاويات في العالم ولم تمانع الحكومة الحالية وفوجئت بأن هناك ٣٠ مستثمرا تقدموا بعروضهم للتعاقد على نفس المساحة وقد تضطر الحكومة إلى إجراء مزايدة بين المتقدمين! كما شيدت الحكومة المصرية في عهد « الجنزوري « ميناء جديد للحاويات في شرق التفريعة خلال شهور، واستأجره الهولنديون لتشغيلة تحت اسم شركة قناة السويس للتداول الحاويات وأصبح ثالث أكبر ميناء حاويات في البحر المتوسط وسبق موانئ الإسكندرية ودمياط وبور سعيد والبحر الأحمر في الحاويات!! ومازال مشروع شرق التفريعة مصابا بالشلل منذ حكومة الدكتور كمال الجنزوري وأصيب المشروع بالشلل التام مع حكومة عاطف عبيد في محاولة للقضاء على إنجازات حكومة كمال الجنزوري.

رابعًا: شرق التفريعة..ملك لمصر:

وكتب الأستاذ/ سعيد عبد الخالق في جريدة الوفد في ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٦ مقالًا تحت عنوان» شرق التفريعة.. ملك لمصر.. وليس الدكتور الجنزوري!!.» وهذا نصه:

في عهد حكومة الدكتور عاطف عبيد.. تعرضت المشروعات العملاقة التي أعلنت عنها حكومة الدكتور كمال الجنزوري للموت « الفطيس « بفعل الضربات القاضية الفنية، ومنها مشروعات خليج السويس وحديد جنوب أسوان وشرق التفريعة ببور سعيد الذي تحدثنا عنه بالأمس. ونجح اللواء أحمد سرحان عضو مجلس الشورى في إلغاء خطاب إسماعيل حسن، ولم تتراجع البنوك عن الالتزام بوقف تمويل القروض! كما شهدت منطقة شرق التفريعة إقامة ميناء للحاويات يستأجره الهولنديون الأن، ويديرونه ببراعة وأصبح ثالث أكبر موانئ الحاويات في البحر المتوسط!!.

إن الحديث عن عدم صلاحية التربة في شرق التفريعة أكذوبة!! كما أن الدراسات

التي انتهت على ذلك تثير الحيرة والشكوك وعلامات الاستفهام والتعجب!! إن هناك تقارير من مؤسسات دولية وشركات عالمية تؤكد أن مشروع شرق التفريعة ناجح اقتصاديا، ومنافس قوى وحياة لموانئ الحاويات في العالم. كما أن هناك دولا تقيم مشروعاتها الكبرى فوق مياه البحر والأنهار والبرك والمستنقعات والأراضي الرخوة!! وفن البناء الأن الذي ليس له علاقة بعمليات تصفية الحسابات.. نجح في إقامة المشروعات في أي تربة، وفوق جميع أنواع المياه ولن نذهب بعيدًا، وتعالوا نتساءل عن طبيعة التربة في منطقتي بورسعيد وبور فؤاد المتاخمتين لمنطقة شرق التفريعة؟ إنها تربة رخوة مماثله لأرض شرق بورسعيد.. ورحم الله « هتلر « أقام مصانع الفولكس فاجن في منطقة دوسيورف.. منطقة البرك والمستنقعات والتي تحولت الأن إلى أعظم المناطق الصناعية في أوروبا!! والهولنديون أضافوا على مساحة بلدهم ما يزيد على ثلث المساحة الأصلية بردم مياه المحيط الأطلنطي. وأهل جزيرة سنغافورة أقاموا أكبر ميناء للحاويات في العالم واشقاؤنا في اليمن أقاموا في عدن ميناء للحاويات بمساعدة من ميناء سنغافورة.

الأرض الرخوة ليست سببا أو حجة لإعادة النظر في أحد المشروعات الكبرى العملاقة التي راودت البورسعيديين منذ سنوات طويلة، ووضعوا في المشروع أمالا عريضة لاستعادة السيطرة على تجارة الحاويات في العالم تصوروا ماذا عن وضع مصر الأن إذا استمرت في تنفيذ مشروعات « الجنزوري « العملاقة؟ طبعًا سوف تحدث تغييرا في وجه مصر إلى الأحسن! ولكن أصبح مصير الشعوب يتحدد حسب الأمزجة، وحسب تصفيه الحسابات!! نعم قد تكون هناك تجاوزات في عمليات تخصيص الأرض وهذا ليس معناه إعادة النظر في المشروع وعودة الأرض إلى أصحابها الأصليين لاستخدامها مزارع سمكية وليس معناه، عدم اتخاذ خطوات إيجابية لتحويل شرق التفريعة إلى منطقة اقتصادية خاصة وليس معناه أن نظل ندرس وندرس وندرس، ونبحث عن الجهة التي يتبعها شرق التفريعة هل محافظ بورسعيد أم وزارة الاستثمار أم هيئة الاستثمار.

إن هذا الشروع خلق الأمل في قلوب البورسعيديين.. بأن الغد أفضل، وأننا على أبواب استعادة ريادتنا في منطقة الشرق الأوسط في مجال الأعمال البحرية، كما اتخذنا

في عهد حكومة الجنزوري بعض الإجراءات لإعداد المنطقة. ومنها نزع ألغام مقابل ٩ ملايين جنيه!! إننا لن نطلق عليه « مشروع شرق التفريعة لصاحبه كمال الجنزوري»، بل سنفتخر بأن في مصر»اتفاقية « مشروعا عملاقا مثل شرق التفريعة.

خامسًا: الوفد:

وكتب الأستاذ سعيد عبد الخالق في جريدة الوفد في ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ مقالا جاء فيه:

قد لا يعلم الكثير.. أن هناك ثلاثة وزراء في الحكومة الحالية.. من اشد المتحمسين لمشروع شرق التفريعة ببور سعيد خلال عهد حكومةالدكتور كمال الجنزوري!! وقد لا يعلم الكثير.. أن بعضهم يتكفل بسداد نفقات دراسة الجدوي من جيبه الخاص للمؤسسات العالمية التي أعلنت جدوي المشروع اقتصاديا! ليس سرا.. أن الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة وأحمد المغربي وزير الإسكان وبطبيعة الحال ابن خالته محمد لطفي منصور وزير النقل تعاقدوا مع شركة هالكرو في انجلترا وغيرها من بيوت الخبرة العالمية وتبرعوا بسداد تكاليف دراسات الجدوي للمشروع! وليس سرًا تخصيص مساحات من الأراضي في شرق اتفريعة لإقامة مشروعاتهم! وليس سرًا.. أن الوزراء الثلاثة يعلمون أهمية المشروع، وإسهامه بلا حدود في تنمية الاقتصاد، وحل مشاكل البطالة، وإصلاح ميزان المدفوعات، وسد العجز المرعب المخيف في الموازنة العامة للدولة! وليس سرًا.. أن الثلاثة من أشد المتحمسين للمشروع خلال حكومة الدكتور كمال الجنزوري.

مشروع شرق التفريعة في عهد الدكتور الجنزوري.. لم يكن مقصورًا على مجرد ميناء للحاويات.. بل قام التخطيط على إنشاء مناطق صناعية وتجارية وسياحية.. تنافس بها مصر المناطق الحرة، ونستفيد من الموقع الجغرافي العبقري لمصر.. وميناء الحاويات، ورحم الله جمال حمدان عندما وضع مؤلفه الشهير عن عبقرية المكان!.

مشروع شرق التفريعة في عهد الدكتور الجنزوري.. يهدف إلى إنشاء ميناء حاويات

عملاق يربط بين موانى الحاويات السبع في العالم، من سنغافورة إلى نوتردام وغيرها من موانى الحاويات الشهيرة في العالم!.

تصوروا إقامة هذا المشروع خلال السنوات القليلة الماضية.. سوف يوفر ملايين فرص العمل التي تستوعب البطالة المخيفة الموجودة الآن في الشوارع، والتي نعاني من تصرفاتها مثل السرقات والتحرش الجنسي والبلطجة!!. وهذا يدعونا إلى ملاحقة الوزراء الثلاثة الذين تحمسوا للمشروع الذي يربط بين القارات الخمس ويشمل شبكات طرق بحرية وسكك حديدية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرهم من الدول الأفريقية، كما يشمل خطوطًا ملاحية جديدة لنقل البضائع من أستراليا وسنغافورة إلى موانئ أوروبا.

سادسًا: خبير اقتصادي في موضوع الفقر

وفي جريدة المصري اليوم بتاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠٠٦ كتب مقالا تحت عنوان « خبير اقتصادي في « موضوع الفقر».. الجنزوري يختلف « جاء به ما نصه:

ذكر خبير اقتصادي أن حكومة د.الجنزوري نجحت في خفض معدل الفقر بنسبة ١٪ سنويا، وهو ما لم تستطع حكومات عصر مبارك الأخرى القيام به، وقال الخبير الذي كان يعلق على ملف « المصري اليوم « السبت الماضي عن أثر الخطط الإصلاحية منذ ٩٠/ ٩١ على الفقر: إن الجدول المنشور نفسه يوضح ذلك. وإن الجنزوري لم يكن لينجح في هذا، بدون تحقيق معدل نمو وصل إلى ٦ر٢٪ بعد ٢٪ وبدون سياسة توزيعية تراعي العدالة مشيرا إلى أن حكومة الجنزوري لم تفرض أي ضرائب أو رسوم خلال الأربع سنوات التي تولت فيها المسؤولية بل وأعادت ٢٢٠ مليون جنيه ضريبة المصريين العاملين في الخارج بعد حكم المحكمة الدستورية. وأعادت ٢٨٠ مليون جنيه ضريبة الأرض الفضاء. وألغت ضريبة اليلولة. وأعفت الفلاحين من ١٢٠ مليون جنيه في إحدى السنوات. وبعد أن أصابت دودة القطن المحصول بأضرار كبيرة كل ذلك دون أن تزيد الدين الحكومي إلا بنسبة بسيطة عكس حكومتي عبيد ونظيف.

يذكر أن دراسة د. هناء خير الدين ود. هبة الليثي عن النمو والفقر التي نشرناها

السبت الماضي، أشارت إلى أن معدل الفقر انخفض فقط في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ « فترة تولى الجنزوري » وأنه يكاد يعود الأن إلى ما كان عليه عند بدء الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٠.

من جانب أخر رفض الدكتور على الدين هلال القيادي البارز في الحزب الوطني، التعليق على حالة القلق التي انتابته، خلال عرض د.هناء لدراستها في المؤتمر السنوي للمركزالمصري، والتي تعكسها الصورة التي ألتقطها مصورنا حافظ دياب له خلال الجلسة واكتفي بالقول ارجعوا إلى د. عادل بشاي أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، فقد علق على الدراسة وقتها بالإشارة إلى أن الباحثين اختارتا نموذجا معينا للقياس، قاد إلى نتائج معينة، وأنه يمكن الوصول إلى نتائج أخرى باستخدام منهج آخر.

سابعًا: لماذا يصمت؟

وكتب الأستاذ جمال بدوي بجريدة الوفد بتاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧ بعموده كلام في العظم تحت عنوان « لماذا يصمت الجنزوري؟ «.

لماذا لا يتكلم الدكتور كمال الجنزوري.. لماذا يلتزم الصمت ولا يشرح للرأي العام سر توقف المشروعات الانمائية التي بدأ في تنفيذها عندما تولى منصب رئيس الوزراء، ثم اصيبت بالسكتة القلبية بعد أن غادر الوزارة. وطاردته حملة من الاشاعات تقول أن هذه المشروعات اقيمت بطريقة إرتجالية، مع أن الرجل أمضي من حياته ثمانية عشر عاما وزيرًا للتخطيط.. يعني أن كل مشروع تبناه خضع لدراسات دقيقة من خبراء التخطيط الذين يحسبون تكاليف كل مشروع وعائده بالمليم والملليمتر.. ولا يتركون ثغرة للفهلوة أو الحظ أو الصدفة (!!).

لنتكلم عن مشروع تعمير سيناء، وهو من وجهة النظر الوطنية من مشروعات الأمن القومي، وليس مجرد مشروع للترفيه،واقيمت الكباري العلوية وخطوط السكك الحديدية فوق قناة السويس، وتم شق شبكة هائلة من الطرق في قلب سيناء، ولم يكن الغرض من كل ذلك نقل الخوخ والكانتلوب، وإنما لهدف أسميوأعظم وهو تنمية

سيناء حتى تكون جاهزة لاستقبال عدة ملايين من أهل الوادي الذي ضاق بسكانه حتى أوشك على الانفجار (!!).

واقيمت ترعة السلام من فارسكور إلى شط قناة السويس، وأقيمت أربع قنوات عرضية تحت مجري القناة، وأمتدت الترعة إلى مسافة ستين كيلو مترًا داخل سيناء.. ثم توقف كل شيء.. فالأرض لم تستصلح.. والتهجير لم يحدث.. وخيم الموات على المشروع (!!).

وما يقال عن سيناء يقال عن مشروع توشكى.. ويقال عن عشرات المصانع التي أغلقت أبوابها في العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، ومئات المصانع التي تعمل بنصف طاقتها واضطرت إلى التخلص من عمالها، فانتقلوا إلى طوابير العاطلين التي تمتد طولًا من الإسكندرية إلى اسوان.

يقال في تفسير هذه الردة التنموية « إن فكرة الاكتفاء الذاتي عن طريق التوسع الزراعي، والتطور الصناعي، تتعارض مع الروشته التي وضعها الصندوق الدولي لابقاء مصر دولة تابعة للعالم الغربي، ولا تقف على قدميها زراعيا وصناعيا، وتظل يدها ممدودة للمعونات والمساعدات والهبات الأجنبية، وجاءت حكومات ما بعد الجنزوري فالتزمت بروشته الصندوق، وغاصت في دوامة القروض حتى أوشكت على الغرق (!!).

لماذا لا يتكلم الدكتور الجنزوري، ويكشف هذا الجانب الخفي من أزمتنا الخانقة، ومسبباتها، ليس فقط من أجل تبرئة ساحته، ولكن من أجل المصلحة العليا، ووقف عجلة التدهور قبل أن تصل بنا إلى القاع (!!).

ثامنًا: في الممنوع:

وفي عموده في الممنوع بجريدة الوفد كتب الأستاذ مجدي مهنا بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠٠٧ ما نصه:

قال فاروق حسني وزير الثقافة في برنامج « العاشرة مساءًا « على شاشة قناة دريم

أن توقيت تغيير الحكومة لا يعلمه أحد إلا الرئيس مبارك وأستبعد التكهنات حول شكل وحجم التغيير لأنه لا أحد يعلم ما في عقل الرئيس.

وما ذكره فاروق حسني حقيقه، فما في عقل الرئيس لا يعلمه إلا الرئيس والله سبحانه وتعالي ولكنها حقيقه مؤلمة وتشكل أهانة للشعب المصري أن يتحكم شخص في مصير شعب بأكمله لا أحد يعلم ما يدور في عقل هذا الشخص ولا أحد يملك أو يستطيع مساءلته ومحاسبته إذا أخطأ التقدير.

مثلا عندما أقيلت حكوم الدكتور كمال الجنزوري وكلف الرئيس مبارك الدكتور عاطف عبيد بتشكيل الحكومة الجديدة كان القرار خاطئًا بنسبة ١٠٠٪ سياسًا واقتصاديًا وإعلاميًا وعلي جميع الأصعدة والمستويات.

ورحلت حكومة عبيد الفاشلة ولم يحاسب أحد صاحب هذا القرار الخطأ بل ترك هذه الحكومة الفاشلة مستمرة أكثر من خمس سنوات ثم عندما أراد الرئيس أن يقيل حكومة عبيد كافأه بتوليه منصب بارز في القطاع المصرفي براتب شهري يصل إلى نصف مليون جنيه بدلا من أن يحاسبة على الفشل والتخريب اللذين تعرضت لهما البلاد في فترة حكمة.

أذكر أنني وقتها تحدثت مع مسئول كبير قريب من مؤسسة الرئاسة وقلت له أن عاطف عبيد ليس هو البديل الذي يقتنع به الرأي العام بعد إقالة حكومة الجنزوري بل أن هذا الاختيـار الخطأ جعل الرأي العام يتعاطف مع الجنزوري.

وأذكر أن المسئول الكبير قال لي لقد صدر قرار الرئيس ومن يستطيع أن يراجعه في قرار أصدره أو حتى أن يفاتحة في أمر مثل هذا وقد كتبت هذه الواقعه في حينها في صحيفة الوفد دون أن أشير إلى إسم المسئول الكبير.

مصلحة شعب مصر هي في ألا يتحكم شخص واحد في مسألة تغيير الحكومة بمفرده ولا في تسمية أي مسئول في جميع مناصب الدولة العليا.

مصلحة شعب مصر في أن يعرف التوقيتات وأن يعرف ما يدور في عقل الرئيس لأن عقل الرئيس ليس من عجينه تختلف عن بقية عقول المصريين.

لا نريد مفاجآت بل نريد أن يراجع الشعب الرئيس فيما يذهب إليه من قرارات وتصرفات وأعمال وأن يرجع الرئيس في بعض قراراته إذا ما تبين له أنها خاطئة وأن يستجب الرئيس لصوت الشعب لا أن يترك مصيره تحدده التجربه والخطأ والصواب.

من حق شعب مصر أن يعرف موعد التغيير المقبل وأن يعلن غضبه وعدم رضائه عن حكومة الأغنياء التي تعمل لمصلحة قلة من الأفراد ومن حقه أن يعلم السيناريوهات القادمة التي ستدور في المؤتمر التاسع للحزب الوطني في نوفمبر المقبل.

من حقنا أن نعلم ما يدور في عقل الرئيس لا أن يظل سرًا مقدسًا لا يطلع عليه أحد غير الرئيس.

تاسعًا: خط أحمر «الوفد»

كتب الأستاذ/ سليمان جودة في جريدة الوفد يوم ٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ مقالا قال فيه:

هناك علاقة مباشرة، بين هذه السطور، وبين خبر نشرته « الأهرام « على مساحة خجولة، في صدر صفحتها الأولى، صباح الأربعاء الماضي!.

ولكن.. قبل أن نتوقف أمام الخبر المقصود، وقبل أن نتأمل معناه، لابد من استعراض سريع لأسماء رؤساء الوزراء، الذين خدموا مع الرئيس مبارك من عام ١٩٨١، حتى الآن.. فهو استعراض سوف يؤدي، في نهايته إلى المعنى ذاته، الذي يتولد عن الخبر إياه!.

كان أول رئيس للحكومة، مع مجيء الرئيس إلى السلطة، في أكتوبر ١٩٨١، هو الدكتور فؤاد محيي الدين، عم الوزير محمود محيي الدين، وهو - العم، لا ابن الأخ -٠ كان قويا، وكان سياسيا من الطراز الأول، بصرف النظر عن أفكاره، وعن قناعته التي يمكن أن تكون موضع اختلاف معه من كثيرين، أكثر مما هي محل اتفاق!.. وقد مات الرجل في مكتبه وهو يعمل، ولذلك، فهو لن يدخل في مقارنته مع سائر رؤساء الحكومة، من حيث المواقع التي تولاها كل واحد فيهم، بعد خروجه من منصبه.

بعد فؤاد محيي الدين، جاء كمال حسن على، وقبل أن يستقر على راس الحكومة، كان قد عمل في مواقع لا تقل أهمية ولا حساسية عنها، بدءًا من رئاسة المخابرات، ومرورًا بوزارة الدفاع، وانتهاء بالخارجية.. وهو لم يعمر طويلا في رئاسة الحكومة، وقد خرج منها، ليضع كتابه الشهير « مشاوير العمر » ويجلس على راس البنك المصري الخليجي، رئيسا لمجلس الإدارة إلى أن مات.

بعده.. جاء الدكتور على لطفي، وهو أستاذ بارز في تخصصه، وكان وزيرًا، ولم يستمر طويلا في موقع رئاسة الوزارة، وقد خرج بعدها، ليصبح رئيسا لمجلس الشورى، ثم عضوا فيه إلى هذه اللحظة!.

ثم جاء الدكتور عاطف صدقي، وكان أطول رؤساء الوزارة (الذين تعاقبوا علينا، من عام ٨١ إلى الأن) بقاء على الكرسي، ولم يكن أحد يتوقع أن يصبح عاطف صدقي رئيسا للحكومة، وكان يرأس جهاز المحاسبات قبلها، وكان في الغالب يعتقد بينه وبين نفسه أن رئاسة هذا الجهاز، هي محطته الأخيرة في العمل العام.. فإذا به يقفز على المنصب الثاني أو الثالث، في البلد وإذا به يعمر فيه طويلا، وإذا به يصبح موضع حفاوة وتقدير، واحترام من الرئيس، سواء وهو في رئاسة الحكومة، أو حتى بعد أن غادرها مشرفا عاما على المجالس القومية المتخصصة، وهو موقع جرى إخلاؤه له، على وجه السرعة حتى لا يبقى في بيته دقيقة واحدة!.

فإذا استثنينا الدكتور كمال الجنزوري مؤقتا من هذا السياق، كانت المحطة التالية، هي التي تولى فيها الدكتور عاطف عبيد، رئاسة الحكومة، وحين تقرر له أن يخرج بعد خمس سنوات، لم يخرج إلى البيت، ولا إلى النادي، أو الشارع، أو شيء من هذا القبيل، وإنما خرج إلى رئاسة أكبر بنك في البلد.. خرج ليصبح رئيسا لمجلس إدارة المصرف العربي الدولي، وهو موقع جرى إخلاؤه هو الأخر، على وجه السرعة أيضا، ليستقر فيه عاطف عبيد، براتب خيالي، رغم أنه خرب البلد، في سنوات رئاسته للحكومة، ورغم أنه إذا كانت الحكومة الحالية، مشغولة بشئ، فهي مشغولة في جزء كبير من عملها، بترميم ما أفسده عاطف عبيد في الاقتصاد بوجه عام.

إذن.. كان رؤساء الوزراء الأربعة « كمال حسن على، وعلي لطفي، وعاطف صدقي، وعاطف عبيد، على موعد مع مواقع مريحة، وكبيرة بمجرد خروجهم من مواقعهم.. إلا كمال الجنزوري.. فهو الوحيد الذي خرج إلى بيته ولا يزال..جميعهم تمتعوا بما بعد الوزارة، أكثر مما كانوا عليه، في الوزارة.. جميعهم خرجوا إما على بنك، أو رئاسة مجلس تشريعي، ثم عضويته، أو مجالس قومية متخصصة.. أو.. أو.. إلا كمال الجنزوري.. جميعهم تراهم على الشاشات، وفي المنتديات، والمحاضرات العامة، وعلي صفحات المذكرات.. إلا كمال الجنزوري!.

ولا أحد بالطبع، لديه اعتراض، على أن تجري معاملة الدكتور كمال الجنزوري بهذه الطريقة الغريبة، ولا أحد لديه اعتراض على أن يكون الرجل استثناء وحيدًا، بين رؤساء الحكومة، على مدى ٢٧ سنة.. لا أحد وإنما فقط يريد الذين يتابعون هذا الأمر منذ بدايته، ولا يستوعبون شيئًا فيه، أن يقال لهم: لماذا؟.

ولا أستطيع أن أمنع نفسي، من ذكر واقعة تتسق تمامًا، مع ما نقوله، وتؤكد المعنى ذاته الذي نريد ترسيخه، وإن كانت تؤدي إلى كل ذلك، بشكل مختلف!.

ففي أثناء رئاسة الدكتور عاطف عبيد لرئاسة لحكومة، من عام ٩٩ إلى عـام ٢٠٠٤، أصدر مندوب البنك الدولي المقيم في القاهرة، تقريرًا قال فيه، إن معدل الفقر في مصر، قد انخفض من ٢١٪ إلى ١٧٪ في الفترة من ٩٦ إلى ٩٩، وأن هذا المعدل قد عاود الارتفاع، مرة أخرى، بعد عام ٩٩ وقد نشرت صحف الحكومة، هذا الخبر، على لسان الوزيرة فايزة أبو النجا، منقولا عن مندوب البنك الدولي وكان نشره في الصفحة الأولى، دون أن يشار، ولو من بعيد، إلى أن هذه الفترة التي كان معدل الفقر قد انخفض فيها، هي بالضبط، فترة رئاسة الجنزوري للحكومة.

وبطبيعة الحال، فإن إخفاء اسم الجنزوري، من الخبر، لم يأت صدفة ولا عبثا ولكنه كان فيما نظن مقصودًا كان الهدف هو إعلان الخبر بالنسب والأرقام الواردة فيه، دون أن يقال إن مثل هذا الإنجاز له أب شرعي، اسمه فلان!.

وكان الجنزوري، قبل الخبر وبعده، يبدو وكأنه يعاقب على شيء لا نعلمه!.

ثم جاء خبر الأربعاء الماضي في الأهرام، ليقول الآتي: بدأ أمس، إطلاق المياه بالفرع رقم واحد، بمشروع توشكى، حتى نهايته، عند الكيلو ٢٣، وذلك بهدف توصيل المياه لأراضي المرحلة الأولى التي تسلمتها شركة سعودية في نهاية الفرع، لزراعتها، وكان العنوان على النحو الآتي:إطلاق المياه لمشروع توشكى لزراعة ٢٠ ألف فدان.

وكان الخبر، وعنوانه ومحتواه، على مساحة منزوية، لا تتجاوز العمود الواحد، بما يعني أنه خبر غير مهم، وإنه أقل أخبار الصفحة الأولى أهمية، وإن زراعة ٢٠ ألف فدان.. نعم ٢٠ ألف فدان.. في توشكى، لا تستحق أن تكون موضع حفاوة، واهتمام، ولا أن توضح في برواز، وأن يراها الناس جميعا، خصوصًا أننا نشكو في كل لحظة، من وطأة الأزمة المالية العالمية علينا، ونشكو من ضيق المساحة المنزرعة لدينا، ونذهب لنزرع مرة في السودان، ومرة في أوغندا، فإذا تعلق الأمر بزراعة عندنا، أصابنا ما أصاب خبر توشكى!.

وقد تمنيت، لو أن أحدًا راجع الأهرام، قبل ثماني سنوات، حين كان مشروع توشكى لا يزال في بدايته، ثم راجعها الآن، وكيف أن أخبار المشروع، في حينه، كانت تتصدر الصفحات الأولى، بالمانشيتات العريضة، وتأتي على راس قائمة أنباء نشرات الأخبار، ثم بلغ بها الحال أن أصبحت تساق إلى القارئ على استحياء، وخجل، وتكاد الصحيفة تعتذر عن نشرها!.

وكم تمنيت، وربما تمنى غيري، لو نحينا اسم الدكتور الجنزوري جانبا، ونسيناه تماما ثم تعاملنا مع « الموضوع « في المسالة كلها، وليس مع « الشخص « سواء اتصل الأمر بخبر انخفاض معدل الفقر، أو بخبر زراعة ٢٠ ألف فدان، في مشروع كان الجنزوري، ولا يزال هو صاحبه، كمسئول في وقتها!.

كم تمنيت، ولابد أن غيري قد تمنى، لو أننا أخرجنا اسم الدكتور الجنزوري من الصورة، ومن الإطار كله، ثم تعاملنا مع الحكاية على بعضها، بموضوعية، وحياء، قدر الإمكان.

كم تمنيت، ولابد أن غيري قد تمنى أيضا، ألا نخلط العام بالخاص، على هذا النحو الفادح، وأن نفصل بين الأشخاص، الذين هم بطبيعتهم، زائلون، وبين بلد سوف يبقى، ولابد أن يبقى، على نحو يشرفه بين الأمم.

كم تمنيت وتمني غيري بالضرورة لو أننا تعاملنا مع الملف كله، بتجرد واجب بحيث يتحول الدكتور الجنزوري في النهاية إلى رجل عمل فأخطأ وأصاب، شأن كل البشر.. لا أن يبدو أمام الناس في كل لحظة على أنه أخطأ على طول الخط.. ولم يصب في شيء!!.

وكم تمنيت وتمني غيري، لو أن الأهرام تعاملت مع الخبر، بما يتناسب مع أهميته، لنا كبلد، وليس بما يقلل من شأن صاحب المشروع إجمالًا!.

كم تمنيت، وتمني غيري، لو أن أحدًا أمتلك الشجاعة الكافية، ثم خرج علينا ليعترف بما فعل الجنزوري، على وجه الدقة، حتى يتحول الرجل من لغز، إلى كتاب مفتوح ليس فيه ما يثير كل هذه الحيرة!!.

تري.. ماذا لو جلس كمال الجنزوري ليكتب، كما كتب كمال حسن على؟!.. ماذا سوف يكتب؟!.. وهل سوف يكون عليه، أن يراعي فروق التوقيت؟!.

عاشرًا: الأهرام:

وكتب الأستاذ/ شريف العبد في الأهرام في ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٨ جاء فيه:

الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء السابق.. لو سالنا المواطن أيهما أكثر شعبية وايهما كان يتحلي بالمصداقيه أيهما كان أكثر حرصا على المال العام وايهما تعاظم حرصه على أن تكون وعوده وتصريحاته لها مردود على ارض الواقع وايهما شعر الرأي العام بالأسي والمرارة لرحيلة وأيهما أصبح المواطن اليوم يترحم على أيامه والفترة التي شغل فيها منصبه لو وجهنا كل هذه الأسئلة للمواطن البسيط فأجابته بالقطع ستكون فورية وقاطعة يا دكتور جنزوري.

وكتب الأستاذ سليمان جودة في الوفد في ١٠/ ٢/ ٢٠٠٨ مقالا جاء فيه:

مع كل ذلك فمن الممكن أن نضرب مثالين يوضحان ما نريد أن نشير إليه أو ما يمكن أن يشار إليه في هذا المقام

فالدكتور كمال الجنزوري على سبيل المثال،كان رئيسا للحكومة لأربع سنوات من ٩٦ إلى ٩٩ وكان أداؤه في الوزارة في ظن اقتصاديين كثيرين أداء جيدًا أو أن هذا هو أقل ما يمكن أن يوصف به الأداء في ذلك الوقت.

أكثر من هذا فإن هناك واقعة لها أول ولهاأخر وفيها ارقام وفيها اشخاص أحياء يمكن أن تكون سندا ونحن نتكلمم عن حكومة الجنزوري من حيث مستوى أدائها وانعكاس المستوى في حياة الناس!.

فبعد خروج الرجل من الوزارة نشرت صحيفة الأخبار في الصفحة الأولى خبرا يقول إن الدكتورة فايزة ابو النجا وكانت عضوًا في حكومة عاطف عبيد اللاحقة قد تلقت خطابا من مندوب البنك الدولي المقيم في القاهرة يقول فيه ما معناه أن معدل الفقر في البلد قد انخفض من ٢١ ٪ إلى ١٧٪ خلال الفترة من ٩٦الي ٩٩.

وقتها كانت هناك حملة هجوم شبه منظمة على حكومة الجنزوري دون سبب معلوم فلم تذكر الصحيفة ولم تصارح قارئها وهي تنشر الخبر بأن الفترة المشار اليها في خطاب مندوب البنك الدولي هي فترة حكومة الجنزوري وفضلت أن تترك المسألة عائمه هكذا لذكاء القارئ وتخمينه يفهم من القراء من يريد أن يفهم!!.

واستدراكا يمكن القول بأن هناك من سوف يرفض هذه الشهادة في حق حكومة الجنزوري ويرفض اعتمادها، من الأصل لأن هناك حساسية مسبقه من نوع ما ضد كل ما يأتي من ناحية هذا البنك سواء كان جيدًا أو سيئًا!..

وحتى لو قررنا غض البصر عن هذا الخطاب الذي تلقته وزيرة في الحكومة ونشرته صحيفة من صحف الحكومة على أنه شهادة في حق الاقتصاد المصري بوجه عام وليس شهادة في حق وزارة بعينها. فإن هناك انطباعا عاما لدى عامة الناس وربما لدى

خاصتهم بأن أداء حكومة الجنزوري كان عبقريا إذا ما قورن بأداء حكومة عاطف عبيد التي جاءت من بعدة!.

الثاني عشر: خط أحمر (الوفد)

وكتب الأستاذ سليمان جودة في جريدة الوفد في ١٢/ ٤/ ٢٠٠٨

إن حكومة الدكتور نظيف، هي سابع حكومة تتشكل في عصر الرئيس مبارك على امتداد ٢٧ عاما ولم يحدث أن تراجعت مشاكل الجماهير من اول حكومة إلى سابع حكومة قد تكون هناك وزارة مختلفة عن وزارة أخرى وقد يكون الدكتور الجنزوري كرئيس للحكومة الخامسة، كان مغايرا لمن قبله ومن بعده، من حيث قدرته على خفض معدل الفقر، على الأقل خلال السنوات الأربع التي تراس الحكومة فيها من ٢٢٪ إلي١٧٪ وهذا- في حـــد ذاته - إنجاز شهد به مندوب البنك الدولي المقيم في القاهرة.

نقول قد.. وحينئذ يصطدم رئيس الوزراء بالتصور الذي يحتفظ به الرئيس لدور رئيس الوزراء والمساحة التي عليه أن يتحرك فيها ولا يتجاوزها.. وإذا اصطدم الاثنان خرج رئيس الوزراء طبعا وبقي الرئيس.

وليس غريبا والأمر كذلك أن الملفات الثلاثة التي وجدت حلا عمليا، خلال الأيام القليلة الماضية على يد الحكومة كانت هي اصلا الملفات التي تدخل فيه رئيس الدولة شخصيا وهذه الملفات بدأت بموضوع رغيف العيش ثم العلاوة الاجتماعية، وأخيرا إعفاء عدد من السلع من الجمارك.

الملفات الثلاثة حين تتأمل طبيعتها سوف يتبين لك بسهولة أنها من عمل رئيس الوزراء وليست ابدا من شأن رئيس الدولة الذي يزال على موعد مع ملفات أخرى أكبر وأضخم وأكثر تعقيدا على المستويين الداخلي والخارجي معا!.

ولكنها – والحال كذلك – ظلت معلقة لأيام حتى تدخل الرئيس فكان حلها جاهزًا وتكاد نقول سهلًا.

الثالث عشر: الدستور:

وكتب في جريدة الدستور في ١٨/ ٣/ ٢٠٠٩ مقالا جاء فيه:

يبقى الغموض مكتنفا خروجات مهمة، وخروقات كبيرة في عصر الرئيس الذي لا يغير أحدا بسهولة « هذا إن غيره « ويبدو اسم دكتور كمال الجنزوري الرقم الصعب في هذا السياق حيث خرج فجأة ومفاجأة وبعد سنوات بدا فيها الرجل وقد صار في الترتيب الثاني ضمن صناع قرار الحكم وبلغ نفوذه حدا يليق بهمته ومهمته واقصي من حظ رؤساء وزراء عهد الرئيس الذين يلتزمون بدور كبير السكرتارية و « ياوران السياسة « دون ممارسة مهام رئيس الوزراء عن حق حتى لو نالوها بغير حق، دكتور كمال الجنزوري وهو محل تقدير واحترام واسعين لدى جانب كبير من العاملين في الحقل السياسي والإعلامي آثر الانتماء إلى مدرسة الصمت البليغ بعد إقالته من رئاسة الوزراة، وهو صمت يعتقد الرجل أنه افصح من الكلام ويعتقد من حوله أن صمته أرحم من الكلام! صمت الجنزوري كما صمت « المشير عبد الحليم أبو غزالة « قبله.

الرابع عشر: قراء المصري اليوم يحتفلون:

وكتب الأستاذ/ ميلاد زكريا في جريدة المصري اليوم يوم ٨/ ٨/ ٢٠٠٩ عن عنوان

« قراء المصري اليوم يحتفلون بعودة الجنزوري:» والنبي بنحبك ارجع واكشف الأسرار وإياك تسيب البلد «

بمنطق مصري اصيل: اللي يشوف بلوة غيره تهون عليه بلوته « وبمنطق أكثر اصالة: « ما تعرفش قيمة أمك غير لما تجرب مرات ابوك « تعامل قراء « المصري اليوم « مع التصريح المقتضب للدكتور كمال الجنزوري، رئيس الوزراء الأسبق، على صفحاتها، حيث احتفوا بعودة أكثر الرجال المحترمين إلى الساحة، ربما لأن شعورهم بقسوة الحاضر طغي عليهم ففروا منه إلى ماض اكتشفوا بعد رحيله أنه كان افضل.

قراء « المصري اليوم « وزوار موقعها الالكتروني احتفلوا على طريقتهم، من خلال

١٠٠ تعليق في أقل من ٢٤ ساعة، احتفلوا بظهور الرجل بعد غياب، وتذكروا اياما صاروا يفتقدونها وحكومات يرونها الآن أكثر رحمة من حكومة د. أحمد نظيف.. أحد القراء سجل نفسه باسم محمد الجمال وجه تعليقه إلى رئيس الوزراء الأسبق قائلا: « في فترة وزارتك حدثت صدامات بينك وبين مسؤولين كبار يعتقد أنها ضمن أسباب رحيلك، فلماذا لا تشرح لنا تفاصيل تزيل حالة الضباب وبمقدار احترامنا لك لن نسامحك إذا اخترت الصمت: وقال « فارس « موجها حديثه إلى د. الجنزوري: « والله كلنا بنحبك وبنحب اللي زي حضرتك بس الحقونا إحنا تعبنا خلاص مشر قادرين ارجع يا دكتور انت واللي زيك ماتسيبوش البلد «.

الخامس عشر: مع الدكتور الجنزوري:

وبتاريخ ٤/ ١٠/ ٢٠٠٩ كتب الأستاذ/ شريف العبد بعموده شئون سياسية مقالا بعنوان « مع الدكتور الجنزوري « كان نصه:

التقيت به في النادي الرياضي العريق الذي انقطع عنه تماما منذ رحيله عن منصبه كرئيس للوزراء، رأيت الدكتور كمال الجنزوري بشوشا، ملامحه تعبر عن الارتياح والرضا، ولم تبد عليه أي علامات توتر، وبدأ وكان عمره اصغر مما كان عليه في أثناء توليه السلطة.

قال لي لقد ظهرت عليك علامات كبر السن قلت له لكنك كما أنت لم يطرأ على وجهك أي تغير.

كنت أتبادل الحديث مع الدكتور كمال الجنزوري حينما كان وزيرا للتخطيط ثم حينما شغل منصب رئيس الوزراء، وأيضا بعد رحيله عن منصبه، والرجل كانت له فلسفه قاطعة، وموقف ثابت، وأكد لي أكثر من مرة أنه يحرص على مصداقيته، ويثق بأن شعبيته لدى المواطن تتحقق عن طريق هذه المصداقية، وقال لي بعد إحدى جلسات مجلس الشعب الساخنة التي انطلقت منها عبارات رفض واستنكار من النواب الذين تمتلئ حقائبهم بالطلبات لن أعلق كرئيس للوزراء عن أي إنجاز يتعذر على الحكومة

تحقيقه، ولن أعد النواب بشئ يخرج عن إطار قدراتنا وإمكانياتنا، ولن أوقع على أي طلب لنائب ليس له أحقيه فيه.

قلت له لكن هذا أسلوب قد لا يقبله بعض النواب، وربما هناك وزراء في حكومتك قد يختلفون معك أيضا إلى أقصى حد بشأن هذا الأمر.

وأجاب الدكتور الجنزوري كيف أكون راضيا عن نفسي وأنا أعلن عن وعود أعلم مسبقا أن شيئا منها لن يتحقق، سوف أظل التزم بالرقم الصحيح والهدف الذي تكون له ترجمة على ارض الواقع، وليس عيبا أن أعلن أيضا عما لا تستطيع الحكومة إنجازه.

وحينما التقيت به أخيرا ورأيت هذه البشاشة ترتسم على وجهه، سالت نفسي إلى هذا الحد يمكن أن يكون المسئول متألقا صحيا ومعنويا بعد تركه المنصب؟ هل السبب أنه تخفف من أعباء ثقيلة تفرضها مهام السلطة؟ أم أن التألق مرجعه راحة الضمير، وصدق القول والانتماء والرضا والعطاء، وعدم الانتفاع من المنصب؟.

لقد حظي الدكتور الجنزوري بهذه الشعبية العريضة، وهي شعبية لم تأت من فراغ، إنما نالها عن كل جدارة واستحقاق.

السادس عشر: توشكى من جديد:

جاء بجريدة الجمهورية – العدد الأسبوعي – في ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩ مقال بعنوان « توشكى من جديد » كتبه رئيس التحرير الأستاذ/ محمد على إبراهيم ، جاء نصه كما يلي:

لا تبدأ مصر أبدا مشروعا ثم تحيله على المعاش.. المشروعات في بلادي لا ترتبط بأسماء أشخاص تنتهي برحيلهم وتستمر إذا ما ظلوا في مواقعهم.

مشروع توشكى هو خير مثال.. التعليمات التي أعطاها الرئيس مبارك يوم الاثنين الماضي تؤكد أنه مازال يحتل فكر وعقل القيادة السياسية.

وزير الري نصر علام أعلن بعد اجتماعه مع الرئيس مبارك أنه من المقرر أن تتولي

شركة الراجحي زراعة ٢٥ ألف فدان كمرحلة أولي كما تقوم شركة جنوب الوادي بزراعة ١٤ ألف فدان أخرى تخصص لمحاصيل العنب والموالح والخضراوات وتصدر مباشرة إلى اوروبا.

وزير الزراعة أمين أباظة يؤكد أن المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير ستصدر إلى أوروبا من توشكى مباشرة.

لقد سرت إشاعات بأن مشروع توشكى كان كارثه على مصر، وأنه السبب في إقالة د. كمال الجنزوري رئيس الوزراء الأسبق وأن الدولة تورطت فيه وتحاول حاليًا التغطية على فشلها فيه ببيعه بأسعار بخسة.

والحقيقة أن المشروع عملاق.. وقد ظهرت بشائره ونجحت ترعة الشيخ زايد الرئيسية.. كما أن السحارات الرئيسيه والفرعية ستخدم ٣٠٠ ألف فدان.. المشروع استفاد من أخطائه.. ثم سحب الأراضي من المستثمرين غير الجادين أو إنذارهم بذلك.. قرر د/نظيف رئيس الوزراء تقسيم عقود الأعمال إلى زمامات أصغر هي ١٤٠٠ فدان للعقد الواحد بدلا من الزمامات الكبرى.

مصر تريد من خلال هذا المشروع العملاق أن تبعث برسالة واضحة لدول حوض النيل بأن هناك مشروعات عملاقة في مصر تحتاج مياها وفيرة.. مصر لا تهدر مياه النيل كما يشيعون ولكنها تستخدمها كأفضل ما يكون لإطعام شعبها والتصدير..

أن الرئيس مبارك وهو يتابع بإصرار تطورات تنفيذ مشروع توشكى يبرهن على أن مصر تضع مشروعاتها العملاقة في قلبها.. لا تتنازل عن مشروع يدر الخير ويدلل على أننا نحسن استغلال مواردنا المائية ولا نبددها في الصحراء كما يقولون.

مبارك يتوجه لتوشكي عقب عيد الفطر المبارك ليعطي بعدا سياسيا واستراتيجيا هاما للزيارة وهو أن الأمن المائي والغذائي لمصر لا تنازل عنهما تحت أي ظرف ولا تفريط في أيهما..

توشكى نموذج للخبرة الفنية المصرية في الري والزراعة وهي خبرة نسعي لتصديرها

لدول حوض النيل وعليهم الإفادة منها بدلا من الأفكار الأخرى التي تهدف لتدمير مبادرة حوض النيل لصالح أطراف وأطماع أخرى..

السابع عشر: توشكى والجنزوري:

وكتب الأستاذ سليمان جودة في عموده خط أحمر بجريدة الوفد في ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩ مقالا بعنوان « توشكى والجنزوري.. آخر مرة!» جاء به:

قرأت للأستاذ محمد على إبراهيم، رئيس تحرير « الجمهورية « أن الرئيس مبارك سوف يزور مشروع توشكى، بعد أجازة العيد، وأن هذه الزيارة سوف تكون في اتجاه التأكيد من جانب الرئيس، على أن المشروع كان، ولا يزال، يحتل مساحة مهمة في عقل القيادة السياسية.

وكانت المقالة التي أشار فيها الزميل الكبير، على هذا المعنى، قد جاءت في عدد الخميس الماضي، من الصحيفة، تحت عنوان « توشكى من جديد «.!

طبعًا الأمر لا يخلو من إشارة عابرة، في المقالة، على أن البلد لا يجوز له أن يحيل مشروعات كبري، من نوعية « توشكى « إلى المعاش، لا لشئ إلا لأنها ارتبطت في مولدها، بأسماء مسئولين كبار، جاء عليهم وقت، ساد فيه ظن بين الناس، بأنهم، أي هؤلاء المسئولين، موضع غضب في مستويات عليا، فامتد الغضب من أجهزة الدولة، بالتالي، على المشروعات نفسها.

وقد كان هذا هو ما حدث، مع توشكى على وجه التحديد، حين شاع بين كثيرين، على مدى سنوات أن المشروع لم يعد يحظي بما كان يحظي به من اهتمام، في بدايته، لا لشئ أيضًا إلا لأن الدكتور كمال الجنزوري، الذي تبناه وقت أن كان رئيسًا للوزراء قد غادر منصبه وسط لغط كبير، تهيأ فيه للبعض، أن الرجل ليس محل رضا من الدولة، فتم التقفيل على الرجل، والمشروع معًا!..

وسوف يشعر المتابع لما يقال عن توشكى، هذه الأيام أن هناك اتجاهًا للعودة إلى سابق الاهتمام به، وأن ما حدث معه، أو مع صاحبه، إذا جاز لنا أن نصف الدكتور الجنزوري بأنه صاحبه، لم يكن مقصودًا، وأن لبسًا من نوع ما، قد وقع وأنه قد حان

الوقت لتدارك ما فات، في حق مشروع كان ولا يزال يعلي من شأن قيمة « الإنتاج « الحقيقي في البلد، على كل ما عداه من قيم، في مجال موارد الدولة بوجه عام.. وهذا يكفيه!.

وقد توقفت طويلًا، أمام عنوان المقالة الذي كان يقول « توشكى من جديد « وأحسست أن هناك إيحاء، من وراء العنوان، يريد أن يقول، إن ما كان من « قديم « مع المشروع، على امتداد سنوات قد طرأ عليه « جديد» وسوف لا يكون له، أي ذلك القديم، موقع في الأيام المقبلة!.

وكان اعتراضي ولا يزال على شيئين أساسيين، أولهما أننا لم يكن يليق بنا أبدا أن ننتظر حتى تلوح بوادر خلاف مع دول حوض النيل، حول حصتنا في مياهه، ثم نوقظ الاهتمام بالمشروع من جديد، لنقول لتلك الدول، بشكل غير مباشر، أن مصر لا تلعب بماء النيل، ولا تبدده وإنما تزرع به وتطعم شعبها.. لا.. لم يكن يجوز لنا، أن نتصرف مع المشروع، بتلك الطريقة التي تعمل بمنطق رد الفعل، لا الفعل!.

الثامن عشر: لغز الجنزوري (١)

والاعتراض الثاني أن أحدًا حتى الآن، لم يحاسب الدكتور عاطف عبيد، على خطيئته في حق توشكى.. فقد كان هو الذي جاء بعد الدكتور الجنزوري، وكان هو الذي أمات المشروع!.

وكتب الأستاذ/ محمود مسلم في جريدة المصري في يوم١٠/ ٨/ ٢٠٠٩ بعنوان» لغز الجنزوري « هذا نصه:

ثالوث الصمت: د. كمال الجنزوري.. المشير أبو غزالة.. اللواء أحمد رشدي، هم الأشهر في تاريخ الحياة السياسية المصرية خلال عهد الرئيس مبارك.. رحل الثاني، واستطاعت المذيعة القديرة رولا خرسا اخراج الثالث من صمته في عدة حلقات ببرنامجها على قناة « الحياة ٢ « فيما ظل الأول صامتا لمدة عشر سنوات منذ أن غادر مقر مجلس الوزراء بعد أن أمضي في دهاليز الحكم ٢٣ عاما، بدأها محافظا لبني سويف في عهد الرئيس السادات، ثم اختاره مبارك عام م١٩٨٢ وزيرا للتخطيط، ثم

نائبا لرئيس مجلس الوزراء عام ٨٦، فرئيسا للحكومة عام ١٩٩٦، حظي خلالها بشعبية لم ينلها أي رئيس وزراء أخر في عهد الرئيس مبارك.

قد يكون سؤال لماذا خرج؟ هو الرابط الأساسي بين الثالوث: الجنزوري وأبو غزالة ورشدي، بالإضافة إلى اكتساب الثلاثة شعبية كبيرة من المصريين أدت إلى ظهور حكايات وروايات عديدة حول أسباب خروجهم، لكن يظل الجنزوري هو اللغز الأكبر، خاصة أنه الوحيد الذي حظي بـدعم الرئيس مبارك خلال ١٧ عاما، يترقي من منصب لآخر، كما أن مبارك منحه سلطات واسعة طوال فترة رئاسة الجنزوري للحكومة.. واستطاع الأخير التفاعل مع قضايا الجماهير برؤية ومصداقية، لدرجة أن اجتماع الحكومة يوم الأربعاء أسبوعيا اصبح على أجندة المواطن البسيط، حيث تصدر منه قرارات تحقق مصالحه بشكل مباشرة، ولكن فجأة أراد البعض أن يحول الجنزوري من حـلم جميـل إلى « كابوس « كما كتب في مقال نشر بجريدة « أخبار اليوم» في ٢٧ نوفمبر عام ١٩٩٩ ضمن الحملة التي قادها الكاتب المخضرم إبراهيم سعدة حول « مدى جواز نقد المسئول بعد خروجه من منصبه « لقد طالت الجنزوري شائعات كثيرة، بداية من مسئوليته عن خراب الاقتصاد المصري والتكويش على السلطة في مؤسسات الدولة، وانهيار مشروع توشكى، بالإضافة إلى نفوذ وزيره طلعت حماد، وصولا إلى التلاسن حول وجود دور لأزواج بناته.

في المقابل حرم الجنزوري من تولى أي منصب بعد خروجه من الوزراة، حتى إنه لم يحصل على عضوية مجلس الشورى بخلاف كل رؤساء الوزارات السابقين.. كما اختفي لسنوات عن المناسبات العامة، لكنه عادمرة أخرى للمشاركة لكنه ظل صامتا.. لا يتحدث.. ولا يتكلم.. ولا يرد، حتى عندما اتهمه د. بطرس غالي في كتابه « بدر البدور « بأنه رجل معقد وميال إلى الإمساك بكل نشاطات البلد وأنه كان يكره ابن شقيقه د. يوسف بطرس غالي، وزير المالية «.. لم يعلق الجنزوري.

المؤكد أن خروج الجنزوري من الحكومة لم يكن متوقعًا، فقد شهدته قبلها بأيام، في الاستفتاء على ولاية جديدة للرئيس مبارك عام ١٩٩٩ بمدرسة على عبد اللطيف

بجاردن سيتي أثناء إدلائه بصوته، لا تظهر عليه علامات لأزمات وإن كان وجهه مهموما فيما يبدو من كثرة الملفات والقضايا على مكتبه.

لا أحد ينكر أن رئيس الوزراء الأسبق كان يمارس دوره بجد، بل أنه سعى لأدوار أخرى، وكانت عبارته الشهيرة « أنا رئيس وزراء مصر « يستخدمها في مناسبات عديدة.. ومعظم المصريين انبهروا بأدائه، سواء في مجلس الشعب أو أمام الرئيس، عند عرضه للأرقام دون قراءة أوراق أمامه ودخوله في معظم الملفات بما فيها كرة القدم.. لكن لا أحد يعرف حتى الآن كيف كانت علاقته مع د. يوسف وإلى ود. عاطف عبيد وكمال الشاذلي وصفوت الشريف.. وهل صحيح أنه قال لأحد النواب المعارضين، اثناء جلوسه معه: « لقد أنجزت في مصر ما لم يتحقق منذ عهد محمد على؟!».

التاسع عشر: لغز الجنزوري (٢):

وكتب الأستاذ/ محمود مسلم في جريدة المصري اليوم يوم ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩ بعنوان» لغز الجنزوري (٢) « هذا نصها:

خوف أم صفقة، أم اعتقاد بعدم الأهمية.. هذه ملخص ردة الأفعال الكثيرة التي وردت لي بعد مقالي حول أسباب صمت د. كمال الجنزوري رئيس الوزراء الأسبق عن الكلام لمدة عشرة سنوات لكن الملاحظ أن القضية محل اهتمام الناس سواء من رأوا في الجنزوري، رئيس الوزراء الذي اقترب من الشعب بقوة وأنه رجل شريف وعفيف، وكان رئيس حكومة حقيقيا، في حين رأي آخرون أن طلعت حماد كان رئيس الحكومة الحقيقي في عهد الجنزوري.

سيناريوهات الخروج اختلفت اسبابها، فهناك من يرجعها إلى أن إسرائيل وراء القرار بسبب مشروع مد ترعة النيل إلى سيناء، وآخرون يرون أمريكا، بسبب مشروعه في تحويل رسوم قناة السويس بالجنيه المصري، فيما رأي البعض أن عدم جدوي مشروع استخراج الذهب من جبل اسوان وراء قرار الرحيل من الحكومة.. بل إن هناك من ذهب لأبعد من ذلك بأن ارتفاع شعبية الجنزوري وراء خروجة، في المقابل هناك سيناريوهات أخرى حول تضخم نفوذ وزيره طلعت حماد بموافقة وعلم رئيس الوزراء،

وتدخل أزواج بناته في بعض الأعمال، وإصرار الجنزوري على نظام المركزية، وأن يمسك كـل الخيـوط بيده، وأن سياساته وراء الأزمة الاقتصادية وقتها نودخولة في صراعات كثيرة « مجلس الشعب، الحزب الوطني، كثير من الوزراء « بل إن البعض طرح أسئلة عن سعى الجنزوري لتنصيب طلعت حماد وزيرًا للعدل لولا تهديدات القضاه وقيام اللواء حسن الألفي بإبلاغ الرئيس، مما خلف أزمة بين رئيس الوزراء ووزير داخليته، بالإضافة إلى كلام آخر حول زيادة أعمال عائلة الشبكشي داخل مصر خلال عهد الجنزوري.

استغربت كثيرًا حينما خرج د. كمال الجنزوري عن عزلته لينفي كلام ايمن نور حول رفضه عرض الجنزوري بتولي موقع الوزير.. فأي متابع كان يستطيع معرفة أن هذا العرض يستحيل حدوثة، لعدة أسباب، منها: الدستور الذي ينص على أن عمر الوزير لا يقل عن ٣٥ عاما، وخلافات الجنزوري مع نور، وموقف حزب الوفد الذي كان سيرفض هذا الأمر وغيرها.. لكن الأغرب أن يصمت الجنزوري عن قضايا كثيرة تناولته على المستويين الشخـصي والعام، وهو ما جعل البعض يفسر بأن الصمت أمر متفق عليه، بينما فسره آخرون بالخوف.. والاحتمالان مستبعدان، خاصة أن معظم المسؤولين السابقين قد تحدثوا في ظل حريه الصحافة والإعلام ولم يحدث لهم مكروه بمن فيهم رموز كبيرة مثل: المرحوم د. عزيز صدقي، والوزير منصور حسن، والكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل « بعد الاعتزال « بل والوزير أحمد رشدي، وبالتالي لم يصبح من المقبول أن يظل الجنزوري الصامت الوحيد، خاصة أن كلامه ليس منحة منه، بل حق لهذا الشعب الذي يرفض الخوف أو الصفقة أو الاعتقاد بأن الحقيقة غير مهمة

العشرون: هل كان رئيسا للوزراء؟:

وبجريدة الوفد كتب الأستاذ/ محمد أمين بعموده على فين في ٨/ ٨/ ٢٠٠٩ بعنوان « هل كان رئيسا للوزراء؟ « هذا نصه:

هل الدكتور عاطف عبيد مكروه بالكدب.. وهل كان مكروها لأنه رئيس وزراء..

أم لأنه كان أول رئيس وزراء، يجعل من منصب رئيس الوزراء شيئًا بلا قيمة.. أم لأنه جاء بعد د. كمال الجنزوري، وكانت كل مشكلة الرجل أنه عاش كرئيس وزراء حقيقي.. وليس سكرتيرًا كما عرفنا فيما بعد.. أم أن كل ما سبق لا اصل له وإنما هي « وشوش « و « أقدام « و « راحة نفسيه « لا أكثر ولا أقل.. وأن الرأي العام لم يتعاطف مع عاطف عبيد.. لا في الحكم.. ولا بعده.. ولم يصدقه لا في الحكم ولا بعده.. ولم يعرف التفسير الحقيقي حتى الآن، لتعيينه رئيسا للبنك العربي، مقابل نصف مليون جنيه شهريا.. وهو تكريم لم يسبق لأي رئيس وزراء سبقه.. خاصة إذا علمنا أن « الجنزوري « خرج قبله، ولم يجد عملًا حتى الآن وقيل أنه باع شقة عنده ليزوج ابنته!!.

الغريب أنني حاولت أن ابحث عن إجابة لأي من الأسئلة السابقة، في الحوار الذي أجراه الزميل محمود على في « الوفد « مع دولة رئيس الوزراء.. فلم أجد أي شيء.. بل شعرت بصدمة من إجابات الرجل.. وأسباب الصدمة أنه ألقى بالمسئولية على الجميع في كل شيء.. ولم يعترف بواحدة من القضايا التي ملأت الدنيا وشغلت الناس.. وكانت حكومته المتهم الأول فيها.. فغسل يده منها جميعهًا.. من اول قضية وجيه سياج.. إلى تخصيص الأراضي لرجل الأعمال حسين سالم.. إلى مصنع أجريوم.. إلى أموال التأمينات ونهاية بقضية تصدير الغاز إلى إسرائيل.. وبرغم أنه غسل يده من قضية تصدير الغاز.. إلا أنه لا ينكر أن مثل هذه الاتفاقيات تحدث في العالم بالأمر المباشر، والاتفاق المباشر، دون المرور على البرلمان!!.

وربما يكون تخصيص الأراضي من سلطة الـوزراء، وليس من سلطة رئيس الحكومة.. ولكن لم نعرف أن رئيس الوزراء تدخل في لحظة ما، لإنهاء التعاقد لمصلحة الوطن.. ولم نعرف أنه طلب وزيرًا مختصًا عند تخصيص الأراضي، ليقول له « أرجع « لأن التخصيص « غلط « أو « مخالف « أبدًا إنما راح يتفرج مثلنا.. بينما الوزراء يبيعون الأراضي برخص التراب.. وكانت حجة دولة رئيس الوزراء عاطف عبيد.. أنه ليس مسئولًا ولا مختصا، وليس هناك ورقة بخط يده عند اللزوم.. فترك ما للسياحة للسياحة.. وما للزراعة للزراعة.. وما للتعمير للتعمير.. فلما جاء يوم نحاكمه فيه قال أبدًا.. وإطلاقًا.. ولم يحدث إسألوا الوزرا ء.. « ده أنا غلبان «.. بلا

أدنى مسئولية شخصية ولا تضامنيه فهل كان عاطف عبيد رئيسا للوزراء.. أم كاتب جلسات لا أكثر ولا أقل؟!.

الحادي والعشرون: العربي:

وكتب الأستاذ/ محمود صبـره في جريـدة العربي بتـاريخ ١٢/ ٧/ ٢٠٠٩ ما نصـه:

« البرادعي وزويل والجنزوري وعمرو موسى رؤساء جمهورية ال « فيس بوك «

في سياق شائعات حل مجلس الشعب والتبكير بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية قبل موعدها، بإدر شباب الفيس بوك بعمل ما يشبه المجمع الانتخابي يفرز عبر سلسلة ترشيحات واستفتاءات أبرز المرشحين للتنافس على مقعهد رئاسة الجمهورية حسب رؤي الشباب.

وتشكلت داخل المجمع الافتراضي عدة مجموعات تبارت فيما بينها على اختيار اسماء المرشحين التي تنوعت بين سياسيين ومفكرين وعسكريين لمعت أسماؤهم خلال السنوات الماضية في سماء الشارع السياسي المصري، وبين اسماء يجهلها عموم الناس.

إلى ذلك تشكلت على شبكة الانترنت مجموعات يدعو كل منها لمرشح بعينه، وتنافست المجموعات في الدعاية التي تعددت أشكالها.

أبرز هذه المجموعات وأكبرها على الإطلاق كانت المجموعة الخاصة بترشيح أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى.

وتحت عنوان الحملة الشعبية لترشيح عمرو موسى كتب منسق الحملة « أنا النهاردة أدعو كل مصري عايز مصلحة بلده مسلما كان أو مسيحيا المهم يبقى بيحب مصر وعايز لها الخير.. إحنا قلنا إننا اتخنقنا من نظام مبارك وافعاله وسياسته الخارجية والداخلية من خضوع وخنوع لما مصر بقت اصغر دول المنطقة لما بقينا نسمع كلام أمريكا، عايزين اللي يدافع عن مصالحنا ويحسن صورتنا بره وجوه، ويرجع لمصر

قيمتها ويصلح الأوضاع الداخلية وعشان كده لازم حد يرشح نفسه ضد مبارك ويكون أد المسئولية « وتابع منسق الحملة « أعتقد أن عمرو موسى هو الشخص المطلوب في المرحلة دي.. ياللا نسانده ونطالبه بأن يرشح نفسه وكلنا معاه «.

وكشفت احصائية على موقع الفيس بوك نفسه خاصة بصفحة ترشيح عمرو موسى لرئاسة الجمهورية أن معظم معجبين عمرو موسى من الشباب، وتتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ عاما بنسبة ٣٤٪ أما غالبية العجبين من النساء فتتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٤ سنة بنسبة ١٨٪.

وأشارت الإحصائية إلى أن نسبة المعجبين بموسي من الذكور والإناث الأكبر من هذه السن لا تتعدي ٢٪ وارجع الموقع هذه النسبة المتدنية من هذا العمر لقلة مستخدمي الفيس بوك لهذه السن.

ورغم نسبة الإقبال العالية بالتصويت لصالح عمرو موسى، إلا أن بعض المجموعات حصرت المنافسة بين جمال مبارك وأيمن نور وهو ما وصفه البعض على المواقع الالكترونية بأنه صراع القمة بين الوطني والغد.

وجاء مؤيدو ترشيح جمال مبارك النجل الأصغر لرئيس الجمهورية في مجموعات حملت شعارات « معاكم « و « محبي ومؤيدي وعشاق جمال مبارك « وهي المجموعات التي انشئت للترويج لمبارك الابن وانتهت جميعها باستطلاع للرأي يحمل سؤالا واحدا وهو هل توافق على ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية؟.

وهو الاستطلاع الذي جاءت من بعده حملة التوقيعات لمبايعة جمال مبارك.

الأمر نفسه يتكرر فيمجموعات تأييد ايمن نور زعيم حزب الغد التي تباري فيها شباب الفيس بوك على اعتبار « نور « أمل شباب مصر في التغيير والخروج مما وصفوه بعصور الظلام والاستبداد التي طالت مع وجود الرئيس مبارك على قمة السلطة منذ أكثر من ربع قرن.

وإذا كانت ترشيحات عمرو موسى وجمال مبارك وكذلك أيمن نور موجودة على المواقع الالكترونية منذ فترة فإن الفترة الأخيرة شهدت ترشيحات أخرى لعدد

من الرموز السياسية والفكرية، حيث تم طرح اسم حمدين صباحي رئيس حزب الكرامة تحت التأسيس وعضو مجلس الشعب في جروب خاص حمل عنوان « من يريد حمدين صباحي رئيس للجمهورية « السؤال توالت عليه الإجابات بين مؤيد ومعارض وشارح لدور صباحي في الحركة السياسية والوطنية خلال الفترة الأخيرة وهو السؤال نفسه الذي تداوله بعض الشباب في رسائل « sms « عبر التليفونات المحمولة

وتحت عنوان « حلم مصر لبكره « دعا جروب جديد لترشيح الدكتور أحمد زويل قدمه منسق الحملة بدعوة الدكتور زويل بترشيح نفسه في انتخابات ٢٠١١ لرئاسة الجمهورية وقال « إن المستقبل للعلم ولا سبيل لنهضتنا المصرية وإعطاء مصر مكانتها التي تستحقها في طليعة الأمم إلا من خلال أن تكون القيادة المصرية واعيه تماما لأهمية العلم وقادرة على أن تقود مصرنا الحبيبة في هذا المجال، فهيا بنا نقول معا كلمة واحدة ونجتمع على رأي واحد لأجل أمتنا ونقول لأحمد زويل نريدك رئيسا للجمهورية يا فخر مصر وعنوان نهضتنا القادمة.

وكذلك تم ترشيح الدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جروب منفصل على موقع الفيس بوك وجاءت حيثيات ترشيحه حسب منسق الحملة بحثا عن رمز كفء مشهور ومحل ثقة محليا ودوليا نرشح الدكتور محمد البرادعي الحائز على جائزة نوبل لقيادة مصر في المرحلة المقبلة وعلي جروب خاص بحزب الجبهة الديمقراطي تم ترشيح الدكتور اسامة غزالي حرب رئيس الحزب مع بعض الشخصيات ومنهم جمال مبارك وايمن نور وعمرو موسى وعمرو خالد وكمال الجنزوري ئيس وزراء مصر الأسبق ورجل الأعمال نجيب ساويرس والقيادي الإخواني عصام العريان، وهو الاستطلاع الذي افضي لاختيار عمرو موسى مرشحًا للرئاسة.. الترشيحات أيضا على المواقع الالكترونية قامت بترشيح شخصيات سيادية نافذة في مؤسسة الرئاسة في مصر وتوقعت أيضا فوزا كاسحا لها حال ترشيحها في الانتخابات المقبلة.

ومازال المجمع الانتخابي الافتراضي على المواقع الالكترونية يواصل طرح

شخصيات مصرية كمرشحين لرئاسة الجمهورية في صورة قد تبدو عبثيه في بعض الاحيان إلا أنها في النهاية تعبر عن مرحلة جديدة في مصر.

الحادي والعشرون: مكان الوزير.. ومكانته:

وكتب السيد/ سليمان جودة في عموده خط أحمر بجريدة مصر اليوم بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩ مقالا بعنوان « مكان الوزير.. ومكانته..» قال فيه:

واحد من الحلول المطروحة حاليًا، أن يكون للسكة الحديد وزير يتولى شأنها وحدها، لعل كوارثها تكون لها نهاية، وهو حل يبدو جيدًا في حد ذاته، ولكن ما نخشاه أن تتحول السكة الحديد، في ظل الأخذ بمثل هذا الحل،فيما بعد إلى ما يشبه وزارة البحث العلمي عند كل تشكيل وزاري جديد.. فهي مرة وزارة لهاوزير يخصهاومرة أخرة يجري إلحاقها بوزارة التعليم العالي، فتذوب فيها بطبيعة الحال، ثم مرة ثالثة يتم الفصل بينهما.. وهكذا.. وهكذا.. بما يجعل الموضوع على بعضه، في النهاية، غير ذي جدوي، ويجعل البحث العلمي، هو الضحية المؤكدة لمثل هذا الضم والفصل معا!.

وربما يكون الأنسب، أن يجري التعامل مع السكة الحديد، منذ الآن على أنها مرفق مستقل، له طبيعة خاصة، شأنه شأن مرفق قناة السويس بالضبط!.

وإذا حدث هذا، فسوف يكون لمرفق من هذا النوع رئيس يتم اختياره بمثابه من خارجه، وكذلك أعضاء مجلس إدارة يجري اختيارهم من خارجه أيضًا، ثم يتبع المرفق رئاسة مجلس الوزراء مباشرة، ويكون رئيس السكة الحديد. والحال هكذا، مسؤولا أمام رئيس الوزراء!.

السكك الحديدية في مصر، هي الثانية من نوعها على مستوى العالم بعد إنجلترا، ولا يجوز أن يكون هذا هو حالها مع ترتيبها المتقدم من حيث نشأتها بين سكك حديد الدنيا، وفي وقت من الأوقات كان رؤساؤها من الباشوات الكبار، وكان رئيسها من حيث مكانته، وتعليمه، ووضعه في مجتمعه، اقرب ما يكون إلى « لورد « إنجلترا ولا

يليق بنا ابدا أن ينحدر مستواها إلى الدرجة التي تتسبب معها جاموسة شاردة، في وقوع كارثة على قضبانها.. لا يليق!.

أما الوزير محمد منصور، الذي كانت لديه الشجاعة الكافية لأن يقف، ويعترف بمسؤوليته السياسية عن حادث العياط، ثم يستقيل فأظن أن عزاءه سوف يظل في أنه أدى ٤ سنوات من الخدمة العامة لبلده، وأظن أن هذه السنوات الأربع التي قضاها في الصفوف الأمامية، وكأنه مجند في حرب، كانت بالنسبة له، وفي نظره، وكأنها ضريبة لابد أن يؤديها من عمله الخاص!.

وسوف ينضم الوزير منصور، فيما بعد إلى وزراء خرجوا، ولكن يفتقد الناس وجودهم في مواقعهم، وفي المقابل هناك وزراء في مناصبهم، يتمني الناس لو خرجوا بعد ساعة!.

فلا يزال رجل مثل كمال الجنزوري يلقي حفاوة في كل مكان يذهب إليه، أكثر ربما مما كان يلقاه وهو رئيس وزراء، أو وزير من قبل، ولا يزال وزراء من امثال منصور حسن، وحسب الله الكفاروي وعصام شرف وابراهيم فوزي.. وغيرهم طبعا.. موضع تقدير واحترام من قطاعات الرأي العام حتى ولو كانوا قد غادروا الكراسي منذ سنوات طويلة أو قصيرة.

إفساح « مكان « للوزير أي وزير في الحكومة يحدده قرار من الرئيس وحده.. ولكن « مكانه « الوزير تبقي مرهونه بتقدير الناس وحدهم!.

الثاني والعشرون: ما يكفي الجنزوري:

وبعد ايام قليلة من حوار أجرته السيدة الوزيرة/ مرفت التلاوي نشرته جريده المصري اليوم، كتب السيد/ أحمد الصاوي في نفس الجريدة بتاريخ ٣٠/ ١/ ٢٠١٠ مقالا بعنـوان «ما يكفي الجنزوري» قال فيه:

يتميز الحوار الذي أجرته « المصري اليوم « مع الدكتورة ميرفت التلاوي وزيرة الشئون الاجتماعية السابقة، بعدة مزايا عن غيره من الحوارات المميزة التي نشرت خلال الفترة الخيرة أولاها أنه مع شخصية جديدة وصامته منذ فترة وغير مستهلكة

على المستوى الصحفي، وثانيهما أنه حوار زاخر بالمعلومات الجديدة أيضًا والتي تحمل قدرًا كبيرًا من الإثارة كذلك وثالثها أنه يخرج من القوالب النمطية التي تدور حولها حوارات هذه الفترة فهي إما أحاديث ذكريات مكررة، أو كلام حول التوريث لا يقدم جديدًا ولا يحسم جدلًا.

وجاء الحوار حاملا اراء شخصية جدًا، لصاحبته، ووقائع ترسخ الانطباع العام السائد عنها الذي يؤكد كثيرًا على نزاهتها، لكن لا يصلح أن يكون حاسما في تقييم أدائها.

لكنك عندما تقرأ نص الحوار لابد أن تتذكر رائعة الأدب الأسباني والعالمي « دون كيشوت: التي صاغها المبدع الإسباني « ميشيل دي سرفاتس « والتي تحكي قصة فارس قرر محاربة طواحين الهواء، وتحول إلى رمز نبيل بمقاومة الظلم والانتصار لحقوق الفقراء.

للوهله تعتقد أن الحكومة كان فيها « دون كيشوت « اسمه ميرفت التلاوي. أو هكذا روجت لنفسها عبر سطور هذا الحوار، فبدت من خلال ما قالته وكأنها كانت الملاك الوحيد في جنينة الشياطين، فتلك السيدة التي تستحق الاحترام قطعًا تكاد تقنعك في هذا الحوار إنها كانت الوحيدة التي تدافع عن حقوق الفقراء وتقاوم الخصخصة وتعرف الطريقة الأكثر رشدا في استثمار أموال التأمينات، وتشتري الشركات الرابحة وتزيد أرباحها والخاسرة فتخرج بها من عثرتها، لكن جهودها كانت تقاوم دائما، حاربوها وناكفوها وضيقوا عليها، ووشوا بها عند الرئيس، وقالوا له إنها « ست تصادمية « وحفروا لها ليعزلوها حتى إنها رغم علاقتها الجيدة بالسيدة الأولى حرم رئيس الجمهورية، رفضت أن تشكو لها كل ذلك، وواصلت ضرب المثل في الالتزام، وقالت أن رئيسها المباشر هو رئيس الوزراء ولا يجب أن تتخطاه لذلك قدمت استقالتها مرتبين، وتم رفضها حتى تم عزلها في النهاية وخرجت مع حكومة الجنزوري ولم يتضمنها تشكيل حكومة عبيد.

ما فعلته ميرفت التلاوي في هذا الحوار هو نفس ما تفعله أي شخصية تتحدث عن نفسها وقت توليها أي مسؤولية. تمجد أفعالها، وتروج أنها كانت الصواب إلى اقصي

مدى تقييم أداء واخلاق الآخرين، وتثير الشبهات حول بعضهم، ولا تواصل صراحتها بتقييم ذاتي نزيه لتجربتها في الحكومة، مثلها مثل أي مسؤول يخرج من السلطة ولا يعترف مرة بأنه أخطأ أو أساء التقدير، أو نافق أو رضي مرة بالخطأ مقابل الاحتفاظ بالمقعد الوزاري.

اجتهدت التلاوي في ترسيخ هذه الصورة الذهنية عن نفسها، ومنحت تقييما إيجابيا، وقد يكون مفرطا في النرجسية، لصورتها وأجرت تقييمها سلبيا لكثير من الشخصيات وعندما جاءت عند الجنزوري قالت إنه « كان رجلًا وطنيا، لكن كان نموذجًا للجمود الفكري »، ولو كنت مكان الجنزوري ما انزعجت إطلاقا من ذلك يكفي أن أكون رجلًا مارس السياسة محافظا ووزيرا ورئيسا للوزراء، طوال ما يقرب من ٢٠ عاما، ثم خرج من مبنى مجلس الوزراء إلى» شقة إيجار قديم « بمصر الجديدة، دون أن يلوك أحد سيرته بأكثر من الحديث عن الصدامات الفكرية، والخلافات في اسلوب الإرادة واتهامه بأنه كان يريد أن يكون رئيسا حقيقيا لحكومة مصر.

الثالث والعشرون: سؤال واحد للجنزوري:

وكتب السيد/ أحمد الصاوي بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٣١/ ١/ ٢٠١٠ تحت عنوان « سؤال واحد للجنزوري »، قال فيه:

الأرجح أن جزءًا كبيرًا من حالة الثقة التي تنتاب بعض المسؤولين السابقين والحاليين في انتقاد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور كمال الجنزوري والتعليق على أدائه وإلقاء مسؤولية عدد كبير من الكوارث والأزمات عليه مرجعها حالة أقرب إلى اليقين لدى هؤلاء أن الرجل سيبقي صامتا ولن يرد على أحد ولن يخرج مثل غيره من السابقين والأسبقين ليقدم اجابات على الأقل من وجهه نظره – لعلامات الاستفهام الكثيرة التي تلحق اسمه بدءا من أسباب عزله وقصة الخلافات داخل حكومته ومراكز القوى التي تشكلت فيها لتطيح به في النهاية، وعلاقته بالرئيس مبارك وطريقة معاملته عقب خروجه من السلطة والتي مرت دون تقدير أو تكريم أو استحسان.

من اين أتى هؤلاء إذن بهذه الثقة الكبيرة في صمت الرجل وبالتالي يتحركون في الهجوم عليه كما يشاءون دون اكتراث برد فعل أو حذر من هجوم مضاد؟.

هل فقط لانهم يعرفون أن الرجل اختار الصمت والعزلة، وعلي صفحات الماضي بحلوها ومرها؟.

إذا كان ذلك كذلك فكيف يضمنون ألا يضطر فجأة للكلام على الأقل ليرد قدرا من هذا الهجوم؟ هل ضبط هؤلاء « ترمومتر « الهجوم عند درجة حرارة معيني لا تثير غضب الرجل؟ ويعرفون أن بقاء هذا الهجوم عند ذلك الحد يضمن استمرار صمته، وكأنه اتفاق غير مكتوب، خاصة أن كل ما يلوكون عنه لا يتجاوز الأداء والممارسة ليصل إلى الذمة والنزاهة، ويقتصر على أحاديث حول اسلوب إدارته وطريقة تفكيره وقدرته على إدارة الحوار في الحكومة، وربما قدر من ديكتاتورية اختارها لاستعادة هيبة رئيس حكومة مصر، كونه حاكما وليس سكرتيرًا تنفيذيا.

ربما كانت هذه الثقه أيضًا مبعثها أن هؤلاء يعرفون أن الجنزوري « لم ولا « يصمت لأنه اختار ذلك وإنما لأن هناك من فرض عليه هذه العزلة، وربما منعه من الكلام وصادر ذاكرته، ووضع صوته تحت إقامة جبرية غير معلنه وسعي لمسحه « اسما « وصورة، ومعنى وقيمة من ذاكرة مجتمع انبهر به، وتعامل معه لأول مرة منذ بداية الثمانينيات بالطريقة اللائقة به رئيس وزراء مصر وهي معاملة ما كان يمكن أن يحظي بها من الجماهير التي تذكره بتقدير بالغ حتى اللحظة، إلا لأنه أقنعها بالفعل أنه « رئيس وزراء مصر «.

ربما يثق هؤلاء الذين يهاجمون الجنزوري، في أن صمته ليس اختياريا، ويعرفون أن من يفرض عليه ذلك، هو نفسه الذي يضبط لهم « الترمومتر « عند مناطق محددة لا يتجاوزونها في الهجوم على رئيس الوزراء الأسبق فلا يتحسبون لرد منه قد يكون قاسيا، أو تمرد على الصمت قد يكون كاشفا لفترة مهمة من عمر هذا النظام.

لكن المؤكد أن كل هذه الأسئلة والاحتمالات لن تجد حسما إلا عند الجنزوري نفسه، فلا يكفي أن تقول إن الرجل دفع ثمن « كاريزما « اشتاق لها الناس فحققت له من الشعبية ما يجعل إزاحته واجبا بمعايير الحكم في مصر، فكم حدث ذلك مع

غيره دون أن يدفعوا هذا الثمن الفادح، أو يبدو الأمر وكأنهم يعاقبون، حتى لو كانوا يعاقبون بالفعل.

لا تؤمن مدرسة الحكم في مصر، والجنزوري أحد خريجيها الكبار، بحق الرأي العام في المعرفة، لذلك يلتزم الرجل الصمت أو يساعد من يريده أن يصمت على ذلك فلا تسأل الجنزوري لماذا يقبل بذلك؟ فقط أسأله: إذا كان الصمت في ١٩٩٩ فضيلة، فهل مازال كذلك في ٢٠١٠؟.

الرابع والعشرون: قال الجنزوري:

وفي اليوم التالي كتب السيد/ أحمد الصاوي بجريدة المصري اليوم بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠١٠ تحت عنوان « قال الجنزوري « قال فيه:

تقريبًا لا شيء عند الجنزوري ليقوله ذلك على الأقل هو ملخص مكالمة هاتفية شرفني بها رئيس وزراء مصر الأسبق صباح أمس الأول بدأ من خلالها أنه صامت عن قناعة بعدم جدوي الكلام.

وإذا كان مسموحا لي أن أذيع قدرا من هذه المكالمة، فيمكن أن أقول لك إن الرجل ركز على نقطة أساسية، أن كل ماكان مؤمنا به ومقتنعا بجدواه. قال وفعله اثناء الخدمه، فهو حسب تعبيره لم يكن مسؤولا مقهورا أو عاجزا عن التعبير عن نفسه أمام دوائر السلطة المختلفه، منذ أن كان محافظا ووزيرا حتى جلوسه على مقعد رئيس الوزراء، وكل ما اراد قوله قال وما اقتنع بضرورة فعله بادر به دون مواءمة أو تنازل.

الجنزوري مقتنع تماما بتجربته في السلطة، لا يشك لحظة في أنه بذل ما يستطيع وفق قناعاته ووجهة نظره في إدارة شؤون البلاد بالطريقة التي كان يراها مناسبة في تلك الظروف وهذه المرحلة وفي ظل التركيبة التي كانت قائمة في الحكومة وبعضها – أن لم يكن أغلبها – لم يكن له دخل مباشر في اختيارهم.

لا يضيق الرجل بنقد تجربته، هو مقتنع تمامًا بحق الجميع في ذلك مثلما يقتنع تمامًا بأسلوب إدارته وفلسفتها لكن يزعجه مثل أي شخص طبيعي أن يتجاوز النقد حدود التعليق على أسلوب الإدارة وتقييم الأداء ليصل إلى تجريح لفظي مباشر،

والمؤسف أن هذا التجريح يأتي من زملاء له زاملوه وزيرا ورئيسا للحكومة ولم يكن أحدهم يعلن خلال عمله في حكومته تلك الآراء ولا يتبني تلك المواقف التي يجاهر بها حاليا ويغلفها بألفاظ قاسية لا تفيد في تقييم، ولا تليق بزمالة.

تعرف مثلما أنا مقتنع تمامًا أن أي مسؤول يبادر بالرد أو التعليق على ما هو منشور في صحيفة، إنما يفعل ذلك تقديرا لمن يقرأ هذه الصحيفة في المقام الأول ثم تقديرا لقيمة الصحيفة ذاتها التي تحصل عليها من قرائها وفي المرتبة الأخيرة يأتي تقدير الكاتب وما يطرح من وجهة نظر وعندما بادر رئيس الوزراء الأسبق بالاتصال بكاتب هذه السطور، كان ذلك تقديرا لمن قرأ قبل أن يكون لمن كتب، وعندما أنقل لك في هذه المساحة بعضا مما يدور في عقل الجنزوري، فذلك يعكس بالضرورة تقديرا لك لابد أن تستشعره من الرجل ومن كاتب هذه السطور.

يبقى أن أسئلتك وأسئلتي مازالت بلا إجابة وما يمكن أن نسميه « لغز الجنزوري « مازال بلا حل واضح وحاسم تقريبا، فالرجل الذي تولى التخطيط العام للحكومة منذ أن كان وزيرا للتخطيط ونائبا لرئيس الوزراء في حكومة عاطف صدقي وأثني الرئيس مبارك عليه عند تكليفه بتشكيل الحكومة، بقوله إنه كان جزءا مهما من الإنجاز الاقتصادي لحكومة عاطف صدقي، خرج بعد تلك الإشادة ب ٣ سنوات دون تقدير أو تكريم، خرج إلى منزلة مباشرة، وهناك من حاول إلقاءه من الذاكرة، مثلما تلقي ورقة مهملة من نافذة سيارة مسرعة على طريق صحراوي، وهذا في حد ذاته ليس لغزا لكنه يصبح لغزا حقيقيا حين تقارنه بأخر حصل على رئاسة مصرف كبير، وثان حصل – رغم كل الشبهات حوله – على وسام رفيع ورئاسة شركة كبري بالمخالفة للقانون. وحل هذا اللغز بالتأكيد ليس عند الجنزوري، والسؤال نفسه تجاوز الجنزوري وقصته وما حوله، ليصبح في النهاية على أي أسس يقدر هذا النظام رجاله أو يهملهم؟!.

الخامس والعشرون: منصب رئيس الوزراء:

وكتب الأستاذ على السيد بجريدة المصري اليوم بعمـودة ٧ ايام في ٢١/ ٢/ ٢٠١٠ بعنوان « منصب رئيس الوزراء..الأسوأ « ما نصه:

في مصر دون غيرها، يعد منصب رئيس الوزراء اسوأ منصب حكومي، فرئيس الحكومة يتغير وكثير من الوزراء يبقون رئيس الوزراء يهاجم بضراوة ويلقي عليه باللوم في حال فشلت حكومته، وينسب النجاح أي نجاح، للوزير الذي يبرز دائما باعتباره يعمل بمنظومة فردية وبأفكار جهنمية ولأننا نكتب عن دولة لا يحكمها قانون أو نظام لا يعمل أحد بمنطق يتصرف بعض الوزراء وفقا لأهوائهم الشخصية وتربيطاتهم الفوقية. وإذا ما حاول رئيس الوزراء أن يمارس دوره، فمصيره كمصير الدكتور كمال الجنزوري « حصار وصمت » بينما « يغرف » رجل مثل عاطف عبيد بالملايين بدلا من أن يحاكم على جرائم أقلها قضية « سياج » التي تكبدت فيها الدولة مئات الملايين من لحم الشعب المصري.. لماذا؟ لأنه ومنذ أن أختير لرئاسة حكومة مصر وضع راسه عند أمر عدد من الوزراء من أصحاب نظيرية « البقاء للأسواء » منهم من قال له « عبيد » ساعة التشكيل الوزاري « لا أتخيل وزارة بدونك » لأنه كان يعلم أن هذا الوزير دق مسمار» عفي « في نعش « الجنزوري « وكان أحد المتأمرين الكبار على الرجل، وكثيرا ما كان يطلق ثعابينه لتهاجمه بضراوة في العلن، لا لشئ إلا لأن الجنزوري كان يود ألا يستمر هذا الوزير معه في حكومته، ظنًا منه أنه يملك هذا الحق. هذا الوزير الذي مازال في صدارة السلطة كان أقوى من أي رئيس وزراء عمل معه. رغم أنه لا يمتلك سوى القدرة على الثرثة في أي موضوع، والتحدث في أي قضية. لكنه من ذلك النوع الذي يبرع فقط في الدسائس والتأمر.

بقي هذا الرجل شاهدا على الأقوياء يصعب أن يترأسوا حكومة في دولة تحكمها « عصبه مصالح وتربيطات وبيزنس وفساد « خليط جهنمي من بشر اقوياء يورثون أولادهم السلطة والمال، ويستحلون ما عند غيرهم ويستبيحون المحرم ويلتقون على الممنوع، بقي هذا الرجل قويا لا يهزم بينما يشيخ الوطن. بقي قريبا من « سدرة » الحكم وشاهدا على تقزم الدولة وتركها لدورها، بقي وبعض رجاله يخاطبوننا من فوق المنصات العالية، باعتبارهم صنعوا حياتنا ومنحونا « ريادة « ترضها وتباهي بها بين الأمم.

بقي هذا الرجل عنوانا على خلود المناصب في مصر، بقي شاهدا على أن الشخص الأضعف في المنظومة الحكومية هو رئيس الحكومة كبش الفداء، وحمال الأسية،

والحامل لكل خطايا الدولة، و « الحائط المائل « الذي تهاجمه الصحافه حين يضيق عليها الخناق ولا تجد من يكون وقودا سهلا لنيرها، والمنهزم في المعارك الكبرى.

لا تنسوا أن معركة أو مسرحية « أجريوم « التي بدت كأنها معركة شعبية مع الحكومة لم تكن في الحقيقة سوى واحدة من معارك البيت الحكومي دارت رحاها في الخفاء بين رئيس الوزراء وبعض الوزراء، ولم يكن الشعب سوى جمهور مشارك بالهتاف أو التصفيق.

السادس والعشرون: فلاح كفر الهنادوة.. والجنزوري

وبجريدة الدستور وعموده مش فارقه معاي كتب الأستاذ أسامة غريب بتاريخ ٢٥/ ٢/ ٢٠١٠ بعنوان « فلاح كفر الهنادوة والجنزوري « ما نصه «

كل من تقلد منصب رئيس الوزراء في عهد الرئيس مبارك خرج من الوزارة معززًا مكرمًا محتفظًا بالجاه والعز والأبهة ومتقلدًا منصبًا حاليًا للبنكنوت العريض واحد فقط يعرفه الجميع خرج من المكتب إلى البيت في هدوء بدون زيطة أو زمبليطة وبدون قرار رئاسة بنك ينحت منه مليون أهيف كل شهر ولا حتى رئاسة جراج المجالس المتخصصة الذي ركن فيه دائما من استغني عنهم النظام ومازال يحمل لهم بقايا ود.

الدكتور كمال الجنزوري وحده الذي لم يلق عطفًا وحنانًا من الزمان بعد خروجه من الوزارة، على العكس من كل من سبقوه ولحقوه ممن جلسوا على الكرسي المذهب.

على لطفي مثلا خرج من الوزارة فتقلد منصب رئيس مجلس الشورى وهو منصب بدرجة نائب رئيس جمهورية.. عاطف صدقي بعد خروجه ذهب ليتولي الإشراف على المجالس القومية المتخصصة ليظل ضمن الفريق ولو من على الدكة.. عاطف عبيد خرج من مكتب رئيس الوزراء إلى مغارة على بابا حيث رئاسة مجلس إدارة المصرف العربي الدولي ودولارات بلا حدود.. فلماذا كمال الجنزوري وحده يا تري الذي باء بالغضب وتم شلحه على هذا النحو؟.

لا أحد يعرف الأسباب أو أن البعض يعرف ولا يريد أن يبوح لم يبق إذن سوى التكهن وأستطيع من خلال بعض الأشياء البسيطة أن أكون فكرة عما حدث قد تكون قريبه من الحقيقة.

بعد تولى الدكتور عاطف صدقي رئاسة الوزارة بدأ الفنان مصطفى حسين والكاتب أحمد رجب في الاشتغال على شخصية « فلاح كفر الهنادوة « الذي يناطح رئيس الوزراء ويحاوره، وثم رسم عاطف صدقي في صورة كاريكاتورية مبتكره وهو يجلس على كرسي مرتفع وقدماه تتأرجحان في الهواء بعيدًا عن الأرض ومن الواضح أن هذه الصورة كانت تلقي الرضا السامي بالرغم من أنها مسخت الرجل وقدمته في صورة هزليه مضحكة. بعد عاطف صدقي تولى المنصب كمال الجنزوري، وفي عهده خلت صحيفة « أخبار اليوم « من الكاريكاتير الشهير واختفي فـلاح « كفر الهنادوة « لأن الجنزوري على ما يبدو رفض فكرة أن يكون مهزأه يتسلي بها الشارع المصري ورسم لنفسه صورة محترمه اصر عليها ويبدو أنها كلفته منصبه! بعد الجنزوري تولى عاطف عبيد وقد رحب من أول يوم بعودة فلاح كفر الهنادوة وابدي سعادته بأن تقدمه الصحافة كما كانت تفعل مع المرحوم عاطف صدقي وقد وضح أنه وعي الدرس جيدًا بعد رؤيته رأس الذئب الطائر وأدرك بدراسته طبيعة المرحلة ومقتضياتها وقد قضي في الوزارة خمس سنوات أتى فيها على الأخضر واليابس وقام بشخرمه مصر كما لم يشخرمها أحد وجعل أعزة أهلها أذلة بعد أن بيع مصانعها وشركاتها بتراب الفلوس ومع هذا فقد خرج من الوزارة على البنك طوالي. وطبعا ما زال فلاح كفر الهنادوة يصول ويجول مع الدكتور نظيف كل اسبوع ويبدو أن

هذا الفلاح قد اصبح المعيار الذي يمكن لمن يريد الرصد أن يتابعه ليتأكد أن من يقبل بفلاح كفر الهنادوة منادما وسميرًا فهو في عيشة راضية. وأما من يعرض عن فلاح كفر الهنادوة فأمه هاوية، وما أدراك ما هي. نار حامية!.

السابع والعشرون: تعليقات ولقطات من الاحتفال بعيد العمال ٢٠١٠

خلال الاحتفال بعيد العمال في ٦ مايو ٢٠١٠ وحضره السيد رئيس الجمهورية، علقت كل من جريدة الأهرام والشروق والمصري اليوم ببعض النقاط حول هذا الاحتفال.

ففي جريدة الأهرام في الصفحة الخامسة يوم الجمعة الموافق ٧/ ٥/ ٢٠١٠ كتب السيد/ محمد العجرودي تحت عنوان لقطات من الاحتفال وأبرز تسع نقاط كانت السابعة منها تنص على ما يلي:

« حظي الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء الأسبق بتصفيق حار من عمال مصر فور دخوله القاعة، الذين وصفوه بأنه أجدع رئيس وزراء لمصر «.

الثامن والعشرون: اليوم السابع:

وفي جريدة اليوم السابع بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١١ كتب الدكتور أيمن نور عمودًا بعـــنوان « بدلاء حكومة للخلف « جاء فيه ما نصه ما يلي:

اختلفت كثيرًا مع بعض معاوني الدكتور الجنزوري وقت رئاسته للوزراء ومع قليل من سياساته لكنني اشهد أن مصر لم تري بعد فؤاد محي الدين رئيسا للوزراء غير الجنزوري.

الجنزوري الذي رفض هيمنته وتدخل الجينرال جمال مبارك ومجلس الست سوزان. بل أنه يومًا رفض اعتماد مليارات لصالح الرئاسة إلا بعد الإفصاح عن طبيعة إنفاق الاعتمادات السابقة، فخرج الرجل في اليوم التالي من الحكومة.

لماذا لا نأتي برئيس وزراء بحجم الجنزوري لإدارة المرحلة الانتقالية أو بليبرارية وفهم ووطنية منصور حسن أو برؤية الدكتور البرادعي.

لماذا نقبل بالأضعف؟ ومصر عامره بمئات الكفاءات الأفضل.. حتى من هؤلاء..

التاسع والعشرون: الأهرام:

وفي جريدة الأهرام ١٣ أكتوبر ٢٠١١ كتب السيد/ شريف العبد في الصفحة الثانية بعامودة بعض المقطتفات الموجزه جاء فيها ما نصه ما يلي:

أطاح بك مبارك وآتي بعبيد بدواعي الإصلاح والتطوير ونزلت بعد الإطاحة لأداء صلاة الجمعة فإذا بالأهالي يهتفون لك ويطالبون بعودتك ومن يومها وأنت تؤدي صلاتك بمنزلك ولا تغادرة حتى قيام ثورة يناير.

غفر الله لك أستعديك نواب حزبك على الجنزوري وقلت لمبارك اعفيني يا ريس لأن الجنزوري يطهدني وقال لك أنت تعمل مع مبارك وليس مع الجنزوري وبعدها أطاح به وأبقي عليك.